



جامعة محمد خيضر بسكرة
كلية الحقوق والعلوم السياسية
قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية



المؤسسة العسكرية في الجزائر (1990 – 2017)

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في العلوم السياسية والعلاقات الدولية
تخصص: أنظمة سياسية مقارنة وحوكمة.

إشراف الأستاذ:
عمراني كربوسة

إعداد الطالب:
لعبيدي مراد

اللجنة المناقشة

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم واللقب
رئيساً		
مشرفاً ومقرراً	أستاذ محاضر - 1 -	عمراني كربوسة
مناقشاً		

السنة الجامعية: 2016 - 2017

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

« La guerre est une chose trop grave

pour être confiée à des militaires»

Georges Clemenceau, 1887

الحرب أخطر من أن يعهد بها إلى العسكريين

جورج كليمنصو، 1887

إهداء

إلى روح أمي الطاهرة، التي ما زال حنينها في قلبي غضا منذ فارقتني.

إلى والدي، الذي كان لي دوما نعم السند، ونعم المعين في كل تفاصيل حياتي

إلى زوجتي، التي أثرتني بوقتها وجهدها، وتعبت معي أكثر مما تعبت،

صابرة علي، محتسبة أمرها لله، لن توفيك حقك كل العبارات.

إلى ابنتي صانعة بسمتي، إلى إخوتي وكل أفراد عائلتي كل باسمه.

إلى كل أصدقائي، إلى زملاء العمل والدراسة،

إليكم جميعا أهدي ثمرة هذا الجهد المتواضع.

MOURAD LABIDI

شكر وعرفان

الشكر لله أولا، وأخيرا، على منّهِ وفضلهِ.

ثم أتوجه لأستاذي الفاضل عمراني كربوسة بالشكر الوافر،

الذي كان نعم المشرف والموجه، وذلّل لي كل الصعوبات،

ولم يبخل علي بأي جهد، فلك مني عظيم الامتنان والتقدير والاحترام.

ولا يفوتني أن اشكر كل من ساندني وأعانني على إتمام هذا البحث خاصة الأساتذة

مصطفى بخوش، مسلم بابا عربي، نوري دريس، عادل أورابج.

إلى صديقي إبراهيم .

إلى كل من قدم لي يد العون في هذا العمل.

لن انس دعمكم وفضلكم.

MOURAD LABIDI

فهرس المحتويات

المقدمة	أ
الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لمحددات الدراسة.....	8
المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية.....	8
المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة العسكرية.....	8
المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية.....	10
المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية:.....	12
المطلب الرابع: المفاهيم المشابهة للمؤسسة العسكرية.....	14
المبحث الثاني: محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....	16
المطلب الأول: طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....	16
المطلب الثاني: أنماط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية.....	19
المطلب الثالث: أسباب التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية.....	22
المطلب الرابع: آليات تحييد التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية.....	28
المبحث الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في النظم السياسية.....	33
المطلب الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول الغربية.....	33
المطلب الثاني: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في نظم العالم الثالث.....	42
المطلب الثالث : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في النظم الاشتراكية.....	46
المبحث الرابع : النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....	48
المطلب الأول: النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال).....	49
المطلب الثاني: نظرية التوافق.....	52
المطلب الثالث: نظرية التنافس المدني العسكري.....	55
الفصل الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر.....	62
المبحث الأول: البناء الهيكلي والدستوري للمؤسسة العسكرية الجزائرية.....	62
المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية.....	62

75	المطلب الثاني: المكانة الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
79	المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
83	المبحث الثاني: مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر
83	المطلب الأول: مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الفترة الاستعمارية.
93	المطلب الثاني : مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة الأحادية الحزبية
106	المطلب الثالث : مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة التعددية الحزبية.
115	المبحث الثالث: تحليل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
116	المطلب الأول: أنماط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
119	المطلب الثاني: أسباب ودوافع التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
128	المطلب الثالث: انعكاسات التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية.
137	الفصل الثالث: المؤسسة العسكرية في ظل إصلاحات فترة حكم الرئيس بوتفليقة
137	المبحث الأول : جهود الرئيس بوتفليقة لتحديد المؤسسة العسكرية
138	المطلب الأول: خلفيات جهود التحديد.
146	المطلب الثاني: إعادة هيكلة بنية المؤسسة العسكرية
158	المطلب الثالث: تجديد النخب العسكرية.
166	المبحث الثاني : الرهانات الجديدة للمؤسسة العسكرية
166	المطلب الأول: الرهانات الداخلية للمؤسسة العسكرية
177	المطلب الثاني: الرهانات الخارجية للمؤسسة العسكرية.
187	المبحث الثالث: مستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية
188	المطلب الأول: تقييم جهود تحديد المؤسسة العسكرية
204	المطلب الثاني: مشاهد مستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر
216	الخاتمة
223	قائمة المراجع
Erreur ! Signet non défini.	ملخص المذكرة.

فهرس الأشكال

- شكل رقم 01: قياس مدى توسع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.....34
- شكل رقم 02: رسم توضيحي لموقع المؤسسات العسكرية من المؤسسات السياسية.....41
- شكل رقم 03: نظرية التنافس السياسي العسكري.....60

فهرس الجداول

- جدول 01: تعاقب القادة السياسيين والعسكريين على مناصبهم خلال الفترة من 1990 إلى 2015.....156

المقدمة

تعتبر المؤسسة العسكرية أحد المكونات الأساسية في أي نظام سياسي باعتبارها دعامة أساسية له وفقا لأدوارها الأصلية والمتمثلة في حماية حدود الدولة والدفاع عن الوحدة الترابية لها وحتى إحلال الأمن والاستقرار في الحالات الاستثنائية، وقد شكل موضوع تجاوز هذه المؤسسة لأدوارها الدستورية إلى التدخل في الشأن السياسي عن طريق ممارسة الحكم بصفة مباشرة أو غير مباشرة ظاهرة استرعت انتباه العديد من الباحثين لأنها شملت عددا من دول العالم لفترات طويلة في كل من أمريكا اللاتينية، أفريقيا، الشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا عقب نهاية الحرب العالمية الثانية التي صادفت استقلال الكثير من الدول النامية، ونعني بذلك - المعنى الضيق للتدخل - و هو ممارسة السياسة والتأثير الفعال فيها، لأنه لا توجد أي مؤسسة عسكرية بعيدة عن السياسة، فالجيوش دائما في الدول المستقلة لها دور في بناء الدولة و في تسريع عملية الانتقال من مرحلة الى أخرى .

و لم تكن الجزائر بمعزل عن هذه الظاهرة بل كانت إحدى أهم نماذجها لدرجة وصف الباحث الأمريكي زيغينيو بريزنسكي هذه الظاهرة في الجزائر بقوله " إذا كان لكل دولة جيش فإن للجيش الجزائري دولة" ⁽¹⁾ لكن الخصوصية الجزائرية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية ينبع من كون أن هذه المؤسسة هي ذات شرعية تاريخية فهي سلبية جيش التحرير كما أن هذا التدخل للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي استمر منذ نشأة الدولة الوطنية مرورا بفترة الحزب الواحد و حتى بعد إقرار التعددية و الانفتاح على الديمقراطية و التي تتنافى بوجه عام مع هذا الدور بالرغم من أن كل الدساتير منذ 1989 لم تعط أي دور للمؤسسة العسكرية في المجال السياسي.

و تجلى هذا الدور بعد إيقاف المسار الانتخابي سنة 1992 في حضور هذه المؤسسة خلف معظم الاستحقاقات التي تلت ذلك، ثم بدا هذا الدور بارزا في فترات و خافتا في أخرى.

(1) بابا عربي، (مسلم)، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2005، ص.02.

وبعد جملة التغييرات الواسعة والعميقة في الفترة الراهنة والتي مست البنية الهيكلية لهذه المؤسسة وأطاحت بكثير من قياداتها العسكرية التي عمّرت لسنوات طوال في مناصبها دون أن يمسه مبدأ التغيير في المناصب، حتى أصبح ينظر إليها بأنها من الثابت في السياسة الجزائرية بكونها مصدرا للسلطة وصانعة للرؤساء، وهو ما فتح نقاشا واسعا في الجزائر حول ما إذا نجحت هذه التغييرات في إبعاد الجيش عن دائرة الحياة السياسية .

و مع تنامي رهانات المؤسسة العسكرية لتدعيم مسار الاحترافية وتنمية الصناعات العسكرية إضافة الى رهاناتها الخارجية في محاربة الإرهاب الدولي وتفعيل التعاون العسكري المشترك مع مختلف الجيوش، زاد الحديث عن تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وتفرغها لهذه الرهانات الجديدة.

الإشكالية

سعيًا منا لفهم طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية باعتبارها مؤسسة محورية في النظام السياسي الجزائري، ووضعته تحت منظار الفحص العلمي الأكاديمي خاصة في ظل التحولات الراهنة التي شهدتها الساحة السياسية الداخلية والخارجية، نطرح الإشكالية التالية:.

- ماهي حدود تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر في ظل التحولات الراهنة ؟

الأسئلة الفرعية:

- ماهي طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية و ماهي أسبابه وصوره في الأنظمة السياسية ؟
- ما هي طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والسلطة في الجزائر ؟
- ما هي الجهود المبذولة لتحديد الدور السياسي للجيش في فترة حكم الرئيس بوتفليقة ؟
- أي مستقبل لدور الجيش في الجزائر؟

الفرضيات:

تراجع دور المؤسسة العسكرية سياسيا مرهون بمدى قوة وتماسك الطبقة السياسية، وطبيعة بنية المؤسسة العسكرية ذاتها.

- أفرز تعاضم الدور السياسي للجيش انعكاسات سلبية على المؤسسة العسكرية والبيئة السياسية و مسار التحول الديمقراطي.

- أدت التغييرات البنوية والهيكلية في فترة الرئيس بوتفليقة داخل مؤسسة الجيش إلى تقلص دورها السياسي.

أهمية الموضوع: إن تكريس الديمقراطية كخيار استراتيجي لتحقيق الحكم الراشد يمر حتما عبر مدنية الدولة وتحييد المؤسسة العسكرية داخل إطار أدوارها الدستورية وهي:

حماية التراب الوطني والحفاظ على الأمن وهذا لا يتأتى إلا عبر الارتقاء بهذه المؤسسة نحو الاحترافية و التي تبدأ أولا بإبعادها عن أي دور سياسي و عدم الزج بها في معترك الصراع من اجل السلطة.

من هنا تبرز أهمية دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر ومدى تأثيره على استقرار النظام السياسي وفعالينه، فأهمية هذا الموضوع تنبع من أهمية المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري، ودراسة دورها في الشأن السياسي هو لفهم آلية التفاعلات داخل هذا النظام، إضافة إلى أهمية دراسة سلوكها السياسي وفق منهج علمي.

أسباب اختيار الموضوع: تتعدد هذه الأسباب بين أسباب ذاتية وأسباب موضوعية كما يلي :

أسباب ذاتية: لرغبة الباحث في الخوض في مثل هذه الدراسات المتعلقة بالجانب الأمني والعسكري.

أسباب موضوعية : إن التطورات التي طرأت على المؤسسة العسكرية في الجزائر بظهور متغيرات جديدة

مثل التغييرات البنوية والهيكلية فيها، شكلت دافعا قويا لدراسة مستوى التغيير في السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية داخل النظام السياسي الجزائري.

أهداف الدراسة:**الهدف العلمي:**

- محاولة فهم طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر.
- محاولة تحليل مسار تغير دور المؤسسة العسكرية في تاريخ الجزائر السياسي.

الهدف العملي:

- محاولة تقديم طرح أكاديمي في مجال الدراسات المتخصصة في العلاقات المدنية العسكرية في الجزائر.

حدود الدراسة

تعتمد البحوث العلمية على ثلاث أبعاد رئيسية ، (مكانية، زمانية، وموضوعية)، ويرى بول باسكون في هذا السياق أن مصلحة البحث تستدعي تحديد هذه الأبعاد الثلاث⁽¹⁾ ، وقد تستدعي تحديد بعدا واحدا أو بعدين وهذا هو الغالب، وفي إطار هذه الدراسة التي بعدها المكاني هو الجزائر، سنحاول تحديد البعدين الزماني والموضوعي كما يلي :

الإطار الزمني: ابتداء من سنة 1990 بعد إقرار دستور 1989 الذي حيد دور الجيش في السياسة نظريا إلى غاية 2017، غير أن ضرورة البحث تستدعي العودة إلى فترات تاريخية سابقة.

الإطار الموضوعي : رغم أن عنوان بحثنا يبدو عامًا منذ الوهلة الأولى، لأنه لم يتسن لنا لضيق الوقت ضبط متغيراته في بداية دراستنا لهذا الموضوع لأسباب إدارية بحتة، إلا أنه يجدر بنا التنويه بأن مجال بحثنا يتحدد ضمن إطاره الموضوعي في جانب ارتباط المؤسسة العسكرية الجزائرية بالعملية السياسية وطبيعة أدوارها المؤثرة فيها، لأنه في مثل حجم هذه الدراسة تصعب الإحاطة بكل الجوانب المتعلقة بالمؤسسة العسكرية المتعددة والمتشعبة.

(¹) باسكون،(بول)، إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات العلمية، تر احمد عريف، الرباط : [د.م.ن]، 1981،ص.11.

الدراسات السابقة:

تغلب الكتابات الصحفية بنسبة كبيرة على موضوع علاقة الجيش بالسياسة في الجزائر، إلا أن هذا الموضوع لا يخلو من بعض الدراسات الأكاديمية على قلتها، وأهمها رسالة الماجستير لمسلم بابا عربي تحت عنوان الجيش والانتخابات في الجزائر من الفترة من 1990 إلى 2004 وهي الأطروحة الجامعية الأساسية في الموضوع، حيث ركز الباحث على تدخل الجيش في العملية الانتخابية بوجه خاص في أهم الاستحقاقات الانتخابية، بالإضافة إلى أطروحة منصور لخضاري حول علاقة المؤسسة العسكرية بالتحول الديمقراطي في الجزائر وكتاب الصراع بين السياسي والعسكري في الجزائر لرابح لونيبي سنة 1999، وفي مجال الدراسات نجد دراسات الباحث التونسي رياض صيداوي حول الصراع بين النخب السياسية والعسكرية في الجزائر ومقالات كل من ماهر قنديل، كمال القصير، خيرى عبد الرزاق جاسم، بالإضافة إلى بعض المقالات العلمية الحديثة في الموضوع لكل من فوزية قاسي وعربي بومدين بعنوان العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر، وبعض المقالات التي قدمت في مؤتمر الجيش والسياسة بالمركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات في الحالة الجزائرية مثل : أدوار الجيش في مراحل الانتقال في الجزائر للطاهر سعود، الجيش والسلطة والدولة في الجزائر لنوري دريس بالإضافة الى بعض المقالات باللغات الأجنبية لكل من عدي الهواري، رشيد تلمساني، فريد عليات، هوغ روبرت، ويليام زرتمان، وجان فرانسوا داغوزان.

ويركز بحثنا على قراءة مهمة وجديدة تتعلق بالإصلاحات الأخيرة التي مست المؤسسة العسكرية في

الجزائر وعلاقتها بمستوى تدخلها في الشأن السياسي.

الإطار المنهجي للدراسة:

إن الإطار المنهجي الملائم لدراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية هو اقتراب العلاقات المدنية

العسكرية باعتباره الإطار التحليلي المناسب لفهم وتفسير هذا السلوك السياسي حيث ينصب هذا الاقتراب

لتحليل طبيعة تفاعلات العلاقات المدنية العسكرية.

كما يفرض هذا الإطار المنهجي استعمال عدة مناهج أهمها:

المنهج التاريخي: لتتبع التطور التاريخي لسياق التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية.

المنهج المقارن: لمقارنة هذه الظاهرة في مختلف المراحل، وتطورها من المرحلة الاستعمارية إلى مرحلة

الأحادية ثم المرحلة التعددية، ووصولاً إلى مرحلة حكم الرئيس بوتفليقة والتي سيركز عليها مجال البحث.

المنهج القانوني: لتحليل المهام و الوظائف الدستورية و القانونية للمؤسسة العسكرية و العلاقات الدستورية

بين مؤسسات الدولة.

صعوبات الدراسة:

- صعوبة الحصول على معلومات وبيانات واضحة لصعوبة الوصول إلى مصادره الأصلية بالإضافة

لضبابية المشهد السياسي في الجزائر وتعقيد الفواعل المحركة له.

- قلة الدراسات الأكاديمية المحصل عليها في الموضوع نظراً لقصر مدة جمع المراجع.

- عملية ترجمة المراجع باللغات الأجنبية تضيف عبئاً على الباحث نظراً لضيق الوقت.

- إحاطة القادة و صناع القرار في المؤسسة العسكرية الجزائرية و النظام السياسي إجراءاتهم و سلوكهم في

هذا الموضوع بالسرية والتكتم (مثل المراسيم الغير منشورة).

التصميم الهيكلي للدراسة :

انطلاقاً من محاولة الإجابة عن الإشكالية المطروحة، قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاثة فصول رئيسية هي:

الفصل الأول وتناولنا فيه الإطار المفاهيمي والنظري للدراسة، عبر تحديد مفهوم المؤسسة العسكرية

وخصائصها العامة ومهامها والمفاهيم المشابهة لها، ثم تحليل محددات أدوارها السياسية بفهم طبيعة هذه

الأدوار وأنماطها وأسبابها وآليات تحييدها، ثم طبيعة هذا الدور في النظم الديمقراطية الغربية والاشتراكية

ودول العالم الثالث، بالإضافة إلى أهم النظريات التي تناولت تدخلات الجيش في السياسة بشكل عام.

الفصل الثاني، تحدثنا فيه عن علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر عبر التطرق إلى النشأة والبنية الهيكلية والمكانة الدستورية لهذه المؤسسة، ثم مسارات تدخلها في السياسة في الفترات الثلاث الاستعمارية والحزب الواحد والتعددية، ثم حللنا محددات هذا الدور عبر تصنيف أنماطه، وتفسير أسبابه، وانعكاساته.

الفصل الثالث وتناولنا فيه الجهود المبذولة لتحديد هذا الدور في فترة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة عبر فهم خلفيات هذه الجهود، وأهم أثارها على مستوى بنية المؤسسة الهيكلية وعلى مستوى نخبتها القيادية، ثم أهم الرهانات الجديدة الداخلية والخارجية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وأخيرا وضعنا تصورات للمشاهد المستقبلية لهذا الدور، على ضوء تقييم جهود تحييده وفق نظرية التنافس المدني العسكري.

الفصل الأول : الإطار النظري و المفاهيمي لمحددات الدراسة.

قبل دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، ينبغي علينا التطرق الى الإطار المفاهيمي والنظري لهذه الدراسة بما يعني فهم طبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية بشكل عام، للاستعانة بالأطر والمعالم النظرية التي وضعها الباحثون في سعيهم لفهم وتحليل هذه العلاقات وفهم طبيعتها والعوامل المتحكمة فيها، فلا يكاد يخلو أي نظام سياسي من دور ما تلعبه المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، قد يختلف في حجمه و نمطه وقوته من نظام لآخر، وهو ما يسهل بعد ذلك فهم السلوك السياسي للمؤسسات العسكرية ودوافعه، وهذا ما سوف نعالجه من خلال الفصل الأول من خلال التطرق لمفهوم المؤسسة العسكرية، ودراسة محددات دورها السياسي، ثم تسليط الضوء على طبيعة هذا الدور في مختلف النظم السياسية، وفي الأخير نحاول تقديم أهم النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

المبحث الأول: مفهوم المؤسسة العسكرية.

إن المؤسسة العسكرية مؤسسة أساسية وهامة في أي نظام سياسي و قبل التطرق لفهم أدوارها السياسية ينبغي التطرق أولا لمفهوم هذه المؤسسة وخصائصها المميزة عن باقي المؤسسات في الدولة.

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة العسكرية: كلمة العسكرية مشتقة من المصدر عسكر من الفعل عسكر بمعنى تجمعوا ونزلوا أي خيموا، وكلمة عسكر في معجم (كلمة عروس) حسب ما ورد في معجم لسان العرب: هو جمع فارسي عرب وأصله، تشكر ويقصد به الجيش بمعنى الكثرة من كل شيء يقال عسكر من رجال، عسكر من مال، وعسكر من خيل، وورد أيضا في معجم (لسان العرب) لابن منظور ما يلي: العسكرة هي شدة الجذب، وهي الجيش في معجم (مختار الصحاح).⁽¹⁾

اصطلاحا: تشير كلمة (عسكرية) التي تبدو من ناحية واسعة الشمولية، ومن ناحية أخرى محدودة، فهي

شاملة عندما توجي بالخلط بين العسكريين أفرادا وجماعات، والجيش كمؤسسة من مؤسسات الدولة ومنظومة

(1) ابن منظور، معجم لسان العرب، (الإسكندرية دار المعارف، ب س ن)، ص: 2245

مستقلة تتوفر على موارد داخليا، وهي محدودة عندما تشير إلى جنود الجيش النظامي (1).

عرفها روجر أوين بأنها " هي مؤسسة ذات طابع خاص وطبيعة خاصة في التدرج الهرمي وتحديد الحدود والحرفية (المهام)، وتميل هذه المؤسسة بطبيعتها الخاصة وطبيعة أدوارها إلى فرض السيطرة الكاملة على طريقة التجنيد والتعبئة والتدريبات وترقية الضباط، كما تميل إلى حماية نفسها من المؤثرات التي تهدد تكاملها" (2).

عرفها هاني سليمان بأنها المؤسسة المعنية بامتلاك أدوات العنف في الدولة - وفق مفهوم ماكس فيبر - وتشمل القوات المسلحة بفروعها وأجهزتها المختلفة التابعة لوزارة الدفاع. (3)

كما عرفها عبد الاله بلقزيز بأنها مؤسسة من مؤسسات الدولة، وليست جهازا أو أداة بإمرة السلطة، فهي مؤسسة للأمة وليست للنخبة الحاكمة، مثل باقي مؤسسات السيادة الأخرى كالقضاء والرئاسة في النظام الجمهوري الديمقراطي أو الملكي الدستوري، وهي نصاب مستقل عن الكيان السياسي ومحاييد في علاقات السياسة والسلطة داخل المجتمع. (4)

عرفها طارق بلحاج محمد بأنها تنظم يحتكر جزء من العنف المنظم للدولة والمجتمع، وتمتلك شرعية يمكن استخدامها لتحقيق بعض الأهداف الاجتماعية في سياق تاريخي معين، ويأخذ التنظيم العسكري شكل مؤسسات دائمة يديرها عسكريون محترفون عادة ما يكونون تحت إشراف سلطة مدنية. (5)

بينما يعتبرها عزمي بشار، بأنها القوات المسلحة المنظمة في فرق وأسلحة وقيالق وكثائب وغيرها من التشكيلات المدربة على الطاعة بموجب التراتبية فيها، وتقوم أساسا للدفاع عن البلاد وقد تتدخل أيضا للحفاظ

(1) خميس أسامة، "ما هو الجيش"، الموقع الإلكتروني موضوع متحصل عليه من الرابط: <http://mawdoo3.com>

(2) أوين، روجر، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط، (القاهرة، المجلس الأعلى للثقافة، ب س ن)، ص: 245.

(3) هاني، سليمان، العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات)، ص: 31.

(4) بلقزيز، عبد الله، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، ط1، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص: 16.

(5) طارق بلحاج محمد، علم الاجتماع العسكري، مدخل لفهم دور الجيوش في الثورات العربية، المجلة الإلكترونية مراجعات، متحصل عليه من الرابط www.electronicreview.garida.com.

على استقرارها الداخلي، ولا يقصد بالمؤسسة العسكرية مجموعة القوى المسلحة غير نظامية في خدمة عقيدة أو طبقة أو قضية أو حزب. (1)

و في الأخير نخلص إلى تعريف المؤسسة العسكرية تعريفاً إجرائياً كما يلي:

" هي مؤسسة تتميز بخصائص تختلف عن المؤسسات الاجتماعية الأخرى تكونت بفعل إرادة جماعية كامنة في إرادة مؤسسيها تحكمها القواعد والإجراءات القانونية التي تفرضها على أعضائها المرتبطين ببعضهم البعض برابط من علاقات الطاعة، حسب التدرج الهرمي و الانضباط الشديدين من أجل تحقيق الأهداف و الوظائف المكلفة بانجازها حسب دستور وقوانين الدولة التي تتباين من دولة لأخرى حسب ظروفها الاجتماعية و السياسية (2)

المطلب الثاني: خصائص المؤسسة العسكرية: تتميز المؤسسة العسكرية عموماً بعدة خصائص ومميزات

عن غيرها من المؤسسات الأخرى في الدولة ويمكن توضيحها فيما يلي: (3)

- امتلاك المؤسسة العسكرية لجزء كبير من القوة في الدولة واحتكارها لها: وتتمثل هذه القوة في الأسلحة والمعدات العسكرية الخفيفة والثقيلة الموضوعة تحت تصرفها طبقاً للقانون والأفراد المقاتلين ذوي التدريب العسكري والهيبة العالية، الناتجة عن هذا الاحتكار والهيمنة على القوة.

- وظيفة المؤسسة العسكرية: توصف وظيفة المؤسسة العسكرية بأنها غير مستقرة، وتعتمد على ما إذا كانت الظروف تهدد أمن البلاد بالخطر أو الحرب فتستجيب لهذه الظروف بالسرعة والاستعداد المناسبين.

(1) عزمي بشارة، "الجيش والحكم عربياً، إشكاليات نظرية"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 22، سبتمبر 2016، ص: 15.

(2) بابلا، لاشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، (السليمانية، العراق، 2012)، ص: 31.

(3) الآغا فؤاد، علم الاجتماع العسكري، ط1، (عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008)، ص: 51.

- **التدرج الهرمي:** وهو نسق اجتماعي منظم بدقة متناهية، فيه تدرج يبدأ عادة برئيس الجمهورية وينتهي بالفرد المجند، ويقوم أساسا على التربية العسكرية التي تنظم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس (وهذا عكس التقسيمات الملاحظة في الفئات والطبقات الاجتماعية والاقتصادية)، ويسمى هذا التدرج الهرمي بالتسلسل القيادي الذي يتضمن العلاقات والوسائل الرسمية والغير رسمية لتحقيق الانضباط والفاعلية لهذا النسق العسكري، كما يقوم هذا التدرج الهرمي على الرتبة العسكرية التي تحدد نمط العلاقات بين الرؤساء والمرؤوسين بطرق موضوعية، فهي الصفة التي تحدد مكان العسكريين في التدرج الهرمي بدقة وتعطيهم صلاحية ممارسة السلطة وإصدار الأوامر في إطار يحدده القانون العسكري، وتعطي هذه الرتبة صفة مزدوجة للفرد العسكري فتجعل منه رئيسا ومرؤوسا في نفس الوقت.

- **الترقية في النظام العسكري:** تعني أنه في حالة توفر بعض الشروط في الفرد العسكري، كقضائه للحد الأدنى في رتبة معينة أو أدائه مهمة في ظروف طارئة، يرقى لرتبة أعلى.

- يكتسب العسكريون القواعد والإجراءات والاتجاهات العسكرية من خلال التدريبات الأساسية، حيث يتلقى الأفراد تدريبات عسكرية وفق ما يسمى بالدليل الميداني الذي يجزء العملية العسكرية إلى مراحل متعددة وذلك حتى يتمكن الأفراد من أدائها واستيعابها بسهولة ودقة.

- **الرقم العسكري:** لأن الحياة العسكرية حياة لا شخصية، وبرزها الرقم المتسلسل للفرد العسكري، ما يعني افتقاده فديته داخل المجموعة، فيتحول الجندي إلى رقم في منظومة، إضافة إلى أرقام السرايا والكتائب ونوعيتها.

- تتميز المؤسسة العسكرية غالبا بأنها مجتمع مكتف ذاتيا، تعمل على توفير كل حاجات أفرادها حتى يتمكنوا من أداء أدوارهم، كما أنها غالبا ما تمارس هذه الأنشطة في أماكن منعزلة عن المناطق المدنية.

- إختلاف المكانة بين الضباط والجنود: وهي من أهم الميزات وضوحا في المؤسسة العسكرية، حيث تشجع العقيدة العسكرية هذا الأمر وتعتبره ضرورة إنضباطية، ويؤكد هذا النظام على احترام المسافات الاجتماعية بين الضباط ، ضباط الصف والجنود، حيث تبرز على سبيل المثال: في مطعم ونادي الضباط، مطعم ونادي الجنود، مرقد الضباط، مرقد الجنود، ... إلخ.

- المؤسسة العسكرية ذات بناء بيروقراطي لا شخصي: حيث تتحدد شرعية السلطة فيه في المنصب وليس في من يشغل هذا المنصب، فالاحترام والطاعة تكون للرتبة الملازمة للمنصب مهما كان شخصية شاغل هذا المنصب. (1)

المطلب الثالث: مهام المؤسسة العسكرية: تختلف طبيعة مهام المؤسسة العسكرية باختلاف الأنظمة السياسية وباختلاف الظروف العامة للدولة، فتكون في حالة القتال في أوقات الحرب وهذه هي مهمتها الرئيسية المعدة لها في الدفاع عن سلامة البلاد من أي مساس بها.

وتختلف هذه المهام في زمن السلم، فبالإضافة للتحضير القتالي للأفراد بتكوينهم وتدريبهم لأوقات الحرب، فهي تضطلع بمهام أخرى غير مرتبطة بالمهمة القتالية وتتعداها إلى مهام إجتماعية وشعبية، كالمساهمة في البناء والتشييد والتنشئة الاجتماعية، ويتجلى دور المؤسسة العسكرية في هذه التنشئة الاجتماعية باعتبارها تربي أفرادها على العلم والإدراك والإحترام، على أساس مبدأ الحقوق والواجبات وبت مبادئ الوطنية واحترام القوانين لجميع أفراد هذه المؤسسة، بل تتعداها إلى باقي أفراد المجتمع عبر آلية الخدمة العسكرية (2).

إضافة إلى الأدوار الإنمائية والمتمثلة في عمليات الإغاثة وإسعاف المنكوبين خلال الكوارث الطبيعية، وفك العزلة عن المناطق المنكوبة والمساهمة في إنجاز البنى التحتية خاصة في المناطق النائية كإنشاء الطرق، شق القنوات، بناء الجسور، الحفاظ على البيئة عن طريق حملات التشجير، تنظيف الشواطئ،

(1) المرجع السابق، ص.52.

(2) سامي عجم ، "الدور الاجتماعي للجيش"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني ، العدد 51، جانفي 2005.

...إلخ، وكذلك توفير بعض الخدمات الصحية كإجراء حملات التلقيح والعلاج المجاني في المناطق المنكوبة.

كما تلعب المؤسسة العسكرية دورا في مجال التكوين ودعم المهارات باعتبارها مؤسسة رائدة تكنولوجيا ورائدة في مجال الأبحاث العلمية، والتي تستفيد منها مؤسسات المجتمع الأخرى، كما أنها تساهم في التنمية الإقتصادية للدولة، وفي هذا الصدد وخلال الخمسينيات صرح " لويس باي " بأن الجندي الجيد رجل عصري⁽¹⁾ وأن القادة العسكريون لهم حساسية بالغة نحو التخلف التكنولوجي والإقتصادي لبلدانهم، وهكذا وفق هذا التصور فالمؤسسة العسكرية هي همزة وصل بين المجتمع المتخلف والتكنولوجيا الحديثة.

وأوضح جونسن في كتابه " المجتمعات المتخلفة " سنة 1962، بأن الجيش يعتبر أحسن مؤسسة مدرية وجيدة التنظيم لتحقيق التغيرات الكبرى التي تحققها التنمية، ويكون هذا غالبا عن طريق إنشاء صناعة عسكرية تكون مصدرا مهما للدخل في الدولة، كما أنها تساهم في إنجاز المشاريع الإقتصادية التي تتسم بالإنفاق والضخامة والسرعة في التنفيذ. (2)

كل هذه الأدوار والمهام هي مضافة للمهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية التي تتمثل في حماية الدولة وحدودها من أي تهديد خارجي، وهي أدوار تصب في المساهمة في تطوير وتحديث المجتمع وتنميته، نظرا لقدرتها التنظيمية المعتبرة.

وقد شهدت الفترة الراهنة تغيرا في أدوار الجيوش ومهامها، حيث أصبح يلاحظ الإبتعاد التدريجي للجيوش عن دورها الجوهرية والأساسية، وهو المهمة القتالية نحو أدوار أكثر إنسانية كالمساعدات الإجتماعية داخليا وخارجيا، وهذا في ضل تراجع الحروب والصراعات التقليدية وتنامي القدرة على الردع المتبادل

(1) إسماعيل عميرة، " دور المؤسسة العسكرية في التنمية الإقتصادية للمجتمع الجزائري"، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، 2009، ص. 76.

(2) المرجع نفسه.

وانخفاض الصراعات حول الموارد الطبيعية بين الدول. (1)

وعلى الرغم من هذه الأدوار الايجابية التي يلعبها الجيش في خلق الاستقرار واستتباب الأوضاع السياسية والاجتماعية، إلا انه لا يمكن إغفال الأدوار السلبية خاصة على مستوى التنمية السياسية ومستوى علاقته مع النظام السياسي، وهذا ما نجده في المجتمعات العربية والإسلامية، في هذا الصدد يقول الباحث محمد عليماط: "أن الجيش يعتبر كقوة محافظة تعمل على إعاقة التغيير والتنمية، وهو يعتبر قوة فاعلة ومركزية في إدارة الحكم في كثير من البلدان العربية والإسلامية، فالجيش إما أن يحكم مباشرة كما هو الحال في الأنظمة العسكرية، أو بشكل غير مباشر وذلك بتحالف الجيش مع السلطة الحاكمة، مما يعني أن الجيش يشكل دولة داخل الدولة، له مدارس و كلياته، وجامعاته ومستشفياته وميزانيته." (2)

وتتوقف سلبية أو ايجابية أدور المؤسسة العسكرية في التنمية السياسية، على مستوى التقدم أو التخلف في المجتمع الموجود فيه، وهو ما يذهب إليه صامويل هنتغتون بقوله: "إن دور الجيش يتغير مع تغير المجتمع، ففي عالم الأقلية الحاكمة يكون الجيش راديكاليا، وفي عالم الطبقة الوسطى يكون المشارك والحكم، وعندما يبدو المجتمع الجماهيري في الظهور يصبح الجندي الحارس هو المحافظ على النظام القائم، ولذلك فان دور الجيش يزداد مع تخلف المجتمع، وكلما تقدم المجتمع كان دور الجيش محافظا ورجعيا." (3)

المطلب الرابع: المفاهيم المشابهة للمؤسسة العسكرية: ويمكن في هذا الإطار التطرق للمفاهيم التالية:

المؤسسة الشرطية: هي جهاز يوضع عادة تحت وصاية الداخلية ويقوم بدور حيوي في المجتمع وهو حفظ النظام العام ومنع وقوع الجرائم وحماية الأرواح وتنفيذ القوانين، ويقصد بحفظ النظام العام هو مجموعة الشروط اللازمة للأمن والآداب العامة التي لا غنى عنها لقيام علاقات سليمة بين المواطنين، بما يناسب

(1) الصوافي، محمد خلفان، تحولات في أدوار الجيوش، مجلة درع الوطن، عدد 485، 2012/06/01، ص.74.

(2) طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، 2011)، ص.123.

(3) نفس المرجع السابق، ص.124.

علاقاتهم الإقتصادية، ويتفق فقهاء القانون على العناصر المكونة للنظام العام والذي تضطلع بحفظه المؤسسة الشرطية وهي الأمن العام بما يعني المحافظة على السلامة العامة للعمل، على درأ ومنع المخاطر التي تهدد الأفراد بطريقة وقائية وقبل وقوعها، وكذلك الصحة العامة التي تعني حماية المواطنين من الأخطار التي تهدد صحتهم من الأوبئة والأمراض المعدية، إضافة إلى السكينة العامة التي تعني منع مظاهر الإزعاج والمضايقات في المجتمع. (1)

وتشهد الفترة الراهنة اتجاها عاما يسير نحو عسكرة الشرطة بزيادة تعدادها ومعداتنا، حيث أصبحت تحوز على معدات عسكرية ثقيلة متطورة كالمروحيات والمزنجرات وذلك تناسبا مع ارتفاع معدلات الجريمة ونسبها وتطورها.

مؤسسة الاستخبارات العسكرية: هي جهاز يتبع القوات المسلحة وهي جزء لا يتجزأ منها، يقوم بجمع البيانات المتصلة بالمجهود الحربي في الدول الأخرى، وكل ما يكون مفيدا لهذه القوات المسلحة، بغية الحفاظ على كيان الدولة والأمة من الأعداء.

وتكتسي هذه المؤسسة أهمية بالغة في حماية أمن الدولة عن طريق التحري الدقيق للمعلومات لمعرفة العدو وتحدياته ومخططاته لكسب الحرب، لأنها تسمح بإعداد التخطيط السليم لأي معركة، حيث تستخدم لجلب هذه المعلومات، والتي عادة ما تتم عن طريق وسائل وتكنولوجيات عالية في التجسس تمكن من مواجهة العدو لتحصيل أكبر حجم من المعلومات لوضعها أمام القيادات لمساعدتها من اتخاذ القرارات

المناسبة، وذلك لتحقيق هدفين رئيسيين هما (2):

- وضع خطة محكمة ضد العدو.

- توفير الأمن ضد تحركات العدو وخططه.

(1) فيصل انسيغة، "النظام العام"، مجلة المنتدى القانوني، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5 ، ص: 172.

(2) زيدان، زكي زكي حسين، الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي، (مصر، دار الكتاب القانوني، 2009)، ص: 12.

وقد اتسعت في الآونة الراهنة مهمة هذه المؤسسة ولم تعد تقتصر على الناحية العسكرية فحسب، بل صارت تهتم بالتطور التكنولوجي، وكل مناحي الحياة الإقتصادية والسياسية للدول الأخرى.

الميليشيا: هي منظمات خاصة من مواطنين مسلحين يعلنون عن أنفسهم وينخرطون في أنشطة شبه عسكرية ويتميزون عن الجيش النظامي أو الجيش المحترف، وتتشأ كرد فعل عن وضعية خاصة أو أزمة، وهي نمط من أنماط إستخدام القوة في الصراع السياسي المعاصر فيما بين الدول أو فيما بين النظام السياسي والمجتمع، هذه الممارسة تستعمل للتأثير على القرار سياسي للحكومات والدول⁽¹⁾.

المبحث الثاني: محددات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية

يتعدد السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية فيأخذ عدة مميزات وأنماط وتتحكم فيها عدة أسباب ودوافع، نسعى لفهمها والتعرف عليها خلال هذا المبحث.

المطلب الأول: طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية: إن المؤسسة العسكرية المحنكرة للقوة والعنف المشروع للدولة، تحتكره تحسبا للدفاع عن الوطن في حالة وجود أي خطر يهدد كيان الدولة، لذا فهي تتعامل يوميا مع شؤون الحرب والدفاع وقضايا الأمن القومي وتتراوح مهامها بين مهام عسكرية خالصة ومهام متعلقة باستقرار الدولة سياسيا واقتصاديا واجتماعيا.

اختلف الباحثون في طبيعة الدور الذي تلعبه المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، بين من يوسع حدود هذا الدور إلى المساهمة الفعالة في إدارة شؤون الدولة والمجتمع باعتبارها مؤسسة ريادية تقود المجتمع نحو التحديث، وبين من يجعل دورها مقتصر على المهام القتالية فقط مع حقها في التأثير على صانع القرار باعتبارها مؤسسة لها مصالح فئوية، وبين هذا وذاك تبقى علاقة الجيش والسياسة علاقة قائمة في الدول الديمقراطية وغير الديمقراطية.

(1) حور، عبد العالي، "تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي"، مجلة جيل للعلوم السياسية، العدد 8، جانفي 2017، ص53.

لقد طور الباحثون في علم السياسة مجال الدراسة المتعلق بمدى تأثير المؤسسة العسكرية وخبها في الظاهرة السياسية عامة تحت مسمى العلاقات المدنية العسكرية، حتى أضحي حقلا مستقلا في ميدان علم السياسة.

يعرف زاكورسكي الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بأنه أنماط علاقات الانصياح والضبط والتأثير فيما بين القوات المسلحة والقيادة المدنية السياسية للدولة (1)

تطرح دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مشكلة رئيسية تتمثل في تغير الإشكاليات التي يطرحها دراسة هذا الدور في الأنظمة الراسخة ديمقراطيا، وبين تلك الأنظمة التي ما زالت في طور التحول نحو الديمقراطية أو التي تحكمها أنظمة ديكتاتورية، ففي حين تتمحور الدراسة حول شبكة التفاعلات بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية والتي قوامها السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في الدول الديمقراطية باعتبارها احد ركائز النظام الديمقراطي، فإن إشكاليات دراسة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية تتغير في الأنظمة الأقل ديمقراطية بسبب غياب السيطرة المدنية فتركز أكثر حول فهم مكان قوة المؤسسة العسكرية سياسيا في هذه الأنظمة وكذا دوافع ودواعي هذا التدخل في الحياة السياسية.

ففي النظم الديمقراطية ترسم القوانين والدستور حدود الدور وطبيعته بحيث تكون هذه الحدود جزء لا يتجزأ من ثقافة المؤسسة العسكرية، ترعاها الحكومة وترضى بها المؤسسة العسكرية وينصاع لها المنتسبون لها من جنود وضباط إلا أن قيادة الجيش في الدول الديمقراطية غالبا ما تكون مطلعة على قضايا السياسة الخارجية والداخلية، ويطلب رأيها فيها من خلال تقييماتها وتوقعاتها، إلا أنها تبقى تحت تصرف المؤسسات السياسية المنتخبة الممثلة لسيادة الدولة، ويقبل في هذه الدول أن تقوم المؤسسة العسكرية بعملية الضغط

(1) أحمد حامد، حموده، "العلاقات المدنية العسكرية، طبيعة المهنية العسكرية"، جريدة الراكوبة السودانية عدد 125، يوم:

على المؤسسات المنتخبة لتحقيق المرامي والغايات المصلحية وغير المصلحية لكون أن كل الأنظمة السياسية الديمقراطية المعاصرة تتعرض وتقبل بوجود جماعات ضاغطة تحاول التأثير على السلطة مثل النقابات⁽¹⁾، التنظيمات الفلاحية، الجمعيات الشبانية، قدامى المحاربين، تجمعات المصالح المختلفة والمؤسسة العسكرية، كلها تمارس ضغوطا على الحكومة رغم خصوصية المؤسسة العسكرية والتي تعتبر مؤسسة سيادية في الدولة.

إلا أن هذه الخصوصية نجدها أيضا في مؤسسات سيادية أخرى مثل القضاء، حيث تمارس ضغوطاتها على الحكومة عن طريق استخدام نفوذها في ضغطها، والحكومة تحاول دائما إرضاء القسم الأكبر من موظفي الدولة ومن بينهم أفراد المؤسسة العسكرية، وهذه الضغوط هي مشروعة في هذه الديمقراطيات، بل نجد بعض الديمقراطيات سمحت بتأسيس نقابات عسكرية من أجل مأسسة هذا الضغط وهو يعتبر ضغطا عاديا.⁽²⁾

بينما يوصف ضغط المؤسسة العسكرية بالضغط غير العادي عندما لا يكتفي الجيش بوسائل مشابهة بوسائل الجماعات الضاغطة الأخرى، بل يستخدم تهديد السلاح الذي بحوزته.

فإذا ما هدد الضباط الحكومة بالتدخل عسكريا ضدها، فإن سلوك الجيش لم يعد سلوك جماعة ضاغطة بل يدخل في صيرورة الدور السياسي للجيش، والذي قد يصل إلى درجة الحكم العسكري المباشر للدولة، وقد لا يصل هذا الدور إلى هذه الدرجة من العمق، ليكتفي بمرحلة الوصاية العسكرية على النظام السياسي وكلها توصف فيها المؤسسة العسكرية بأنها مؤسسة مسيسة، وقد عرف القرن العشرين عدة حالات من الجيوش المسيسة في دول غير ديمقراطية، وقد يكون فيها الجيش حاكما متربعا على السلطة، وقد يكون

(1) نفس المرجع السابق.

(2) ديفرجيه، موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ط1، (بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، 1992)، ص. 376.

أيضا منقادا مادلجا يخدم عقيدة الحزب الحاكم. (1)

المطلب الثاني: أنماط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية: تتعدد أشكال وأنماط تدخل المؤسسة العسكرية في العملية السياسية وتأخذ عدة أوجه، حسب قوة سيطرة العسكر علي صنع القرار السياسي ومدى العلانية التي تمارس بها السيطرة وقد بينت الدراسات التي شملت أكثر الدول التي عرفت تدخلا مباشرا أو غير مباشر للمؤسسة العسكرية في الحياة السياسية، ففي حالة الحكم العسكري غير المباشر والمحدود، يتم التدخل لتحقيق أهداف محدودة، ويتصف الحكم العسكري غير المباشر بأنه الحكم الكامل للسيطرة العسكرية بينما تكون القيادة المدنية الرسمية صوريه، وفي النظام المزدوج يلاحظ وجود تحالف بين العناصر المدنية والعسكرية لضمان الاستقرار في الحكم.

وبرزت ظاهرة التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في أمريكا اللاتينية حتى بدت أمرا مألوفا وكان ذلك بعد السنوات الأولى للاستقلال .

أما في الدول النامية الأخرى مثل الشرق الأوسط، وأفريقيا وجنوب شرق آسيا، فقد بدا هذا التدخل بعد نهاية الحرب العالمية الثانية، (ويصادف أيضا فترة قبل الاستقلال)، وقد كان أكثر من ثلث أعضاء الأمم المتحدة تحت حكم عسكري حتى عام 1976 م كما تقول دراسة ولش (2).

وقد ميز موريس جانووتيز بين خمس أنماط للعلاقات المدنية العسكرية من خلال خمسة أنماط للنظم السياسية وهي كالتالي : (3)

- نظم تنافسية ديمقراطية يتسم هذا النمط بوجود سيطرة مدنية تحد من دور العسكريين.

(1) نفس المرجع السابق.

(2) حسن علي الساعوري، "العسكر والحكم المدني تجارب تاريخية"، متحصل عليه من الموقع:

<http://documents.tips/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html> يوم 2017/02/12 على الساعة 09.30.

(3) تأمر عبد الحميد، محمد مرتضى، "العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة الانتقالية في

بوركينافاسو"، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، متحصل عليه من الموقع:

<http://democraticac.de/?p=26247> متحصل عليه يوم 2017/02/12 على الساعة 08.21.

• نظام تحالف عسكري مدني: يعكس هذا النظام نموذجاً يتولى فيه المدنيون الحكم بناءً على دعم من العسكريين أو الجيش الذي يظل فاعلاً سياسياً ، وربما يتصرف بشكل غير رسمي كحكم بين الجماعات السياسية المتنافسة.

• نظم أوليغارشية: هذه النظم تتميز بوجود حكم عسكري نشط تتولى فيه الحكم نخبة عسكرية.

• نظم سيطرة سلطوية شخصية: هذه النظم يسيطر فيها الحاكم على الجيش حتى يظل في السلطة ، ويعتمد على القوة الشخصية والتقليدية ، وعادة ما يقوم باتخاذ كافة القرارات المتعلقة بالعسكريين مما يؤدي إلى إضعاف فعاليتهم.

• نظم حزب واحد جماهيري سلطوي: في ظل هذا النظام يكون حجم الجيش صغيراً ويقع تحت السيطرة المدنية ، ويوجد توازن بينه وبين القوى الأخرى التي تحمي الرئيس

ويمكن إجمالاً تصنيف أنماط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية فيما يلي (1):

1- **التدخل الانقلابي المباشر:** ويعتبر هذا النمط أكثر النماذج عمقا للتدخل في المؤسسة العسكرية في المجال السياسي، حيث يكون فيه النفوذ العسكري في الحكم قويا وهو ما سماه إيريك نورد لينغر بالنظام البروتوري.

حيث يقوم الضباط العسكريون بدور مباشر في الحياة السياسية فيصبح النظام السياسي بأكمله خاضعا للمؤسسة العسكرية عن طريق كبار الضباط فينلأشى معه مبدأ السيطرة المدنية وتكون النخب الحاكمة ضعيفة وغير قادرة على إزالة سيطرة ونفوذ المؤسسة العسكرية فتكون تابعة لها وهذا النمط من التدخل يسود الدول التي شهدت إنقلابات عسكرية وتدخلت مباشرة للجيش في السياسة وقد صنف إيريك نورد لينغر هذا النمط إلى ثلاثة أصناف تدرج كلها ضمن هذا النمط البروتوري:

(1) حمدي عبد الرحمن، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا نمودجا، متحصل عليه من الموقع التالي: <http://www.qiraatafrican.com/home/new:> بتاريخ 2017/02/21 على الساعة 14.14.

- **النظام الحكم:** وتكون فيه سيطرة العسكر على المناطق الحكومية محدودة، لكن الضباط فيه يتمتعون

بسلطة الفيتو على القرارات الحكومية

- **النظام الوصي:** وتكون سيطرة العسكر على الحكومة مباشرة وواسعة لكنها مهمة أساسا للحفاظ على

الوضع القائم.

- **النظام الحاكم:** وتكون سيطرة العسكر على الحكومة مباشرة وواسعة، ويقود الحكام العسكريون

المجتمع إلى تحول اجتماعي اقتصادي جذري.

2- **الضامن الخارجي:** في هذه الحالة يكون خضوع العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات

السياسية لوجود طرف خارجي يحدد معالم هذا الدور السياسي ودرجة مستواه وعمقه بما يضمن مصالح هذا

الطرف الخارجي في النظام السياسي، وقد طرحت فرنسا دوما نفسها من خلال وجودها العسكري في العديد

من مستعمراتها الإفريقية السابقة كعامل استقرار داخلي كمحدد لطبيعة العلاقة المدنية العسكرية.

3- **المقايضة:** وتعتمد على شراء الولاء السياسي للضباط الكبار للمؤسسة العسكرية بإعطائهم مزايا

مادية معينة تكون سواء على مستوى الجيش كمؤسسة أو المستوى الفردي للضباط ما جعل عملية إرضاء

العسكريين وسد احتياجاتهم الشخصية والجماعية تمثل تحديا كبيرا أمام القيادة السياسية، وتشمل هذه

الإغراءات إضافة إلى مرتباتهم العالية، الإعفاءات الجمركية على السيارات والسلع الترفيهية، السفر إلى

الخارج لحضور الدورات التدريبية، التعيين في وظائف الملحقية العسكرية.

وقد برز في بعض الدول حتى تعيينهم في بعض الدول حتى تعيينهم في وظائف مدنية هامة بعد

خروجهم للتقاعد تحت إطار عملية المقايضة لإبعاد العسكريين قدر الإمكان من الخوض في الشأن السياسي.

4- **الشرعية السياسية:** ويعتمد هذا النمط على إتباع سياسات تحقق له الشرعية السياسية بما يضمن

سيطرته على المؤسسة العسكرية ومنعها من التدخل في العملية السياسية وحصر مهامها في مجالها

الدستوري (مع استثناء ممارسة عملية الضغط الطبيعي على النظام السياسي لزيادة مكاسبها) وفق هذه

الشرعية يصبح الاعتقاد السائد بوجود قيادة النخب المدنية الحاكمة إدارة الحكم في الدولة ويزيد غياب الانقسامات العرقية والإثنية من نجاح هذا النمط، كما يسمح بوجود قيادات مدنية كاريزمية.

5- الاختراق والسيطرة السياسية: حيث انتهجت بعض النظم السياسية ذات التوجه الأيديولوجي

الراديكالي إلى عملية تسييس الجيش باعتباره خادما للشعب فيتم إلغاء كل الحدود بينما هو مدني وعسكري من خلال تعيين مسؤولين سياسيين في سلك الضباط وإعطائهم رتب عسكرية، وتتسم هذه النظم بالطابع السياسي والإيديولوجي على عملية التجنيد والترقيات داخل الجيش، وتبنت هذا النمط نظم ذات إيديولوجية يسارية حيث مارس فيها ضباط الجيش أو قادة الكفاح التحرري دورا مهما في صياغتها. (1)

المطلب الثالث: أسباب التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية: يجمع الباحثون على أن وجود ادوار فعالة

ومتحكمة في العملية السياسية للمؤسسة العسكرية هو من قبيل الأعمال المناهضة للديمقراطية باعتبار

نظامها الاجتماعي قائم على الأمر والطاعة وهو ما يناقض مبادئ حرية الرأي والتعبير وباعتبارها مؤسسة غير نيابية ولا منتخبة ولا تمثل الإرادة الشعبية .

إلا أن هناك من اعتبر أدوارها السياسية بغير المعيبة حيث يرى الباحث الأمريكي ويكوف wycoff

أن تدخل العسكريين في السياسة ليس مرضا سياسيا بل هو دلالة فقط على عدم نضوج العملية السياسية، فدورهم السياسي هو استجابة لظروف سياسية ما تلزمهم بالتدخل وهم ليسوا مسؤولين عن وجود أو غياب الديمقراطية. (2)

يتفق الباحثون على غياب أي قوة سياسية مدنية في المجتمع يمكنها منافسة المؤسسة العسكرية في

انتزاع السلطة، فالعسكريون يملكون القدرة الكافية للتأثير بالقوة على سياسة أي بلد كان وتوجيهها وفق إرادتهم

(1) نفس المرجع السابق.

(2) عصام عبد الوهاب محمد، نبيل محمد، "المؤسسة العسكرية والعمل السياسي"، جامعة النيلين، الخرطوم، 2015/08/23

متحصل عليه من الموقع https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2662387 بتاريخ

2017/02/22 على الساعة 15.30 .

وتأتي هذه القدرة في انتزاع السلطة من امتلاكهم للسلاح، واحتكارهم لوسائل استعمال القوة. ومرد ذلك أيضا لسلطتهم العسكرية التي توحى لهم بأنهم الأعلى شأنًا والأكثر وطنية بصفتهن المسؤولين عن حماية الأمن القومي، حيث يرى بعض الباحثين أن الدافع النفسي للعسكريين هو أهم دافع لتدخلهم في السياسة، فيرى العالم النفساني الايطالي اميلي سيرفاديو أن التعود على حياة الثكنات حيث الانضباط والصرامة والطاعة وحيث التعليمات لا تناقش ولا توجد مساحة لانتقادها أو التفكير في مدى صحتها ، كل هذا قد يؤدي للطموح للاستبداد ويسفر هذا الطموح إلى رغبة حتمية في جعل هذا النظام المطلق يشمل كل الحياة الاجتماعية ومنها الحياة السياسية (1) ، ويعتبر ماكبرايد أن الطموح الشخصي والرغبة في الحصول على الغنائم هي الدافع الأساسي لتدخل العسكر في السياسة (2) .

إن تملك المؤسسة العسكرية للقوة هو دافع في حد ذاته لممارستها للسياسة ، وهي لا تلجأ دائما لاستعمال القوة للوصول للحكم ، إلا إذا اعتبر ذلك أمرا ضروريا وحاسما .

كما أن محاولة المماس باحتكارها لهذه القوة من طرف القادة السياسيين هو أيضا دافع للتدخل في السياسة، لأنه قد يعتبر محاولة لتبديل موازين القوة في الدولة، كما يدفع التفوق التكنولوجي للمؤسسة العسكرية الذي ينتج ضباطا ذو مستوى علمي عالي قد ينعكس على سلوكهم السياسي فيعتبرون بقية المؤسسات السياسية متخلفة و هو ما يتطلب كفاءتهم العلمية لإدارتها .

هذه كلها اعتبارات داخلية تتعلق بخصائص المؤسسة العسكرية قد تدفعها للتدخل في المجال السياسي، وهناك من ربط بين هذا الدور السياسي للجيش وبين مستوى التنمية الاقتصادية ، وهو ما ذهب إليه جاكمان وجونسون وفاينر (3) الذي ربط بين ميل العسكريين في التدخل السياسي في الدول الحديثة الاستقلال منذ

(1) نفس المرجع السابق.

(2) نفس المرجع السابق.

(3) نفس المرجع السابق.

الحرب العالمية الثانية وبين انخفاض نصيب الفرد من الدخل القومي فيها إضافة الى غياب التنمية وسوء حالة قاطني المدن فيها وجعل الانقلابات العسكرية فيها مؤشرا على ذلك، وهو نفس ما ذهب إليه جانووتز .

ويرجع بعض الباحثين أن عدم وجود ثقافة سياسية تسمح ببروز قوى سياسية مدنية فعالة هو الدافع لتدخل المؤسسة العسكرية كبديل لمأ الساحة السياسية ، حيث ان هذه القوى المدنية بإمكانها إحداث توازن في القوة الإقناعية النابعة من قدرتها في اقتراح الحلول المناسبة لمشاكل المجتمع، هذه القوة تستطيع بها مجابهة القوة الفيزيائية للمؤسسة العسكرية وهذا ما ذهب إليه مالبرت Malpart (1) .

وقد تحدث الانقلابات العسكرية أيضا حتى في البلاد ذات الثقافة السياسية العالية . ويمكن الإشارة هنا إلى محاولتين انقلابيتين في دولتين علي درجة عالية من النضوج السياسي والتقدم الاقتصادي، ألا وهما ألمانيا في عام 1944 وفرنسا عام 1961 حيث كان الجيش يعمل تحت ستار الانتفاضة الداخلية ومنها حاول استغلال الانتفاضة للحصول علي تأييد الأغلبية وبالتالي الاستيلاء علي السلطة.

وهناك من يرجع دوافع التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية إلى ضعف الطبقة السياسية وهشاشة النظام السياسي الذي كثيرا ما يخترق القواعد الدستورية ما يولد انقساما شديدا بين الأحزاب السياسية، ويعتبر هنتغتون (2) انه كلما زاد حجم صراع الأحزاب السياسية زاد احتمال حدوث انقلاب عسكري ، أو إذا غاب وجود الأحزاب الفعالة ما يجعل المؤسسة العسكرية احد أهم التنظيمات السياسية القادرة على فرض الانضباط السياسي المفقود، كما أن تفشي الفساد بين موظفي الدولة وشاغلي المناصب السياسية الرفيعة في الحكومة والبرلمان إضافة إلى فشل الحكومات في الوفاء بوعودهم التتموية والالتزام بالتوجهات الإيديولوجية المتبناة

(1) نفس المرجع السابق .

(2) حبيب زهير، "كيف نفهم دور الجيش في السياسة"، متحصل عليه من الرابط: <http://a3wadqash.com/?p=405>

بتاريخ 2016/02/25 الساعة:12.00.

وعدم قدرتهم على تطبيق هذه التوجهات في السياسات المتبعة هي مبررات يمكن تبنيها من طرف العسكريين للتدخل في السياسة حسب مالبييرغ (1).

زيادة الإنفاق العسكري في جيوش الدول النامية دون مراقبة خاصة خلال فترة السبعينات أدى إلى انتشار الفساد في صفوف الجيش والنظم العسكرية الحاكمة وهي عوامل زادت من نسبة التفاوت الطبقي وكرست اللّاعدالة في توزيع الثروة وهو ما شكل حاضنة للنشاط الانقلابي الذي عززه فشل الحكومات في صياغة سياسات تنموية صحيحة قادت لسلسلة من الانقلابات والانقلابات المضادة في أفريقيا وهو ما خلق حالة من عدم الاستقرار السياسي و الذي فشلت النخب العسكرية المتوالية على السلطة في تحقيقها .

وتؤكد دراسات مسحية في إفريقيا وجود علاقة قوية بين درجة الاستقرار السياسي ووقوع الانقلابات العسكرية ، فكلما زادت حدة عدم الاستقرار السياسي في ظل الأنظمة التسلطية التي لا تسمح بالتعدد الحزبي كان احتمال حدوث الانقلابات العسكرية كبيرا ، مع أن هذا لا ينفي وجود حالات انقلاب في بعض الدول كانت تتمتع بممارسات ديمقراطية (غامبيا بعد انقلاب 1994 بعد فترة 30 سنة من التعددية المستقرة).

كما أضاف ويلش (2) عاملين آخرين إضافة إلى العوامل الأخرى المفسرة للانقلابات العسكرية مثل :

-ضعف احتمالية التدخل الخارجي لقمع الانقلابات العسكرية مثل دور ومواقف القوى الكبرى

والمنظمات الدولية.

-تأثير نظرية العدوى، فنجاح انقلاب في الدول الجارة يشجع على تفشي الانقلابات في الدول الجارة

الأخرى المتشابهة معها في خصائصها.

(1) عصام عبد الوهاب محمد، نبيل محمد، نفس المرجع السابق.

(2) حمدي عبد الرحمن، "الجيش والسياسة في الخبرة الإفريقية"، من كتاب الجيش والتحول الديمقراطي في إفريقيا، منتدى العلاقات الدولية والعربية، الدوحة، 2015، ص.68.

- كما يعتبر كثير من الباحثين المتغير الإيديولوجي سببا في تفسيرهم لكثير من التدخلات السياسية للعسكريين خاصة عن طريق الانقلابات العسكرية وهو ما حدث أثناء فترة الحرب الباردة أين لجا الضباط ذوي الميول اليسارية إلى الإطاحة بالأنظمة السياسية الوليدة بعد استقلال دولهم خاصة في دول إفريقيا والشرق الأوسط ، ثم قامت هذه النخب العسكرية المؤدلجة إلى فرض تغييرات راديكالية في بنية المجتمع والسلطة (مصر).

وعموما فانه لا يمكن حصر كل الأسباب المؤدية للتدخلات السياسية للمؤسسات العسكرية خاصة في ظل غياب أسس الحكم الراشد بغياب الممارسات الديمقراطية والتنمية الاقتصادية ، الا انه يمكن تصنيف معظم العوامل والأسباب المؤدية لتدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى عوامل أساسية وأخرى مساعدة.

العوامل الأساسية: ويمكن تقسيمها إلى (1) :

- **عوامل سياسية :** ويمكن إيجازها فيما يلي :

مشكلة انتقال السلطة : بسبب عدم استقرار آلية الانتخابات في تكريس عملية انتقال السلطة عكس الدول الديمقراطية، تبقى القوة العسكرية للجيش هي وسيلة الحسم الرئيسية سواء بتدخلها المباشر أو غير المباشر.

• **الصراع والانقسام الحزبي :** بغياب الكاريزما السياسية تصبح الكاريزما العسكرية بديلا للحكم أو

يكفي تخندق الجيش مع إحدى القوى الحزبية كفيلا بحسم الصراع على السلطة.

• **تفكك الأحزاب الحاكمة :** خاصة في أنظمة الحزب الواحد ، فحين تتآكل هيبتها وتتهار مؤسساتها

بفعل الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، يفتح المجال لتولي الجيش المهام القيادية في الدولة.

(1) ثامر عبد الحميد، محمد مرتضى، نفس المرجع السابق.

- **العوامل الاقتصادية** : كعشاشة الاقتصاد المعتمد على الريع ، (نفط ، مواد خام معدنية، محاصيل زراعية أحادية) ، فتحت تأثير تقلبات الأسعار والعوامل المناخية كالجفاف تستفحل الأزمات الاقتصادية ، ويصبح سقوط النخب الحاكمة مطلباً جماهيرياً ما يزيد من إمكانية تدخل العسكر سياسياً.

- **العوامل الاجتماعية** : فتأثير النسيج الاجتماعي وما يحتويه من تعدد عرقي واثني قد يسهم في تصاعد الانقلابات والانقلابات المضادة بمساهمة القوى الاستعمارية الساعية لحفظ مصالحها بإثارة النزعات الطائفية.

- **العوامل الخارجية**: ويمكن تلخيصها في عدة أسباب مثل :

• **نظرية التآمر** : حيث تفسر الاتجاهات الاشتراكية سقوط الأنظمة اليسارية التقدمية عسكرياً بتآمر القوى الامبريالية الغربية بالتعاون مع العملاء من النخب العسكرية.

• **التدخل الخارجي**: وهو إدراك النخب العسكرية لاحتمالات ردود الفعل من أي تحرك عسكري سياسي

وهو ما قد يشجعهم أو يثنيهم عن هذا التحرك .

الأسباب النابعة من داخل المؤسسة العسكرية : ونوجزها فيما يلي :

- خفض الإنفاق العسكري وتقليل مرتبات العسكريين.

- التدخل في تنظيم شؤون المؤسسة العسكرية من طرف السياسيين (مثل ترتيب الترقيات بالمحسوبية،

التعيين و العزل).

- الرغبة في تغيير القيادة السياسية من طرف العسكريين

- وضع ميزانية السلطة العسكرية تحت الرقابة المدنية.

- رغبة المؤسسة العسكرية في عدم وصول فصيل سياسي معين للسلطة.

- اعتبار المؤسسة العسكرية كقناة لتولي المناصب العليا والسامية في الدولة وزيادة الامتيازات.

المطلب الرابع: آليات تحييد التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية: لا توجد رؤية موحدة ومضبوطة لآليات تحييد التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية، فلا يوجد تصور واحد أو قواعد عامة تصلح لكل الحالات تتيح تكريس مبدأ المراقبة المدنية على نشاط المؤسسة العسكرية فضلا عن وجود سيطرة مدنية كاملة في الأساس.

ويقترح هنتغتون آليتين لإحداث السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية كما يلي (1):

- **سيطرة مدنية ذاتية:** يرى صمويل هنتجتون أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين ، ويمكن أن يحدث هذا حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها. ويؤكد على أن تعظيم مصالح المدنيين في مواجهة العسكريين لا يشترط أن يحدث من قبل كافة القطاعات المدنية بل يمكن أن تقوم به بعض القطاعات المدنية.

- **سيطرة مدنية موضوعية:** بالفصل بين مهام الجيش و مهام المؤسسات السياسية، فيكون دور المدنيين على تحديد الأهداف وصنع السياسة الدفاعية بينما يقتصر دور العسكريين على تنفيذها ميدانيا.

وقد أظهرت دراسات الحالات المختلفة أن العسكريين لا يخرجون من تلقاء أنفسهم وإنما يدفعون دفعا (2).

إما لتصورهم أن الحكم المدني سيضمن مصالحهم أو خوفا من تعرضهم للمحاسبة والعقاب على إنتهاكات حقوق الإنسان، وبعد ظهور معارضة ديمقراطية متفقة على هدف إستراتيجي محدد، وهو إخراج العسكريين من السلطة وعملهم ضمن مشروع سياسي واضح ومعلن مهم للغاية، لأنه يسهم في تحقيق عدة أمور منها ظهور طبقة من العسكريين مناصرة للديمقراطية داخل الجيش وتسعى إلى تسليم السلطة للمدنيين ودفع العسكريين خارج السلطة في حالة الفشل أو النجاح في الأداء الاقتصادي للحكومات العسكرية وطرح بديل سياسي مدني قادر على إدارة جيدة للبلاد.

(1)Samuel Huntington, "the soldier and the state", Cambridge: the belknap press, 1975, pp 1-3.
https://books.google.dz/books?id=1PqFe0rsfdeC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_s
 اطلع عليه بتاريخ 2017/02/28 على الساعة 00.30 .ummary_r#v=onepage&q&f=false

(2) عبد الفتاح ، ماضي " كيف تخرج الجيوش من السلطة" ، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات، العدد 24، جانفي 2017، ، الدوحة ، أكتوبر 2016. ص. 08.

تعد هذه العمليات السياسية مناخ ضروري لإزاحة المؤسسة العسكرية من سدة الحكم، ولكن يلزمها عدة آليات لضمان إبعاد الجيش عن السياسة وتكريس الهيمنة المدنية يمكن تبينها فيما يلي: (1)

1- آليات إخضاع القوات المسلحة للسيطرة المأسسة المتوازنة ما بين السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية، بحيث تشترك السلطة التنفيذية والسلطة التشريعية في مسؤوليات مالية حصرية إزاء الإنفاق العسكري.

2- وضع حد للامتيازات الخاصة التي عادة ما يتمتع بها العسكريين في ضل الأنظمة الاستبدادية، فالغاء الوضع المميز للجيش بحيث يصبح أفراده موظفين يخدمون الدولة مثل بقية الموظفين الآخرين، كما أنهم مسؤولين مثلهم عن أدائهم لمهامهم أمامك القانون.

3- يجب تنظيم الحالات التي تستوجب استخدام القوات المسلحة في زمن السلم دستوريا.

4- يجب تكريس الإقصاء الدستوري للقوات المسلحة من السياسة، كما لا يجب أن يمنع أفرادها من ممارسة أي دور سياسي سوى حقهم المدني في التصويت.

5- إقصاء المؤسسة العسكرية من أي دور في السياسة المحلية، بحيث تبقى مهامها الداخلية محصورة في عمليات الإغاثة والإنقاذ في حالات الكوارث ولا يمكن أن تشمل المشاركة في البرامج المحلية والتنمية أو أعمال الشرطة الداخلية لأنها قد تؤدي إلى تسييسها.

كما يجب أن لا يكون لها أي دور في مكافحة المخدرات أو التهريب، لأنها ستزيد حتما من إمكانية الفساد فيها لأنها من اختصاص قوى الأمن الداخلي التابعة لوزارة الداخلية.

6- ضرورة أن يتناسب حجم الجيش مع التحديات التي يمكن أن تواجهها الدولة وبما يضمن الاحتفاظ بالقدرات الرئيسية، فالمؤسسة العسكرية ذات التعداد الضخم وذات الجاهزية العالية في ظل حجم ضعيف

(1) زولتان، باراني، "بناء الجيوش الديمقراطية"، من كتاب هل الديمقراطية قابلة للتصدير، (بيروت، جداول للترجمة والتوزيع)، 2012، ص. 270.

للتحديات الخارجية وفي ظل عدد ضخم من الضباط رافعي الرتب يتسرب إليها الفساد وتبدد فيها الموارد، والواقع يثبت ظهور عدة مشاكل داخل هكذا مؤسسات عسكرية، مما يزيد في تطلع قادتها إلى الشأن السياسي.

7- تتجه بعض الأنظمة سياسة انتقاء في توظيف الضباط من مجموعات عرقية أو إثنية معينة تكون مقربة من النخب السياسية الحاكمة حتى تضمن ولائها وعدم انقلابها، ورغم أنها تنتج جيوشا قبلية إلا أنها فعالة في تحقيق الاستقرار السياسي للنظام وتحييد المؤسسة العسكرية سياسيا، كما تقوم بعض الأنظمة بتعيين أفراد من الأسر الحاكمة في الأنظمة الملكية أو من أسرة الرئيس في الأنظمة الجمهورية في مراكز قيادية وحساسة داخل المؤسسة العسكرية كقيادة الأركان، قيادة المخابرات، قيادة الحرس الجمهوري، في حين تستعين بعض الأنظمة بعسكريين أجانب تعينهم في مراكز حساسة في المؤسسة العسكرية أو الأجهزة المراقبة لتحركات الجيش، كما تتجه كثير من الجيوش حاليا نحو جندرة المؤسسة العسكرية من اجل رفع انعزاليته وجعلها أكثر انفتاحا على المجتمع. (1)

8- إنشاء قوات أمنية أو شبه عسكرية رديفة مهمتها حماية النظام السياسي من أي تحركات محتلمة للجيش ضد النظام، وعادة ما تكون هذه القوات تابعة مباشرة لرأس النظام السياسي قد تكون من الحرس الرئاسي، الشرطة أو الإستخبارات، وتكون مجهزة بأحدث التجهيزات .

9- تعتمد بعض الأنظمة إلى توقيع اتفاقيات للتعاون العسكري مع دول أجنبية تقضي بإمكانية تدخلها عسكريا في حالة حدوث أي انقلاب عسكري عليها.

(1) Barany, Zoltan, the soldier and thechangig state, (New Jersey, Princeton University Press, 2012),p37.

- 10- لا يجب أن يكون هناك أي غموض في توافق التسلسل الهرمي للضباط مع مسؤولياتهم، فلا تسند المناصب الرفيعة في المؤسسة لضباط أقل رتبة مما قد يثير تحفظ أصحاب الرتب العالية ويجعلهم يسخطون من سوء تدخل القيادات السياسية في شؤون الجيش، وقائد الجيش يجب أن يكون أعلى شخص عسكري رتبة في القوات المسلحة ويكون خاضعا لوزير الدفاع المدني الذي يكون عضوا في الحكومة. (1)
- 11- ضرورة تحسين الدولة للوضع المهني لأفراد القوات المسلحة كالمرتبات وزيادة مستوى التقدير الاجتماعي للمهنة العسكرية، إضافة إلى توفير المعدات الحديثة وتقادي التدخل في الشؤون الداخلية للمؤسسة العسكرية مثل: " التدريبات، الترفيات، الروتينية " .
- 12- تقديم العديد من الإغراءات المادية والمعنوية لأفراد المؤسسة العسكرية وعائلاتهم مثل تمكينهم من بعض الخدمات التفضيلية الخاصة، السماح لهم بممارسة النشاطات الإقتصادية، منح بعض المناصب في الخارج كالمحقات العسكرية، توظيف بعض المتقاعدين منهم في مناصب إدارية مدنية .
- 13- ضرورة ربط ولاءات المؤسسة العسكرية بالنظام الديمقراطي فقط دون التدخل في تفاصيل الصراع السياسي الحزبي، فولاء المؤسسة العسكرية يكون للحكم الديمقراطي الذي يتيح الاختيار الحر للشعب لممثليه والمؤسسات المنتخبة ويكفل له حرية التعبير، فالجيش يجب أن يكون داعم في حماية ونجاح الديمقراطية ولا غنى للنظام السياسي الديمقراطي عن هذه الحماية.
- 14- الإشراف المدني: ونعني به مشاركة الحكومة بوصفها جهازا تنفيذيا في السيطرة المدنية على القوات المسلحة، فرئيس الدولة عادة ما يكون القائد الأعلى للقوات المسلحة فيما يكون وزير الدفاع مسؤولا عن الإدارة اليومية للقوات المسلحة، كما يجب أن تسود علاقة مثالية بين وزارة الدفاع والبرلمان فالبرلمانات هي التي يفترض أن تناقش القوانين المتعلقة بالدفاع وتوسعها وتبث في الميزانية وتشرف عليها وتراقب تنفيذها، كما أن الحكومة والمؤسسة العسكرية مسؤولتان عن أعمالها أمام البرلمان الذي يقوم بتحضير وسن

(1) باراني زولتان، نفس المرجع السابق، ص .272.

القوانين والتدقيق بإدارة الجيش للميزانية وكلها أدوات قوية وفعالة للسيطرة على المؤسسة العسكرية، وأخيرا ففي النظم الديمقراطية تعود للبرلمان صلاحية إعلان الحرب وحالة الطوارئ في البلاد وليس لأي مؤسسة أخرى.

وفي الأخير لا يجب إغفال دور الرأي العام والمجتمع المدني الضاغط لتحقيق هدف ديمقراطية الحياة السياسية بتمدين السلطة وتقنين أدوار الجيش دستوريا والالتزام بهذا التقنين عمليا.

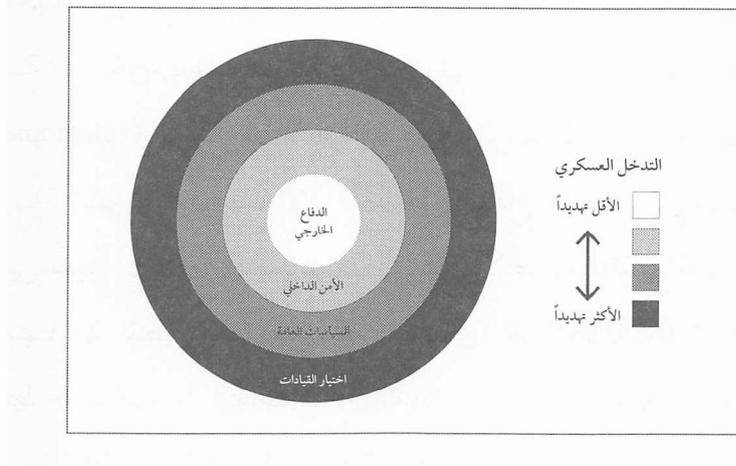
في محاولته لقياس مدى توسع أو تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية داخل مؤسسات الدولة، يميز ترينكوناس بين أربعة مجالات سياسية في الدولة وهي: الدفاع الخارجي، الأمن الداخلي، السياسات العامة، اختيار القيادات. (1)

وبوضح الشكل التالي بأن المهمة الأساسية للمؤسسة العسكرية تتمثل في الدفاع الخارجي عن الدولة، والذي يشمل التحضير القتالي بالقيام بالتدريبات العسكرية والتمارين والمناورات رفعا لمستوى جاهزية القوات المسلحة، إضافة إلى الإدارة العسكرية للجيش والتخطيط العسكري الإستراتيجي، حيث كلما امتد دور المؤسسة العسكرية إلى باقي دوائر صنع السياسات واختيار القيادات كلما كانت المؤسسة العسكرية أكثر تسييسا وأصبح من الصعب على المؤسسات السياسية فرض الرقابة المدنية عليها، ويمكن تقبل توسع نشاط المؤسسة العسكرية باتجاه الدائرة الثانية وهي الأمن الداخلي للدولة بما يتضمنه من حفاظ على النظام العام في حالات الطوارئ ومكافحة الشغب وتجميع المعلومات الإستخباراتية الداخلية وأداء مهام الأمن العمومي (الشرطة) في التطبيق اليومي للقانون شرط أن تقوم بهذه المهام تحت وصاية السلطة المدنية (وزارة الداخلية)، أما الدائرة الثالثة (صنع السياسات العامة) فلا ينبغي للمؤسسة العسكرية أن يمتد نشاطها إليه، فهي تشمل إعداد الميزانية العامة، التسيير اليومي للأعمال الحكومية، برامج التنمية القطاعية، أم الدائرة الرابعة فتشمل التعيين في المناصب الحكومية أو المناصب الإدارية الخاضعة للإشراف الحكومي إضافة إلى المناصب النيابية

(1) عبد الرحمن حمدي، مرجع سابق، ص 78.

والتي تمثل الإرادة الشعبية والتي يكتسبها عن طريق شرعية الإنتخابات، وهذه الدوائر هي أبعد ما تكون عن اختصاص المؤسسة العسكرية. (1)

شكل 01: يمثل قياس مدى توسع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية



المصدر: عبد ربه (احمد) الاتجاهات الحديثة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، مرجع سابق، ص33

المبحث الثالث: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في النظم السياسية

تختلف طبيعة أدوار المؤسسة العسكرية باختلاف أنواع الأنظمة السياسية في الدول الغربية والدول الاشتراكية ودول العالم الثالث، حيث تأخذ أشكالاً متقاربة داخل النمط الواحد من هذه الأنظمة، وأشكالاً متباينة بين مختلف الأنماط الأخرى.

المطلب الأول: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الدول الغربية: تولي النظم الديمقراطية الغربية أهمية بالغة لإحداث السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية حيث تقوم على أساس مجموعة من الأفكار والمؤسسات والممارسات التي تقيد حركة العسكريين باتجاه أي تدخل محتمل في الشؤون السياسية (2)، مع توفير الأدوات اللازمة لتمكين النخبة المدنية والسياسية من ممارسة دور الهيمنة والرقابة على الشؤون

(1) أحمد عبد ربه، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيش"، من كتاب الجيش والتحول الديمقراطي في أفريقيا، (الدوحة، منتدى العلاقات الدولية والعربية، 2015)، ص. 68، ص. 33.
(2) ثامر عبد الحميد محمد مرتضى، نفس المرجع السابق.

العسكرية، وطبقاً لأحد الدارسين فإن المعضلة الكبرى التي تواجه الأدبيات هي كيفية تحقيق الموازنة بين وجود مؤسسة عسكرية قوية بما يكفي لتحقيق مطالب المدنيين، وبين وجود ولاء عسكري يكفي لعدم تجاوز السلطة المخولة لهم من قبل المدنيين. أي أن التوازن هنا يكون بين اعتبارات المهنية والاحتراف، وبين إعلاء قيم الحيادية وعدم التحزب السياسي.

و يدعو هنتغتون الى ضرورة احترافية الجيش حتى ينأى بنفسه عن السياسة عبر العناصر التالية: (1)

- الخبرة: إتقان المهارات القتالية والتكوين المتخصص في العلوم العسكرية.
- المسؤولية الاجتماعية: وهي مسؤولية الدفاع عن الدولة، لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.
- التضامن الجماعي الداخلي: لشعورهم بالتميز في أداء المهام الموكلة إليهم وذلك نظراً لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع.
- وتولي دراسات الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عمومًا أهمية كبرى للنظر في أمرين أساسيين؛ أولهما: درجة استقلال المؤسسة العسكرية عن السلطة المدنية، ومدى تأثير ذلك على مبدأ السيطرة المدنية على العسكريين. أما الأمر الثاني فهو ميل العسكريين للتدخل في الحياة السياسية (النمط الانقلابي).
- تقوم النظم الديمقراطية على مبدأ مشاركة كل الشعب في السلطة عن طريق التمثيل النيابي لكل مكونات المجتمع ممثلة في البرلمان أو السلطة التشريعية، وبهذا تعهد الديمقراطية النيابية بإدارة الحكم للأفراد الذين تم انتخابهم حسب ما أبدوه من قابلية ورغبة أكيدة لتحمل مسؤولياتهم تجاه أفراد الشعب، إن النظام النيابي وفصل السلطات هو الضمانة الأكيدة التي توفر الثقة بأن العملية الديمقراطية الراسخة تجسد أفضل فرصة للحفاظ على الحريات.

(1)Huntington (Samuel),op.cit, p.28.

في النظم الديمقراطية تقوم العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية المنتخبة على نموذج خاص للتمثيل النيابي يكون قوامه الاقتناع التام بأن الموكلين (النواب السياسيين) المنتخبون يهيمنون على الموكلين العسكريين الذين أوكلهم الجمهور بحماية الأمن الوطني (1)

إن قبول مبدأ الإذعان للسيطرة المدنية من قبل المؤسسة العسكرية المطيعة هو جوهر العلاقات المدنية-العسكرية في النظم الديمقراطية، يؤدي الضباط اليمين للحفاظ على تراب الوطن وصون دستور البلاد، وهي المهام التي أوكل الشعب المؤسسة العسكرية القيام بها، وعليه يكون تصرف أي مهني عسكري مرتبطاً بتنفيذ المهام الموكلة إليه في خدمة المواطنين في دولة ديمقراطية وضعوا ثقتهم فيه بأن دولتهم وما تقوم عليه من قيم الحرية والديمقراطية والكرامة ومؤسساتها المدنية وقضائها المستقل سنظل محفوظة.

يمكن وصف وضع المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات الراسخة بأنها مؤسسة محايدة عن أي تدخل في العمل السياسي (2)، وهذا الحياد نابع عن حياد مفهوم الدولة، فالمؤسسة العسكرية لا تتدخل في الصراعات ولا تقف في صف أي فصيل سياسي ضد آخر ولو بشكل رمزي، كما لا تتدخل في صناعة القرار السياسي وإدارة السلطة في الدولة إلا فيما كان له علاقة بمجال اختصاصها وهو الأمن القومي والدفاع الوطني، كما أن المجتمع يحقق الاستقرار دون أي تدخل من المؤسسة العسكرية بل أن هذا الحياد أحد أهم أسباب الاستقرار السياسي في الديمقراطيات الراسخة، وحتى لو كانت الأزمات السياسية في أوجه احتدامها (فإيطاليا رغم أنها شهدت موجات عنيفة جدا من الأزمات السياسية وعدم الاستقرار الحكومي منذ نهاية الحرب العالمية الثانية لدرجة أنها استهلكت عشرات الحكومات بمعدل حكومة واحدة في كل سنة، إلا أنها لم تشهد تدخلا للمؤسسة العسكرية لفرض حكومة ما، أو لتشكيل حكومة عسكرية، بل تم استيعاب كل هذه الأزمات في ظل النظام الديمقراطي، كما لم تشهد الديمقراطيات الغربية ظاهرة الانقلابات العسكرية أو تدخل المؤسسات

(1) حمودة احمد حامد ، نفس المرجع السابق .

(2) هلال ،علي الدين، ومسعد نيفين ، النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير، ط5، (بيروت ، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010)، ص.144.

العسكرية في الحياة السياسية إلا نادراً على وجه عارض، ذلك لأن العملية السياسية في الديمقراطيات الغربية هي عملية مدنية خالصة، والدستور يفصل بين مهام كل مؤسسات الدولة ويحصر مهام المؤسسة العسكرية في حفظ كيان الدولة من الخطر الخارجي الذي يتهدها، وهذه المهمة لا يمكن بأي حال من الأحوال نقلها الى الداخل لإخلالها بوظيفتها الطبيعية والقانونية.⁽¹⁾

إن المؤسسة العسكرية في الديمقراطيات المستقرة ليست محايدة تماماً، وإنما هي تمارس ضغطاً سياسياً بشكل غير مباشر، من أجل تعظيم مصالحها المؤسسية، والمساهمة في صياغة السياسات الدفاعية والأمنية؛ استناداً إلى خبرات أعضائها المهنية، ويتسم هذا النمط بالخصائص الآتية:

1- أن هذه الشراكة ليست متساوية الأركان؛ فقوات الجيش تخضع للرقابة والمساءلة من قبل السلطة المدنية المنتخبة، ولا يخفى أن تأسيس نظام ديمقراطي وتعزيزه يصبح أمراً مستحيلاً إذا كان العسكر لا يقبلون بهذا المبدأ أو لا يحترمونه.

ويقوم البرلمان بالموافقة على التشريعات والميزانية العسكرية، وعلى قرار رئيس الدولة بنشر قوات الجيش خارج الحدود أو داخلها، وتمتلك لجنة الدفاع في البرلمان سلطات الرقابة، الإشراف، التحقيق، إصدار التوصيات في كافة المسائل العسكرية والأمنية.

2- يتم تعريف الشراكة في القانون؛ حيث يتم تحديد صلاحيات ومهام الجيش وفقاً للدستور وقانون الدفاع، ويتعين على قوات الجيش أثناء قيامها بعملياتها، أو الاستعداد لتلك العمليات الالتزام بهذه المعايير، وفي حالة الحرب تلتزم بقواعد القانون الدولي الإنساني.

(1) بلقزيز، عبد الإله، وآخرون، الجيش والسلطة والسياسة في الوطن العربي، (مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2002)، ص : 17.

ومن اللافت للانتباه أن دساتير بعض الدول تعلي من شأن القانون، وتجعله مقدماً على مبدأ الطاعة العسكرية؛ إذ يتعين على أفراد الجيش عدم إطاعة «أية أوامر مخالفة للقانون بشكل واضح» (جنوب إفريقيا).

3- تتطوي هذه الشراكة على معايير معينة بالنسبة للقوات المسلحة، ومن ذلك على سبيل المثال: احترام القوات المسلحة للحكم المدني، وسيادة القانون، والعملية السياسية الديمقراطية، وحقوق الإنسان، والمبدأ الدستوري الخاص بعدم التمييز استناداً إلى العرق أو النوع أو التوجه الجنسي.

4- وتقوم الشراكة على التزامات محددة من قبل الحكومة تجاه القوات المسلحة، ومن ذلك عدم إساءة الحكومة للقوة العسكرية، سواء لأغراض حزبية أو قمعية، كما أنها لا تتدخل في هرمية القيادة العسكرية، أو تطبيق قانون التأديب العسكري، أو المسائل التنفيذية التي تدخل في اختصاص القادة العسكريين، وتلتزم الحكومة كذلك بالعمل على زيادة الميزانية العسكرية لتمكين القوات المسلحة من أداء مهامها بشكل فعال، ولضمان تحقيق رواتب مجزية للعسكريين.

5- تتحقق الشراكة من خلال هيكل وبنية وزارة الدفاع؛ بحيث تضم موظفين مدنيين يهتمون بالجوانب السياسية لمسائل الأمن والدفاع، كما أنهم يشاركون في صياغة السياسات الدفاعية، وعادة ما يتمتع كل من رئيس الأركان (عسكري) وسكرتير وزير الدفاع (مدني في بعض الدول) بمكانة متساوية في التعامل مع وزير الدفاع، فالمسئول المدني يقترح السياسات، والثاني العسكري يقترح المسائل التنفيذية والعملية، وهو ما يجعل هذا النمط متوازناً. (1)

6- تعزيز مبدأ الرقابة البرلمانية: فيما يخص مجال الرقابة البرلمانية على أمور الدفاع والمؤسسة العسكرية عن طريق اللجان البرلمانية؛ مسائل الرقابة العامة، كما أنها تملك إمكانية التحقيق وتقديم المقترحات بشأن الميزانية وسياسات الأمن والتسليح وأية مهام أخرى خاصة بالرقابة البرلمانية على القوات المسلحة، كما يحددها قانون الدفاع الوطني.

(1) حمدي عبد الرحمن، نفس المرجع السابق، ص: 57.

وتشمل الرقابة البرلمانية، من جهة ثانية، قضايا التشريع المتعلقة بالدفاع، وكذلك بعض الأمور المتعلقة بإعادة هيكلة قوات الجيش، وعمليات نشرها داخل حدود الدولة أو خارجها، إضافة إلى قضية الميزانية العسكرية، وهو ما يعني أن البرلمان لا بد أن يمارس دوراً حقيقياً في توجيه وإدارة الميزانية العسكرية. وينطلق هذا التصور لدور الجيش في النظم السياسية الديمقراطية المتسم بالحياد والاستقلالية من قواعد الفكر الديمقراطي، حيث أن هناك قاعدتان أساسيتان ينطلق منهما الفكر الديمقراطي تجاه المؤسسة العسكرية: (1)

1- التمييز بين السيادة والسياسة: فالسيادة تعبر عن كيان الأمة والدولة وبشارك كل المواطنين في صنعها من خلال إقرار الدستور والقوانين وانتخاب النواب في البرلمان، كما تمثل الإجماع الشعبي العام من خلال الانتخابات ولا تخضع للمنافسة السياسية.

بينما السياسة تتجسد فيها المشاركة السياسية من خلال المساهمة في إدارة الشأن العام وصناعة القرار وإدارة السلطة السياسية ومراقبتها.

بناء على هذا التمييز بين السيادة والسياسة يمنع في النظم الديمقراطية تدخل كل ما هو سيادي فيما هو سياسي وكذلك العكس، وبما أن المؤسسة العسكرية هي مؤسسة سيادة تدخل ضمن نطاق سيادة الأمة مثلها مثل المؤسسة القضائية، فإنه يمنع تدخلها في المجال السياسي.

2- قيام الديمقراطية على قاعدة تحييد العنف من الحياة السياسية بإتباع الأسلوب السلمي لتغيير الأنظمة السياسية، كونه يكفل آليات هذا التغيير السلمي عن طريق العملية الانتخابية كآلية لتحقيق التداول على السلطة، ومن ثم فكل القوى الراغبة في التغيير السياسي عليها الإحتكام لهذه الآلية للوصول إلى السلطة.

(1) بلقرز، عبد الإله، نفس المرجع السابق، ص 19.

وبما أن المؤسسة العسكرية هي المخونة لاحتكار العنف في الدولة بوصفها مخزون القوة بغرض الدفاع عن سيادة الأمة تجاه الخارج وسيادة القانون تجاه الداخل - بتفويض من السلطتين التشريعية والقضائية وبشروط دستورية تتضمن تحديد موضوع ومكان وزمان التدخل في الداخل - فيحضر على المؤسسة العسكرية لعب أي دور سياسي قد يتورط فيه استخدام مخزون القوة لديها تجاه قوى سياسية داخلية في إطار العملية السياسية.

في ظل الأنظمة الديمقراطية، فإن قضايا السلام والحرب وغيرها من التهديدات التي يتعرض لها الأمن القومي، هي من الأهمية بمكان بحيث يجب ألا يقررها أحد سوى الشعب عبر ممثليه المنتخبين، والقوات المسلحة في النظام الديمقراطي تقوم بمهمة خدمة البلاد لا قيادتها.

والقادة العسكريون يقومون بتقديم المشورة للقادة المنتخبين وتنفيذ قراراتهم، وأولئك القادة المنتخبون من قبل الشعب هم فقط الذين يمتلكون السلطة، ويتحملون مسؤولية تقرير مصير البلاد.

إن المؤسسة العسكرية في ظل النظم الديمقراطية موجودة لحماية الدولة وصون حرية الشعب، فهي لا تمثل أو تساند أي رأي سياسي أو جماعة عرقية أو اجتماعية أو غيرها، وإن ولاءها هو للمثل العليا للدولة ولمبادئ الديمقراطية نفسها.

كما أن السيطرة المدنية تضمن أن مؤسساته وسياساته هي خيارات الشعب عن طريق منتخبيه وليست خيارات القوات المسلحة، الذي هدف وجودها هو حماية المجتمع، لا رسم سياساته وممارسة إدارة مؤسساته، كما ان أي حكم تقوده المؤسسة العسكرية هو حتما سوف لن يتوافق مع مبادئ الديمقراطية، لان بنية المؤسسة العسكرية هي من يدفع حتما للديكتاتورية إذا ما اقتحمت العمل السياسي.

" فالجيش هو فئة ترانينية حيث يقبع الدونيون في خضوع صارم وحيث ينعم الفوقيون بامتيازاتإنه مبني على مبادئ متعارضة كلياً مع الحرية والمساواة من ناحية ، والعسكريون هم طبيعياً وطنيون لان

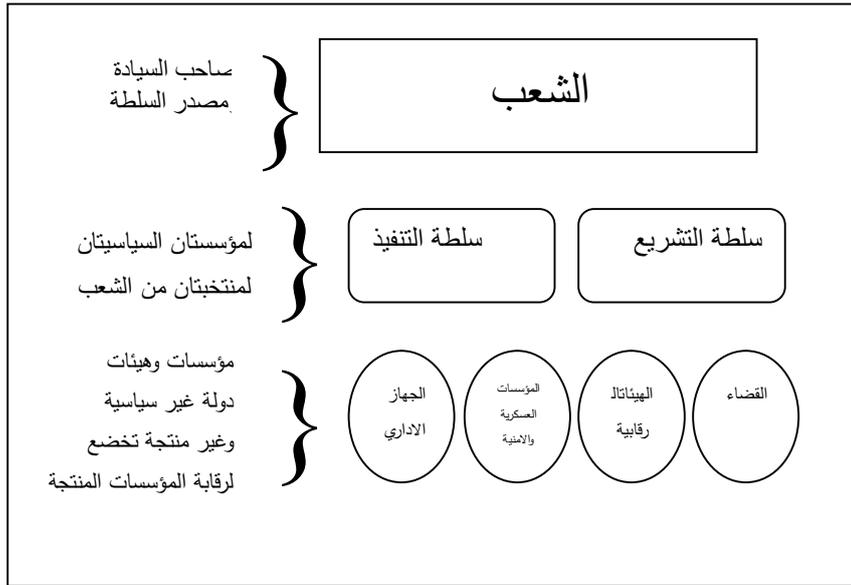
مهمتهم الدفاع عن الأمة حتى التضحية بالقوى ، أنهم يحبون النظام ويكرهون أي تحرك سياسي لأنهم يعتبرونه ببساطة تحركا تهديميا، فيعمد الجيش الى قمع الإضرابات والفتن، ولا يحب النقابات العمالية ولا الأحزاب السياسية" (1) .

رغم ما تم ذكره فإنه لا يمكن أن يوجد جيش بعيد عن السياسة، فبحكم مهامها تتعامل المؤسسة العسكرية يوميا مع شؤون الحرب والدفاع وقضايا الأمن القومي، وهذه المهام لا يمكن أن تفصل عن الواقع السياسي والإقتصادي والإجتماعي، فقيادة الجيوش في الدول الديمقراطية يتطلعون للقضايا السياسية الخارجية والداخلية ويطلب رأيهم في هذه القضايا، إلا أن دورهم ينتهي بالإذعان لإرادة المؤسسات السياسية المدنية التي تمثل إرادة المواطنين وسيادة الدولة بغض النظر عن من أنتخب للحكم.

فأي حكومة ديمقراطية تقدر خبرة المحترفين العسكريين ومشورتهم في التوصل إلى قرارات سياسية حول الأمن والدفاع القومي، ولكنه يتعين على القيادة المدنية المنتخبة وحدها اتخاذ القرارات السياسية النهائية، والتي ستقوم القوات المسلحة بدورها بتنفيذها، أي أن حق القيادات العسكرية في إبداء رأيهم للقيادة المدنية حق غير مقيد، إلا أنهم لا يملكون الحق في إجبار القيادة المدنية على الاستماع لنصحتهم بل عليهم الانصياع لما تمليه القيادة المدنية.

(1) ديفرجيه، موريس، المرجع السابق ، ص : 371.

شكل رقم 02: رسم توضيحي لموقع المؤسسات العسكرية من المؤسسات السياسية.



المصدر: ماضي (عبد الفتاح)، الجيوش والانتقال الديمقراطي، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017، ص 11

المطلب الثاني: الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في نظم العالم الثالث: يختلف وضع المؤسسة العسكرية في الدول الراسخة في الديمقراطية عنها في الدول السائرة في طريق التحول الديمقراطي كدول إفريقيا والشرق الأوسط، وهذا بسبب إختلاف نموذج الدولة في هذه الدول عنها في المجتمعات الغربية وما ترتب عن ذلك من إختلاف في نمط العلاقة بين مجال السيادة ومجال السياسة.

فمثل ما بينا فيما سبق أن هناك فصل في نموذج الدولة الغربية الحديثة بين مجالي السيادة والسياسة، فإنه في الدول النامية خاصة النموذجين العربي والإفريقي فيها، هناك خلط واضح بين هذين المجالين، ما نتج عنه نمط مغاير للعلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، هذا الخلط هو ما سمح بتدخل مؤسسات سيادية في المجال السياسي أو توريطها في هذا التدخل، مثل الزج بالمؤسسة القضائية في الصراعات السياسية أو تدخل الجيش في السياسة.

والتاريخ السياسي لدول أفريقيا والشرق الأوسط زاخر بهذا التدخل طيلة العقود الخمسة الماضية، أي

منذ ميلاد الدولة القومية عقب الاستقلال ما أدى الى عسكرة السياسة في هذه الدول.

ورغم التراجع النسبي لدور هذه المؤسسات العسكرية منذ أواخر ثمانينات القرن الماضي في الإطاحة بالأنظمة عن طريق الانقلابات العسكرية والانقلابات المضادة، إلا أن ذلك لا ينفي استمرار تأثيرها المحوري في صياغة ورسم ملامح وأسس النظم السياسية القائمة فيها، ويمكن فهم هذا الدور باعتبار المؤسسة العسكرية المالكة للقوة في الدولة، والتي لا تجد أي مانع يثنيها عن التدخل إذا أرادت ذلك وكونها أيضا المؤسسة الأكثر إنضباطا مقارنة بباقي المؤسسات في الدول الإفريقية والعربية.

كما أن هذه المؤسسة تعنى دائما بالعناية القصوى من خلال تخصيص أكبر الميزانيات، وزاد الاهتمام بدورها خاصة بعد الحرب العالمية الثانية بانتشار الظاهرة العسكرية، وبروز الدور ما فوق العسكري لهذه المؤسسة، حيث وصفها موريس بيير روي: " إن المؤسسة العسكرية تتصرف كضامنة للسلطة القائمة في الدول النامية " ومنها الدول العربية التي ميز فيها عبد الإله بلقزيز بين ثلاثة صور فيها لوضع المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية العربية كما يلي: (1)

• **جيش السلطة:** حيث تبدو فيها المؤسسة العسكرية جيشا للسلطة لا جيشا للدولة، وفي هذا المشهد تستولي السلطة على الجيش الذي هو جيش الدولة فتحوله إلى أداة في يدها ويصبح جيشا للسلطة وتصبح السلطة هي الدولة وهذه الحالة غالبية على المشهد السياسي العربي، فتتضمن هذه الحالة استعمال وظيفي للجيش من قبل السلطة، حيث تصبح المؤسسة العسكرية مجرد أداة في يد النظام السياسي يستعملها لقمع المجتمع وقوى المعارضة عند الإقتضاء ويحافظ على ديمومة سيطرة النخب الحاكمة، وغالبا ما تكون نتائج هذا الاستعمال عالية التكلفة على المواطنين وعلى الجيش على حد سواء الذي يفقد من جراء هذا الاستخدام هيئته وينال من صورته التي تبدو صورة فصيل سياسي في مواجهة فرفاء سياسيين آخرين، وتدهور علاقته بالمجتمع فيتحول من جيش للشعب والأمة إلى جيش لطبقة سياسية، ويتحول ولاء الجيش من ولاءه للدولة إلى الولاء للنخبة الحاكمة.

(1) بلقزيز عبد إله ، نفس المرجع السابق ، ص : 22- 23.

• **سلطة الجيش:** حيث يقوم هنا الجيش بالإطاحة بالسلطة ويتولاها عن طريق الانقلابات العسكرية ويتحول فيها الجيش إلى نخبة سياسية حاكمة، فتتغير أدواره ووظائفه عن وظائفه الأصلية فتدير النخبة العسكرية الحاكمة الدولة إما عن طريق حكم عسكري مباشر وصريح، أو من خلال وضع شخصية سياسية صورية في الواجهة مع إبقاء مفاتيح القرار السياسي بيد هذه النخبة العسكرية، وتتضاءل في هذه الحالة الفروقات بين الدولة والجيش فيصبحان وجهان لعملة واحدة، ويرتدي القادة العسكريون الثياب المدنية لإعطاء صبغة مدنية للحكم العسكري، إلا أن الثياب المدنية للحكم العسكري لا تحوله إلى مدني فعلا، فهو يحكم غالبا بلغة الأوامر التي تصبح قوانين، كما لا يقبل أي معارضة فيعد أي اعتراض عليه موقفا من الوطن والدولة، فبموجب العقيلة العسكرية التي لا تقبل أي معارضة وتعترف فقط بقيم الولاء والطاعة، فإن أي معارضة لحكمهم هي موقف غير وطني وهي لا تشبه معارضة حزب خارج السلطة لحزب آخر في السلطة، لأن العسكر ليسوا حزبا من الأحزاب، لذلك تعد معارضتهم موقفا عدائيا ضد الدولة والوطن وهذا ما يبقى سائدا حتى بعد ارتداء العسكريين للباس المدني وهم في السلطة، فغالبا لا يؤدي خلع الحكام للثياب العسكرية عند تولي الحكم إلى تمدين الحكم، بل يؤدي إلى عسكرة السياسة.

• **الجيش الأهلي:** نجد هذه الصورة من العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في المجتمعات العصبوية، أين يكون للمجتمع ولاء قبلي، ليس ولاء وطنيا للدولة، أين تميل هذه المكونات في المجتمع إلى الصراع فيما بينها ليصل إلى حد الاقتتال الأهلي، وهذا ما يؤدي بانقسام الجيش وفق التوزيع العسبوي في المجتمع فلا يصبح جيشا وطنيا جامعا، بل يتفرغ على مكوناته العصبوية ويفقد صفة الاحتكار الشرعي للعنف لصالح شرعنة خوصصة العنف، فتصبح لكل عصبية جيشها تصارع بواسطته لتحصيل المزيد من الامتيازات في السلطة السياسية.

والواقع السياسي لعملية التداول على السلطة في الدول العربية يبرز كيفيتين في هذه العملية: عن طريق الانقلابات العسكرية سواء كانت الانقلابات دامية أو انقلابات بيضاء، وكذلك عن طريق الانتخابات المزورة وفي تلك الكفتين يبقى تأثير المؤسسة العسكرية بارزا في هذه العملية بسبب هشاشة الدولة وهشاشة

مؤسساتها الناتجة عن الميلاد العنيف لهذه الدول، الذي غالباً ما صاحبه اللجوء للعنف والحسم العسكري للسلطة.

فالتربية التقليدية للدولة الوطنية ما فتئت تنتج العنف وتعيد إنتاجه، ما رسخ ارتباط آليات الوصول للسلطة عن طريق الانقلابات العسكرية والتي تكاثرت طيلة الفترة الذهبية لفترة الانقلابات (1945 - 1970) ليبلغ عشرات الانقلابات في الوطن العربي، فيما تميزت الفترة بين 1970 - 2002 بتراجع كبير لعدد الانقلابات، حيث أتصفت بحكم عسكري ذي طابع مدني. (1)

لقد سعت المؤسسات العسكرية في الدول العربية للاستحواذ على السلطة فور حصول هذه البلدان على الاستقلال (مصر - العراق - الجزائر) باسم الشرعية الثورية أو القومية العربية، وتطابقت هذه الصورة مع حالة البلدان الإفريقية التي لا يكاد ينتهي فيها انقلاب حتى يبدأ آخر، وتنتج عن هذه الوضعية الانقلابية المتواترة حالة من التضيق على الحريات وتعطيل العمل بالدساتير إن وجدت، وتكريس الأحادية الحزبية وإقصاء كل أصوات المعارضة حتى ولو ممن كانوا شركاء في الكفاح ضد المستعمر، ما وسع دائرة الاستبداد وأخر بناء مؤسسات الدولة وجمدها.

حوّل هذا الوضع المتسم بضيق الأفق، هذه المجتمعات إلى حلقات للصراع والأزمات لغياب الآليات الحقيقية التي تستوعب ضغوط البيئة الداخلية ومطالبها، وقد تتفق أدوار المؤسسة العسكرية في الوطن العربي مع نظيرتها الإفريقية في الانخراط في السياسة وقد تختلف معها في درجة هذا الانخراط وخلفياته، فالجيوش الإفريقية كانت في المراحل الأولى لبناء الدولة أشبه بقوات شرطية صغيرة العدد معنية أساساً بحفظ النظام العام والأمن الداخلي، ثم تضخم عددها وعدتها لمواجهة التحديات الخارجية، وهذا التضخم هو ما أشعر هذه

(1) عبد الحق، فكرون، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014، ص.31.

الجيش بالهبة والقوة وهو ما دفعها إلى التخلي عن وظائفها الدفاعية لتشتغل بالسلطة المدنية في دولها، ثم تبع ذلك موجة من الانقلابات العسكرية في القارة الإفريقية بلغت ذروتها في العقد الممتد من 1966 إلى 1976، أين شهدت أفريقيا أكثر من مئة انقلاب أو محاولة انقلابية، وبحلول عام 1978 كان ما يزيد عن نصف دول القارة الإفريقية تحكم بواسطة عسكريين، بل أن كثيرا من هذه الدول خضعت في حكمها للعسكريين أكثر من خضوعها للحكم المدني، وحتى خلال فترات الحكم المدني كانت هذه المؤسسات العسكرية هي الدعامة الأساسية التي يتم الإستناد عليها للإحتفاظ بالسلطة أطول فترة ممكنة.

ونظرا لبقاء هذا الدور السياسي للجيش الإفريقية حاسما، اتخذت منظمة الوحدة الإفريقية قرارا رادعا سنة 1999 بهدف معاقبة أي تغيير غير دستوري في البلدان الإفريقية، وهو ما ظل ساريا حتى بعد اعتماد الإتحاد الإفريقي، إلا أن هذه الإجراءات لم تمنع من وقوع الانقلابات العسكرية.

لكن هذا الوضع لم يمنع من وجود دول إفريقية تمكنت من الحفاظ على حيادية مؤسساتها العسكرية في كل مراحل بنائها بعد الاستقلال مثل بوتسوانا، موريشيوس، جنوب إفريقيا، تونس.

المطلب الثالث : الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في النظم الاشتراكية: تتسم وضعية المؤسسة العسكرية في الأنظمة الاشتراكية الشيوعية بأنها جهاز جوهري وفعال يعمل على تحقيق أهداف ومبادئ الثورة الشيوعية، وهي المبادئ التي يضعها الحزب الشيوعي الموكلة له مهمة قيادة المجتمع والدولة فهي خاضعة خضوعا تاما للمراقبة المشددة من طرف الحزب الواحد.

وفي ظل هذه الأنظمة، كل الأجهزة هي في خدمة القيادة السياسية الحزبية الموجهة للأمة من مؤسسة عسكرية ومن قضاء وغيرها من المؤسسات التي تشارك كلها في البناء والتشييد فهي أدوات يمتلكها الشعب والحزب ولا يجب إن تقتصر مهامها وأدوارها على المهام الأصلية.

فالمؤسسة العسكرية وظيفتها ليس مجرد القتال والتدريب لحماية الأمة بل تتعداها الى الانخراط في العملية السياسية ، انطلاقا من هذا التصور للعلاقة بين المؤسسة العسكرية ومؤسسات الحكم الأخرى من

حزب وحكومة ومجلس الشعب فانه يمكن أن نصف هذا النوع من التفاعل بأنها علاقات سياسية مدنية عسكرية متداخلة أو متغلغلة، ويقول في هذا الصدد ماو تسي تونغ : "مبدأنا هو أن الحزب يأمر العسكر، و يجب ألا يُسمح للعسكر بقيادة الحزب... إنَّ الجيش الأحمر الصيني هو جماعة تؤدّي المهمات السياسية للثورة، فلا يمكن، بأي حال من الأحوال، قصر مهمّة هذا الجيش على القتال وحده و خصوصا في الوقت الراهن، إذ تقع على عاتقه، عدا مهمة القتال من أجل سحق قوة العدو العسكرية، مهمات أخرى عظيمة الشأن، هي القيام بالدعاية وسط الجماهير و تنظيمها و تسليحها و مساعدتها على إقامة سلطة الحكم الثوري و تأسيس منظمات للحزب الشيوعي، إنَّ الجيش الأحمر يخوض غمار الحرب لا لمجرد القتال بل للقيام بالدعاية وسط الجماهير و تنظيمها و تسليحها و مساعدتها على إقامة سلطة الحكم الثوري، و بدون هذه الأهداف يفقد القتال معناه، و يفقد الجيش الأحمر أسباب وجوده⁽¹⁾ .

وبضيف لينين: "إن الدفاع عن الوطن الاشتراكي ليس هو فقط برنامج البروليتاريا العسكري الذي لا بد له أن يحمي مكتسبات البروليتاريا ويحافظ عليها في حربها ضد البرجوازية والامبريالية العالمية، والتي فرضت على الاشتراكية لظروف تاريخية، لذا فلا بد من وجود منظمة عسكرية تحت سلطة البروليتاريا تحمي مكتسبات ثورتها من هذه القوى الامبريالية والمتحالفة مع قوى الرجعية المعادية للثورة." ⁽²⁾

وينظر الماركسيون الكلاسيكيون إلى الجيش بصفته وحدات مساعدة في الأداة القسرية التي تمثلها الدولة، حيث وصف ألتيوستر المؤسسة العسكرية "بأنها إحدى الأجزاء المكونة لجهاز الدولة مع كل من الحكومة، الإدارة، الشرطة، المحاكم، السجون، وتأخذ مكانها بين أجهزة الدولة القسرية...وتدخل المؤسسة العسكرية بصورة مباشرة في آخر مرحلة كقوة قسرية تابعة." ⁽³⁾

(1) _، _، ،، الماوية نظرية وممارسة، تر شادي الشماوي ، دار النشر باللغات الاجنبية، ط1، بكين، 1966.

(2) _، _، لينين وبناء الجيش، تر رفعت سعيد، دار التحرير للطباعة والنشر ، ب م ط، ص 17.

(3) بابلا (لشاد محمد صالح)، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012 ، منشورات مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، السليمانية، العراق، 2012، ص31.

وتسمى المؤسسة العسكرية في الأنظمة الاشتراكية بالجيش الشعبية ، وهي جيوش انبثقت من تطور حرب العصابات خلال حروبها الثورية لتحقيق النظام الشيوعي ، وتتميز هذه الجيوش عن الجيوش الكلاسيكية بأنها اقل تراتبية وأكثر مساواة من الجيوش الكلاسيكية، و هي منحدره من أصول عمالية وفلاحية وبورجوازية صغيرة معدمة، كما أنها جيوش مسيسة بقوة ، والثقافة الإيديولوجية هي أساس هذا التسييس والتي تعد عقيدة عسكرية عميقة تركز الولاء للثورة الشيوعية (1) .

وتعد هذه الجيوش الشعبية الاشتراكية تطورا إما لتلك المجموعات المسلحة التي خاضت حروب عصابات ضد الجيوش الوطنية كالصين وكوبا، وإما لمجموعات مسلحة خاضت حروبا ضد غزو أجنبي أو لتوحيد البلاد، مثل الجزائر وفيتنام لقد بقيت الجيوش الشعبية في الدول الاشتراكية غارقة في العمل السياسي وكثيرا ما تم استعمالها لتصفية المعارضين، حتى داخل نفس الحزب والنظام (الدور الذي لعبه الجيش الأحمر الصيني عقب الثورة الثقافية 1966)، كما أن أفراد الجيش ينتخبون ممثلهم من العسكريين في المجالس البرلمانية الشعبية.

ففي الصين وكوبا ينتمي معظم الضباط الى الحزب الحاكم والخلايا الحزبية والتنظيمات التي تتبع نظام التدرج الهرمي العسكري، وهو ما كان معمولا به في الاتحاد السوفيتي ومعظم دول أوروبا الشرقية ، أين كان الجيش محزبا وتابعا لهيمنة الحزب الواحد.

المبحث الرابع : النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية

اختلف الباحثون في تفسيرهم لظاهرة تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وحاولوا وضع أطر نظرية تحلل طبيعة هذا التدخل، و تحاول التنبؤ به ، وسوف نتطرق في هذا المبحث لأهم الاجتهادات النظرية في المجال.

(1) الموسوعة العسكرية والسياسية ج 1، (القاهرة، دار أسامة للنشر والتوزيع ، 1998)، ص.69.

المطلب الأول: النظرية الغربية التقليدية (نظرية الانفصال): جاءت هذه النظرية في فترة بداية الحرب الباردة حيث أشار هنتغتون⁽¹⁾، الى أن ارتفاع مستوى التهديد السوفيتي للولايات المتحدة الأمريكية يضاعف من أهمية القوة العسكرية لصانع السياسة الأمريكي، وبما أن الجيش يتبنى منظومة مختلفة ومغايرة عن منظومة القادة السياسيين حول التعامل مع التهديد، قد يؤدي الى حدوث صراع بين المؤسسة العسكرية وصانع القرار الأمريكي حول السياسة الدفاعية المتبعة.

تقوم هذه النظرية على الانفصال التام المادي والإيديولوجي للمؤسسة العسكرية عن المؤسسات السياسية للدولة، ما يعني منع أي دور سياسي قد تلعبه المؤسسة العسكرية، وهذا الفصل يقوم على مبدأ الجندي المحترف، فعالية المؤسسة العسكرية، وسيطرة المؤسسات المدنية.

فالمؤسسة العسكرية تفرض بطبيعتها قيما ملزمة مثل الطاعة والانضباط والصرامة والتدرج الهرمي، وهذا ما لا يتناسب مع الممارسة السياسية في الدول الديمقراطية القائمة على حرية الرأي والتعبير، حسب صامويل فيفر⁽²⁾ إضافة الى إن العسكريين يفتقدون للقدرة على تقييم التداعيات السياسية للقرارات العسكرية لافتقادهم لمهارات العمل السياسي من جانب ولعدم تفويضهم من المواطنين لأداء هذا الدور من جانب آخر.

وفي ظل هذه النظرية يجب أن تتسم المؤسسات السياسية بالقدرة الكافية لفرض سيطرتها على المؤسسة العسكرية، باعتبارها مؤسسات تمثيلية مفوضة عن الشعب في اتخاذ القرار ورسم السياسات ما يعني مأسسة السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية ، كما تتطلب أيضا أن تكون المؤسسة العسكرية مؤسسة محترفة - وهو حجر الزاوية في هذه النظرية- فتتأى عن التدخل في الشأن السياسي بل تلتزم بتقديم النصح للقيادة المدنية مع جاهزيتها العالية في الدفاع عن الدولة ضد الأخطار الخارجية و احترافية المؤسسة

(¹) Huntington (Samuel),op.cit, p.38.

(²) يونس (محمد عبد الله) ، القيم في دراسة العلاقات المدنية العسكرية، كتاب القيم في الظاهرة الاجتماعية، أعمال الدورة المنهجية في تفعيل القيم في البحوث الاجتماعية من الفترة 6-11 فيفري 2010، جامعة القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، القاهرة ، ب س ن، ص.494.

العسكرية حسب هنتجتون تتحقق عبر تحقق العناصر التالية: (1)

• **الخبرة:** حيث يعمل الجندي في إطار منظمة وظيفتها الأساسية هي استعمال القوة وإدارة العنف، كما أنه خبير في مجال معرفي محدد، ويحوز مهارات محددة في هذا المجال بعد فترة كافية من التعليم والخبرة، إلى جانب معرفة متخصصة يتلقاها في إطار المنظمة العسكرية.

• **المسئولية الاجتماعية:** يتحمل أفراد المؤسسة العسكرية باختلاف درجاتهم ورتبهم العسكرية مسئولية إجتماعية على درجة كبيرة من الأهمية تتمثل في تحملهم مسئولية الدفاع عن الدولة ، وذلك لأن الجندي المحترف يقوم بدور هام لاستمرار المجتمع من خلال وظيفة الحماية والأمن.

• **التضامن الجماعي الداخلي:** يتمتع أفراد المؤسسة العسكرية بدرجة من التضامن الجماعي الداخلي، وذلك نتيجة شعورهم بالتفرد المهني والتميز في أداء المهام الموكلة إليهم وذلك نظرا لما يتمتعون به من عقلية عسكرية تعكس الصورة الذاتية للعسكريين عن أنفسهم وحدود دورهم في المجتمع .

ومن هنا فلا بد من آليات لخضوع المؤسسة العسكرية عبر ما يلي :

• سيطرة مدنية ذاتية: يرى صمويل هنتجتون⁽²⁾ أنه يمكن تحقيق السيطرة المدنية على العسكريين من خلال تعظيم قوة المدنيين في مواجهة العسكريين، ويمكن أن يحدث هذا حتى ولو كانت المصالح متعارضة بين الجماعات المدنية ذاتها، ويؤكد على أن تعظيم مصالح المدنيين في مواجهة العسكريين لا يشترط أن يحدث من قبل كافة القطاعات المدنية بل يمكن أن تقوم به بعض القطاعات المدنية.

• سيطرة مدنية موضوعية: بالفصل بين مهام الجيش و مهام المؤسسات السياسية، فيكون دور

المدنيين في تحديد الأهداف وصنع السياسة الدفاعية بينما يقتصر دور العسكريين على تنفيذها ميدانيا.

(1) ثامر عبد الحميد محمد مرتضى ، نفس المرجع السابق .

(2) المرجع نفسه.

ويرى موريس جويويتس Morris Janowitz أن الضمان لعدم انحراف المؤسسة العسكرية عن أداء وظيفتها في التصدي للتهديدات الخارجية، لتتدخل سياسيا لحماية فئوية، هو التنشئة الاجتماعية للجيش على قيم مجتمعه وأهمها القيم الديمقراطية (1) .

بينما يشبه بيتر فيفر العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية التي يمثلها المنتخبون بعلاقة العقد الاجتماعي (2)، حيث تنصّ على التزام المؤسسة العسكرية بالتصدي للتهديدات الخارجية والحفاظ على امن وسلامة الوطن، في مقابل تخصيص جزء من موارد المجتمع لتطوير قدرات الجيش ، ويمثل السياسيون هنا وسطاء هذا العقد، بصفتهم ممثلين شرعيين عن الشعب وفي حالة الخلاف بين كليهما يحتكم للشعب عن طريق استفتاءات أو استطلاعات الرأي الدورية، فجوهر طبيعة المؤسسة العسكرية يكون في أن المجتمع عهد إليها من حر مال دافعي الضرائب بتأهيل وتدريب منسوبيها وتطوير المؤسسة العسكرية بقصد حمايته (المجتمع) وحماية مؤسساته باستخدام القوة العسكرية الرادعة أو التهديد باستخدامها ضد القوات المعادية الغازية أو الطامعة في تراب الوطن.

إلا أن الخطورة تظل دوماً أن تتفلت المؤسسة العسكرية عن التزاماتها، وتستخدم القوة التي لديها وتوجيهها لمؤسسات الدولة المدنية وتقويضها بقوة السلاح والاستيلاء على السلطة، وفي هذه الحال يكون هناك بالطبع حنث باليمين التي أداها العسكريون للدفاع عن تراب الوطن وصون مؤسسات الدولة، ويكون ذلك خيانة للأمانة التي أأتمن المجتمع عليها المؤسسة العسكرية، وبذلك يكون المجتمع قد وقع تحت بطش آلة المؤسسة العسكرية التي تنكرت لمبادئها ورسالتها وأمانتها التي انتمت عليها.

مما سبق نستنتج أن اتجاهات هذه النظرية تصب في خضوع العسكريين لإرادة القادة السياسيين من

جانب، وفرض رقابة مدنية على الجيش من جانب آخر، وهي نظرية وصفية للنموذج الغربي المبني على

(1) نفس المرجع السابق.

(2) محمد عبد الله يونس، نفس المرجع السابق ، ص 496.

الفصل بين المؤسستين العسكرية والسياسية، ويقترح هذا النموذج باعتباره أفضل رادع للمؤسسة العسكرية في التدخل في الشؤون السياسية في جميع الدول بغض النظر عن اختلاف الثقافات والتاريخ بين البيئة الغربية وبيئات العالم الأخرى.

كما يجب القول إن هذه النظرية تحمل في طياتها تناقضا ضمنيا يتمثل في التأكيد على دور المؤسسة العسكرية في إبداء النصح وتقديم بدائل لصانع القرار، باعتبارها هي الأدرى بطبيعة التهديد الخارجي والمستحوذة على معلومات دقيقة عن هذا التهديد بواسطة أجهزتها الخاصة، ومع هذا فهذه النظرية تمتع في الوقت ذاته عن الإقرار لهذه المؤسسة باي دور في صنع السياسة الدفاعية على الرغم من أنها ميدان لها رئيس.

المطلب الثاني: نظرية التوافق : يقدم هذا التوجه نموذجا واقعيا لطبيعة العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية في الدولة، حيث جاءت كرد فعل على الانتقادات الموجهة للنظرية اللبرالية التقليدية الداعية إلى الانفصال بين تلك المؤسسات، واعتبر توم سكوردج⁽¹⁾ في نقده لنظرية الفصل بأن قصورها يعود إلى التركيز على المجتمعات غير المستقرة والتي تشهد تدخلا متتاليا للمؤسسة العسكرية في الشؤون السياسية.

ما دفع نظرية الانفصال إلى بلورة رؤية مثالية وليست واقعية حول ما يجب أن تكون عليه هذه العلاقات، تشبها بالنظريات الإدارية الكلاسيكية الداعية لفصل الإدارة عن السياسة رغم إن هذا النمط لا ينطبق على العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، بسبب التشابك الذي تتسم به هذه العلاقة فلا يمكن من جهة تحديد ما هو سياسي لا تتدخل فيه المؤسسة العسكرية، ومن جهة أخرى تخضع للتغيرات المتسارعة والآنية خلال الأزمات الخارجية، ومن جهة ثالثة فالمؤسسة العسكرية جماعة ضاغطة لها مصالحها تدفعها للتدخل في صنع السياسة الدفاعية مجال عملها الرئيسي، للدفاع عن مصالحها.

(1) عبد ربه أحمد ، مرجع سابق، ص.37.

فحتمية وجود دور للمؤسسة العسكرية في صنع القرار في مجال الأمن القومي والدفاع لا مناص منه، ومن هنا فيجب إن تسود قيم التوافق، المشاركة والحوار المتواصل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية بدل القطيعة، الفصل خاصة فيما يتعلق بوضع السياسات الدفاعية.

واعتبرت ريبكا شيف⁽¹⁾ أن هذه القيم هي من يمنع المؤسسة العسكرية من التدخل في الشأن السياسي مع ضرورة إشراك المجتمع في هذه القيم، إضافة لتأكيدا على أن المؤسسات والمتغيرات الثقافية هي التي تمنع أو تعظم احتمالات التدخل العسكري، و خلصت ريبكا شيف إلى انه كلما زاد التوافق بين العسكريين والنخبة السياسية والمجتمع تراجعت احتمالات التدخل.

حيث تؤكد هذه النظرية على أهمية التعاون والحوار بين العسكريين والمؤسسات السياسية والمجتمع ككل، كما ترى أن العسكريين والقيادة السياسية والمواطنين هم شركاء، كما أكدت هذه النظرية على ثلاث مستويات رئيسية للتحليل وهم: " العسكريون، القيادة السياسية، المواطنون "، وحددت عدة معايير كأساس للتوافق بين العسكريين والمدنيين، وتتمثل هذه المعايير في التكوين الاجتماعي للضباط، وعملية صنع القرارات السياسية، وطرق التجنيد ونمط المؤسسة العسكرية .

التكوين الاجتماعي للضباط: ويقصد به أن الأبعاد التاريخية والثقافية لكل دولة هي التي تحدد التركيبة الاجتماعية لجموع الضباط، بمعنى أن التنوع الثقافي للمجتمع ينعكس في التركيبة الاجتماعية لجموع الضباط ما يؤهل قادة القوات المسلحة لعب ادوار الوساطة بين المؤسسة العسكرية والمواطنين، وبين المؤسسة العسكرية والحكومة من جهة أخرى تبعا لأدوارهم اليومية، فنجد في الدول الديمقراطية أن هذه التركيبة الاجتماعية للضباط هي انعكاس مباشر للاختلافات الموجودة في الدولة، ما يساهم في رسم السياقات التاريخية والثقافية لكل دولة، والتي تحدد صيغة التوافق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية والمجتمع.

(1) نفس المرجع السابق، ص. 38.

عملية صنع القرار السياسي: وفق لنظرية التوافق فإن صنع القرار السياسي تتطلب قنوات تحدد من خلالها احتياجات المؤسسة العسكرية و مخصصاتها المالية في الميزانية العامة للدولة، إضافة الى حجم هذه القوات المسلحة و بنيتها الهيكلية و تجهيزها الحربي عن طريق النقاشات التي تمر عبر البرلمانات و مجالس الوزراء في حضور ضباط القوات المسلحة، حيث يتم الاتفاق حول هذه المخصصات وفقا للموارد العامة للدولة و احتياجات المجتمع.

آلية اختيار الجنود و ضباط الجيش: وتميز هنا ريببكا شيف بين التجنيد الإجباري والتجنيد بالإقناع حيث تعتبر أن التجنيد الإجباري عبر الخدمة العسكرية لا يحقق توافقا بين المدنيين و العسكريين، على عكس التجنيد بالإقناع والذي قد يكون طوعية أو جبرا، إلا انه يمر عبر تنمية الإحساس بحب الوطن والدفاع عنه والتضحية من أجله، وهو ما يؤدي إلى توافق بين المدنيين والعسكريين حول متطلبات الانخراط في صفوف القوات المسلحة (1).

النمط العسكري: ويقصد به المظاهر الخارجية للمؤسسة العسكرية مثل البدلة العسكرية ومدى الالتزام بها وتقديرها وبكل ما يتعلق بالمؤسسة العسكرية من عقيدة عسكرية قتالية وما ينتظره المواطنون بشأنها. مما سبق نستنتج أن نظرية التوافق تتسم بالمرونة بعدم تبنيها بمنظور جامد للعلاقة بين المؤسسة العسكرية وبين المؤسسات السياسية، فهي لا تحدد نمطا معيناً من العلاقة بل تترك مجالاً واسعاً لهذا الشكل بالمراعاة مع الظروف البيئية و التاريخية والثقافية المختلفة لكل دولة، كما تراعي الظروف الخاصة كالتحديات الخارجية، إلا أنها تركز إهتمامها على السياسة الداخلية في التوافق بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية. (2)

(1) نفس المرجع السابق، ص. 41.

(2) المرجع نفسه، ص. 43.

المطلب الثالث: نظرية التنافس المدني العسكري: هذه النظرية هي إسهام حديث في مجال العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، قدمها كل من إيريل كرواسون ودافيد كوهين سنة 2010 وهي تتعلق أكثر بالدول الأقل ترسيخا ديمقراطيا، حيث قدما تحليلا نظريا قوامه التنافس المدني العسكري للسيطرة على صناعة القرار السياسي في الدولة .

هذه السيطرة تمر - حسب افتراضات الباحثين - عبر السيطرة على المكونات الخمس التالية: تجنيد النخب، صنع السياسة العامة، الأمن الداخلي، الدفاع الوطني، والتنظيم العسكري.

حتى تسيطر المؤسسات السياسية المدنية على صناعة القرار عليها، حتما السيطرة على صناعة القرار في المكونات الخمس المذكورة، والتي هي محل تنافس بين السلطة العسكرية والسلطات السياسية، وينعكس تغلب السلطة العسكرية في هذا التنافس في تقويض سيطرة المدنيين في اتخاذ القرارات عن طريق امتيازات خاصة وحصانات دستورية تنتزعها المؤسسة العسكرية، نجدها في كثير من دساتير العالم، أو عن طريق التهديد بالتدخل بالضغط على الحكومة أو التدخل بالفعل بانقلاب عسكري ينهي تماما الحكم المدني.

وتطرح هذه النظرية سبلا للسيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية في الدول حديثة الديمقراطية والعوامل المساعدة في نجاح هذه العملية عن طريق إحكام السيطرة المدنية على المجالات الخمس المذكورة.

تفترض هذه النظرية إن النخب السياسية المدنية في الدول حديثة العهد بالديمقراطية أو الدول التي شهدت تحولا ديمقراطيا لم يترسخ بعد، يتوقف عليها إعداد وتطوير استراتيجيات قصيرة أو متوسطة المدى للحد من الدور السياسي للمؤسسة العسكرية ومن أمثلة هذه الاستراتيجيات : (1)

-استرضاء المؤسسة العسكرية

-رصد ومتابعة المؤسسة العسكرية.

-اختيار أفراد الجيش بناء على الولاء والانتماء.

(1) نفس المرجع السابق ، ص: 47

-التنشئة الاجتماعية للجيش.

-مكافئة الامتثال ومعاينة عدم الامتثال.

وتؤكد هذه النظرية على الظروف العامة و العوامل الهيكلية المؤثرة على طبيعة العلاقة بين النخب السياسية والقادة العسكريين، والتي قد تخدم احد الطرفين على حساب الطرف الآخر، وتتحكم إلى حد بعيد في طبيعة التنافس المدني والعسكري .

وقسم الباحثان هذه الظروف والعوامل إلى ثلاث مستويات رئيسية كما يلي (1):

- **الظروف المبدئية:** ويقصد بها المناخ السائد خلال التنافس المدني والعسكري، والذي قد يكون (ظروف ما بعد التحول الديمقراطي) أحد أوجهه، وتتضمن هذه الظروف المبدئية نوع النظام الذي سبق التحول مثلا وحجم الامتيازات التي كانت تتمتع بها في ظل المؤسسة العسكرية ومدى قوة نفوذها السياسي وموقفها من هذا التحول ومدى مساهمتها فيه، كل هذه الظروف المبدئية لها بالغ الأهمية على طبيعة العلاقة بين النخب المدنية والعسكرية، وما إذا كانت هذه العلاقة سوف تتجه نحو السيطرة المدنية أو العكس، فعلى سبيل المثال: إذا ما كانت النخب السياسية في واقع يزخر بتاريخ حافل بالتدخل السياسي للمؤسسة العسكرية، فان هذه الأخيرة سوف تقاوم بشدة أي تغيير قد يطال امتيازاتها في ظل السيطرة المدنية، أو قد يجر قادتتها إلى سلسلة من المحاكمات تنجم عن محاسبتهم في ظل نفس السيطرة المدنية، ما يدفعها للدفاع عن مكتسباتها وأفرادها بالحفاظ على مركزها كمؤسسة وصية عن النظام السياسي أو على الأقل تحاول فرض رقابة على المؤسسات السياسية وهو ما يشكل تحديا كبير لتكريس السيطرة المدنية في الدولة.

-**العوامل العسكرية الداخلية :** ويقصد بها تلك العوامل التي تدخل ضمن النطاق الداخلي للمؤسسة

العسكرية مثل: (2)

(1) نفس المرجع السابق، ص: 49.

(2) Croissant Aurel, Chambers Paul, Democracy under Stress: and Civil- Military Relations in South and Southeast Asia,(ISIS Thailand 2010),p.45.

• التنظيم الهيكلي للمؤسسة العسكرية، التدرج التسلسلي للرتب والأقدمية ومدى توافقه مع التدرج الوظيفي، مدى الانضباط داخل المؤسسة، الانصياع للأوامر.

• التماسك الداخلي للمؤسسة العسكرية.

• الوضعية الاقتصادية للمؤسسة، بمعنى حجم ميزانيتها أو تمويلها، المشاريع الاقتصادية العسكرية وغير العسكرية التي تديرها .

- **العوامل العسكرية الخارجية** : وتندرج ضمنها ستة عوامل رئيسية كما يلي :

• الدعم الشعبي للنخب السياسية الحاكمة.

• الإجماع الشعبي على الديمقراطية وما تقتضيه من حكم مدني.

• قوة مؤسسات المجتمع المدني .

• التهديدات ذات المصدر الخارجي.

• التهديدات ذات المصدر الداخلي.

• الفواعل الخارجية .

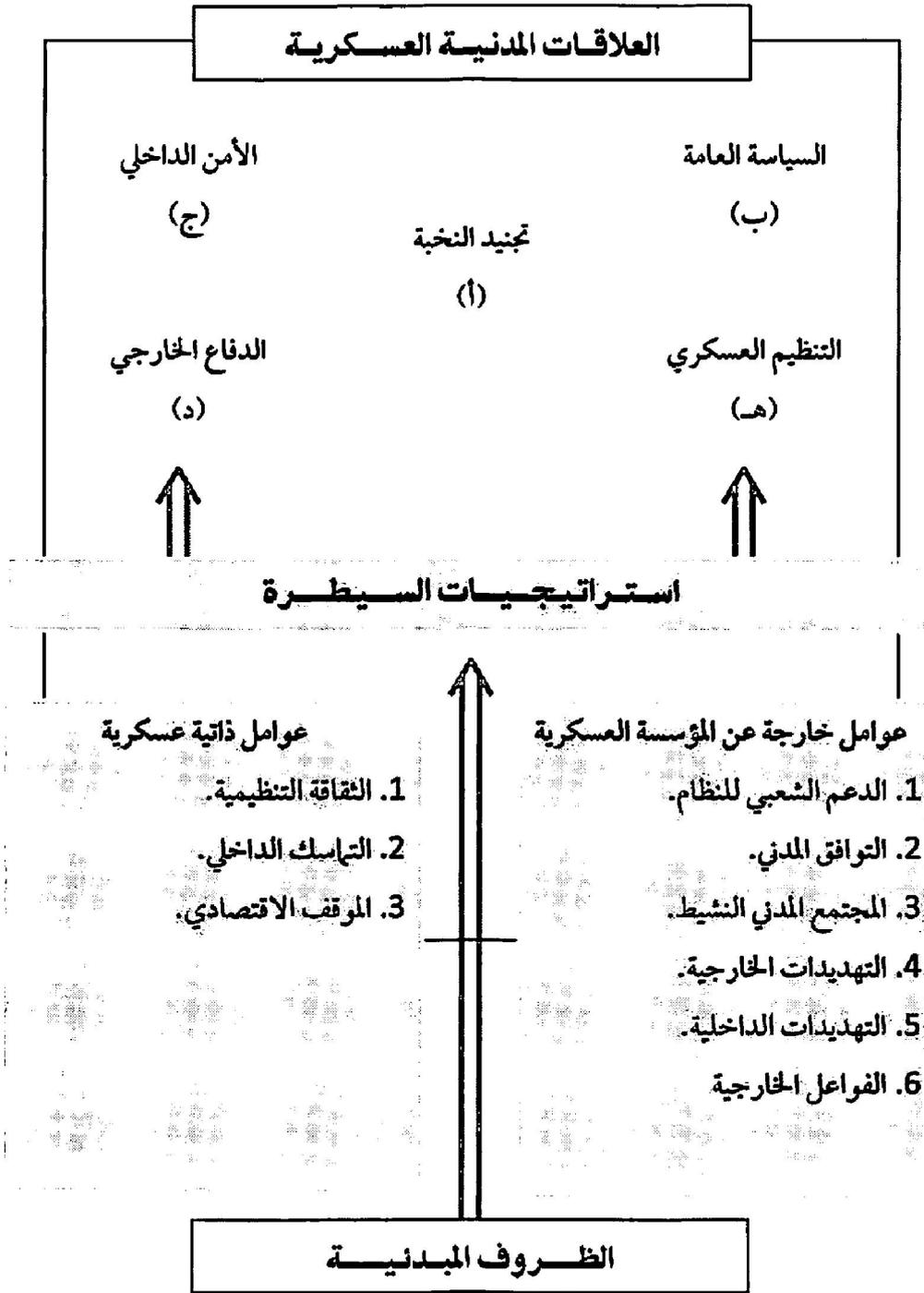
وللمثال على ذلك ، فعند تراجع الدعم الشعبي للنخب المدنية الموجودة في السلطة مع تراجع التوافق الشعبي حول الديمقراطية وما تفترضه من تولي النخب المدنية السلطة، إضافة إلى ضعف مؤسسات المجتمع المدني في ظل التهديدات بالخطر الخارجي أو الداخلي، فإن احتمالات التدخل العسكري تكون عالية مع تكاليف متدنية، عكس المحيط الذي يتسم بالتناف شعبي حول نخبه المدنية واقتناع بقواعد اللعبة الديمقراطية وتراجع أي تهديد خارجي أو داخلي في ظل دعم دولي للحكومة المنتخبة شرعياً فإن أي تدخل للمؤسسة (1) العسكرية سوف ينجم عنه نتائج وخيمة وتكلفة باهظة جداً، قد يثنى ويعرقل اتخاذ المؤسسة العسكرية لمثل هكذا قرار، مع ضرورة التأكيد على أهمية الفواعل الخارجية التي قد تجعل المؤسسة العسكرية تقدم على

(1) نفس المرجع السابق، ص 50.

التدخل المباشر في العملية السياسية أو تشبيها عن ذلك تبعا لواقف هذه الفواعل الخارجية المؤثرة التي تحركها حماية مصالحها الإستراتيجية في الدولة، والتي تظهر سواء بدعمها للحكم المدني والضغط بعدم تسييس الجيوش أو بتجاهل الانقلاب على الحكم المدني ودعم الأنظمة العسكرية.

وبعد استعراضنا لأهم النظريات المفسرة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، نرى أن نظرية التنافس المدني العسكري هي الأنسب للاعتماد عليها في تحليلنا لعلاقة الجيش بالسياسة في الجزائر كونها تتناسب مع طبيعة الحالة الجزائرية، لتوفر الجزائر على قدر من المؤسسات السياسية المدنية و كذا تجربة حديثة في الممارسة الديمقراطية، بالإضافة الى أن الفترة الراهنة تشهد سعيا لمؤسسة الرئاسة في استعادة كامل صلاحياتها الدستورية على حساب المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرار وهو ما قد يؤدي على تنافس سياسي بينهما.

شكل: 03 يوضح نظرية التنافس السياسي العسكري



المصدر: عبد ربه (احمد) الاتجاهات الحديثة للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، مرجع سابق، ص.51.

خلاصة الفصل:

إن المؤسسة العسكرية باعتبارها إحدى أهم المؤسسات السيادية في الدولة، تحكمها قواعد والإجراءات العسكرية المفروضة على أعضائها، وتميزها خصائص ذاتية تنطلق من علاقات الطاعة حسب التدرج الهرمي، والإنضباط الشديد فيها من أجل تحقيق وظائفها الأساسية المكلفة بإنجازها حسب القوانين والداستير المتباينة، من منظومة حكم سياسي الى أخرى، وتتفق في كونها أداة حماية المجتمع من التهديدات الخارجية، وضمان بقاء استمرار الدولة، وتختلف في دورها في المجال السياسي، ما جعل هذا الدور للمؤسسة العسكرية يتباين بين الدول الديمقراطية الغربية التي حققت توازنا ملحوظا في طبيعة العلاقة بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية، ونجحت في الحد من تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة، وحصرتها في مجالات تقع ضمن الاختصاص العسكري، في حين نجدها في الدول النامية عبارة عن مؤسسات سياسية مستقلة يتراوح دورها بين تنصيب الحكومات وخلعها إذا ما رأيت أنها لا تتفق وأهدافها، وبين المراقبة الدائمة للقيادة المدنية. في حين أنها تحولت إلى مجرد أداة من أدوات الدولة القسرية لحماية ثورة البروليتاريا في الأنظمة الاشتراكية، ومواجهة النظام الرأسمالي وقوى الإمبريالية، وتختلف أسباب التدخلات العسكرية في السياسة في الدول النامية والأنظمة التسلطية بتغير واختلاف البنية الإجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية للدولة، إضافة إلى مساراتها التاريخية المختلفة.

وتبرز الحاجة هنا إلى النظر بشمولية وإدراك للعوامل الداخلية والخارجية المتعلقة بالمؤسسة العسكرية وتدخلها في السياسة، بالربط بين كل المؤثرات التي تؤدي إلى فهم أوضح لهذه الظاهرة. وتتعدد أنماط وأشكال هذا التدخل ومستوياته تبعا للسياق الاقتصادي والإجتماعي الداخلي والخارجي، وحتى الزمني بين تدخل مباشر يتخذ أحيانا الصبغة العنيفة، أو الهادئة مع التولي المباشر لمقاليد السلطة يعمل كل من خلالها على الإنفراد بتنظيم البنية الإقتصادية والسياسية، وإعادة هيكلة المجتمع وفق تصوره، وبين الاعتراض وممارسة الفيتو على قرارات السلطة السياسية المدنية في مواقعهم في الحكم مع استمرار

المؤسسات المدنية، وبين أنظمة تمارس فيها الوصاية، ويبقى الجيش هو المهيمن والحاكم الفعلي عبر تنصيب مدنيين مؤيدين لسلطتهم، كما تختلف التفسيرات النظرية لدور المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية بين من يدعو إلى حتمية الانفصال التام وإلغاء حق إبداء المواقف السياسية ولو بالانتخاب للعسكريين، وبين من يتصور حتمية العلاقة التوافقية بين السلطة السياسية المدنية والجيش والمجتمع، وبين من يرى أن هذه العلاقة بين المدنيين والعسكريين هي محل تنافس وصراع حول مراكز اتخاذ القرار عبر مجموعة عوامل عسكرية داخلية وخارجية، وظروف أولية مبدئية في ظل أنظمة سياسية حديثة العهد بالديمقراطية وشبه تسلطية.

وتمثل الحالة الجزائرية في العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية التي هي المظهر القانوني لممارسة السلطة، احد النماذج التي تستدعي دراستها وفق هذا الإطار المنهجي تحليلا عميقا وهو ما سنتطرق إليه في الفصل الثاني.

الفصل الثاني: علاقة المؤسسة العسكرية بالسلطة في الجزائر

لفهم طبيعة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر و تفسير أسباب وجوده و قياس مدى قوته في التأثير على صناعة القرار أو مدى تراجعها و انحصاره، يتوجب علينا أولاً تتبع مسار تدخل هذه المؤسسة في الشأن السياسي منذ نشأتها لمحاولة فهم أسباب هذا التدخل و دوافعه، إلا أنه يجدر بنا التعرف أولاً على مراحل تأسيس البناء الهيكلي لهذه المؤسسة و تطوره، بالتعرض لنشأتها في الفترة الاستعمارية و تطور تنظيمها بعد الاستقلال، إضافة الى تطور الأطر الدستورية المحددة لمهامها .

فكيف تأسس البناء الهيكلي و الدستوري للمؤسسة العسكرية الجزائرية ؟ وإلى أي مدى ساهم تاريخ الممارسة السياسية للجيش الجزائري قبل الاستقلال و بعده في تبلور نزعتة للتدخل في الشأن السياسي ؟ وما هي دوافع ذلك؟

المبحث الأول: البناء الهيكلي والدستوري للمؤسسة العسكرية الجزائرية

تتميز المؤسسة العسكرية الجزائرية بخصوصية في نشأتها، ، فهي لم تكن إحدى نتائج الإرث الاستعماري (أين يقوم المستعمر بتأسيس جيوش محلية مدربة في مدارسه و مجهزة من طرفه)، ولا هي جيش أنشئ بعد الاستقلال من طرف القيادة التي استلمت الحكم مثل كثير من جيوش العالم الثالث .

فما هي ظروف نشأة هذه المؤسسة العسكرية الجزائرية؟ وما هي الخصائص التنظيمية و الدستورية التي حددت دورها بعد الاستقلال؟

المطلب الأول: نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية: تعود أصول تشكل المؤسسة العسكرية الجزائرية إلى الحرب التحريرية، فرغم أن هذه المؤسسة العسكرية والتي يصطلح على تسميتها بالجيش الوطني الشعبي هي وليدة الاستقلال، إلا أنها لا تمثل إلا امتدادا لجيش التحرير الوطني الذي تم تكوينه في الثورة التحريرية المسلحة ضد المستعمر الفرنسي، وأعلن عن تأسيسه في يوم 1 نوفمبر 1954 ، فورث الجيش الوطني الشعبي معظم خصائص و مميزات جيش التحرير بعد الاستقلال .

كما أن جيش التحرير كان بدوره نتاج قناعة تشكلت لدى المناضلين المسلحين في حزب الشعب الجزائري، و الذين كانوا منضوين تحت لواء المنظمة الخاصة التابعة لواجهته السياسية (حركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية)، هذه القناعة تمثلت في ضرورة إعلان الكفاح المسلح ضد المستعمر كوسيلة لتحقيق الاستقلال، و عدم التماذي في التعاطي سياسيا مع الاحتلال لكون أن هذا المنحى لم يحقق المبتغى، بل زج بالأطراف السياسية الجزائرية في صراعات مزمنة أضعف من موقف الجزائريين و بدد آمالهم في الاستقلال.

الجدور الأولى للمؤسسة العسكرية الجزائرية تعود الى المنظمة الخاصة لحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية التي هي النواة الأولى للجيش الجزائري ، هذه المنظمة (OS) شبه عسكرية أنشأت بقرار من اللجنة المركزية لحركة انتصار الحريات الديمقراطية (MTLD)، حزب الشعب الجزائري سابقا لتكون بمثابة جناح مسلح للحركة، ولتتولى مهمة الإعداد و التعبئة للعمل الثوري بعد أن أيقنت قيادة حزب الشعب بعدم جدوى النضال السياسي بعد مجازر 8 ماي 1945، إضافة الى ممارسات التزوير الفاضحة للسلطة الاستعمارية في الانتخابات خاصة (في فترة إدارة الحاكم العام للجزائر مرسال إيدموند نيجلان)، فتم إقرارها سنة 1947 وأسندت لها مهمة الإعداد للثورة المسلحة في دورة سرية بقيادة مصالي الحاج عقدت في 15/02/1947، إلا أن جذور هذه الفكرة كانت قبل هذا التاريخ (أي الى مقررات المؤتمر الثاني نجم شمال إفريقيا، و الوثيقة التي صادقت عليها قيادة النجم بالإجماع سنة 1927)⁽¹⁾ .

وقد تم إسناد قيادة هذه المنظمة الخاصة الى عضو المكتب السياسي لحركة الانتصار محمد بلوزداد، الذي خلفه بعد وفاته حسين آيت احمد ثم احمد بن بلة، الذين تداولوا على قيادة أركانها، بلغ عدد منخرطيها بعد عام من تأسيسها حوالي ألفي منخرط، وارتفع إلى 3000 سنة 1950.⁽²⁾

(1) الزبييري، (العربي)، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، منشورات اتحاد كتاب العرب، دمشق 1999، ص.179.

(2) نفس المرجع السابق، ص.180.

تم تزويدهم بتعليم عسكري في استعمال الأسلحة و حرب العصابات، وكذلك استعمال متفجرات في مخابئ أعدت خصيصا لذلك، وأخذت معالم هذا التنظيم المسلح تتسم بالجدية و الانضباط فأخذ تقسيما هيكليا إلى مناطق تتكون كل منطقة من عدة نواحي و تنقسم كل ناحية إلى مجموعة فرق والفرقة إلى فروع والفرع إلى أفواج والفوج إلى مجموعات⁽¹⁾، وتشرف على هذا التنظيم قيادة أركان، وكان انخراط مناضلي حركة الانتصار للمنظمة يمر عبر اجتياز مجموعة من الامتحانات، تتعلق بخبرة التكوين السياسي و مدى الاستعداد للتضحية و سيرة و سلوك المنخرط.

تم تزويد المنظمة بكميات من الأسلحة والذخيرة تم تهريبها عبر الحدود واستعملت هذه الأسلحة لاحقا بعد الثورة التحريرية، حيث أن جل الأسلحة المستعملة في ليلة 1 نوفمبر 1954 كانت قد اشترت من ليبيا سنة 1947 لصالح المنظمة الخاصة⁽²⁾.

وكانت المنظمة الخاصة في فترة وجودها المقدر بثلاث سنوات تقريبا، تتميز بالتنظيم الجيد و التدرج الهرمي (الهيراركي) في المناصب دون وجود رتب عسكرية، قسمت الجزائر إلى 3 ولايات : الجزائر، وهران، قسنطينة، وقسمت كل ولاية إلى مناطق : الجزائر: 5 مناطق ، قسنطينة : 3 مناطق ، وهران : منطقة واحدة. كما تتكون قيادة الأركان من عدة أقسام: المتفجرات، الإشارة، التواطؤ، الاتصالات، الاستعلامات.

تلقى منجدوا المنظمة السرية تكوينا عسكريا يشابه التكوين العسكري الذي يتلقاه جنود الجيوش النظامية، وشمل هذا التكوين جانبا نظريا في (حرب العصابات ، المهمات الفردية، معرفة الأسلحة) وجانبا تطبيقيا مثل (استعمال الأسلحة ، مناورات ميدانية ، صنع القنابل) .

وساعدهم على ذلك أن أعضاء المنظمة كان منهم عدد من الأفراد الذين كانوا منخرطين في الجيش الفرنسي وصل عددهم إلى حوالي 500 منخرط، فيهم من عمل بالجيش الفرنسي وشارك في حرب

(1) نفس المرجع، ص.182.

(2) نفس المرجع، ص.183.

الفيتنام، وهموما مكنهم من اكتساب فنون القتال خاصة في حرب العصابات (1).

كما شمل التكوين جانبا سياسيا تمثل في (التشديد على سلوك المناضل وضرورة التضحية ، الموقف إتجاه الشرطة، و العلاقات مع الجماهير، وفي بعض المناطق تقنيات تأطير المظاهرات).

كان يحضر على منتسبي المنظمة الخاصة ممارسة أي نشاط سياسي خارج المنظمة وأي اتصال بهيكل حزب حركة الانتصار، ماعدا الهيئة الرئاسية للحزب وتجسد بذلك انفصال الحزب إلى جناحين، جناح عسكري سري مهمته الإعداد للعمل الثوري، و جناح سياسي رسمي مهمته التكفل بالقضايا السياسية، مثل المشاركة في الانتخابات التي تنظمها الإدارة الاستعمارية والقيام بالتوعية الشعبية، وتم تبني مبدأ من قبل مسؤولي الحزب وكذلك مسؤولي العمل المسلح (هيئة قيادة أركان المنظمة) رفقة الوسيط السياسي بينهما، بأن تعالج المنظمة الخاصة مشاكلها المالية بنفسها مثل توفير الأسلحة، مواجهة القمع، وكذا عدم تعريض النشاط الرسمي الذي تقوده الحركة من اجل انتصار الحريات الديمقراطية للخطر (2).

لقد تميزت المنظمة الخاصة بفصل واضح بينها وبين باقي مؤسسات الحزب، رغم أنها كانت خاضعة لإشراف وقيادة الحزب عن طريق عضو المكتب السياسي المكلف بالاتصال بها (أحمد مزغنة، ثم حسين لحول ثم محمد خيضر)، إلا أنها كانت متميزة عن أعضاء الحزب من المدنيين، وأخذ هذا التمايز يتصاعد، فكان كل الأعضاء المدنيون يتطلعون الى عضوية المنظمة الخاصة باعتبارها أعلى درجات الالتزام والتضحية وقد كانت تسمى هذه المنظمة بالمخ⁽³⁾، حيث أصبح لها الكلمة الفصل في قرار مواجهة المستعمر، نظرا لما تتمتع به من وسائل إعداد اندلاع الحرب.

قامت هذه المنظمة بعدة أعمال سياسية وعسكرية، ناهيك عن جمع مخزون هام من الأسلحة، وتمثلت أهم أعمالها في:

(1) فتيحة حمدي، "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني"، (مذكرة ماستر)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ، كلية التاريخ، 2015، ص.11.

(2) لونيبي، رايح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين، (الجزائر، دار المعرفة، 2000)، ص.11.

(3) نفس المرجع، نفس الصفحة.

- الهجوم على البريد المركزي بوهران من أجل فك الضائقة المالية التي كانت تعاني منها المنظمة الخاصة عند بداية عملها.

- محاولة تفجير تمثال الأمير عبد القادر في معسكر.

- الهجوم على مصنع بسكيكدة (1)

تم اكتشاف أمر المنظمة الخاصة من قبل السلطات الاستعمارية واعتقلت العديد من مناضليها وقادتها في 18/03/1950 وألقي القبض حوالي 400 عضو (*).

وما أثار حفيظة مناضليها هو تعامل قيادة الحزب مع اكتشاف أمرها بكثير من البرودة واللامبالاة، لدرجة أنها طلبت منهم الامتثال لأوامر الشرطة الفرنسية، وعدم مقاومتها وسحب أي اعتراف بعلاقتهم بالحزب، حتى لا تقدم الإدارة الاستعمارية على حل الحزب، لتدعيم موقفها الرسمي الذي اعتبر اكتشاف أمر المنظمة مؤامرة تستهدف كيان الحزب .

هذا الموقف كان من شأنه تكوين نزعة احتقار للعمل السياسي لدى مناضلي و قادة المنظمة الخاصة (2)، الذين أصبحوا يزدرون قيادة حزيمهم، واتهموهم بانشغالهم فقط بالمكاسب السياسية والمناصب التي تتيحها الانتخابات البلدية والوطنية، و بدأت تتشكل لديهم قناعة الحسم العسكري للمشاكل السياسية التي تعيشها الجزائر، فأصبحوا ينظرون للسياسيين بأنهم انتهازيون ومتآمرون وغير صالحين لقيادة مشروع الاستقلال، خاصة بعد حل الحزب للمنظمة الخاصة بصفة رسمية .

(1) بوحوش، عمار، التاريخ السياسي الجزائري، من البداية ولغاية 1962، (بيروت، دار المغرب الإسلامي، 1997)، ص. 347.

(*) منهم كل من أحمد بن بلة قائد أركان المنظمة، بلحاج الجيلالي المفتش العام العسكري للمنظمة، جيلالي رجيبي قائد منطقة العاصمة، وتمكن من الإفلات بعض قادة المقاطعات مثل مصطفى بن بولعيد، ديدوش مراد، رابح بيطاط، لخضر بن طوبال، وأصدرت في حقهم أحكام غيابية .

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص. 21.

بعد سلسلة المتابعات التي شنتها الشرطة الفرنسية المستهدفة لعناصر المنظمة الخاصة، فر كثير من أفرادها إلى الجبال و إلى الخارج خاصة بعد هروب أهم قادتها للقاهرة وهم:

أحمد بن بلة رئيس المنظمة، حسن آيت احمد قائد منطقة القبائل، محمد خيضر المنسق السياسي، وتعرضت كل هياكل الحزب والمنظمة على سواء للقمع رغم الرفض الرسمي للحزب لأي علاقة له بالمنظمة، ولكن بقي كثير من أفراد المنظمة ورصيدها من السلاح في مأمن من الملاحقات، خاصة تلك الأسلحة التي كانت مخبأة في منطقة الأوراس .

لم تثن عملية القمع ضد المنظمة الخاصة وأعضائها من مواصلة مناضليها تحضيرهم للثورة المسلحة، وكانوا لا يتوانون عن الضغط على قيادة الحزب للتعجيل بانطلاق العمل المسلح، و برز هذا الضغط بشدة في مؤتمر الحزب من 04 الى 06 أفريل 1953، رغم معارضة فصيل سياسي داخل الحزب لهذا الطرح .

مع تصاعد الأزمة السياسية التي عصفت بحركة الانتصار من أجل الحريات الديمقراطية (MTLD) بين المصاليين وأعضاء اللجنة المركزية بسبب صلاحيات رئيس الحزب، تدخل العسكريون المتمثلون في أعضاء المنظمة الخاصة القداماء فشكّلوا اللجنة الثورية للوحدة و العمل (CRUA) تحت قيادة محمد بوضياف قائد منطقة قسنطينة في المنظمة الخاصة في 1954/03/23 للقيام بعملية مصالحة بين الطرفين المتنازعين في الحزب لتوحيده، إلا أن محاولات هذه اللجنة باءت بالفشل .

عندها اجتمع 22 عنصر من عناصر المنظمة الخاصة الممثلين لكل مناطق الوطن، باستثناء منطقة القبائل (التي بقيت وفيه لرئيس الحركة مصالي الحاج) في 1954/06/25، بهدف إيجاد حل للأخطار المحدقة بالشعب الجزائري، من جراء الانقسام و التفكك بسبب أزمة الحزب الذي كان تعقد عليه آمال الجزائريين في تحقيق الاستقلال، وقرر المجتمعون الانتقال الى العمل المسلح بعد رفض وعجز القيادة السياسية للحزب الانتقال من مرحلة الكفاح السياسي الى الكفاح المسلح.

هنا برز دور العناصر العسكرية المشكّلة للمنظمة الخاصة في حسم الخلاف السياسي بطرح بديل أكثر حزما فصل في الخيارات الواجب إتباعها لتحقيق مشروع الاستقلال الوطني دون علم القيادة السياسية

لحزبهم، وتم انتخاب محمد بوضياف مسؤولاً وطنياً، وشكلت أمانة تنفيذية تحت قيادته تتكون من الأعضاء الأربعة: العربي بن مهيدي، مصطفى بن بولعيد، مراد ديدوش، رابح بيطاط، مهمتها تحضير انطلاق الثورة المسلحة، وقد التحق بها لاحقاً كريم بلقاسم وأصبحت تسمى مجموعة الستة .

وبعد عدة اجتماعات خرجت مجموعة الستة بعدة قرارات هامة جداً، كان لها الأثر العميق في مستقبل العمل السياسي ومصير البلاد، تمثلت في:

- تحديد يوم اندلاع الثورة وهو 1954/11/01.

- وضع بيان أول نوفمبر .

- تعيين منسق بين الداخل والخارج.

- التقسيم الإداري للبلاد.

- تسمية المنظمة السياسية باسم جبهة التحرير الوطني والمنظمة العسكرية باسم جيش التحرير الوطني.

- إقرار مبدأين للتنظيم وهما اللامركزية، وأولوية الداخل على الخارج. (1)

يعتبر هذا الاجتماع وقراراته وجهاً صريحاً من وجوه حسم العسكريين للخلاف السياسي (رغم أنهم لم يكونوا يسموا عسكريين آنذاك) بين المصاليين والمركزيين، وكان هذا بداية تفوق المنطق العسكري على السياسي في الجزائر حتى قبل اندلاع الثورة، وهذا ما صرح به بوضياف بقوله: "نحن الأعضاء السابقون في المنظمة الخاصة ينبغي علينا أمام أزمة الحزب ووجود حرب تحرير في كل من تونس والمغرب أن نتشاور ونقرر ما ينبغي عمله مستقبلاً". (2)

(1) شلي آمال، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، (رسالة ماجستير)، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، قسم التاريخ، ص.340.

(2) بوحوش عمار، نفس المرجع، ص.354.

هنا يمكن القول أن هذه القرارات شكلت بداية الصراع بين العسكريين والسياسيين حول اتخاذ القرار في الجزائر، والذي حسم في مراحل انطلاقه للعسكريين وهو ما تجسد في إعلان انطلاق الثورة التحريرية الجزائرية في أول نوفمبر 1954 بإذاع إعلان ميلاد جبهة جيش التحرير في بيانين متكاملين، الأول باسم جبهة التحرير الوطني (FLN)، والثاني باسم جيش التحرير الوطني (ALN) رغم أن البيان الثاني لم يعرف الانتشار الذي عرفه البيان الأول.

ويعني هذا الازدواج في البيانات أن القيادة التي أعلنت الثورة، صلاحياتها تشمل الميدانين السياسي والعسكري معاً، وبأن المجال السياسي يناط بالمنظمة السياسية والمسماة جبهة التحرير الوطني، وأن المجال العسكري مناط بالمنظمة العسكرية المسماة جيش التحرير الوطني دون تحديد طبيعة العلاقة بين كلا المنضمتين وأيهما تكون تابعة للأخرى، وهذا التمييز الذي أقره بياني أول نوفمبر بين التنظيم السياسي والتنظيم العسكري لم يصاحبه في بداية الثورة تمييز في قيادات هذين التنظيمين.

فالواقع يكشف أن الثورة في أيامها الأولى قامت على الجمع بين المهام العسكرية والسياسية في جبهة التحرير الوطني، لأنها كانت تنظيماً سياسياً عسكرياً، فلا وجود لفروق بين المهام السياسية والعسكرية لذا فقيادة الولايات كانوا سياسيين وعسكريين كذلك (1).

إلا أن عبد الحميد مهري اعتبر أن مؤشرات الانفصال والتمايز كانت بسيطة في بداية الثورة، رغم أنها كانت واضحة وضرب مثالا على ذلك بقوله: " هل تكتب في الرسائل الرسمية جبهة جيش التحرير الوطني، أو جيش وجبهة التحرير الوطني؟، هل نقدم في الذكر الجبهة أو الجيش " (2) واعتبر مهري أن الفروقات بين السياسيين والعسكريين كانت موجودة منذ البداية وزادت في عمقها مع استمرار الثورة رغم أن صيغة تشكيل هيئات الثورة كانت تجمع الوظائف السياسية والعسكرية في قيادات موحدة للثورة.

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.23.

(2) مهري، عبد الحميد، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، تجربة الجزائر، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.65.

فغياب الأجهزة التنظيمية المؤطرة للثورة والمحددة لمهامها، كان سببا مباشرا في تجميع الوظائف السياسية والعسكرية في قيادات واحدة، ويعزى ذلك حسب لخضر بن طوبال بقوله: " كان المخرج الوحيد الممكن أمام الشعب الجزائري هو تسريع التفجير المسلح للثورة دون انتظار دراسة دقيقة ومحددة يجري إتباعها، ودون انتظار البلورة الكاملة لبرنامج عمل وللتنسيق على كل المستويات، فقد كان ثمة حلان أمام

مجموعة 22، إما التنظيم أولا ثم التفجير فيما بعد، أو العكس وكنا مضطرين للحل الثاني " (1)

لقد كان جيش التحرير الوطني في معظمه في البداية مشكلا من الفلاحين وسكان الأرياف ونخبة من القادة، والمناضلين السابقين في حركة الانتصار.

وكانت شروط الانخراط هي ضرورة الاقتناع بالعمل المسلح كوسيلة لاسترجاع السيادة الوطنية، والقبول بأي عمل يكلف به من طرف القادة، ويقبل الأفراد المطاردون من قبل المستعمر بسبب نضالهم أو رفضهم لأداء الخدمة العسكرية، أو لأي أسباب أخرى، وكذا اشترط في البداية امتلاك السلاح أو شرائه أو إفتكاكه من العدو.

فضم الجيش في بدايته المجاهدين الذين كانوا يرتدون زيا عسكريا، وكلفوا بتنفيذ عمليات فدائية أو اكتشف العدو أمرهم، وهم من أشعل شرارة الثورة في 01 نوفمبر 1954، إضافة إلى المسبلين وهم أفراد مسلحون يرتدون زيا مدنيا، ويتمحور دورهم في العمليات العسكرية وعمليات الإمداد والتموين والحراسة، وكذلك الفدائيون كانوا يقومون بعمليات محدودة مثل تنفيذ أحكام الإعدام في حق الخونة أو تخريب منشآت العدو، كما ضم جيش التحرير في تركيبته فئة مهمة تمثلت في العناصر الفارة من الجيش الفرنسي .

(1) رياض صيداوي، "صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب، الجيش، الدولة" ج1، الحوار المتمدن،

العدد 2007، 1858، متحصل عليه من الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91008>

بتاريخ 2017/02/21 على الساعة 19.00.

وقدرت بعض الإحصائيات تعداد أفراد جيش التحرير بـ: 3200 مجاهد قبل أكتوبر 1955، مسلحين بسلاح حربي أو سلاح صيد، إضافة إلى 2900 مجاهد (يتبعون المجاهدين بدون سلاح وقادرين على حمل السلاح) و 4400 رجل احتياطي.⁽¹⁾

لم يبق تعداد جيش التحرير حكرا على أفراد المنظمة الخاصة، فشمّل كثيرا من أفراد الأحزاب والتيارات السياسية (كالاتحاد الديمقراطي للبيان الجزائري، المرکزيون، جمعية العلماء، الحزب الشيوعي الجزائري) . ولم يكن التنظيم الهيكلي لجيش التحرير الوطني في بدايته على درجة عالية من التعقيد، حيث تم تقسيم التراب الوطني إلى خمس مناطق:

✓ المنطقة الأولى: الأوراس بقيادة بن بولعيد ونائبه شبحاني بشير (فيها بين 1500-2000 مجاهد).

✓ المنطقة الثانية: الشمال القسنطيني، بقيادة ديدوش مراد ونائبه زيغود يوسف (فيها 900-1200 مجاهد).

✓ المنطقة الثالثة: القبائل، بقيادة كريم بلقاسم ونائبه عمر اوعمران (حوالي 500 مجاهد).

✓ المنطقة الرابعة: الجزائر العاصمة، بقيادة رايح بطاط ونائبه سويداني بوجمعة (288 مجاهد).

✓ المنطقة الخامسة: الغرب الجزائري، بقيادة العربي بن مهدي ونائبه بن عبد المالك رمضاني (حوالي 200 مجاهد).⁽²⁾

شكل مؤتمر الصومام المنعقد في 1956/08/20 بوادي الصومام في المنطقة الثالثة، والذي ضم قادة المناطق العسكرية (ما عدا المنطقة الأولى)، وغاب عنه الوفد الخارجي، نقطة تحول عميقة في الثورة من

(¹) فتحة حمدي ، مرجع سابق، ص. 40.

(²) المرجع نفسه، ص 42.

حيث التنظيم والهيكلة، فأخرج العمل الثوري من مرحلة المبادرة الفردية إلى مرحلة العمل الجماعي المنظم، واستطاع إخضاع كل قيادة المناطق التاريخية إلى قيادة وطنية موحدة ومركزية، اتخذت من العاصمة مقرا لها، كما احدث تغييرا كبيرا في التنظيم العسكري لجيش التحرير، الذي تحول إلى جيش شبه نظامي، وأضاف تنظيم القيادة السياسية للثورة محاولا الفصل بين العمل السياسي والعمل العسكري .

وتمثلت الهيئات السياسية العليا للثورة التي أقرها مؤتمر الصومام في :

- **المجلس الوطني للثورة الجزائرية** : وهو بمثابة برلمان الثورة لحجم الصلاحيات التشريعية الموكلة

له مثل وضع النصوص التشريعية للثورة، وهو يمثل القيادة العليا لجبهة التحرير الوطني الممثل الشرعي والوحيد للشعب الجزائريين، وهو المشرف على الهيئة التنفيذية والمعين لها .

- **لجنة التنسيق والتنفيذ**: وهي بمثابة الهيئة التنفيذية للثورة وتخضع للمجلس الوطني للثورة الجزائرية،

دورها كما يدل اسمها، هو التنسيق بين المناطق والخارج، وكذا المبادرة بتنفيذ التوصيات والقرارات المتخذة من القيادة، تتشكل من خمسة عناصر: عابن رمضان، العربي بن مهيدي، كريم بلقاسم، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب، لم يتم تعيينهم من قبل المجلس الوطني للثورة الجزائرية لعدم إمكانية انعقاده، حيث لعب عابن رمضان دورا هاما في تعيين أعضائه، تمتعت هذه اللجنة بامتيازات واسعة، كمراقبة النشاطات الداخلية والخارجية للثورة والسهر على تطبيق القرارات الصادرة عن المجلس الوطني، والإشراف على تنظيم وتوزيع وحدات جيش التحرير، واتخذت عدة قرارات هامة مثل: حرب المدن، إضراب الثمانية أيام، ... الخ.

تم توسيع لجنة التنسيق والتنفيذ إلى تسعة أعضاء في 1957/08/28، وهي ما اصطلح عليها باسم

لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والتي كان اغلب قادتها عسكريون، وهو ما اعتبره الكثيرون انقلابا على اللجنة الأولى وقرارات مؤتمر الصومام .

- **إقرار المحافظين السياسيين**: وهم يحملون الرتب العسكرية، مهامهم سياسية دعائية وتعبوية

وتتمحور حول نشر الوعي السياسي في أوساط الشعب ومحاربة الدعاية الاستعمارية.

- **المجالس الشعبية:** مسؤولة عن شؤون السكان، جمع الضرائب والاهتمام بعائلات المجاهدين والمسبلين.

كما تم توحيد قيادة الجيش واعتماد نظام الرتب العسكرية التي كان معمولاً بها في المنطقة الثالثة (جندي، جندي أول، عريف أول، مساعد، ملازم، ملازم ثان، ضابط أول، ضابط ثان، صاع أول) ، وتم تحديد التشكيلات العسكرية (نصف فوج، فوج ، فرقة ، كتيبة ، فيلق) .

وفي التنظيم الإداري، قسمت البلاد إلى ست ولايات عسكرية وتم اعتماد إعادة تسمية المناطق من قبل المؤتمر وتحديدها جغرافياً، فأصبحت تسمى ولايات بدل مناطق، وتغيرت أسماء التقسيمات الإدارية التحتية إلى (ولاية - منطقة - ناحية)، وأضيفت ولاية سادسة هي الصحراء واستقلت مدينة الجزائر العاصمة عن إقليم الولاية الرابعة وأعطيت نظام تسيير خاص .

ولم تأت سنة 1958 حتى تطور تنظيم القيادة السياسية والعسكرية للثورة بإنشاء الحكومة المؤقتة يوم 19/09/1958، بقيادة فرحات عباس بالقاهرة لقيادة الثورة، وتم قبلها إنشاء لجنة العمليات العسكرية (COM) في افريل 1958، والتي أوكلت لها مهمة قيادة جيش التحرير الوطني وتوحيده تحت سلطتها، وتم تقسيمها إلى قسمين، لجنة العمليات الشرقية بقيادة محمدي السعيد، ولجنة العمليات الغربية بقيادة هواري بومدين، ومقرها الحدود الغربية.

إلا انه بعد فشلها قامت الحكومة المؤقتة بتعيين هيئة أركان شرقية وغربية تحت قيادة وزير الحربية في الحكومة المؤقتة كريم بلقاسم، ثم توحدت تحت مسمى قيادة الأركان العامة لجيش التحرير الوطني بقيادة العقيد هواري بومدين، تعمل تحت إشراف اللجنة الوزارية الثلاثية للحرب (CIG) تتشكل من الباءات الثلاث: كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف، عبد الله المدعو لخضر بن طوبال، في اجتماع المجلس الوطني للثورة في طرابلس سنة 1960 للإسراع في بناء جيش قوي وعصري خاصة على الحدود، في ظل قيادة أركان

عامّة برئاسة بومدين، قادر على حسم أي صراع بالقوة بعد الاستقلال، والذي بدت ملامحه تلوح في الأفق. (1)

بعد الاستقلال وبأيام قلائل تم الإعلان عن تحويل جيش التحرير إلى جيش وطني شعبي في أواخر أوت 1962، مع بقاء جزء مهم من جيش التحرير فيه، بعد حسم الصراع على السلطة بدخول جيش الحدود إلى العاصمة في 13/08/1962، وبعد توحيد جيش الحدود مع قوات الولايات في الداخل، ليتم بعدها إعلان قيام الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية من طرف المجلس التأسيسي برئاسة فرحات عباس .

هذا المجلس عين بن بلة رئيسا لأول حكومة جزائرية يوم 26/09/1962، الذي عين بدوره العقيد هواري بومدين وزيرا للدفاع وقائدا للجيش الوطني الشعبي، والذي كانت أول مهامه غداة الاستقلال هي تصفية الجيوب المهددة للتماسك الوطني والأمن الداخلي بسبب أعمال التخريب المادي الذي تعرضت لها المؤسسات على يد الجيش السري، كما قام بسد شغور المؤسسات الإقتصادية والاجتماعية و ترسيم الحدود مع الدول المجاورة ، وتأمين سلامة التراب الوطني، ليتفرغ بعد ذلك لتدعيم القدرات القتالية والاهتمام بالتكوين العسكري لأفراده.

فلم تمر السنة الأولى من الاستقلال حتى تم إنشاء قيادة الدرك الوطني ومصلحة الإشارة في سنة 1962، ثم أخذت المؤسسة العسكرية في التطور والتنظيم بإنشاء المدارس العسكرية المتخصصة والكلية العسكرية بشرشال وإرسال البعثات للتكوين العسكري في الدول الشقيقة (2)، وتم تقسيم الخريطة العسكرية في الجزائر إلى ست نواحي عسكرية تتلقى أوامرها من قيادة الأركان، وقسم الجيش إلى ثلاث قيادات للقوات البرية والبحرية والجوية إضافة إلى عدة أسلحة أخرى.

(1) لونيبي رايح ، مرجع سابق، ص.45.

(2) _، _، الجيش الوطني الشعبي، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، متحصل عليه من موقع وزارة الدفاع الوطني : http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined بتاريخ 20/02/2017، على الساعة 00.30.

نستنتج أخيرا أن هناك علاقة عقائدية وسياسية إيديولوجية وتاريخية وثورية بين الجيش الوطني الشعبي وجيش التحرير الوطني، كما أن هناك علاقة عضوية أيضا، فمن الناحية العقائدية ظل توجه المؤسسة العسكرية مرتبط أساسا بالتاريخ الثوري للبلاد، وكل مواقفه تملئها عليه التوجهات المستمدة من المبادئ الأساسية للدولة الجزائرية التي يعود جزء منها إلى ثورة التحرير، وأما من الناحية العضوية فلا يزال الجيش الوطني الشعبي يضم إلى غاية الساعة قيادات عليا هي في الأصل مجاهدين شاركوا إبان الثورة في صفوف جيش التحرير الوطني، وقد شكل المجاهدون القاعدة الأساسية لبناء الجيش الوطني الشعبي، هذه النقاط نعتبرها مهمة لفهم عقيدة الجيش الجزائري، وطبيعة العلاقة التي تربطه بباقي أنساق النظام وبالفضاء السياسي.

المطلب الثاني: المكانة الدستورية للمؤسسة العسكرية الجزائرية: لقد حدد المجلس الوطني للثورة الجزائرية في مؤتمر طرابلس في 25/05/1962 معالم الدولة الجزائرية المستقلة، وحسم توجه النموذج الاشتراكي خيارا أمثلا للدولة الفتية تحت نظام الحزب الواحد، فتم إعداد أول دستور جزائري صادق عليه الشعب في 1963. تضمن دستور 1963 إقرارا واضحا بممارسة المؤسسة العسكرية للعمل السياسي بنص المادة الثامنة التي نصت على: "إن الجيش الوطني الشعبي هو في خدمة الشعب، وتحت تصرف الحكومة بحكم وفائه لتقاليد الكفاح من أجل التحرير الوطني، وهو يتولى الدفاع عن إقليم الجمهورية، ويسهم في مناحي النشاط السياسي والإقتصادي والإجتماعي للبلاد، في نطاق الحزب"⁽¹⁾

لقد أتاح دستور 1963 ممارسة أفراد المؤسسة العسكرية للعمل السياسي في إطار حزب جبهة التحرير الوطني، بعد تحولها من جبهة إلى حزب جماهيري طلائعي في مؤتمر الجزائر بعد التوصية بذلك في مؤتمر طرابلس، دون إغفال المهمة الدائمة للجيش في مجال الدفاع الوطني المتضمن سلامة التراب الوطني وعدم المساس بالحدود.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963، المادة 08.

ويبدو أن ظروف نشأة الدولة الجزائرية الذي حسم فيها الجيش مقاليد السلطة عند الاستقلال، وباعتبار أن الجيش الوطني الشعبي ما هو إلا امتداد طبيعي لجيش التحرير الوطني عبر تغيير اسمه فقط غداة الاستقلال، فإن المكانة المرموقة التي احتلها الجيش في الدستور الأول للدولة، ما هي إلا نتيجة لهذه الاعترافات، لأن تكوين المؤسسة العسكرية الجزائرية سابق على ميلاد الدولة، ويصف الباحث رشيد تلمساني ذلك بقوله: " إن الجيش هو الذي أنشأ الدولة في الجزائر، ومن المفروض أن الدولة هي من ينشئ الجيش " (1) وهذا لظروف تاريخية شهدتها الجزائر.

وهكذا يتضح أن المؤسسة العسكرية كان لها تأثير كبير في وضع الدستور وكانت تحدها رغبة كبيرة في المشاركة في تسيير شؤون الحكم.

ترجمت هذه الإرادة مرة أخرى في الميثاق الوطني سنة 1964، فنجد في القسم الثالث من الفصل الثاني منه : " إن الجيش الوطني الشعبي هو أداة خدمة الشعب ورهن إشارة الحكومة، وهو قبل كل شيء مدرسة المواطن والمناضل، ويجب على الجيش الوطني الشعبي أن يساهم في الإنتاج وفي تركيب ورعاية الهياكل التحتية الجديدة." (2).

تكرست أدوار الجيش التنموية بعد حركة 19 جوان 1965، وتم تدعيم قدرات الجيش البشرية بسن قانون الخدمة الوطنية في 16/04/1968، وهو ما انعكس في تجسيد عدة مشاريع تنموية قام بها شباب الخدمة الوطنية كبناء السدود، بناء القرى الاشتراكية، شق الطرق كطريق الوحدة الإفريقية، المساهمة الفعالة في إنشاء السد الأخضر، إنجاز مشروع الثورة الزراعية، وغيرها من المشاريع في مختلف المخططات الوطنية.

لقد مارس الجيش الوطني الشعبي إضافة لمهامه الدفاعية ومهامه السياسية عبر عضوية قادته في هياكل الحزب وطنيا و محليا على مستوى محافظات الحزب في الولايات، مهمة أخرى هي المهمة التنموية،

(1) Tlemçani Rachid , Election et élites en Algérie .(Alger : Chihab Edition 2003),p34

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964، القسم الثالث وسائل البناء ، الفصل الثاني الدولة.

وتم تكريس هذه الأدوار الدفاعية والسياسية والتنمية للجيش في ميثاق 1976 الذي جاء فيه بأن الجيش: " ... وضع الكثير من إطرته تحت تصرف مصالح الحزب والدولة، لسد الفراغ الاقتصادي والإداري السائد في تلك الفترة، وجسد التزام الجيش الوطني الشعبي بجانب الفلاحين الفقراء، وعمال الأرض في جميع الميادين، وهكذا ساهم مساهمة فعالة في تطبيق ميثاق الثورة الزراعية، وقام بأعمال كبرى في نطاق الثورة الصناعية، وشارك في التدابير الخاصة باسترجاع الثروات الوطنية، أما في نطاق الثورة الثقافية فإن كثيرا من المنجزات الهامة في مجال بناء المجموعات المدرسية والجامعية قد ارتبطت باسمه، كما ساهم من جهة أخرى في حملات التعريب ومحو الأمية وتكوين التقنيين والاختصاصيين لخدمة الاقتصاد الوطني ". (1)

وأضاف دستور 1976 بالقول: "يساهم الجيش الوطني الشعبي باعتباره أداة الثورة في تنمية البلاد وتشبيد الاشتراكية، إضافة إلى مهامه الأصلية والمتمثلة في الدفاع عن الوطن ". (2)

بعد أحداث أكتوبر 1988، راجعت الدولة خيارها التنموي فتخلت عن الخيار الاشتراكي، واتبعت نهجا ليبراليا وتم فصل الدولة عن الحزب الذي تخلى عن دوره الطلائعي ليصبح كباقي الأحزاب، وانعكست هذه التحولات في دستور فبراير 1989 الذي اتسم بتكريس الانفتاح السياسي، فسمح بحرية إنشاء الجمعيات ذات الطابع السياسي والاجتماعي وغيرها وحرية الإعلام والصحافة، و فصل المؤسسة العسكرية عن أداء أي دور سياسي وألزمها فقط بدور الدفاع عن الأمة، حيث نصت المادة 24 منه على ما يلي: "تتنظم الطاقة الدفاعية للأمة ودعمها وتطويرها حول الجيش الوطني الشعبي، تتمثل المهمة الدائمة للجيش الوطني الشعبي في المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية، كما يضطلع بالدفاع عن وحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والجوي ومختلف مناطق أملاكها البحرية " (3).

(1) سويقات، (أحمد)، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، ورقة مقدمة في ملتقى سياسات

الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 30-31 جانفي 2017، ص. 421.

(2) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976، المادة 82 .

(3) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989، المادة 24 .

أكد دستور 1989 على أن يقتصر دور المؤسسة العسكرية في مجال الدفاع عن الوطن وسلامة أراضيه وألغى بذلك أي دور اقتصادي تنموي أو إجماعي أو سياسي للمؤسسة العسكرية وتكرس هذا المنحى خاصة فيما يتعلق بإلغاء الدور السياسي للجيش في تعليمة أصدرها رئيس أركان الجيش تحت رقم: 189/51/ق/إج وش بتاريخ 1989/04/04 تضمنت منعا تاما لأي نشاط سياسي للأفراد العسكريين حيث ورد فيها : " لا لأي عسكري مع كونه مواطنا كامل الحقوق، التطلع للمشاركة في أي نشاط سياسي أو

ضد أي تشكيل سياسي سواء كان ذلك داخل المؤسسات العسكرية أو خارجها." (1)

وبعد هذا المنع الدستوري الواضح للمؤسسة العسكرية لأي خوض في السياسة، بقي مدى التزام هذه المؤسسة العسكرية بدورها المحدد في دستور 1989 محل نقاش واستفهام لأن الواقع السياسي أثبت تدخلها في كثير من المحطات التي تلت إقرار هذا المنع.

وجاءت كل الدساتير التي أعقبت دستور 1989 فيما يتعلق بالمؤسسة العسكرية مطابقة إلى حد ما مع ما حدده دستور 1989 وهو المحافظة على الاستقلال الوطني والدفاع عن السيادة الوطنية ووحدة البلاد وسلامتها الترابية وحماية مجالها البري والبحري والجوي، مع تغيير أرقام المواد التي تنص على هذه المهمة في دستوري 1996 و 2016 .

فجاءت ضمن المادة 25 في دستور 1996 وضمن المادة 28 في دستور 2016 مع إشادة ديباجة دستور 2016 بدور المؤسسة العسكرية في حماية الدولة من الإرهاب إضافة إلى تبنيها لمسار تحديث واحترافية و عصرنه هذه المؤسسة فنصت على ما يلي: " إنّ الجيش الوطني الشعبي سليل جيش التحرير الوطني يتولى مهامه الدستورية بروح الالتزام المثالي والاستعداد البطولي على التضحية كلما تطلب الواجب الوطني منه ذلك. ويعتز الشعب الجزائري بجيشه الوطني الشعبي ويدين له بالعرفان على ما بذله في سبيل الحفاظ على البلاد من كل خطر أجنبي وعلى مساهمته الجوهرية في حماية المواطنين والمؤسسات

(1) سويقات أحمد، مرجع سابق، ص.423.

والممتلكات من آفة الإرهاب، وهو ما ساهم في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بين الشعب وجيشه. تسهر الدولة على احترافية الجيش الوطني الشعبي وعلى عصريته بالصورة التي تجعله يمتلك القدرات المطلوبة للحفاظ على الاستقلال الوطني، والدفاع عن السيادة الوطنية، ووحدة البلاد وحرمتها الترابية، وحماية مجالها البري والجوي والبحري. (1)

وأخيرا يمكن القول، بأن المؤسسة العسكرية شهدت اختلافا جذريا لموقعها ودورها الدستوري بعد دستور 1989، فبعد أن كان تدخل العسكريين في العمل السياسي أمرا دستوريا ومقننا بل امتد هذا التدخل إلى كل مناحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، إلا أن هذا الوضع شهد تغيرا جذريا بعد دستور 1989 وتكرس ذلك في الدساتير التي تلتها. فتم إلزام الجيش بالمهام التقليدية الأصيلة الممارسة من طرف جيوش العالم، وهذا بغض النظر عن واقع السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

المطلب الثالث: الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية الجزائرية: عرفت المؤسسة العسكرية الجزائرية تطورات كبيرة منذ الاستقلال طيلة الخمسين سنة الماضية في مختلف مجالات التدريب والتسليح والتنظيم وبناء المنشآت القاعدية، واستمرت عملية هيكلة وبناء هذه المؤسسة لعدة مراحل، ففي الأيام الأولى لتأسيس الجيش الوطني الشعبي ووفقا للأمر رقم للأمر رقم 62-19 المؤرخ في 13/08/1962 (2)، تم إنشاء سلاح الدرك الوطني باعتباره جزء لا يتجزأ من الجيش الوطني الشعبي وذلك اعتبارا للحاجة الماسة لوجود جهاز يسهر على تطبيق القوانين والأنظمة ويسهر على حماية السلم العمومي.

بعده مباشرة تم إنشاء الحرس الجمهوري للقيام بمهمة التشریفات العسكرية و حراسة مقرات الرئاسة وملحقاتها والإقامات التابعة لها، إضافة إلى مصلحة الإشارة.

(1) الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية، قانون رقم 06-01 يتضمن التعديل الدستوري، مؤرخ في

2016/03/06 الجريدة الرسمية، عدد 14 في 2016/03/07.

(2) _، _، تاريخ الدرك الوطني، موقع وزارة الدفاع الوطني :

اطلع عليه بتاريخ 2017/01/14 على الساعة 14.00 http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

وبدأ تشكيل أولى وحدات القوات البحرية والجوية لتضاف إلى الوحدات الموروثة من جيش التحرير التي كانت نواة وحدات القوات البرية التي تم تدعيمها بتأسيس الخدمة الوطنية، والتحق بها أول دفعة سنة 1969، ومن أجل القيام بعملية تكوين الإطارات القيادية للمؤسسة العسكرية تم تأسيس الكلية العسكرية لمختلف الأسلحة بشرشال، التي قامت أولاً بتكوين أفراد جيش التحرير الوطني لغاية سنة 1969 لتفتح أبوابها للطلبة الضباط الاحتياطيين ثم للطلبة الضباط العاملين ابتداء من سنة 1973، كما تم تطوير جهازي المحافظة السياسية والأمن العسكري الموروثين عن جيش التحرير الوطني، هذا الأخير الذي شكلت دفعة السجاد الأحمر التي تم تكوينها أثناء الثورة في الاتحاد السوفيتي نواته الأساسية (1).

ويمكن القول أن العشرية الأولى بعد الاستقلال من مسار المؤسسة العسكرية الجزائرية شهدت تحولات كبيرة انصب معظمها على الجانب التنظيمي والجانب التكويني، فأصبح الجيش الوطني الشعبي يمتلك أهم التخصصات العسكرية، أي الأسلحة الضرورية عند أغلب الجيوش، كما ظهر في نفس الفترة الزي الرسمي والتنظيمات الداخلية.

وشهدت العشرية الثانية تطورات هامة للغاية تركزت في تعزيز الجانب العددي واقتناء المعدات الحربية، واستمر معه اختيار وجهة التسليح السوفيتية، وشهدت العشرية الثالثة تحولات عميقة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة العسكرية بفضل الخبرة التي تم اكتسابها ميدانياً.

فتم إنشاء أركان الجيش الوطني الشعبي سنة 1984 لأداء مهمة "تحقيق الاستجابة لتحديات الدفاع الوطني باعتباره أداة حماية وسيادة وقوة لضمان الاستقلال الاستراتيجي، وقد خولت لهيئة الأركان صلاحيات

(1) مختاري (صالح)، البساط الأحمر أول دفعة تكونت في مدارس "ك.ج.ب"، الأمة العربية، 2009، متحصل عليه من الموقع: http://www.eloumma.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=7308 ، بتاريخ 2017/01/14 على الساعة 15.00.

في مجال تنظيم وتمفصل القوات المسلحة بتحقيق الانسجام لقدراتها مع التحضير القتالي واستعمالها" (1) ، وهو ما يعني الإشراف العملياتي على وحدات الجيش عن طريق قادة النواحي العسكرية الست في الجزائر، والإشراف والقيادة العضوية عن طريق قيادة القوات البرية التي تم إنشاؤها سنة 1986 بغرض ضمان نجاح مهام أسلحة القتال وبلوغها مستوى عال من التحضير والاستعداد القتالي، حيث كان إنشاؤها استجابة لمتطلبات التنظيم والإدارة ولتحضير القوات البرية عبر كافة التراب الوطني.

وتشرف قيادة القوات البرية على عدة أسلحة منها سلاح المشاة، سلاح المدفعية سلاح المدرعات، سلاح الهندسة (هندسة القتال)، سلاح المدفعية، سلاح المدفعية المضادة للطيران، سلاح القوات الخاصة، سلاح الإمداد(المعمدية).

كما تم إنشاء أسلحة مستقلة أخرى على غرار الدفاع الجوي عن الإقليم لتنظيم وحماية المجال الجوي الجزائري وكذا مراقبة أمن الجوار (2) ، وترقية جهاز الحرس الجمهوري إلى سلاح.

ومع تردي الوضع في الجزائر وظهور تهديد جديد للمؤسسة العسكرية يتنافى والتدريب الكلاسيكي للجيش الجزائري المبني على التكوين والمفاهيم السوفيتية في غالبها، ومع تعرض وحدات الجيش الوطني الشعبي للاستهداف من قبل الجماعات الإرهابية، أجبرت قيادة الجيش للتكيف مع الوضع الجديد فعمدت على إنشاء العديد من الوحدات الخفيفة والمحمولة بهدف حماية الأفراد والمنشآت، مثل كتائب رماة البحرية، كتائب المشاة المستقلة، كتائب الشرطة العسكرية، أفواج المغاوير، مع لجوء الجيش الوطني الشعبي إلى عملية تعبئة جزئية، كما تم إعادة هيكلة جهاز الأمن العسكري التابع لوزارة الدفاع الوطني وأصبح يسمى في هذه الفترة بدائرة الأمن والاستعلام.

(1) _، _، مهام أركان الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة دفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar بتاريخ 2017/01/18، على الساعة 05.30.

(2) _، _، لمحة وجيزة عن القوات البرية رجال، مهنة و أسلحة، موقع وزارة دفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar#undefined بتاريخ 2017/01/18، على الساعة 06.30.

هذا الجهاز الذي كانت أصول نشأته قبل الاستقلال بأمر من وزارة التسليح والاتصالات العامة في الحكومة المؤقتة سنة 1958 بقيادة عبد الحفيظ بوصوف، حيث تم انتقاء نخبة من الشباب الثوري وتم إرسالهم إلى موسكو لإجراء تربيصات تكوينية مكثفة في العمليات الاستخباراتية بمدارس " K.G.B والتي سميت حينها ببعثة السجاد الأحمر، شكلت فيما بعد أساس جهاز "مالغ" MALG خلال الثورة التحريرية ونواة جهاز الاستخبارات الجزائرية بعد الاستقلال، حيث ألحق بوزارة الدفاع الوطني وتحول إلى المديرية المركزية للأمن العسكري (DCSM).

وازدادت فعالية هذا الجهاز بعد إحباط المحاولة الانقلابية سنة 1967، وتم تقسيمه سنة 1987 إلى مديريتين، مديرية امن الجيش ودورها مراقبة أفراد الجيش الوطني الشعبي وكشف مخالفات الأمن داخل صفوف القوات المسلحة وحماية الجيش من الانشقاق، والحيلولة دون وقوع انقلابات عسكرية، ومندوبية عامة للمباحث والتوثيق مكلفة بالتجسس ومحاربة التجسس، وبعد أحداث أكتوبر 1988 بعد تغيير قيادات هذا الجهاز تم إدماجه في مديرية واحدة تحت مسمى مديرية المباحث والأمن سنة 1989، ثم أخذت اسم المفوضية العسكرية للوقاية والأمن، قبل أن تستقر على اسم دائرة الاستعلام الأمن في فترة شهدت فيها الجزائر تصاعدا للأعمال الإرهابية، حيث تضخم هذا الجهاز ودوره وحقق عدة نجاحات في القضاء على قادة التنظيمات الإرهابية بفعل عمل استخباراتي، وما ساعد في ذلك هو إنشاء مراكز البحث والتحري على المستوى المحلي ومركز تنسيق وقيادة عمليات مكافحة التخريب، وضمت مجموعة كبيرة من المديريات أهمها المديرية المركزية لأمن الجيش، مديرية الوثائق والأمن الخارجي، مديرية الأمن الداخلي، قيادة تنسيق مكافحة الأنشطة التخريبية، مصلحة الأمن الرئاسي، مديرية العلاقات الخارجية والتعاون، مديرية مكافحة التجسس، المركز الرئيسي العسكري للتحقيقات، مجموعة التدخل الخاصة، إلا أنه في نهاية سنة 2015 تم تغيير اسم الجهاز إلى مديرية المصالح الأمنية والحق مباشرة برئاسة الجمهورية وليس بوزارة الدفاع قبل أن يتم إلحاق العديد من المديريات تحت إشراف قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي وأهمها المديرية المركزية لأمن الجيش.

المبحث الثاني : مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر

يعود مسار تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة إلى الفترة الاستعمارية أي قبل نشأة الدولة وتلتها عدة مراحل بعد نشأتها هي المرحلة الأحادية والمرحلة التعددية ، وسوف نتطرق بالتفصيل في هذا المبحث إلى هذه المراحل التاريخية في مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية

المطلب الأول: مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في الفترة الاستعمارية: كانت المنظمة السرية كما سبق وان ذكرنا النواة الأولى التي تشكلت منها المؤسسة العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال وجيش التحرير الوطني خلال المرحلة الاستعمارية ، وطيلة هذه المرحلة الاستعمارية قبل الثورة لم يشهد العمل السياسي انفصالا واضحا عن العمل العسكري في مقاومة الاستعمار لان القادة الذين انخرطوا في المنظمة السرية لم يكونوا عسكريين بعد، فهم كانوا سياسيين بالدرجة الأولى وأعضاء في حركة الانتصار الحريات الديمقراطية وكان قائد هذه المنظمة محمد بلوزداد عضوا في المكتب السياسي للحركة.

إلا أن طبيعة عملهم المتميزة بالسرية والخطورة جعلتهم يتمايزون عن باقي المناضلين في الحركة ، حتى أصبحوا يوصفون بالعسكريين داخل حزبهم، وما زاد من هذا التمايز طبيعة الهيكل التنظيمي الهرمي (الهيراركي) التي أخذت به المنظمة ، وأنتج هذا الانتماء للمنظمة والتمايز عن باقي مناضلي الحزب شعورا بالاختلاف لدى أعضائها جعلهم فيما بعد يرون في أنفسهم بديلا عن قيادات الحزب في تحقيق آمال وطموحات الشعب الجزائري في الحرية والاستقلال عبر التعجيل بتلبية مطلب الشعب الملح وهو إعلان العمل الثوري، بعد أن أثبتت حوادث 08 ماي 1945 بان هذا المسعى هو السبيل الوحيد للتحرر من قبضة المستعمر، وقد ظهر هذا جليا في المطالبة المستمرة لأعضاء المنظمة السرية أمام هياكل حركة انتصار الحريات بضرورة التعجيل بالعمل الثوري.

وجاء اكتشاف أمر المنظمة السرية من طرف المستعمر ثم حلها من طرف قيادة الحزب، كبير الأثر في نفسية قادة وأعضاء هذه المنظمة، حيث اتهموا قيادة الحزب بالتصل من أداء واجباتها تجاههم والتخاذل

في حمايتهم، واعتبروهم انتهازيين ومتآمرين لا يسعون إلا للمكاسب السياسية والمناصب التي تنتجها سياستهم تجاه المستعمر، ما ولد يأسا لدى (العسكريين) تجاه هؤلاء السياسيين و حكما بفشل إدارتهم للعملية السياسية.

لقد ساعد التكوين السياسي للنواة الأولى (لعسكريي) حركة الانتصار في تبنيهم مستقبلا لمشروع سياسي يعتمد على العمل الثوري المسلح بدل أسلوب النضال السياسي الذي تعتمد عليه نخب حزبهم.

فبعد فشل عمل اللجنة الثورية للوحدة والعمل، حسم هؤلاء العسكريون موقفهم بإعلانهم الكفاح المسلح في اجتماعهم الشهير المعروف باجتماع (22) والذي ضم الأعضاء المنضوين في المنظمة السرية والممثلين لمختلف مناطق الوطن، وكان بمثابة رد فعل عن تخاذل السياسيين في حزبهم عن مواكبة آمال الشعب الجزائري في التحرر، فحسم بذلك العسكريون صراعا سياسيا حول طبيعة أسلوب العمل المناسب في الكفاح ضد المستعمر، وتم الفصل في الخيارات الواجب إتباعها مستقبلا تجاه الاستعمار الفرنسي بين توجه كان ينادي بضرورة تصفية الحزب من الخونة أولا وهو جناح المصاليين، وبين جناح كان يرى أن وقت الكفاح المسلح لم يحن بعد وهو جناح المركزيين، ليفرض الواقع السياسي فيما بعد على الجميع منطق العسكريين والذين باتوا يعرفون بالجهويين غداة إعلان الثورة التحريرية.

في بداية الثورة التحريرية حتى انعقاد مؤتمر الصومام ، رغم وجود منطمتين سياسية وعسكرية تقودان الثورة هما جبهة التحرير الوطني وجيش التحرير الوطني فان الميدان اثبت تلازم المجالين السياسي والعسكري للثورة، لأن القادة العسكريين في جيش التحرير كانوا أيضا قادة سياسيين يتحدثون باسم الجهة ويعبرون عن مواقفها السياسية وهو ما دفع بعض الباحثين لوصف جبهة التحرير الوطني بأنها تنظيم سياسي - عسكري⁽¹⁾

(¹) Ben Saada,(Mohamed tahar),Le régime Politique Algérien,Alger,ENAL,1992, p94

واتسمت المرحلة الأولى من الثورة بطغيان مبدأ القيادة الجماعية في هرم سلطة الثورة، حيث كانت تدور في مجموعة تضم كلا من (ديدوش مراد، العربي بن مهدي، مصطفى بن بولعيد، محمد خيضر، كريم بلقاسم، محمد بوضياف) وهي ما تعرف بمجموعة الستة، ثم جاءت الحاجة إلى انعقاد مؤتمر الصومام، مع توسع الثورة التحريرية وشمولها لكل أنحاء الوطن خاصة بعد هجمات الشمال القسنطيني، إضافة إلى استشهاد بعض القادة الفاعلين الذين كان لهم دور فعال في اندلاع الثورة التحريرية من أمثال بن بولعيد، ديدوش مراد، فأنشئت هياكل قيادية أكثر تنظيماً لتواكب تطور الثورة .

لقد بلور مؤتمر الصومام لأول مرة منذ اندلاع الثورة في قرارته التاريخية فصلا واضحا للعمل العسكري عن العمل السياسي، عندما قرر أولية الداخل على الخارج وألوية السياسي على العسكري، انطلاقاً من أن العمل العسكري لا بد أن يخدم العمل السياسي الذي هو هدف ومبتغى هذا العمل العسكري، فالثورة كأسلوب عسكري أعلنت لتحقيق الاستقلال الذي هو مبتغى سياسي .

وقد أحدثت هذه القرارات التي جاء بها مؤتمر الصومام جدلاً كبيراً لدى قيادات الثورة، حيث فهمت من طرف كثير من القادة الميدانيين العسكريين على أنها تصب في إذعان القادة العسكريين للقادة السياسيين الذي ازدادوا قوة بعد ظهور شخصية عبان رمضان كقائد سياسي بارز، والتحاق مناضلين من الحركة الوطنية بصفة منفردة.

ويرجع لعبان رمضان الذي كان من أبرز أعضاء اللجنة المركزية في حركة الانتصار بالغ الأثر في صياغة مخرجات مؤتمر الصومام وفي الاتفاق حول تشكيل أولى مؤسسات الثورة وهي المجلس الوطني للثورة الجزائرية (CNRA)، ولجنة التنسيق والتنفيذ (CCE).

حاول مؤتمر الصومام حسم الصراع على قيادة الثورة لصالح السياسيين وحدد دور جيش التحرير انطلاقاً من فكرة أن قوة جيش التحرير الوطني لن تحسم المعركة للجزائر في ظل التفوق الفرنسي (1) .

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.88.

لقد كان لنتائج مؤتمر الصومام محاولة لوضع قيادة سياسية مدنية تقود الثورة⁽¹⁾ لكون أن لجنة التنسيق والتنفيذ كانت تتكون في أغلبها من مدنيين (عبان رمضان، بن يوسف بن خدة، سعد دحلب) وهم جميعا مركزيون في مقابل كل من (كريم بلقاسم، العربي ين مهدي) من العسكريين، وأصبحت هذه اللجنة بمثابة جهاز تنفيذي للثورة صاحبة القرار ومجلس الثورة بمثابة جهاز تشريعي، لكن هذا المسعى لاقى معارضة شديدة من لدن القادة العسكريين الذين رفضوا نتائج هذا المؤتمر عمليا وهو ما أدى إلى تكريس الشقاق بين الجناحين العسكري والسياسي للثورة ، كما قال علي كافي في مذكراته: " لقد أثبت التاريخ أن قرار أولية السياسي على العسكري تسبب في شرخ كبير وأليم في صفوف الثورة وهو الذي لم يرد في بيان أول نوفمبر، فأصبح هناك من يقول أنا من جيش التحرير وآخر يقول أنا من جبهة التحرير⁽²⁾ .

كما رفض أعضاء الوفد الخارجي من السياسيين مثل (بن بلة ، بوضياف، خبضر) نتائج هذا المؤتمر خاصة مبدأ أولية الداخل على الخارج، إلا أن اختطاف طائرة الوفد الخارجي في 22/10/1956 أخدمت صراعا كان سيحدث بين سياسي الداخل والخارج في تلك الفترة، وكانت مظاهر الصراع التي خلفتها نتائج مؤتمر الصومام بين قادة الثورة العسكريين والسياسيين خاصة تجاه عبان رمضان من جهة وبين سياسيي الداخل والخارج من جهة أخرى تتمثل في مايلي: ⁽³⁾

1- رفض وفد الخارج بقيادة بن بلة تعيين الدكتور الأمين دباغين ممثلا للثورة في الخارج بالقاهرة ورفض التعامل معه في الشؤون العسكرية.

2- انتقاد عبان رمضان لقائد الولاية الخامسة عبد الحفيظ بوصوف، بعد استشهاد بن مهدي لعدم امتثاله لقرارات مؤتمر الصومام وطريقة تسييره لشؤون ولايته، وانتقاده اللاذع أيضا لبعض القادة العسكريين.

(1) قاسي فوزية وعربي بومدين، "العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر"، مجلة سياسات عربية، العدد 19، مارس 2016، ص. 57.

(2) كافي، علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري (1946-1962)، (الجزائر، دار القصة للنشر، 1999)، ص. 104.

(3) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص. 466.

ولم يلبث أن احتدم الصراع بين الطرفين، حتى انتفض العسكريون بالانقلاب على نتائج مؤتمر الصومام في اجتماع القاهرة للمجلس الوطني للثورة في 23/08/1957، وأنهيت صلاحية مبدأ أولية السياسي على العسكري رغم أنها لم تفعل ميداني، وانتهت هذه الأزمة بحل وسط يبقي على الهيئات التي أنشأها مؤتمر الصومام بإعادة تشكيل أعضائها بالعودة إلى فكرة القيادة الموحدة (عسكرية- سياسية) في أن واحد دون خضوع أي طرف للآخر⁽¹⁾، ونتج مباشرة عن هذا المؤتمر إزاحة عبان رمضان من رئاسة لجنة التنسيق والتنفيذ كما تقلص عدد السياسيين مقارنة مع العسكريين الذين أصبحوا غالبية في اللجنة، وتوجت هذه الإجراءات التي مهدت الطريق نحو عسكرة الثورة بالتصفية الجسدية لعبان رمضان في تطوان بالمغرب في ديسمبر 1957 بعد عزله سياسيا داخل لجنة التنسيق والتنفيذ بإبعاد حلفائه المدنيين (بن يوسف بن خدة وسعد دحلب)،⁽²⁾ إلا أن الرواية الرسمية التي نقلتها صحيفة المجاهد آنذاك نعتة بأنه سقط شهيدا في معركة مع العدو.

لقد أدت تصفية عبان رمضان إلى تفرد حقيقي للقادة العسكريين بسلطة القرار في الثورة بعيدا عن سيادة مؤسسات الثورة، فأصبحت الثورة تسير وفق أهواء القادة العسكريين الذين اختزل تأثيرهم فيما يعرف بالباءات الثلاث وهم كل من (لخضر بن طوبال، كريم بلقاسم، عبد الحفيظ بوصوف)⁽³⁾

ولم يكن إنشاء الحكومة المؤقتة في 19/09/1958 ليوقف مسار عسكرة الثورة بسيطرة العسكريين، فأحكم الباءات الثلاث سيطرتهم على الحكومة المؤقتة التي كانت السلطة الفعلية بيدهم، ورغم تدعيم تشكيلتها بمجموعة سياسية متعددة التيارات مثل (المركزيين ، جمعية العلماء، الشيوعيين) .

إلا أن الوزارات الثقيلة لم تكن بيدهم، فتولى كريم بلقاسم وزارة القوات المسلحة ونيابة رئاسة الحكومة المؤقتة، وبوصوف وزارة الاتصالات والاستخبارات، وبن طوبال وزارة الداخلية كما تولى العسكري محمود

(1) مهري عبد الحميد، مرجع سابق، ص.66.

(2) لونيبي رايح ، مرجع سابق، ص.19.

(3) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.29.

الشريف وزارة التسليح والتموين.

وتعود قوة الباءات الثلاث لامتلاكهم للشرعية الثورية، فهم كانوا من قداماء المنظمة الخاصة، وكانوا ضمن مجموعة (22) التي دبرت لاندلاع الثورة، كما أن كل واحد منهم كان يحوز جهة عسكرية في الداخل موالية له، بحكم أنهم كانوا قادة ولايات في وقت سابق من الثورة إضافة إلى مناصبهم الحساسة التي شغلوها في لجنة التنسيق والتنفيذ الثانية والثالثة. (1).

لقد ساهم اغتيال عبان رمضان، المنافس السياسي الشرس لسيطرة العسكريين في حسم الصراع بين السياسيين والعسكريين لصالح العسكريين بسبب ضعف القيادات السياسية التي بقيت في الساحة، والتي كان أبرزها فرحات عباس الذي زادت رئاسته للحكومة المؤقتة من حدة الشرخ بين قادة الثورة في الداخل وقادتها في الخارج.

فمن ناحية لم يكن فرحات عباس في مستوى قوة عبان رمضان في لجنة التنسيق والتنفيذ ما فتح الباب أمام تغول سلطة الباءات الثلاث، كذلك ما تبع تعيينه من رد فعل سلبي من مجاهدي الولايات . يقول علي كافي: "لقد كان لهذا التعيين رد فعل سلبي وتشاؤمي من مجاهدي الولاية الثانية ... وتأكدت قيادة الولاية الثانية يومئذ أن صراعا قويا سينطلق في صفوف قيادة الثورة، وأن تيار التفاوض سيقوى أكثر." لدرجة أن البعض فكر في الانقلاب (2) على هذه الحكومة وقيادتها وقرارات وزرائها.

منها مثلا قرارات كريم بلقاسم بصفته وزيراً للقوات المسلحة، بتعيين ضباطا فارين من الجيش الفرنسي في مراكز قيادية هامة، وهو ما دفع بقائد الولاية الأولى (محمد لعموري) إلى محاولته الانقلاب على الحكومة المؤقتة.

(1) شوبوب، (محمد)، إجتماع العقداء العشر من 11 أوت على 16 ديسمبر 1959، (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، 2010، ص.19.

(2) كافي، علي، مرجع سابق، ص.227.

وتجلت أبرز مظاهر الصراع بين السياسيين والعسكريين خلال هذه الفترة في مقتل احد المناضلين السياسيين⁽¹⁾ بمقر وزارة بوضوف في القاهرة، وردة الفعل القوية للسياسيين آنذاك وعلى رأسهم وزير خارجية الحكومة المؤقتة الأمين دباغين الذي قدم استقال بسبب ذلك، ثم تطورت هذه الحادثة لتأخذ أبعادا خطيرة عصفت بالحكومة المؤقتة الأولى وكادت أن تعصف بمسار الثورة برمته بسبب تبادل اتهامات التخوين بين السياسيين والعسكريين، وهو ما دفع بمحاولة تشكيل حكومة عسكرية مصغرة تحت قيادة كريم بلقاسم لولا صراع الباءات الثلاث حول رئاستها الذي أحبط تشكيلها.⁽²⁾

ومع تطور الصراع بين قادة الثورة في الداخل والخارج بسبب تضيق الخناق على الثورة من طرف الإدارة الاستعمارية وعجز الحكومة المؤقتة عن إدخال السلاح إلى الداخل وتكدسه على الحدود، بسبب خطي شال وموريس.

قامت الحكومة بعقد اجتماع العقداء العشر وضم الباءات الثلاث وقادة الولايات وضباط أركان جيش الحدود بتونس، و دام 100 يوم وانتهى في ديسمبر 1959 بزيادة هيمنة العسكر على مسار الثورة، وأعيد تشكيل مجلس جديد للثورة يضم ثلثي أعضائه من العسكريين مقابل ثلث فقط للسياسيين، وهو ما غيب السياسيين عن مجرى الأحداث خاصة خلال الاجتماع الثاني للمجلس الوطني للثورة بطرابلس في جانفي 1960، الذي قرر إعادة تشكيل الحكومة المؤقتة تحت إشراف فرحات عباس لمباشرة التفاوض مع فرنسا.

وضمت لجنة وزارية ثلاثية بين الباءات الثلاث بعد إلغاء وزارة القوات المسلحة، كما قرر توحيد هيئة الأركان العامة في فيفري 1960 للإشراف على تنظيم وتوحيد أركان الجيش بالقاعدتين العسكريتين بالحدود الشرقية والغربية تحت قيادة العقيد هواري بومدين .

عمل بومدين على بناء جيش قوي ومتجانس عقائديا معتمدا في تدريبه على العناصر الفارة من الجيش الفرنسي، ومع تشكل هذه الهيئة بدأ ميزان القوة يميل نحو هذا الجيش المرابط على الحدود بتعداد قدره

(1) هو المناضل عميرة علاوة.

(2) شيبوب محمد، مرجع سابق ص.43.

35000 جندي (25000 على الحدود الشرقية، و1000 على الحدود الغربية)، مجهزا بأحدث الأسلحة وعلى قدر عال من التدريب، وهو ما أهله ليصبح القطب الجديد للسلطة في الثورة في ظل حصار رهيب يعاني منه جيش التحرير بالداخل، وظروف مأساوية بسبب الضعف في التسليح والمؤونة والتدريب، إضافة إلى بداية تآكل سلطة الباءات الثلاث بسبب الصراع المزمع بينهم ما أضعف من سلطتهم لصالح هذه القوة العسكرية الوليدة ومع أن كلا الطرفين ذو وجه عسكري إلا أن الاختلاف بينهم يتمثل في امتلاك الطرف الأول للشرعية التاريخية وامتلاك الطرف الثاني لقوة الحسم الميدانية.

وما إن شعرت هيئة الأركان بتزايد قوتها العسكرية، حتى أعلنت تمردا على الحكومة المؤقتة ولجنتها الثلاثية للحرب بشكل شبه علني ولم تتوان بداية في اتهامها بالخيانة للطرف الفرنسي، وأعلنت عدم امتثالها لأي من قراراتها.

وكان ذلك بداية بحادثة الطيار الفرنسي الذي رفضت قيادة الأركان تسليمه تنفيذا لقرار الحكومة المؤقتة، وانتهاء بعدم الامتثال لقرارها بالتوجه نحو الداخل، ثم رفضها لقرار تنحية رئيسها عن قيادة هيئة الأركان وتعيين النقيب موسى بدلا عنه، واستمر هذا العصيان برفض هيئة الأركان إرسال مبعوثها في الوفد الجزائري المفاوض للحكومة الفرنسية في مفاوضات إيفيان، ولم تهدأ هذه الأزمة بين الطرفين إلا بتعيين حكومة مؤقتة جديدة تحت رئاسة بن يوسف بن خدة . (1)

لقد كانت مظاهر الصراع هذه، مقدمة للعب قيادة الأركان دورا حاسما في الأزمة التي اندلعت لحسم صراع السلطة في الجزائر غداة الاستقلال بعد إعلان وقف إطلاق النار، وهي الأزمة التي عرفت بأزمة صيف 1962، هذه الأزمة لم تنحصر في القمة كما في الأزمات السابقة⁽²⁾، بل شملت جميع الهيئات القاعدية للثورة، المدنية والعسكرية، وكان عنوان هذه الأزمة : من يستحوذ على السلطة بعد الاستقلال، حيث

(1) ميلودي، سهام، علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني، (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011، ص.70.

(2) مهري عبد الحميد، مرجع سابق، ص.67.

اصطفت القوى السياسية والعسكرية على جانبيين، أولهما بقيادة الحكومة المؤقتة ورئيسها بن يوسف بن خدة رفقة الباءات الثلاث وقادة الولايات الثانية، الثالثة والرابعة ومنطقة العاصمة، أما الجهة المقابلة فضمت هيئة الأركان مدعمة ببعض الزعماء السياسيين ممن كانوا في السجن بعد اختطاف طائرة الوفد الخارجي وهم أحمد بن بلة، رابح بيطاط، محمد خيضر بالإضافة إلى قادة الولايات الأولى، الخامسة والسادسة.

وبعد فشل مؤتمر طرابلس المنعقد في جوان 1962 بعد وقف إطلاق النار في الخروج باتفاق داخل المجلس الوطني للثورة الجزائرية حول حسم مسألة السلطة بتتصيب مكتب سياسي لجبهة التحرير الوطني يتولى تسلم السلطة من الهيئة التنفيذية المؤقتة برئاسة عبد الرحمن فارس، أصبحت لغة التهديد بالسلح والاتهام بالعمالة للمستعمر من قبل هيئة الأركان تجاه الحكومة المؤقتة هي السائدة، وشجعت قيادة الأركان عناصر الجيش بعدم قبول اتفاقيات إيفيان المخيبة وفق وجهة نظرها رغم مصادقة المجلس الوطني للثورة بالإجماع عليها، ما عدا 04 أصوات رافضة، 03 من قيادة الأركان العامة للجيش (بومدين، منجلي، وقايد أحمد)، والرابع قائد الولاية الخامسة. (1)

وبدا واضحا أن الحسم العسكري للسلطة هو أقرب الحلول خاصة بعد إقدام بن خدة على إقالة بومدين الذي رفض تنفيذ القرار، وبلغت الأزمة أوجها بعد ظهور نتائج استفتاء تقرير المصير، حيث زحفت قوات جيش الحدود التابعة لهيئة الأركان العامة على العاصمة في 03/08/1962 لتتصدم بقوات جيش الولايات الموالية للحكومة المؤقتة ليدخلها بعد سقوط حوالي 1000 قتيل من الجانبين لتكون الغلبة للجيش الأكثر عدة وعتادا وتديبا وتنظيما، لتحسم بذلك مسألة السلطة في الجزائر عند أول ميلاد للدولة بقوة السلاح ويتم تتصيب المكتب السياسي الموالي لهيئة الأركان المقترح في مؤتمر طرابلس والذي انبثقت عنه أول حكومة جزائرية برئاسة أحمد بن بلة.

(1) منتصر أوبترون، إتفاقيات إيفيان نصر أم استعمار جديد، جريدة الحوار الجزائرية 2016/03/17، متحصل عليه من الرابط <http://www.algeriachannel.net/2016/03> بتاريخ 2017/05/01 على الساعة 22.30.

لقد كان الصراع الدموي بين الحكومة المؤقتة كمؤسسة سياسية مدنية وهيئة الأركان العامة، كمثل لأقوى فصيل عسكري في جيش التحرير مؤشرا هاما لأسلوب حسم الخلافات السياسية بغض النظر عن صاحب الشرعية في هذا الصراع، وأكدت استمرار فرض العسكريين لمنطقهم في ممارسة السلطة في كل مراحل الثورة، وأصبح هذا الأسلوب هو التقليد الجديد في سجل التاريخ السياسي الجزائري، وهو أن العسكريين يرون دائما أن طريقتهم في معالجة الخلافات السياسية هي الأفضل والأنجع⁽¹⁾، وهو ما عبر عنه بن خدة حينها بقوله: "إن أولئك الضباط الذين بقوا طيلة الحرب على الحدود المغربية والتونسية يميلون في الغالب إلى الإعتماد فقط على قوة السلاح، وهذا التصرف الخطير سيؤدي إلى الاستهانة بدور الشعب بل احتقاره، ويؤسس لخطر بروز طبقة إقطاعية أو ديكتاتورية عسكرية مثل تلك الموجودة في عدد من الدول المتخلفة... ببساطة ليس الجيش مصدرا للحكم لكونه ليس مصدرا للتشريع، فهذا المصدر هو الشعب وحده، وذلك مبدأ أساسي في ثورتنا وفي كل الديمقراطيات." (2)

إن مسار الثورة التحريرية كان حافلا بتدخل العسكريين في الأمور السياسية لدرجة يمكن وصفها بعسكرة الثورة التحريرية، مما خلق عدة أزمات بين القيادات المدنية والعسكرية. ويعزى ذلك إلى خصوصية وضع الثورة والأسلوب الوحشي الذي تعامل به الاستعمار الفرنسي معها، ما جعل الحلول العسكرية تبدو الأكثر ملائمة لإنجاح الثورة وتحقيق أهدافها.

إلا أن هذا المسار المعسكر (militarisé) للثورة لم يخل من إثارة العديد من المشاكل التي كان يمكن أن تحدث إنزلاقات خطيرة للثورة ترهن مصيرها، ومن أمثلة ذلك حادثة اختطاف قائد الطائرة الفرنسية التي كادت أن تشعل أزمة دبلوماسية بين الحكومة التونسية والحكومة الجزائرية المؤقتة، بسبب موقف قيادة الأركان المتصلب والمتدخل في الشأن السياسي، وهو خطأ اعترف به الرائد عز الدين عضو هيئة الأركان العامة بقوله: "لم نكن نريد تسليم الطيار، لكن كنا حينها على خطأ، لأن الطيار الفرنسي سقط على الأراضي

(1) مسلم بابا عربي، ص.41.

(2) انظر تصريح رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=XAY191P9g8Q>

التونسية، والحكومة التونسية لها كامل السيادة على أراضيها، وبالتالي كان من المفروض أن نسلمهم الطيار، ولكننا لم نفكر في عواقب الأمور لأننا كنا نتكل على قوتنا وعلى ثورتنا⁽¹⁾، كما يمكن أن نذكر في هذا الشأن المغامرات السياسية لبعض قادة الولايات، بإجرائهم لمفاوضات مباشرة مع الاستعمار دون العودة للحكومة المؤقتة، والتي كانت لها نتائج سلبية بزرع الشك في مسار الثورة وتصفية العديد من رجالها .

ورغم كل هذه الأزمات بين السياسيين والعسكريين، فإن هامش الديمقراطية الذي كان متاحا داخل الهيئات القيادية للثورة كان كبيرا، ما ترك للقادة حسب عبد الحميد مهري إمكانية ممارسة صلاحياتها بكل حرية، وهو ما مكن من احتواء الانعكاسات السلبية لهذه الأزمات حتى تم تحقيق الاستقلال⁽²⁾، ومثال ذلك يضيف مهري بقوله: "ما كان مصير الثورة لو تم قبول مطالب العسكريين المنادية بإلغاء جميع قرارات مؤتمر الصومام، بما فيها الهيئات والمؤسسات القيادية التي أفرزتها"⁽³⁾

المطلب الثاني : مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة الأحادية الحزبية : لقد كان للحسم العسكري للسلطة بعد الاستقلال أثر بالغ في طبيعة النظام السياسي الناشئ فيما بعد، فهذا الانتصار السياسي للمؤسسة العسكرية على خصومها السياسيين سوف يفتح الشهية للجيش لمزيد من التدخل في الشأن السياسي في الخيارات الإيديولوجية والتنموية للدولة، وكذا في اختيار السياسات الواجب انتهاجها في بناء الدولة الوليدة.

فجيش التحرير الوطني الذي أصبح الجيش الوطني الشعبي، ترسخ في ذهنية قادته الذين كانوا مقتنعين بأن دور الجيش بعد الحرب لا يقل أهمية عن دوره في الثورة التحريرية⁽¹⁾، وهكذا بدا واضحا أن الجيش الوطني الشعبي سيكون له اليد الطولى في رسم السياسة العامة في الجزائر الاستقلال، وفي تحديد

(1) حوار لجريدة الخبر، العدد: 6967، يوم السبت 2012/07/03، ص ص 2،3.

(2) مهري عبد الحميد، المرجع السابق، ص.67.

(3) نفس المرجع، ص.68.

(1) مسلم بابا عربي، ص.43.

التوجهات الكبرى للدولة والمجتمع، وقد ساعد في بروز هذا الدور عدة أسباب أهمها:

- استبعاد عدد كبير من عناصر قوات الجيش من قوات الداخل خلال الأيام الأولى للاستقلال، في حين تم إدماج معظم قوات الخارج وهي قوات جيش الحدود، وهو ما أدى إلى كثير من التجانس والتنسيق داخل هذا الجيش، بحكم أن قيادته بقيت نفسها، ولم تتغير معالم تركيبته بالرغم من جميع محاولات التطهير التي نادت بها كثير من الأصوات تجاه ما يسمى بالعناصر الفارة من الجيش الفرنسي (DAF)، والتي حسمها بومدين بقوله: " من هو الطاهر ابن الطاهر الذي يريد أن يطهر الجيش " (1) .
- ضعف النخب السياسية وافتقارها للخبرة والعمل السياسي في جبهة التحرير الوطني، التي كانت نسيجا غير متجانس سياسيا، توحدت أطرافها تحت هدف تحقيق الاستقلال، وبلوغ هذا الهدف ظهرت الصراعات والانشقاقات من جديد داخل الحزب، وهو ما جعل مؤسسة الجيش تبدو هي القوة الوحيدة والمنظمة القادرة على حكم البلاد.

- حسم الصراع السياسي على السلطة بعد أزمة صيف 1962 لصالح الجيش، المؤسسة الأكثر قوة وتنظيما، وهو ما أهلها لاحتلال مكانة أساسية في صناعة القرار السياسي فيما بعد.
- بروز معارضة سياسية مسلحة (جبهة القوى الاشتراكية)، انتهجت لغة السلاح لتحقيق مطالبها السياسية، وهددت بذلك الوحدة الوطنية خاصة في منطقة القبائل، بالإضافة إلى حركة التمرد التي قام بها العقيد شعباني (اللجنة الوطنية للدفاع عن الثورة) في صيف 1964. (2)

لقد كان لمسار عسكرة الثورة التحريرية بسيطرة النخب العسكرية على صناعة القرار السياسي، أثره الواضح في تبني معظم النخب السياسية بعد الاستقلال مذهب الحسم العسكري للخلافات السياسية.

لقد كرس هذا السلوك في ذهن كثير من النخب أن تحقيق المطالب السياسية لا يتأتى إلا بالقوة واستعمال السلاح، فتشكلت العديد من التنظيمات السياسية التي تبنت الخيار العسكري نذكر منها، الاتحاد

(1) بورقعة، لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، (الجزائر، دار الحكمة للترجمة والنشر 1990)، ص.129.

(2) لونيبي رابح، مرجع سابق، ص.189.

الديمقراطي للثورة الاشتراكية بقيادة كريم بلقاسم و محند أولحاج، جبهة القوى الاشتراكية بزعامة آيت أحمد، المنظمة الثورية الشعبية بقيادة عبد الرزاق عبد القادر سنة 1963 وهي تنظيم شيوعي، حتى فرحات عباس ظهرت ميوله لاستعمال السلاح في قضية راس سيغلي سنة 1978⁽¹⁾.

هذه المطالب السياسية كانت تتطلع في معظمها للظفر بجزء من السلطة ولم تكن نتيجة اختلاف إيديولوجي، لأن معظم الأطراف السياسية اتفقت في مؤتمر طرابلس على الاشتراكية كخيار استراتيجي للدولة، واختلافهم كان حول من يحكم الجزائر؟

اتسمت مرحلة حكم الرئيس بن بلة، الذي تم تنصيب حكومته بتاريخ 1962/09/29 بداية الاستقلال، بالتحالف كما سبق وان ذكرنا مع هيئة الأركان العامة، الذي عقد بين الطرفين بعد مؤتمر طرابلس، ووافق عليه بن بلة لحاجته لدعم جيش الحدود في الوصول إلى السلطة، لعلمه بأنه هو القوة الأقوى في الميدان والتي لا يمكن أن توقفها أي قوة أخرى في الوصول إلى الحكم .

بينما قيادة هيئة الأركان العامة كانت ترغب في غطاء سياسي يعطيها شرعية تاريخية لاستحواذها على السلطة، وهو ما تجسد في شخص الرئيس بن بلة الذي صورته الإعلام الناصري كبطل للثورة الجزائرية، وتوج هذا التحالف بتقاسم السلطة بينهما، وانعكس ذلك في تركيبة المؤسسات السياسية التي تولت قيادة البلاد بعد الاستقلال، حيث احتل العسكريون 72 مقعدا في المجلس التأسيسي من بين 196 مقعدا، وكان معظمهم ينحدرون من جيش الحدود، حيث نجد 7 عقدا، 25 ضابط برتبة رائد، 25 ضابط برتبة نقيب، 12 ضابط برتبة ملازم و 03 جنود.

ومن بين أعضاء حكومة أحمد بن بلة التسعة عشر، نجد ثلاث وزراء عسكريين يتولون حقائب هامة، هم: الهواري بومدين وزير للدفاع ونائبا لرئيس الحكومة، أحمد مدغري وزيرا للداخلية، عبد العزيز بوتفليقة وزيرا للشباب والرياضة ثم بعدها وزارة الخارجية، واستحوذ الموالون لبن بلة على بقية المناصب.

(1) المرجع نفسه، ص.37.

لقد كانت القوة العسكرية هي الوسيلة الدائمة للرد على كل مطالب المعارضة السياسية المسلحة، فألقي القبض على آيت أحمد في 17/10/1964 وحيدت حركته (FFS)، ثم أودع سجن لامبيز بباتنة وصدر ضده حكم بالإعدام خفف بعد ذلك إلى المؤبد⁽¹⁾، كما ألقي القبض على العقيد شعباني يوم 08/07/1964 ليعدم يوم 04/09/1964، بعد محاكمة عسكرية ليجهض تنظيمه (CNDR) الذي بدأ يشكل خطرا و استطاع استمالة كثير من الشخصيات التي بدأت تعارض تحالف بن بلة وبومدين الحاكم، مثل محمد بوضياف، محمد خيضر، احمد طالب الإبراهيمي، الرائد موسى حساني، وآيت احمد الذي تردد في الانخراط⁽²⁾.

إن الاعتماد المتزايد على دور الجيش في هذه الفترة أدى إلى زيادة تقوية نفوذه في السلطة وأخذة وضعا متميزا في الحياة السياسية، وزاد نجاحه في تصديه للتهديدات الخارجية بعد اندلاع النزاع الحدودي مع المغرب، وخوضه حرب الرمال في أكتوبر 1963 .

وتكرس الدور السياسي للجيش قانونيا في دستور 1963، الذي أقر بمساهمة الجيش في العمل السياسي وإشراك أفراد الجيش في المؤسسات السياسية للدولة، إلا أن دور الجيش لم يتوقف عند هذا الحد الدستوري بل تجاوزه بفرضه نخبه الموالية له في السلطة، وقمع كل القوى السياسية المعارضة سلمية كانت أو مسلحة .

واكتملت قبضة الجيش على السلطة يوم 19 جوان 1965، عندما قرر الانفراد بالسلطة و ممارسة الحكم مباشرة، حينما انقلب على أول رئيس للجمهورية، لشعور قيادة الجيش حينها أن الرئيس بدأ يفكر بالانفراد بالسلطة والانقلاب على قادة الجيش، وقد ظهر ذلك في المؤشرات التالية: (3)

(1) المرجع نفسه، ص.84.

(2) المرجع نفسه، ص.90.

(3) مسلم بابا عربي، ص.48.

- السعي لاكتساب مشروعية دولية بتعيين أكثر الموالين له وزيرا للخارجية وهو محمد خميستي، الذي اغتيل لاحقا.
- السعي لكسب رضا الجماهير والتأثير عليهم عن طريق الخطب الحماسية والحملات الإجتماعية، مثل حملة القضاء على ماسحي الأحذية في العاصمة .
- إعادة بناء جبهة التحرير الوطني وجعل الجيش تابعا للحزب بعد عقد المؤتمر الأول للحزب في 1964/04/16، ومحاولة فرض رقابة مدنية على المؤسسة العسكرية.
- محاولة إحداث توازن في القوى داخل الجيش بتعيين الطاهر الزبيري قائدا للأركان العامة، والهواري بومدين وزيرا للدفاع.
- محاولة إحداث قوى مسلحة موازية للجيش كالميليشيا الشعبية العسكرية التابعة للحزب، مهمتها حماية الثورة ومحاولة إنشاء جهاز مخابرات موازي للأمن العسكري بمساعدة المخابرات المصرية (1).
- إلا أن هذه السياسة تم إجهاضها قبل أن تصل مبتغاها عقب حركة 1965/06/19، والتي قدمها منفذوها على أنها "عملية تصحيح ثوري بسبب السلطة الشخصية للرئيس وإقصاءه للإرادة الشعبية وتعطيله للمؤسسات وتجميد العمل بالدستور الذي دامت مدة العمل به 23 يوما فقط، لذا وجب إنقاذ مصير البلاد من انحرافات القيادة ونزواتها الشخصية الرامية إلى تركيز السلطة والاستبداد بالحكم (2) .
- وتم تتصيب مجلس قيادة الثورة الذي ضم 26 عضوا من بينهم 24 عضوا عسكريا (08 أعضاء من قيادة جيش التحرير، 05 أعضاء من قيادة الولايات التاريخية، 05 أعضاء من قادة النواحي العسكرية، عضوين من قيادة الأركان، قائد الدرك الوطني، قائد الأمن الوطني، وزير الدفاع ورئيس ديوانه (3).

(1) بوحوش عمار، ص.38.

(2) بيان مجلس الثورة في 1965/06/19.

(3) مسلم بابا عربي، مرجع سابق.51.

ويمكن تصنيف حركة 19 جوان 1965 وفقا للأنماط النظرية لعلاقة الجيش بالسياسة ضمن تصنيف التدخل المباشر للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي وانقلابا عسكريا كاملا على المؤسسات الدستورية ذات الشرعية الانتخابية رغم كل ما يعاب على أداء هذه المؤسسات (*).

وتمت قيادة البلاد وفق مجلس قيادة الثورة لمدة 10 سنوات، مع تعليق العمل بالدستور والاحتكام للأحكام العرفية، رغم أن قادة الانقلاب برروا حركتهم بإعادة السلطة للشعب لا احتكارها دون أي مؤسسات منتخبة طيلة تلك المدة.

تجدد الإشارة بالذكر أنه لم تسجل أي ردة فعل شعبية بعد هذه "الحركة التصحيحية" عدا بضع مئات من الطلبة اليساريين في العاصمة وبعض المظاهرات المتفرقة في عنابة.

عرفت البلاد بعد هذه الحركة فترة من الاستقرار ومحاولات عديدة لتنظيم الجيش وتسليحه، وتحديد دوره في بناء الدولة الوطنية، وأهم قرار في هذا الشأن هو قرار تقنين الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عن طريق الميثاق الوطني ودستور 1976⁽¹⁾، حيث تم اعتباره أداة للتنمية وتشبيد الاشتراكية، يعمل جنبا إلى جنب مع الحزب، فلا فرق حسب بومدين بين المقاتل والمناضل ولا فرق بين الجيش والشعب، لأن الجيش مشكل من مناضلين ثوريين⁽²⁾ وهكذا أصبح الجيش الجزائري جيش عقائدي، عقيدته هي الثورة يسهر على حمايتها، ويساهم في بناء الدولة والمجتمع.

وهكذا تعاضد دور العسكريين أكثر فأكثر، وأصبح الحزب مجرد غطاء سياسيا وواجهة مدنية للحكم، تخفي من ورائها إدارة الجيش للدولة، هذه الواجهة المدنية التي لم تكن ذات فعالية لفترات طويلة من حكم مجلس الثورة، إلا بعد تآكل هذا المجلس الذي تقلص عدده من 26 عضوا عند إنشائه إلى 08 أعضاء فقط بعد عشر سنوات، فأصبح هيكل بلا روح.

(*) تم تغيير دور المجلس التأسيسي وإبعاد ممثلي الشعب فيه عن صياغة دستور 1963، و إسناد ذلك لإطارات الحزب المعينين من طرف الرئيس، وهو ما دفع فرحات عباس حينها بتقديم استقالته من رئاسة المجلس التأسيسي احتجاجا على ذلك.

(1) مهري عبد الحميد، ص.68.

(2) مسلم بابا عربي.56.

في هذا الصدد يقول الباحث عبد القادر يفصح⁽¹⁾: " عاشت الجزائر نظريا تحت نظام الحزب الواحد، ولكن عمليا ورغم التمويهات المؤسسية والإيديولوجية فإن الجيش ظل عاملا محددًا، بل المصدر الأول للسلطة السياسية ... لقد فضل دائما الظلام على الضوء، وعمليا هو الذي فرض وضمن الاختيارات السياسية والاقتصادية الأساسية في البلاد."

كما شكل انقلاب الطاهر الزبيري سنة 1967، فرصة ليومدين لفرض سيطرته أكثر عبر إزاحة العديد من أوجه ضباط جيش التحرير في الجيش الوطني الشعبي، وراهن على تعويضهم في المناصب القيادية بالضباط أصحاب الشهادات من أكاديميات الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية العسكرية، أو ضباط (DAF) لأنهم غير مسيسين مثل ضباط جيش التحرير حسب اعتقاد يومدين.

كما أن ضرورة التغيير فرضت نفسها في المؤسسة العسكرية، فتطور تنظيم الجيش أصبح يستلزم تسيرا وقيادة للقواعد الجوية والمعدات الحربية الثقيلة، وهو ما يستدعي وجود خبرات تقنية علمية وتكنولوجية لا تحوزها القيادات المنحدرة من جيش التحرير، لأنهم في فترة الثورة كانوا لا يتقنون إلا حرب العصابات التي لا تتطلب إلا الإيمان بالكفاح وروح الشهادة .

كما دفعت محاولة انقلاب العقيد الطاهر الزبيري لتعاضد دور جهاز الأمن العسكري لزيادة قدرته على تفكيك أي حركة للمعارضة السياسية للنظام القائم آنذاك⁽²⁾، وأثمر ذلك في القضاء على منظمة المقاومة الشعبية (ORP) ذات التوجه اليساري، تحييد الحركة الديمقراطية الثورية (MDR) إثر اغتيال مؤسسها كريم بلقاسم سنة 1970 بألمانيا، ثم تصفية محمد خيضر 1967/01/03 في مدريد، حيث وجهت اتهامات لهذا الجهاز باغتيالهما.

(1) صيداوي، (رياض)، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، متحصل عليه من الرابط <http://rsidaoui.blogspot.com> يوم 2017/02/22 على الساعة 16.30.

(2) مهري عبد الحميد، مرجع سابق، ص.68.

ويذهب بلعيد عبد السلام إلى أبعد من ذلك، عندما يشير إلى انتشار جهاز الأمن العسكري في مؤسسات الدولة كلها في تلك الفترة، أو انه هو على الأقل من كان يرغب في إشاعة مثل هذه الفكرة الداعية بوجود عناصر هذا الجهاز في كل مكان، لأنها خدمت النظام أكثر وجعلت الجميع يمارسون رقابة ذاتية على أنفسهم، تكبل أي تحرك أو معارضة لهذا النظام وهو ما وطن حكم بومدين.⁽¹⁾

وبدا واضحا أن اعتماد بومدين على المؤسسة العسكرية ودورها في الحياة السياسية والاجتماعية بشكل مطلق خاصة نواتها الصلبة والتمثلة فيما يسمى بجماعة وجدة^(*)، إضافة إلى إيمان بومدين بأن الرؤية الغربية لعلاقة الجيش بالدولة والتي تقوم على حصر دور الجيش داخل المعسكرات والتكنات، لا تتناسب مع البلدان النامية مثل الجزائر التي ورثت عن الاستعمار زيادة عن الفوضى والتخلف، فراغا كبيرا في كل المجالات، لذا يتوجب على الجيش ملأ هذا الفراغ، وهذا ما همّش دور المدنيين تماما، ودفع بالعنصرين المدنيين الوحيدين في مجلس الثورة إلى الفرار خارج البلاد، وهما كل من بومعزة ومحساس، كما أنه لا يجب إنكار حالة الضعف الشديد وعدم الولاء الذين لازما المسؤولين و المناضلين المدنيين تجاه مؤسساتهم السياسية وقادتها، فليس هناك ما هو أكثر تعبيراً عن هذا الوضع مثل قيام قادة الحزب في المجلس التأسيسي وفي محافظات الحزب عبر الولايات بإصدار بيانات التأييد والمساندة لحركة 19 جوان الانقلابية في الوقت الذي اتخذ مجلس الثورة قرارا بتعليق المؤسسات الدستورية المنبثقة عن المؤتمر الأول للحزب وتجميد العمل بالدستور، الذي أطاح بالأمين العام لحزبهم والذي هو رئيس الجمهورية، ثم قرار عدد كبير من البرلمانيين يوم 19/06/1965 بعد اجتماع لدراسة تطورات الوضع في البلاد بإرسال بريقيات التأييد لمجلس الثورة جاء فيها: " نصادق على مضمون البيان ونندد بالسلطة الفردية ونضع ثقتنا بمجلس الثورة الذي له كل الاختيارات

(1) لونيبي رابح، مرجع سابق، ص.128.

(*) تضم مجموعة من الضباط العسكريين الذين كانوا مقيمين بالمغرب أثناء الثورة ضم عدة شخصيات من أبرزهم: بومدين، عبد العزيز بوتفليقة، شريف بلقاسم، قايد أحمد،

الأساسية للثورة، وأنا نعتبر أنفسنا معنيين بخدمة البلاد." (1)

استعاد الحزب بعضا من حيويته ومبادرته بتعيين محمد الصالح يحيايوي منسقا عاما للحزب سنة 1973، الذي أعطاه دفعة قوية، فبات يساهم بشكل واضح في مناقشة وإثراء النصوص الدستورية المنظمة للدولة والمجتمع كالميثاق الوطني 1976 ودستور 1976.

بعد تراجع أداء مجلس الثورة، وزيادة حيوية الحزب خاصة بعد نجاحه في إعداد الانتخابات الرئاسية 1976 ثم انتخابات المجلس الشعبي الوطني، كل هذا النشاط للحزب أعطى الانطباع بأنه أصبح صاحب السلطة والمتحكم فيها، إلا أن واقع الحال كما يقول بلعيد عبد السلام: "لم يكن الحزب إلا امتدادا سياسيا للجيش، في حين كان جهاز الأمن العسكري، يمثل فعليا نظام سياسيا موازيا، فلم تكن سلطة الحزب السياسية إلا سلطة ظاهرية فقط، بينما السلطة الفعلية في لجزائر كانت تظهر قوتها خاصة في مواعيد انتقال السلطة." (2)

عقب الوفاة المفاجئة لرئيس الجمهورية في ديسمبر 1978، طرحت بشدة مسألة خلافة الرئيس الراحل، واحتدم الصراع السياسي حول الشخصية الجديرة بالخلافة بين كل من عبد العزيز بوتفليقة وزير الخارجية المعروف بتوجهه الليبرالي، وبين محمد الصالح يحيايوي منسق الحزب المعروف بالتوجه الاشتراكي الراديكالي، ورغم أن كلا المرشحين كان يدعو إلى إتباع أجندة مختلفة لاختيار الرئيس القادم، فبوتفليقة كان يدعو إلى عقد ندوة وطنية بمشاركة القيادات الإدارية كالولاية لترشيح من تراه مناسبا، ويحيايوي كان يدعو لحسم أمر الترشح داخل نطاق الحزب، وقد كانت هذه فرصة حقيقية لمعرفة ما إذا كان الحزب الواحد كمؤسسة سياسية عليا في الدولة هو الصانع الفعلي للقرار عبر هياكله ومؤسساته.

(1) بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا، (الجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع)، 2014، ص.74.

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.57.

إلا أن القادة العسكريين كان لهم رأي آخر، وكانت الكلمة الحاسمة والمسموعة من نصيب مؤسستهم العسكرية في الفصل في مسألة خلافة الرئيس بومدين، فقرروا الاجتماع في المدرسة الوطنية للمهندسين والتقنيين الجزائريين (ENITA) ببرج البحري، واتخذوا قرار ترشيح أقدام ضابط في أعلى رتبة في المؤسسة العسكرية، وهو ما كان ينطبق على العقيد الشاذلي بن جديد، فتم تقديمه كمرشح وحيد للانتخابات الرئاسية أثناء المؤتمر الرابع للحزب.

يرجع بعض الباحثين قرار ترشيح الشاذلي بن جديد إلى شخصيات قوية في المؤسسة العسكرية آنذاك أهمها قاصدي مباح، قائد جهاز الأمن العسكري، عبد الله بلهوشات قائد الناحية العسكرية الأولى، العربي بلخير قائد المدرسة العسكرية التي عقد فيها الاجتماع، لكون بن جديد شخصية محايدة وعلى مسافة واحدة من كل التيارات السياسية داخل قيادة الحزب وقيادة مجلس الثورة والمؤسسة العسكرية (1).

كما أن تعيينه كمنسق عام لشؤون الدفاع قبيل وفاة الرئيس الذي كان يشرف على هذه المهمة بصفته وزيرا للدفاع، كانت سببا آخر في هذا الترشيح.

عين بن جديد أمينا عاما لحزب جبهة التحرير الوطني في نفس المؤتمر الرابع، الذي قدم فيه كمرشح لرئاسة الجمهورية ليتم انتخابه في 1979/02/07 رئيسا للجمهورية.

اتسمت بداية فترة رئاسته بانفتاح سياسي تجاه رموز المعارضة، فأطلق سراح المعارضين السياسيين وعلى رأسهم بن بلة، وسمح للمعارضين في الخارج دخول البلاد.

وبأشر مهامه بإبعاد المتنافسين السابقين على السلطة، فعين مساعدا خلفا ليحياوي على رأس الأمانة الدائمة للحزب، وأزاح بوتفليقة إلى منصب رمزي وهو عضو المكتب السياسي للحزب.

كما أحكم قبضته على الحزب بتعديل قانونه الأساسي ليصبح للأمين العام إمكانية تعيين المكتب السياسي للحزب، إضافة لمسؤول الأمانة الدائمة للجنة المركزية.

(1) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص.153.

كما أبعاد القادة الفاعلين في المؤسسة العسكرية والذين جاؤوا به إلى الحكم، كي لا يكون رهينة في أيديهم، وكان على رأسهم قاصدي مرياح الذي أبعاد من جهاز الأمن العسكري إلى منصب إداري في المؤسسة العسكرية، وهو الأمانة العامة لوزارة الدفاع الوطني، ثم أسند له بعد ذلك مناصب سياسية كوزير الصحة، ثم وزير الصناعة، ثم وزير الفلاحة، ليتولى رئاسة الحكومة .

واعتمد على ترقية ضباط صغار بشكل سريع مثل الجنرال مصطفى بلوصيف، أول من تقلد رتبة عميد (جنرال) في الجزائر، وكان الهدف هو تنظيم المؤسسة العسكرية وترقية جيل جديد من القيادات العسكرية تكون أكثر مهنية و أقل اهتماما بالسياسة، تمهيدا لمحاولة تحييد الجيش كلية عن السياسة وإعادة تنظيم هيكله، لأن الرئيس بن جديد كان من أبناء هذه المؤسسة ويعرف جيدا مكان النقص ومواطن الضعف في تنظيمها⁽¹⁾.

وشرع في تحديث وعصرنة هذه المؤسسة بالاعتماد على الضباط الفارين سابقا من الجيش الفرنسي، باعتبارهم تقنيين عسكريين متحكمين في العلوم العسكرية وفنون القتال من جهة، ومن جهة أخرى لا يمتلكون طموحات سياسية لفقدانهم للمشروعية الثورية التي يفترض وجودها لمن يعتلي سدة الحكم، إضافة إلى نظرة الشك والريبة تجاههم من زملائهم بسبب انتمائهم في فترة ما للجيش الفرنسي.

وشهد الجيش في هذه المرحلة تطورا ملحوظا لينتقل من مرحلة كان فيها مجرد جهاز عسكري يتميز بوزارة دفاع قوية جدا تضم العديد من المديریات، إلى مرحلة جيش وطني منظم على شاکلة الجيوش التقليدية حول قيادة أركان موحدة ومنفصلة، تعمل على انسجامه و تماسكه موضوعة تحت تصرف وزير الدفاع ورئيس الجمهورية⁽²⁾

هذه الإصلاحات كانت تهدف إلى تحديث قدرات الجيش وتحسين جاهزيته وكذلك إلى إبعاد الجيش عن السياسة، وطيلة تولي بن جديد السلطة إلى غاية أحداث أكتوبر 1988، كان يبدو أن دور الجيش غائبا

(1) بابا عربي ، مرجع سابق ، ص.65.

(2) المرجع نفسه

عن الشأن السياسي، وهذا ما جعل الباحثين يختلفون في تقييم دور الجيش السياسي خلال هذه المرحلة، فمنهم من رأى بأن الجيش قد فقد سلطة القرار السياسي تدريجيا حتى تكرر ذلك دستوريا في دستور 1989. وهذا ما ذهب إليه الباحث إلياس بوكراع⁽¹⁾ وأيده الجنرال خالد نزار الذي اعتبر أن السياسات العامة والقرارات الهامة كانت تصنع على مستوى رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة، وليس على مستوى قيادة الأركان⁽²⁾، ومنهم من رأى أن الجيش كان يمارس هيمنة على السلطة بصفة مباشرة، فقد كان حاضرا في كل هياكل الحزب على المستوى القاعدي في محافظات الحزب، وعلى مستوى القيادة في اللجنة المركزية والمكتب السياسي، وكان يراقب ممارسة السلطة عن كثب، وهو ما ذهب إليه الباحث عبد الرحيم لمشيبي⁽³⁾ في حين ذهب آخرون ومنهم هاربرت ميشال⁽⁴⁾، إلى أن الرئيس بن جديد كان يعمل ضمن نخبة عسكرية تسيطر على كل تفاصيل المشهد السياسي، وتتكون من الضباط التاليين: العربي بلخير، مصطفى بلوصيف، عبد الله بلهوشات، رشيد بن يلس، مصطفى شلوفي، مجدوب لكحل عياط، عباس غزيل، قاصدي مرياح، الهادي لخذييري.

ومع اندلاع أحداث 05 أكتوبر 1988، وإعلان رئيس الجمهورية لحالة الحصار، نزلت دبابات الجيش إلى شوارع العاصمة، وتم تكليف وحدات الجيش بمهام الأمن، ما أدى إلى وقوع اشتباكات وأعمال عنف خلفت عشرات القتلى، قدرتهم مصادر رسمية حينها بـ 140 قتيلا.⁽⁵⁾

وكان لهذه الأحداث أثر سلبي على المؤسسة العسكرية التي اهتزت صورتها في نظر الرأي العام الوطني وأثارت جدلا كبيرا، فلأول مرة منذ الاستقلال اصطدم الشباب الجزائري مع عناصر الجيش وجها لوجه، وبعدها أصبح اللجوء لوحدة الجيش لحماية النظام العام والسيطرة على الأوضاع أمرا مألوفا.

(1) المرجع نفسه

(2) khaled nezzar, et maarfia mohamed, un procès pour la vérité, (Alger, ANEP, 2002), p51

(3) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص. 69.

(4) المرجع نفسه

(5) بوحوش عمار، مرجع سابق، 239.

وانتهز الرئيس فرصة أحداث أكتوبر ليعلن عن حزمة إصلاحات سياسية عميقة وجذرية بالتخلي عن الاشتراكية كخيار استراتيجي دائم لا رجعة فيه، كما نصت النصوص الدستورية للدولة، لتتبنى التوجه الليبرالي، ويعلن عن إقرار التعددية الحزبية وانتهاء نظام الحزب الواحد.

بالإضافة إلى ما يهم نطاق بحثنا، وهي التغييرات الجوهرية عن طريق إعادة تعريف أدوار المؤسسة العسكرية لإبعادها عن الشأن السياسي وعدم الزج بها في الصراعات السياسية، هذه الإجراءات التي اعتبرت بأنها خطوة كبيرة نحو التحول الديمقراطي، تستهدف التغيير الجذري للواقع السياسي المتمسم بتسييس المؤسسة العسكرية ونفوذها البالغ في الحياة السياسية، عن طريق الآليات القانونية والنصوص الدستورية وهذا ما أقرته المادة 25 من دستور 1989، التي حظرت أي نشاط سياسي على جميع أفراد المؤسسة العسكرية داخل أو خارج الثكنات العسكرية، وتم استصدار تعليمة عن رئيس أركان الجيش بتاريخ 1989/04/04 قضت بحظر أي نشاط سياسي لأي فرد عسكري، مع أو ضد أي تشكيل سياسي داخل أو خارج المؤسسات العسكرية، حيث انسحب ضباط الجيش الوطني الشعبي من هياكل اللجنة المركزية لحزب جبهة التحرير الوطني في 1989/03/04، بعد 25 سنة من مشاركتهم المباشرة في تسيير الشؤون السياسية.

المطلب الثالث : مسار التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية في مرحلة التعددية الحزبية: بعد إقرار دستور 1989 الذي كان خطوة عملاقة في مسار التحول الديمقراطي، بإقراره التعددية الحزبية وحرية الإعلام والفصل بين السلطات والتحديد التام للمؤسسة العسكرية سياسيا بإلغاء النصوص الدستورية التي كانت تشرعن لدور سياسي واقتصادي واجتماعي لهذه المؤسسة، وهو ما أقرته المادة 25 من هذا الدستور.

وعبرت المؤسسة العسكرية عبر قيادتها عن دعمها لمسار الإصلاحات السياسية التي تبناها رئيس الجمهورية الشاذلي بن جديد، وبعد انسحاب ضباط الجيش من هياكل حزب جبهة التحرير الوطني في مارس 1989، قام رئيس الجمهورية في إطار تعديل حكومي في 1990/07/25 بالتخلي عن منصب وزير الدفاع ليعين فيه شخصية عسكرية هو اللواء خالد نزار مساهمة في تأسيس مناخ ديمقراطي، وكانت هذه المرة الثانية

التي يتولى فيها شخص غير رئيس الجمهورية وزارة الدفاع الوطني بعد العقيد هواري بومدين في فترة رئاسة بن بلة.

وتوالى التصريحات المؤكدة لحياد مؤسسة الجيش ، حيث عبر مدير المحافظة السياسية للجيش حينها في لقاء صحفي لوكالة الأنباء الجزائرية بأن الجيش يحيي في هذه المرحلة من التطور الإرادة التي عبر عنها المواطنون في 1989/02/23 وأكد بأن عبارة الجيش في الثكنات أصبحت واقعا معاشا (1) وبات واضحا بان المؤسسة العسكرية وفق هذا التوجه الجديد ستتكفى على نفسها وحصر مهامها في حماية الوطن والدفاع عن سيادته خلافا لما كان عليه في عهد النظام الأحادي.

فجرت أول انتخابات تعددية في تاريخ الجزائر في جوان 1990 بمناسبة الانتخابات المحلية (البلدية والولائية) وأقرت جميع الأحزاب بأنها جرت في جو من النزاهة والشفافية وأفرزت عن فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ بأغلبية المجالس البلدية والولائية، حيث فازت بـ 854 مجلسا بلديا من بين 1541 و 32 مجلسا ولائيا من بين 48، وحلت جبهة التحرير الوطني ثانية بـ: 488 مجلسا بلدية و 14 مجلسا ولائيا . (2)

وكان تنظيم الانتخابات التشريعية هو الخطوة الموالية، حيث تم الإعلان عن تاريخ إجرائها يوم 1991/12/26 بعد تجاذبات سياسية كبيرة، وجو سياسي يعمه التشاحن والتوتر بسبب قانون الدوائر الانتخابية خاصة بعد لجوء الجبهة الإسلامية للإنقاذ (FIS) إلى الإعلان عن إضراب عام تبعته مظاهرات ومسيرات يومية أدت إلى مشادات عنيفة بين المتظاهرين وقوت الأمن، ما دفع الرئيس إلى إعلان حالة الحصار مرة أخرى، وإقالة حكومة مولود حمروش وتولت حكومة سيد احمد غزالي التي كانت أولياتها تنظيم الانتخابات التشريعية، وبعد رفع حالة الحصار، تم تنظيم الدور الأول في الموعد المحدد وأفرزت نتائج مشابهة نوعا ما لنتائج الانتخابات المحلية بحصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ على 3.4 مليون صوت أي ما

(1) عروس (ميلود)، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة،

قسم العلوم السياسية، 2010، ص.99.

(2) مسلم بابا عربي ، مرجع سابق ، ص.86.

نسبته 47% من الأصوات المعبر لتحصد 188 مقعدا في هذا الدور من مجموع 232 مقعدا في البرلمان، فيما حلت جبهة القوى الاشتراكية ثانية بمجموع 25 مقعدا ونسبة 8% ، بينما جاءت جبهة التحرير الوطني الثالثة ب 16 مقعد ونسبة تصويت تقدر ب24% من الأصوات المعبر عنها. (1)

ويعود سبب حصول الأحزاب على هذه النتائج الغير متوافقة بين عدد المقاعد المحصل عليها وعدد الأصوات، لطبيعة النظام الانتخابي القائم على الأغلبية والذي يعطي الأفضلية للحزب الفائز بأكثر عدد من الأصوات في الدائرة الانتخابية. وبقي ما مجموعه 198 مقعدا للتنافس عليه في الدور الثاني، وكان يكفي جبهة الإنقاذ حصولها على 27 مقعد فقط من المقاعد المتبقية لتأخذ أغلبية مقاعد البرلمان، لذا كان واضحا أن هذا الحزب يتجه نحو فوز ساحق في الدور الثاني.

هذه النتائج لم تكن لتقبل بها المؤسسة العسكرية التي كانت تراقب الوضع بحذر شديد، فهي كانت ترفض تولي الجبهة الإسلامية للإنقاذ السلطة لأنها تعتبرها حزبا غير ديمقراطي ومهددا لنمط الجمهورية، إضافة إلى اتهامات لها بالتحريض ضد الأجهزة الأمنية .

إن احتمال صعود الإسلاميين من جبهة الإنقاذ وفق نظرة قادة المؤسسة العسكرية على الأغلبية المطلقة في البرلمان كان يعني قتلا للديمقراطية الوليدة، كما كانت لهم نية مبيتة لتشكيل محاكم قضائية لمساءلة جميع المسؤولين السياسيين والعسكريين، وقد صرح بذلك علي بلحاج النائب الأول لرئيس جبهة الإنقاذ في إحدى خطبه، وهو ما أثار الرعب في نفوس القادة العسكريين، ويات واضحا أن المؤسسة العسكرية تكرر تدخلها في المجال السياسي وفاء لتقاليدها في التدخل، ولم يكن لتنتيها المانع الدستوري الذي أقره دستور 1989، وهو ما صرح به أحد قادتها في تلك الفترة اللواء محمد تواتي: "لا يمكن أن نبقي مكتوفي

الأيدي أمام التهديدات الخطيرة للدولة، فمن واجب الجيش أن يدافع عن مؤسسات الجمهورية في المراحل

(1) المرجع نفسه.

الانتقالية الخطيرة " (1).

وفي 11 جانفي 1992، أعلن الرئيس بن جديد عن تخليه عن منصبه في رسالة توجه بها للمواطنين عبر التلفزيون الجزائري بحضور أعضاء المجلس الدستوري بتقديم استقالته إلى رئيس المجلس بعد إقدامه قبل ذلك على حل المجلس الشعبي الوطني يوم 04 جانفي 1992 .

وأعلن المجلس الأعلى للأمن يوم 12 جانفي 1992 حالة الفراغ الدستوري بعد تزامن استقالة الرئيس وحل البرلمان، لتقرر هذه الهيئة استقالة إجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية وإلغاء نتائج الدور الأول، وتعلن إنشاءها مجلساً أعلى للدولة ومجلساً وطنياً استشارياً، ويبقى التساؤل مطروحاً هنا حول مدى قانونية اتخاذ كل هذه الإجراءات والقرارات الخطيرة من طرف هيئة استشارية فقط يستدعيها ويرأسها وجوبا رئيس الجمهورية (2) ، الذي قدم استقالته قبل ساعات من الموعد المحدد لإجراء الدور الثاني من الانتخابات التشريعية وهو ما خلق فراغاً دستورياً بشغور مؤسستي الرئاسة و البرلمان في آن واحد وهذا ما لم يتطرق إليه المؤسس الدستوري الجزائري.

ورغم أن هذه الاستقالة حسب كثير من الباحثين القانونيين منهم السعيد بالشعير، لا تتطابق مع نص الدستور لأن المؤسس الدستوري الجزائري قد منح حق الاستقالة بشرط ضمان استمرارية مؤسسات الدولة، بالإضافة إلى أنه ليس من صلاحيات رئيس الجمهورية الدعوة إلى انتخابات تشريعية مسبقة و يقوم في نفس الوقت بحل البرلمان (3) ، وهذا ما يدعوا إلى الاعتقاد بأن هذه الاستقالة كانت تحت الضغط من طرف القيادة العسكرية، خاصة وأن الرئيس قبل الانتخابات كان قد صرح لاستعداده بقبول كل النتائج والتعاش معهما، ورغم كون الرئيس الشاذلي بن جديد قد أنكر فيما بعد في محاضرة له بالطارف يوم 2008/11/28 بأن

(1) عروس ميلود، مرجع سابق، ص.103.

(2) عباس(عمار)، التعاطي مع شغور رئاسة الجمهورية، الجزائر 1992 و تونس 2011 نموذجاً، متحصل عليه من الموقع: http://ammarabbes.blogspot.com/2016/04/blog-post_5.html بتاريخ 2017/03/01 على الساعة 03.00.

(3) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.90.

يكون الجيش هو من أجبره على تقديم استقالته عنوة، وأكد انه قدمها من تلقاء نفسه وبدون أي ضغط من أحد، وقال بأنه عندما وقع الاختيار بين الضمير والكرسي فاخترت الضمير، كما أن استنباقه بمرسوم حل المجلس الشعبي الوطني الذي كان يرأسه عبد العزيز بلخادم، كان بسبب أنه لم يرد تقديم السلطة لرئيس المجلس الشعبي الوطني المخول قانونا لان قيادة الجيش كانت لا تثق فيه " (1).

وتأتي هذه التصريحات مناقضة تماما لما صرح به بعض قادة المؤسسة العسكرية أنفسهم باعترافهم بدور المؤسسة العسكرية الحاسم في وقف المسار الانتخابي وإنشاء المجلس الأعلى للدولة، وكل تفاصيل عملية انسحاب الرئيس من الحياة السياسية بما في ذلك تحرير رسالة الاستقالة التي تلاها الرئيس، والتي كان الجنرال محمد تواتي رفقة علي هارون من الذين أعدوها كما صرح الجنرال محمد تواتي (2) بأن هذا العمل الذي قام به الجيش ليس من قبيل الديمقراطية لكنه لصالح الديمقراطية، وهو شبيه بما قام به الجيش الفرنسي سنة 1958 عند مجيء الجنرال ديغول .

هذا ما جعل حسب العديد من المصادر نخبة تضم 180 من كبار الضباط في الجيش، تقدم عريضة الى رئيس الجمهورية وقتها، ممضية من طرفهم تطالبه بالاستقالة، وحددت القيادة العسكرية حسب خالد نزار "عدة إجراءات عملية، سياسية وعسكرية لحماية الدولة، لكن استقالة الشاذلي مكنتم من تجنب اللجوء إلى هذه الإجراءات القصوى" (3) .

وهكذا بدا واضحا أن المؤسسة العسكرية " لم تقبل أن تلعب دور المحاييد في هذه التجربة الوليدة التي منحت فرصة تاريخية للجيش لتأكيد حياده العسكري، أو أن تلعب دور الحكم و تكون ضامنة لاحترام

(1) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص.414.

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.91.

(3) المرجع نفسه، ص.89.

المؤسسات الجديدة " مثلما كتب عبد القادر يفصح ⁽¹⁾، بل قررت الذهاب بعيدا في العملية السياسية بالبحث عن بديل ملائم لقيادة الدولة في هذه المرحلة العصبية، فوقع اختيارها على الشخصية التاريخية محمد بوضياف لإضفاء صفة الشرعية التاريخية لتدخلها في الشأن السياسي .

ومهما اختلفت التفسيرات في تحليل نمط تدخل الجيش في حركة 11 جانفي 1992، إلا أنها تتفق في كونها شكلا أكثر وضوحا للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر من خلال تدخلها المباشر في عملية الانتخابات وهي تعد سابقة في تاريخ الجزائر، وهو ما اعتبره الرئيس بوتفليقة لاحقا نوعا من العنف. ⁽²⁾

بعد تنصيب المجلس الأعلى للدولة الذي تولى رئاسته محمد بوضياف، دخلت البلاد في دوامة من العنف بعد توقيف المسار الانتخابي ووجدت المؤسسة العسكرية نفسها في حرب عصابات أمام عدة مجموعات مسلحة، وهو ما انجر عنها آلاف القتلى و الجرحى و كلفت خزينة الدولة خسائر مادية جسيمة وأصبح الوضع مترديا سياسيا واقتصاديا وأمنيا، فأعلنت حالة الطوارئ لاستتباب الأمن وتراجعت الحريات العامة من جراء حالة الطوارئ وتكرست سيطرة المؤسسة العسكرية على مقاليد السلطة في البلاد بسبب أنها الصانع الفعلي للمجلس الأعلى للدولة المخول بصلاحيات رئيس الدولة، بالإضافة إلى حالة الفوضى والعنف التي أعطت مبررا آخر لهيمنتها على الحياة السياسية، وأصبحت هي المركز الفعلي للقرار ولعبت دورا فاعلا في تشكيل الحكومات التي توالى خلال هذه الفترة، وأبلغ دليل على ذلك ما صرح به رئيس الحكومة بلعيد عبد السلام الذي تولى هذا المنصب بين سنتي 1992-1993 بقوله في سابقة هي الأولى من نوعها، تعبر عن حقيقة الوضع: " لقد أتى بي الجيش، وهو الذي يحق له أن يعزلني " ⁽³⁾

وتدل مثل هذه التصريحات على قوة تحكم المؤسسة العسكرية في كل مجريات العملية السياسية في تلك الفترة، حيث إن تعيين المناصب السياسية أصبح دورا أصيلا من أدوارها الفعلية.

⁽¹⁾ المرجع نفسه، ص.90.

⁽²⁾ المرجع نفسه، ص.91.

⁽³⁾ المرجع نفسه، ص.94.

وبعد نهاية عهدة المجلس الأعلى للدولة الذي تولى رئاسته علي كافي بعد اغتيال محمد بوضياف والذي كانت عهده محددة بانتهاء ولاية الرئيس المستقيل الشاذلي بن جديد، قررت المؤسسة العسكرية تفويض الحكم الى احد أبنائها الجنرال اليامين زروال، الذي شغل منصب وزير الدفاع في جويلية 1993، أثناء عهدة المجلس الأعلى للدولة خلفا للواء خالد نزار، و تم تسليمه السلطة في 1994/01/30 ليصبح رئيسا للدولة، ثم رئيسا للجمهورية بعد انتخابات 16 نوفمبر 1995 و التي كانت أول انتخابات أجريت بعد توفيق المسار الانتخابي في جانفي 1992.

وقد كان واضحا خلالها أن زروال هو مرشح المؤسسة العسكرية عقب تصديق كبار ضباط المؤسسة العسكرية على قرار ترشحه يوم 1995/09/02⁽¹⁾، رغم أن كثير من الأحزاب السياسية شككت في نزاهة ونتائج هذه الانتخابات ونسبة المشاركة فيها التي بلغت 75 % كونها جرت في ظروف أمنية خطيرة للغاية، حيث تم توجيه أصابع الاتهام للإدارة، ومن ورائها المؤسسة العسكرية بالتلاعب في نتائج هذه الانتخابات خاصة في ظل وجود الصناديق الخاصة والتي صوتت فيها الأسلاك النظامية من جيش و درك و شرطة وحماية مدنية و حرس بلدي، والتي لم تكن موجودة من قبل في الانتخابات السابقة.

وتواصل توجيه شؤون الحكم من طرف المؤسسة العسكرية وتدخلها في توجيه السياسات العامة في هذه الفترة خاصة السياسات الأمنية، وقد طفت على السطح تلك الحملة الإعلامية التي شنتها الصحف الخاصة و التي تنتمي لما يسمى بالتيار الاستثنائي المحسوب على جهات داخل قيادة المؤسسة العسكرية، و قد مست محيط الرئيس خاصة مستشاره الأمني الجنرال محمد بتشين ووزيره للعدل محمد آدمي وهو ما أدى الى استقالتهما، واعتبر ذلك إضعافا لسلطة الرئيس بإبعاد مساعديه من طرف جناح نافذ في المؤسسة العسكرية، فقرر التنحي والتخلي عن الرئاسة بتقليص عهده الرئاسية يوم 1998/08/11، ودعا الى إجراء انتخابات رئاسية مبكرة في 15 أبريل 1999 مبررا هذا القرار بقوله: "لم يكن نتيجة لمناورة سياسية ، ولا

(1) المرجع نفسه، ص.96.

نتيجة لأي ضغط داخلي أو خارجي، كما لم تملية تراكمات الصعوبات المستعصية، بل قرار اتخذته في الواقع من منطلق قناعتني العميقة بأن الديمقراطية لا يمكن أن تقام حقا، وتترسخ دون فتح المجال في التداول على السلطة، ... و خلاصة القول فقد قررت بكل حريتي التخلي نهائيا عن مساري السياسي، اعتقادا مني بأن الوقت قد حان لتجسيد التداول، بما يضمن وثبة نوعية لأخلاقياتنا السياسية والممارسة الديمقراطية خاصة، و إنني أكاد لا أتصور مفهوم الرجل الملمم، أو المنزل كمفهوم لم أوّمن به مطلقا (1)

لكن المتمعن لهذا القرار الذي هو على درجة عالية من الأهمية، في ظرف خطير تمر به البلاد ابعده من أن يتخذ لرغبة الرئيس في توطيد المسار الديمقراطي، وهو الذي تسلم منصب رئاسة الدولة دون انتخابات من قبل المجلس الأعلى للدولة، كما انه كان بإمكانه انتظار نهاية عهده و يعلن عدم ترشحه للانتخابات ويجسد بذلك مبدأ التداول على السلطة، ومن هنا فإن أسباب تنحيته عن الرئاسة هي خفية غير معلنة.

ويفترض بعض المتبعين أن هذا القرار جاء لتجنب تصدع المؤسسة العسكرية لوجود خلافات عميقة بين الرئيس و جناح فاعل داخل هذه المؤسسة، و يرجعون سبب هذه الخلافات العميقة الى السبل الواجب إتباعها لمكافحة الإرهاب (2) بين طرف استتصالي يميل الى ترجيح خيار الكل الأمني للقضاء عسكريا على كل الجماعات المسلحة، ويمثله قائد الأركان الفريق محمد العماري ومجموعة الضباط المنتميين الى فئة (DAF) ، وطرف ثاني يؤمن بإيجاد حل سياسي للأزمة يمثله رئيس الجمهورية اليامين زروال و مستشاره الأمني بتشين ومجموعة ضباط آخرين في المؤسسة العسكرية ليسوا من فئة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، حيث أن حوار الرئيس مع بعض الأطراف السياسية والعسكرية في الجبهة الإسلامية للإنقاذ اعتبر مساسا خطيرا بوحدة الدولة، وتجاوز من شأنه أن يربك وحدة المؤسسة العسكرية وتضحيات أبنائها في مواجهة الإرهاب، خاصة بعد إعلان الهدنة في أكتوبر 1997 بين ما يسمى الجيش الإسلامي للإنقاذ الجناح العسكري للجبهة الإسلامية للإنقاذ وبين جناح المؤسسة العسكرية المحاور الذي قاده جهاز الاستخبارات .

(1) يوحوش، عمار، مرجع سابق، ص.444.

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.101.

و تقاديا لهذا التصدع في المؤسسة العسكرية، بادر الرئيس اليامين زروال بالانسحاب من الحياة السياسية لأن بقاءه من شأنه تهديد الوحدة التاريخية للمؤسسة العسكرية الجزائرية⁽¹⁾ ، كما تعني هذه الاستقالة فشل الرئيس في إخضاع المؤسسة العسكرية لقراراته، فهي من أجبرته على تقديم الاستقالة.⁽²⁾ وهكذا بقي دور المؤسسة العسكرية بارزا كلما حانت لحظة انتقال السلطة .

وبعد الإعلان عن الانتخابات الرئاسية المبكرة في 16 افريل 1999، تم ترشح عدد من الشخصيات السياسة لهذا الاستحقاق أبرزهم المترشح الحر عبد العزيز بوتفليقة، وسط تعهدات رئيس الجمهورية اليامين زروال ورئيس أركان الجيش محمد العماري بتوفير الظروف الملائمة للسماح بالتعبير الحر والنزيه، وهو ما اعتبره الكثيرون جوا مناسباً لإجراء انتخابات مفتوحة، إلا أن الشكوك بدأت تحوم حول وجود مرشح إجماع للمؤسسة العسكرية في شخص عبد العزيز بوتفليقة لوجود عدة مؤشرات أهمها :

- تشكل حركة واسعة لدعم هذا المترشح من الطبقة البيروقراطية الإدارية والمسؤولين المركزيين والمحليين وحتى بعض الوزراء، إضافة الى تلك الجمعيات التي يعرف عنها ولاؤها الدائم للنظام الحاكم، وكذا الأحزاب التي غالبا ما تدور في فلك التوجه العام للمؤسسة العسكرية وهي أحزاب جبهة التحرير الوطني، التجمع الوطني الديمقراطي، منظمات الأسرة الثورية، الاتحاد العام للعمال الجزائريين، منظمة قدماء المالمغ.
- وجود الصناديق الخاصة و المكاتب المتنقلة و المقدرّة ب 639 مكتب و رفض فكرة وجود الملاحظين الدوليين التي طالب بها المرشحون باستثناء المترشح بوتفليقة .
- ولاء الطبقة الإدارية المشرفة على الانتخابات للنخب العسكرية وتوجيهاتها، لأنها كانت نفس أداة تنظيم الانتخابات التي غالبا ما اتهمت بالتزوير في جميع الاستحقاقات المنظمة بعد استئناف المسار الانتخابي سنة 1995 خاصة تشريعات 1997.

(1) رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر، مرجع سابق.

(2) نفس المرجع.

وما إن انطلقت العملية الانتخابية عبر المكاتب المتنقلة يوم 13/04/1999 حتى أعلن المترشحون الست ماعدا بوتفليقة انسحابهم عن السباق الرئاسي، وذلك لوجود مخطط للتزوير حسب هؤلاء المترشحين، وقد عبر عن ذلك مولود حمروش احد المترشحين الست المنسحبين: " لقد أعطيت أوامر واضحة للولاية ورؤساء الدوائر لتحضير سيناريو التزوير في حالة ظهور نتائج غير منتظرة، واكتملت العملية بتزوير نتائج الصناديق الخاصة " (1)

وأكد المترشحون وجود معلومات موثوقة لديهم عن مخطط من ثلاث مراحل لترجيح كفة مرشح السلطة قد وضع موضع التنفيذ. (2)

و أظهرت النتائج فعلا فوز المترشح بوتفليقة بنسبة 73.37% بعد انسحاب باقي المترشحين، وما قد يؤكد فرضية عدم نزاهة هذه الانتخابات هو تصريح قائد أركان المؤسسة العسكرية شخصيا في الانتخابات الرئاسية التي تلتها سنة 2004 ، بأن الجيش قد خرج فعلا من السياسة ولن يتدخل من الآن فصاعدا فيها، وهو ما يعني صراحة بأن الجيش كان قد تدخل فعلا في الانتخابات التي سبقتها.

وهكذا تتجلى لنا أبرز المحطات السياسية التي برز فيها دور المؤسسة العسكرية في التأثير على الحياة السياسية و تدخلها في العملية الانتخابية، رغم إقرار دساتير الجمهورية ابتداء من دستور 1989 تحييدها عن المجال السياسي واقتصار مهامها على حماية التراب الوطني من أي عدوان خارجي و سلامة الأراضي و حماية الوحدة الوطنية.

المبحث الثالث: تحليل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

بعد التطرق لمسار تدخل الجيش في السياسة في الجزائر، يجدر بنا أن نحاول تحليل هذا الدور السياسي للجيش الجزائري بفهم أسبابه وأنماطه وانعكاساته المختلفة، وهو ما سنتطرق إليه خلال هذا المبحث.

(1) مسلم بابا عربي، ص.106.

(2) المرجع نفسه.

المطلب الأول: أنماط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية: لقد تباينت واختلقت أنماط تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في العملية السياسية منذ ميلاد الدولة، فتراوحت بين التدخل المباشر المتمس بطابع دموي وعنيف لحسم مسألة السلطة باستعمال القوة العسكرية، وبين التدخل المباشر الذي لم يتخذ منحى دموي وعنيف، واتسم أحيانا أخرى بتدخل غير مباشر خاصة من خلال التدخل في العملية الانتخابية، وقد أخذ هذا النمط الأخير عدة صور.

ويطرح تصنيف أنماط تدخل الجيش الجزائري في السياسة إشكاليات حول مدى ملائمة التصنيفات الأكاديمية مع طبيعة حالة التدخل السياسي للجيش الجزائري من ناحية، ومن ناحية أخرى يصعب تحديد نمط هذا التدخل لاختلافه وتغيره تبعا لظروفه ودوافعه.

فعند لحظة ميلاد الدولة، تدخل جيش الحدود عسكريا أيما قبل تشكل الجيش الوطني الشعبي رسميا، لحسم معركة السلطة بزحفه على العاصمة لتتصيب حليفه السياسي مواجهها بذلك بعض القوات من جيش الولايات المناوئة له، خاصة جيش الولاية الرابعة، ليدخل الطرفان في قتال، راح ضحيته حوالي ألف قتيل جزائري، وواصل زحفه حتى سيطرته التامة على مركز سلطة الدولة الوليدة، إن هذا النمط من التدخل العسكري للاستحواذ على السلطة، لا يمكن الإجماع حول تصنيفه، إلا ضمن أنماط التدخل العسكري المباشر في المجال السياسي، المصاحب لاستعمال القوة، والمتصف بالطابع الدموي العنيف، وذلك لحجم الخسائر في الأرواح التي خلفها هذا التدخل .

وخلافا على هذا ذلك فإن حركة 19 جوان 1965 والتي تم تقديمها إعلاميا على أنها ليست بانقلاب عسكري كلاسيكي كالانقلابات المعهودة، بل عملية تصحيحية ثورية لاستدراك أخطاء مسار نظام سياسي كان يتجه نحو الاستبداد بالحكم، ومهما يكن من محاولة تنميق صورة هذا التدخل ومحو صفة الانقلاب عنه، فإن التحليل السياسي العلمي لهذا السلوك في التدخل لا يقبل التأويل في كونه يتعلق بنمط انقلابي صريح، يعبر عن أحد ابرز أشكال التدخل العسكري المباشر في الشؤون السياسية .

كما انه يعبر أيضا عن نمط حكم عسكري مباشر يتولى فيه الجيش دفة الحكم بنفسه،⁽¹⁾ بعد أن كان قبل هذا التاريخ شريكا لسلطة سياسية مدنية في الحكم، استعان كلاهما بالآخر للوصول إلى السلطة.

لقد ذهب الباحث سعيد بوالشعير إلى تصنيف حركة 19 جوان 1965 بالانقلاب العسكري لأن جميع عناصر الانقلاب محققة فيه، فالمؤسسة المتدخلة هي الجيش، والهدف من هذا التدخل هو الاستيلاء على السلطة، والعنصر المستعمل هو الاستعداد لاستعمال العنف.⁽²⁾

فمجلس الثورة الذي أغلبية أعضائه من العسكريين هو بمثابة مؤسسة منتدبة عن الجيش لتسيير شؤون الحكم، وإن كان الدستور في تلك الفترة يقر بمساهمة الجيش في حماية التوجه الاشتراكي كخيار استراتيجي فضلا عن مساهمته في التنمية، فإن الواقع السياسي كان يؤكد توجه الجيش نحو صيانة النظام السياسي الذي أقامه في جوان 1965 وتحصينه بكل الوسائل، وهو ما جعل التداول في الحكم ينحصر في زمر الطبقة الحاكمة.

لقد كان نمط تدخل الجيش في السياسة في هذه الفترة يتسم بشكل مباشر وعلني على مستوى الهياكل المحلية والمركزية للحزب والدولة، فمثلا كان مصدر اقتراح توسيع صلاحية الأمين العام للحزب في تعيين المكتب السياسي، هم الأعضاء العسكريون في اللجنة المركزية، إلا أن هذا التدخل كان يتسم أحيانا أخرى بالسرية لتتبنى نتائجه وقراراته هياكل الحزب، فمثلا عملية اختيار الشاذلي بن جديد كمرشح لرئاسة الجمهورية بعد وفاة بومدين بواسطة هياكل الحزب خلال مؤتمره الرابع، وان كانت تبدو عملية مؤسسية بامتياز، فإنها تخفي وراءها شكلا مباشرا لتدخل الجيش في السياسة عبر فرض مرشحه على هياكل الحزب.

وانطلاقا من هذا ذهب كثير من المحللين السياسيين منهم قويدر سمير ناير إلى تصنيف النظام السياسي الجزائري خلال هذه الفترة - بداية فترة بن جديد - بنظام " البيروقراطية العسكرية" والتي تتميز بهيمنة الجيش فيها على الحياة السياسية.

(1) نفس المرجع، ص.52.

(2) بوالشعير (السعيد)، النظام السياسي الجزائري، الجزائر، دار الهدى، ط1993، ص.67.

فرييس الدولة هو مسير سياسي يخضع لمصالح أساسية لجماعة أتت به إلى السلطة وهي جماعة العسكر، وان مبادئ وأسس السلطة ترجع في نهاية المطاف إلى الجيش، كما أن قضية استخلاف الرئيس هي مشكل داخلي للجيش (1)

ويرى كل من (J C Vatin و J Leca) رغم فعالية تدخل الجيش الجزائري في السياسة، بأن نمط تدخله في السياسة ليس من قبيل الأنماط المباشرة لأنه دائما يضع حدودا للعلاقة بين السلطة المدنية والعسكرية، فالنظام في الجزائر يرفض التوجه نحو العسكرة رغم وجود بعض العسكريين في مناصب سياسية مدنية إلا أن الصفة المدنية لم تغب، ورغم تبعية السلطة المدنية للعسكرية فإن الحدود بينهما ظلت قائمة ووجود السلطة المدنية يجعلها هي السلطة المباشرة للحكم ولو نظريا. (2)

وفي مرحلة التعددية يمكن القول أن وقف المسار الانتخابي في جانفي 1992 يمثل تجسيدا واضحا لنمط آخر من التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وهو نمط حق الإعراض أو النقد، أو نمط انقلاب الفيتو حسب هنتعتون، حيث رأى قادة المؤسسة العسكرية في قرب وصول حزب سياسي معين على الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان في أول انتخابات تشريعية تعددية تهديدا للطابع الجمهوري للدولة والتجربة الديمقراطية الوليدة.

وهكذا تدخلت القيادة العسكرية لترفع الفيتو وتعرض على نتائج العملية الانتخابية وتوقف لمسار الانتخابي الذي رأت فيه انحرافا لعملية الإصلاح السياسي عن اتجاهها السليم، وهذا النمط من التدخل يتصف بأنه ذو طابع انتقالي قد ينتهي باستمرار هذا التدخل فيتحول إلى شكل وصائي أو قد ينتهي لصالح سلطة مدنية .

ويبدو أن المؤسسة العسكرية قد اختارت الحل الأول وذلك من خلال اختيار وتزكية القيادات السياسية للبلاد.

(1) مسلم بابا عربي، ص.60.

(2) نفس المرجع السابق، ص.62.

وهو ما تجسد من خلال مرشح الجيش المتمثل في شخص وزير الدفاع ورئيس الدولة في أول انتخابات رئاسية تعددية في نوفمبر 1995 بتأييد واضح من المؤسسة العسكرية.

كما تكرر هذا النمط في انتخابات 1999 المسبقة بوصول أول رئيس مدني للحكم في الجزائر، وهو ما شكل استمرار نمط التدخل الوصائي لكن هذه المرة عن طريق شخصية مدنية وليست عسكرية، حيث اعتبر الباحث هواري عدي⁽¹⁾ تعيين بوتفليقة كمرشح للجيش في انتخابات 1999 يعبر عن رغبة العسكريين في التغيير، فاختيار مدني هو دلالة عن إرادة في نفي الطابع العسكري للنظام .

وقبلها كان للمؤسسة العسكرية قرار إقالة الشاذلي بن جديد وبرلمانها، مع بقاء حكومته التي كانت تؤيد توقيف المسار الانتخابي، ثم تعيين محمد بوضياف رئيسا للمجلس الأعلى للدولة وبلعيد عبد السلام رئيسا لحكومته الذي قال بصريح العبارة في اعتراف حماسي في صيف 1993 " جابني الجيش، وأنا غير مسؤول إلا أمام الجيش " ⁽²⁾ وهو نفس ما يصب في تصريح مولود حمروش بعد استقالة حكومته بقوله: "رسميا قدمت حكومتي استقالتها ولكن لم يكن أمامها خيار آخر لأن قيادة الجيش ضغطت بشدة لإقالتها، فخيرت الرئيس بن جديد بين الانقلاب العسكري أو الإطاحة بالحكومة وكان اختياره للحل الأخير طبيعيا." ⁽³⁾

المطلب الثاني: أسباب ودوافع التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية: لدراسة أسباب ودوافع تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي وفق منظور العلاقات المدنية العسكرية المحددة لأسباب هذا التدخل، كما أوردناها في الفصل المفاهيمي للدراسة، تنقسم إلى عوامل أساسية سياسية واقتصادية واجتماعية نابعة عن البيئة المحيطة بالمؤسسة العسكرية، وعوامل خارجية تتعلق بالمحيط الدولي، وأسباب ودوافع ذاتية تنطلق من خصوصية هذه المؤسسة وتميزها عن باقي مؤسسات الدولة.

(¹) Addi Lhouari: "L'armée, la nation et l'état en Algérie", débat ouvert sur l'armée Algérien, على بتاريخ 2017/03/09 على الساعة <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398898/document> الرابط : 12.30

(²) لونيبي رايح، مرجع سابق، ص.5.
(³) عروس ميلود، مرجع سابق، ص.105.

وفي سياق دراستنا لأسباب الظاهرة العسكرية في الجزائر، سوف نركز على أهم الأسباب التي أدت إلى تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية وفق الحالة الجزائرية فقط دون سرد لباقي الأسباب التي لا نراها مؤثرة بشكل فعال في تفسير الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، وللوصول إلى هذا الهدف سوف نقسم أسباب تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في الشأن السياسي حسب أهميتها إلى ثلاثة أقسام: أسباب ذاتية في الجيش الجزائري، أسباب مرتبطة بالبيئة السياسية الجزائرية، وأسباب أخرى لا تدخل في القسمين السابقين، بالإضافة إلى دوافع أخرى للتدخل كما يلي:

1- أسباب ذاتية في المؤسسة العسكرية الجزائرية: وهي تنقسم إلى أسباب تنطلق من خصائص أي

تنظيم عسكري بشكل عام و أسباب تنطلق من خصائص التنظيم العسكري الجزائري بشكل خاص.

أ - أسباب تنطلق من خصائص التنظيم العسكري بشكل عام: هذه المجموعة من الأسباب موجودة

في جميع المؤسسات العسكرية في العالم لأنها لصيقة بالصفة العسكرية بشكل عام وهي كالتالي:

✓ **احتكار القوة:** إن امتلاك عنصر القوة كان دافعا أساسيا للجيش الجزائري في التدخل سياسيا بحسمه للصراع في أزمة صيف 1962، وكانت القوة هي المعيار الوحيد الذي فصل النزاع على السلطة .

وبرزت هذه الخاصية في كل مراحل تدخل المؤسسة العسكرية، حتى ولو لم يتم ممارسة هذه القوة فعليا فإن التهديد بها أو الارتكاز لوجودها يعد سببا كافيا للانصياع لإرادة العسكريين، فعند وقف المسار الانتخابي فرغم أن العملية في حد ذاتها لم تأخذ طابعا عنيفا، إلا أن المؤسسة العسكرية ارتكزت على القوة التي كانت سببا في قبول الرئيس لما تمليه القيادة العسكرية (1)

✓ **التنظيم الهرمي:** إن عملية التنظيم والترتيب الهرمي والانسجام داخل المؤسسة العسكرية جعلها تلتزم في كل مستوياتها بالقرارات التي يصدرها قادتها، رغم أنها كانت تعبر عن قناعات قادتها، إلا أنها تلتزم الجميع دون مناقشة أو تحفظ، وقد كانت قيادة المؤسسة العسكرية ترفض كل مساس بانسجام وتناسق هذه

(1) مسلم بابا عربي، ص.111.

المؤسسة ما جعلها ترفض في بداية الاستقلال كل مطالب تطهيرها من ضباط الجيش الفرنسي، وكذا معاقبة كل من لا يلتزم بالطاعة العمياء للقرارات السياسية (إعدام العقيد شعباني) (1).

✓ **التفوق التكنولوجي:** كانت عملية تحديث المؤسسة العسكرية من أولويات السلطة السياسية خاصة في السبعينات والثمانينات بعد عودة الإطارات العسكرية التي تدرت في أحدث المدارس العسكرية إضافة إلى الضباط الذين تدربوا في الجيش الفرنسي وكانوا يملكون المهارة التقنية العسكرية، ولم يواكب هذا التطور التحديث في الجيش تحديثا في المجتمع، وهو ما جعل النخب العسكرية تبدو كأنها هي القادرة على اعتلاء قاطرة التحديث التي تتطلب الهيمنة على القرار السياسي في الدولة.

ب - أسباب تنطلق من خصائص التنظيم العسكري الجزائري بشكل خاص: هذه الأسباب تنفرد بها المؤسسة العسكرية الجزائرية وتنطلق من خصوصية التجربة الجزائرية وهي كالتالي:

✓ **المشروعية الثورية:** نتيجة لكون النظام السياسي الجزائري منذ الاستقلال وإلى غاية 1989 كان يستند إلى المشروعية التاريخية.

فالأولوية في الحكم تبقى لمن يملك المشروعية والجيش الوطني الشعبي هو حامل المشروعية لأنه سليل جيش التحرير الوطني الذي يعود له الفضل في تحرير البلاد من المستعمر، لهذا فالجيش مؤهل للقيام بمهام استثنائية بتحمل مسؤولية تحقيق أهداف الدولة الحديثة والعصرية، إن امتداد الجيش الوطني الشعبي التاريخي يجعله يحظى بقبول شعبي باعتباره رمزا للوطنية والتضحية، كما كان جيش التحرير رمزا للكفاح والثورة ضد المستعمر.

✓ **التركيبية البشرية للجيش:** تنفرد المؤسسة العسكرية الجزائرية بتركيبية بشرية خاصة تتميز باقي جيوش القارة الأفريقية والبلدان العربية، فهي ليست من الجيوش التي كونتها السلطات الاستعمارية قبل انسحابها والتي كان جنودها في خدمة القوة الاستعمارية وقادتها خريجي المدارس العسكرية الاستعمارية، كما

(1) المرجع نفسه

أنها ليست جيشا وطنيا تم إنشاؤه بعد الاستقلال من طرف السلطة الجديدة، فهي جيش كان وجوده سابقا لنشأة الدولة، لأنه نشأ من رحم الثورة في الجبال في ظروف استعمارية قاسية تشكل من طبقات الشعب من فلاحين ومناضلين سياسيين لبوا نداء الكفاح المسلح لاسترجاع السيادة الوطنية، وتكونت قيادة هذه المؤسسة التي كانت أدوارها فعالة في صناعة القرار السياسي من ثلاث فئات أساسية كما يلي :

الفئة الأولى: وهي فئة ضباط جيش التحرير من المجاهدين الذين واكبوا مسيرة الثورة، وهم نواة المؤسسة العسكرية، يتميزون بكونهم يميلون إلى الاهتمام المفرط بالعمل السياسي.

الفئة الثانية: وتضم ما يطلق عليهم بالعناصر الفارة من الجيش الفرنسي (DAF) تلقوا تدريبهم في ثكنات ومدارس الجيش الفرنسي في الخمسينيات وفروا من الجيش الفرنسي والتحقوا بالثورة بين سنتي 1958-1961 قدر عددهم عشية الاستقلال حوالي 200 ضابط، كانوا محل جدل واسع في توليهم لمناصب هامة قبل الاستقلال وبعده، إذ تعالت الأصوات بتصفياتهم من الجيش، إلا أن دفاع الرئيس بومدين عن وجودهم أحبط كل مساعي طردهم للحاجة إلى تكوينهم التقني، يمثلون بحكم خلفياتهم الثقافية توجهها خاصا داخل المؤسسة العسكرية، وكان يسود الاعتقاد حولهم بأنهم غير مسيئين .

الفئة الثالثة: يمثلها جيل شاب من الضباط الذين تكونوا في المدارس العسكرية الجزائرية بعد الاستقلال، لم يشاركوا في الثورة التحريرية لصغر سنهم، وما يميزهم أنهم لم يعتمدوا في ترقيتهم على شرف الشرعية الثورية وإنما على كفاءتهم المهنية ومدى استيعابهم للعلوم العسكرية، وهم بعيدون إلى حد ما عن الصراعات السياسية .

ورغم تمايز هذه التركيبة إلا أنه لا ينفي عنها صفة الانسجام والوحدة في اتخاذ القرار خاصة في القرارات المصيرية التي ساهم في صناعتها عدد كبير من الضباط، حيث وصل عددهم إلى 180 ضابطا أعلنوا موافقتهم عن وقف المسار الانتخابي، في هذا الصدد يقول ضابط المخابرات الجزائري شفيق مصباح:

" كان هناك شبه إجماع على وقف المسار الانتخابي داخل المؤسسة العسكرية . " (1)

وما يلاحظ أن الفترة التي أعقبت استقلال البلاد شهدت تبوأ ضباط الجيش المنحدرين من جيش التحرير مركز القيادة في المؤسسة العسكرية، وهو ما جعلها تتميز بتدخل مستمر وعال لهذه المؤسسة في الحياة السياسية، وعند توقيف المسار كانت الفئة الثانية المنحدرة من العناصر الفارة من الجيش الفرنسي (DAF) هي من يسيطر على مراكز القيادة بسبب سياسات الشاذلي بن جديد التي ساعدتهم على الارتقاء إلى مراكز حساسة ورغم أن الاعتقاد السائد حول هذه الفئة بأنها لا تميل إلى التدخل في الحياة السياسية، فإنه ليس من الصدفة أن الجيش الفرنسي الذي تخرجوا من مدارسه قبل التحاقهم بالثورة قام بتجربة مشابهة في فرنسا سنة 1958 بتمرده على الجمهورية الرابعة وتنصيبه لديغول رئيسا للدولة بالرغم من أن الديمقراطية في هذا البلد حينها كانت قد قطعت أشواطا معتبرة . (2)

✓ **المساهمة في التنمية:** لقد انخرطت المؤسسة العسكرية الجزائرية بشغل فعل في عملية التنمية الاقتصادية التي فتحت ورشاتها طيلة الستينات والسبعينات، وتدعم هذا الانخراط في معركة البناء والتشييد بعد إقرار قانون الخدمة الوطنية سنة 1968، فساهمت بفعالية في عدة مشاريع اقتصادية كبرى مثل طريق الوحدة الإفريقية، مشروع السد الأخضر، بناء القرى الاشتراكية، وتدعمت هذه المساهمة بتقنين هذا الدور الاقتصادي وهو ما كان دافعا لاكتساب مشروعية جديدة تضاف إلى مشروعيات أخرى لهذه المؤسسة، وهي مشروعية الانجاز، وهو ما أعطى الانطباع بأن الجيش هو المؤسسة الوحيدة الفاعلة في البلاد، والتي بإمكانها إحداث تنمية حقيقية إذا ما تولت مقاليد السلطة وهو ما شكل سببا دافعا لتدخل المؤسسة العسكرية في شؤون الحكم.

✓ **الماضي السياسي للجيش:** لقد شكل الماضي السياسي الحافل بالتدخل في الحياة السياسية للمؤسسة العسكرية الجزائرية دافعا وسببا قويا لمواصلة هذا التدخل، حيث أن هذه المؤسسة ومنذ الاستقلال،

(1) نفس المرجع السابق، ص. 116.

(2) المرجع نفسه.

بل حتى في الفترة الاستعمارية، كانت دائما هي الموجه الرئيسي للعملية السياسية وصاحبة القرار الحاسم في الفصل في الخيارات السياسية، هذا ما أعطى ثقلا لهذه المؤسسة ورمزية حماية هذه الخيارات الإستراتيجية، وهو ما تجسد في توقيفها للمسار الانتخابي لأنه كان سيقود إلى تهديد الطابع الجمهوري للدولة الذي طالما سهرت هذه المؤسسة على حمايته، بالإضافة إلى تهديده للمسار الديمقراطي الحديث النشأة⁽¹⁾، وفيما يخص تدخلها في الانسحاب السياسي للرئيس بن جديد، قائد هذه الإصلاحات السياسية، فإن تعيينه في منصبه كان بقرار من المؤسسة العسكرية، فإذا ما لاحظت هذه المؤسسة إخلالا في شروط توليه لهذا المنصب فبإمكانها التدخل لتصحيح هذا الخلل.

ويذهب بعض الباحثين إلى اعتبار أن الماضي السياسي للجيش الجزائري قد يمتد إلى أبعد من فترة الاستقلال أو الثورة عن طريق جيش التحرير، بل تمتد إلى الفترة العثمانية التي كان يفتح فيها المجال أمام العسكر للتدخل في ممارسة السلطة والحياة السياسية.⁽²⁾

2- أسباب مرتبطة بالبيئة السياسية: و تضم مجموعة الأسباب التالية:

✓ غياب أدنى درجات الإجماع السياسي: بعد إقرار التعددية الحزبية، و بروز الأحزاب السياسية، لوحظ غياب أدنى إجماع سياسي بين مختلف التيارات السياسية، حيث غاب الاتفاق على أساسيات التداول على السلطة والقبول بالآخر، والتوافق على ضوابط العملية السياسية وعلى شكل النظام السياسي الذي يجب أن يحترم من طرف الجميع .

فكان كل حزب يسعى لفرض توجهاته ورؤيته على الآخرين، وخيم التوتر والانقسام الشديد، ومحاولة كل طرف الاستقواء بأصحاب القوة، وهذا ما تجسد في نتائج الانتخابات التشريعية في ديسمبر 1991، حيث انقسمت الطبقة السياسية بين مرحب ومؤيد للنتائج، وبين رافض لها وداع لإلغائها مطالبا بتدخل المؤسسة

(1) نفس المرجع ، ص.117.

(2) ولد داداه، أحمد وآخرون، الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002)، ص.75.

العسكرية لقطع الطريق على الحزب الفائق لكونه لا يتقاسم معه نفس الأطروحات(*) وهو ما تجسد في تصريح سعيد سعدي رئيس التجمع من اجل الثقافة والديمقراطية في مطالبته باللجوء الى استعمال القوة لمنع إجراء الدور الثاني⁽¹⁾ وهو ما شكل دافعا للجيش الوطني الشعبي بالتدخل والاستجابة لنداءات هذه الأحزاب بإلغاء نتائج الدور الأول ومنع إجراء الدور الثاني.

✓ **حادثة التجربة الديمقراطية الجزائرية:** وقد كانت احد العوامل المساعدة على تدخل الجيش في السياسة فالأحزاب الناشئة بعد إقرار التعددية كانت لازالت هشة ولم تتمكن بعد من بناء قواعد شعبية حقيقية وحتى الحزب الذي حكم البلاد طيلة فترة الأحادية ورغم كونه اعرق الأحزاب فإنه لم يكن هو الحاكم الفعلي بل حكم باسمه، لأنه كان مجرد أداة تعبوية فاقدة لصناعة القرار .

إن غياب تقاليد ديمقراطية ثابتة شجع المؤسسة العسكرية على التدخل في الحياة السياسية، لأن حالة الهشاشة السياسية لم تكن لتسمح المؤسسة العسكرية بالاكفاء بأدوارها الدفاعية .

✓ **غياب الامتداد الجماهيري:** حيث انه نتيجة لضعف وهشاشة هذه القوى السياسية الحزبية، وعدم قدرتها على استيعاب الجماهير وتوسيع دائرة نفوذها الشعبي، كان عاملا آخر مساعد لفرض الجيش هيمنته السياسية، ورغم انه لوحظ خلال فترة ما، اعتماد أحزاب على الخطاب التعبوي والذي لقي رواجاً في بداية التعددية في ظل التذمر الشعبي من النظام القائم لفشله في إيجاد الحلول الاقتصادية والاجتماعية .

إلا أن هذه الأحزاب كانت تفتقد الى برامج حقيقية للتغيير، وهو ما دفع النظام القائم في وقت لاحق بالاعتماد على أحزاب تحاول إيجاد موقع شعبي، خاصة لدى الجهاز البيروقراطي أو التشكيلات الأمنية المساعدة في مكافحة الإرهاب كالحرس البلدي والباتريوت لتدعيم قواعدها الشعبية من أفراد هذه

(*) وصل الأمر الى حد تشكيل جبهة سياسية لإنقاذ الجمهورية التي أصبحت مهددة بعد فوز الجبهة الإسلامية للإنقاذ.

(1) المرجع نفسه، ص. 122.

المنظمات (*) ، وعموماً فإن ضعف الطبقة السياسية و هشاشة الأحزاب السياسية كانت دافعا قويا لتدخل المؤسسة العسكرية لكونها الوحيدة القادرة على تخطي الأخطاء، وقيادة البلاد بالطريقة المثلى، فالضرورة الملحة التي كونتها الظروف السالفة، هي من دفعت بالمؤسسة العسكرية وفق تصريح احد أهم قادتها محمد تواتي، من أرغم الجيش على التدخل وليس برغبته في التدخل حيث يقول " ليست لها الطبقة السياسية التي تستحقها، ففي كل مرة ننسحب الى الثكنات فيستتجد بنا في أول صعوبة تواجهها، سنة 1988 استتجدوا بنا لإعادة النظام ثم اتهمونا بإطلاق الرصاص على المتظاهرين، سنة 1992 استتجدت بنا العديد من الأحزاب ومنظمات المجتمع المدني لإنقاذ الجمهورية" (1)

ويمكن إضافة بعض الأسباب الأخرى الأقل تأثيرا كما يلي:

✓ الطابع المتسرع للإصلاحات السياسية التي عرفتها البلاد غداة إقرار التعددية: حيث توالى الانتخابات البلدية ثم التشريعية رغم عدم استيعاب الأحزاب و الجماهير للتطورات السريعة لعملية الانتقال الديمقراطي في ظل الضغط المتواصل لبعض التيارات السياسية في الإسراع نحو تنظيم بقية الاستحقاقات الانتخابية مستغلة الاستجابة الشعبية لأطروحاتها للإسراع في التوقيع و التمهيد داخل مؤسسات الدولة، ومثال ذلك دعوة الجبهة الإسلامية للإنقاذ لتنظيم انتخابات رئاسية بعد فوزها بالانتخابات المحلية .

✓ الاحتقان والعنف السياسي: وهي وضعية سبقت بعض المواعيد الانتخابية بسبب المسيرات والمظاهرات التي كانت تنظمها جبهة الإنقاذ بشكل شبه يومي وهو ما ساعد في خلق توتر شديد واحتقان سياسي ساعد في خلق شعور قوي لدى العسكريين لعدم قدرة القادة السياسيين على التحكم في الأوضاع.

✓ الفراغ الدستوري: وهو السبب القانوني لتدخل الجيش لكون حالة الفراغ الدستوري التي حصلت

غداة استقالة الرئيس بن جديد وحله للبرلمان، وبغض النظر عن كونها مقصودة أم لا، إلا أنها شكلت

(١) الفوز الكاسح للتجمع الوطني الديمقراطي في انتخابات 1997 التشريعية و تفسير هذا الفوز بدعم الإدارة، الحرس البلدي والباتريوت.

(1) المرجع نفسه، ص.127.

معضلة دستورية تطلبت تدخل المؤسسة العسكرية لتسيير مرحلة انتقالية ريثما تستأنف المؤسسات السياسية نشاطها .

3- الحالة الأمنية: شكل تردي الوضع الأمني وتصاعد العمليات الإرهابية دافعا مساعدا لتدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، فأصبحت بذلك الأعراف بحالة الوضع الأمني بعد تحول مهام حفظ النظام واستتباب الأمن ومكافحة الجماعات الإرهابية إليها، وهو ما جعلها المرجع الرئيسي لرسم السياسات العامة الهادفة الى عودة الأمن، والقضاء على الإرهاب، خلال هذه الفترة وبالتالي كانت هذه الأوضاع الأمنية دافعا للجيش للتدخل في السياسة عن طريق تركيزه للقيادات السياسية التي تنفذ سياسات هذه المؤسسة من أجل عودة الاستقرار و القضاء على الإرهاب (1)

دوافع تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية: بالإضافة الى الأسباب التي ذكرناها، والتي ساهمت في تدخل الجيش في السياسة بصفة غير مباشرة، فإن هناك دوافع مباشرة حركت الجيش نحو التدخل في السياسة نوجزها فيما يلي:

✓ **إمكانية حدوث تغيير جذري في النظام السياسي:** وتجلى هذا الدافع بصفة واضحة في عملية وقف المسار الانتخابي، حيث اعتبر قادة هذه المؤسسة فوز حزب إسلامي مثل الجبهة الإسلامية للإنقاذ من شأنه إقامة نظام ديني ثيوقراطي في الجزائر، وإلغاء التعددية الحزبية المكسب السياسي بعد أحداث أكتوبر 1988، مما قد يقوض أساس النظام الديمقراطي، وقد كانت بعض قيادات الجبهة الإسلامية للإنقاذ لا تتوان بالجهر بمثل هذه الشعارات، بل أن أكثرها اعتدالا، وهو عبد القادر حشاني لم ينف فرضية إلغاء التعددية الحزبية في حال وصول حزبه للسلطة، واعتبرها ليست من الثوابت التي تقتصر على الشريعة كمصدر للتشريع، والشعب كمصدر للحكم، وما على الأحزاب التي لا يقبلها الشعب إلا أن تتسحب (2)

(1) المرجع نفسه، ص.132.

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص. 118.

وقد كان واضحا أن وصول هذه الأحزاب للسلطة سوف يحدث تغييرات جوهرية على طبيعة النظام السياسي ويهدد أسسه الجمهورية، وهذا ما دفع الجيش للتدخل.

✓ **تهديد مستقبل القيادات العسكرية:** ويتجلى هذا الدافع أيضا في لغة الخطاب التهديدية والتي مارسها حزب الجبهة الإسلامية للإنقاذ، تجاه قادة المؤسسة العسكرية خاصة الأوجه المتشددة فيه .
 والتصريح الشهير لنائب رئيس الحزب علي بلحاج، برفع السلاح ضد المؤسسة العسكرية في حالة أي مساس بالحزب، من أبرز صور التهديدات المباشرة التي أطلقها قادة هذا الحزب، أيضا الدعوة بمحاسبة الجنرالات في محاكم شعبية لأنهم سبب الأزمة، لكونهم أصحاب السلطة الفعلية منذ الاستقلال وفق رأي قادة جبهة الإنقاذ وهو ما اعتبره قادة المؤسسة العسكرية تهديدا مباشرا لوجودهم في حال حيازتهم للسلطة وحصدهم الأغلبية المطلقة لمقاعد البرلمان .

المطلب الثالث: انعكاسات التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية : لقد أعقب التدخل المتوالي في الحياة السياسية في المؤسسة العسكرية في الجزائر عدة انعكاسات واضحة في عدة مستويات مختلفة، فشهدت انعكاسات داخلية على المؤسسة العسكرية و انعكاسات على البيئة السياسية المحيطة بها، وكذلك انعكاسات على مستوى مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

انعكاسات داخلية على مستوى المؤسسة العسكرية: اتسم انعكاس تدخل المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي على هذه المؤسسة نفسها بعدة آثار سلبية:

✓ **سمعة المؤسسة العسكرية:** وقد برز هذا الانعكاس في نظرة الكثير من الباحثين الغربيين للجيش الجزائري بأنه مؤسسة صنعت الدولة في الجزائر وهي التي تصنع الرؤساء.

ورغم أن تدخلها في توقيف المسار الانتخابي وجد من اعتبره عملا بطوليا أنقذ البلاد من الانهيار، إلا أن استمرار هذا التدخل بعد ذلك شكل انتقاد العديد من المنظمات الغربية، لدرجة انه تم تحميل هذه المؤسسة كل التبعات السياسية لفترة العشرية السوداء(1992-1999) بطرحها للتساؤل " من يقتل من في الجزائر " ؟

متهمة المؤسسة العسكرية في الضلوع في مجازر ضد المواطنين الجزائريين وكذلك اتهامها بأنها وراء قضية المفقودين خلال تلك الفترة.

وما زاد من محاولة المساس بسمعة المؤسسة العسكرية، تلك الكتابات التي أطلقها بعض الضباط الفارين من الجيش وبعض الصحفيين^(*)، كل هذه المزاعم لم تكن لتجد مكانا لها لو أن المؤسسة العسكرية بقيت بعيدة عن الحياة السياسية ومكتفية بدورها كجيش جمهوري .

✓ **جاهزية الجيش:** يتفق كثرا من الباحثين على المستوى النظري أن انشغال الجيش بالعمل السياسي يضعف من جاهزيته لأداء مهامه القتالية، وهي المهام الأصلية المناطة بها فتصبح عملية الترقية الداخلية تخضع لتوازنات الولاءات السياسية داخل المؤسسة العسكرية خاصة، كما علمنا أن قيادات الجيش الوطني الشعبي مشكلة من ثلاث فئات أساسية تتقارب كل منها إيديولوجيا وتتقاسم كل فئة منطلقات قد لا تؤمن بها الفئة الأخرى، وهذا ما برر مثلا بترقية ضباط ذو توجهات و طروحات معينة عند وصول زروال للسلطة، كما أن صعود الجنرال مصطفى بن لوصيف في عهد الرئيس الشاذلي بن جديد كان لإرادة سياسية من هذا الأخير لإضعاف الضباط الغير مواليين له ،وكل هذه الاعتبارات السياسية في الترقية تكون على حساب الكفاءة والفاعلية للضباط.

كما أن تدخل المؤسسة العسكرية في وقف المسار الانتخابي فتح المجال لبروز مجموعات مسلحة رفضت هذا القرار، منها الجيش الإسلامي للإنقاذ وهو ما جر هذه المؤسسة العسكرية الى خوض حرب طويلة الأمد تجاه هذه المجموعات كلفتها ثمنا باهظا للغاية، وهو ما أثر بشكل بالغ على جاهزية هذه القوات المسلحة واستنزف قدراتها في حرب عصابات تعتمد على الكر والفر، بتعقب الإرهابيين في ظل حصار غير معلن على بيع الأسلحة للجيش الجزائري، ضربته الدول الغربية بحجة ضبابية المشهد في الجزائر .

(*) هي مجموعة كتب تم إصدارها في تلك الفترة نذكر منها، كتاب الحزب القذرة للملازم السابق حبيب سوايدية سنة 2001، وكتاب مافيا الجنرالات للصحفي هشام عبود سنة 2002.

كل هذه التبعات كانت يمكن أن تتجنبها المؤسسة العسكرية إن لم تقحم نفسها في السياسة (1).

✓ وحدة انسجام المؤسسة العسكرية: لقد تعرضت المؤسسة العسكرية الى الكثير من الأحداث عرضت انسجامها ووحدتها للخطر من جراء تعاطيها مع الشأن السياسي، لأنه ببساطة يمكن فهم الانصياع للأوامر وتطبيقها بصرامة وفق تسلسلها الهيراركي، إذا ما كانت طبيعة هذه القرارات عسكرية وتقنية تدرج ضمن المهام الطبيعية للأفراد العسكريين، في حين أن القرارات ذات الطابع السياسي كان يصعب فيها انصياع الجميع لها فهي تخضع للاختلافات الفكرية والميول السياسية لان الفرد العسكري جزء من المجتمع و رغم انه في فترة وقف المسار الانتخابي تزامن وجود مجموعة من الضباط من ذوي نفس التكوين و نفس المدرسة، وهو ما سهل تدخل الجيش في وقف المسار الانتخابي إلا أن هذا التزامن لم يصمد بفعل حركة النقاعد والترقية، فعرفت هذه المؤسسة على مستوى قياداتها صراعات واختلافات خاصة غداة الاتفاق على تعيين الرئيس اليامين زروال رئيسا للدولة، والذي كان بصعوبة بالغة وأكثر من ذلك ما وقع سنة 1998 عقب إعلان زروال تخليه عن الرئاسة للحفاظ على وحدة و انسجام هذه المؤسسة بعد أن كانت على حافة التصدع بسبب الموقف من الحوار مع قادة جبهة الإنقاذ السياسيين والعسكريين، وقد تمت الإشارة إليه سابقا، إضافة الى ما حدث سنة 2004 عقب إعلان الرئيس بوتفليقة ترشحه لعهدة رئاسية ثانية، حيث تصدعت قيادة المؤسسة العسكرية بين داعم لهذا الترشح و معارض له وهو ما انتهى باستقالة الفريق محمد العماري من قيادة الأركان بعد ذلك.

انعكاسات على مستوى البيئة المحيطة بالمؤسسة العسكرية: انعكس تدخل الجيش في الحياة

السياسية على حالة الطبقة السياسية ومكوناتها، حيث تأثر تأثيرا بالغا ويمكن إيجازه فيما يلي:

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.136.

✓ **انقسام الطبقة السياسية:** فمنذ إقرار التعددية الحزبية و الساحة السياسية في الجزائر تشهد انقساماً واضحاً بين مختلف الأحزاب السياسية، ولم يتم الاتفاق على أجديات الإجماع السياسي بين هذه الأحزاب، وما زاد هذا الانقسام والتفكك تدخل العسكر في العمل السياسي.

فبعد توقيف المسار الانتخابي اصطفت الأحزاب السياسية الى صنفين، احدهما يمثل مجموعة الأحزاب الفائزة في الانتخابات وهي الجبهات الثلاث (الإتقاد، التحرير، القوى الاشتراكية) ، وعلى الجهة الأخرى اصطفت معظم أحزاب التوجه العلماني أو الاشتراكي والتي لم تحض بأي دعم شعبي في الانتخابات، لتتطور حالة الاصطفاف السياسي بين الطرفين فتتسم سواء بالاتهام إما بالتخوين واللاوطنية، وإما بمصادرة الاختيارات الشعبية، وكلها تهم تقاذفتها هذه الأحزاب السياسية ورسخت من انقسامها وتفككها، كما أن التدخلات المتكررة للمؤسسة العسكرية في دعم مرشحها للرئاسة، كثيرا ما كان محل انتقادات لاذعة لأحزاب دون أخرى، لاعتبار هذا السلوك يغلق الحياة السياسية، والتي كانت تعول على إنتاج نخب تقود العمل السياسي بدل تركيتها أو معارضتها للنخب التي تنتجها المؤسسة العسكرية .

✓ **غياب المبادرة:** لقد نتج عن استحواد المؤسسة العسكرية على مفاصل الحياة السياسية عبر احتكارها لتعيين نخبها أو النخب التي تركيها في السلطة، دخول الأحزاب السياسية في مرحلة ركود سياسي في أغلب الفترات، أصبحت تعمل دائما في إطار رد الفعل عن قرارات وسلوكات القيادة السياسية الحاكمة، حيث غابت روح المبادرة عن هذه الأحزاب (إذا ما استثنينا مبادرة عقد روما، سانت ايجيديو)، وأصبحت تتسم بطابع مناسباتي في اغلب الأحيان .

في ظل منافسة سياسية نسبية تخضع لمدى قبول المؤسسة العسكرية لنتائجها، يتجلى ضعف الأحزاب السياسية التي بدل أن تسعى إلى استرضاء الناخبين بتوجيه خطابها إليهم، أصبحت في معظمها تتنافس في خدمة أصحاب القرار الفعليين، لأن معارضة توجهات قادة المؤسسة العسكرية قد يكلف نهاية المشوار السياسي لهم، مثل ما حدث في حزب جبهة التحرير الوطني عند إعلان أمينه العام عبد الحميد مهري،

مواقف الحزب المعارضة لإيقاف المسار الانتخابي، والذي كلفه منصبه بعد عملية ما عرف بالانقلاب العلمي، فالتدخل المستمر لمؤسسة الجيش سياسيا بثتى الوسائل أدى إلى ضعف الأحزاب السياسية وانعدام مبادرتها ما ادخلها في حالة ركود سياسي كبير .

على مستوى مسار التحول الديمقراطي: حيث يمكن رصد مجموعة من الانعكاسات نوجزها فيما يلي:

✓ **غياب التداول على السلطة:** رغم مرور العديد من الشخصيات في الجزائر منذ إقرار التعددية على مؤسسة الرئاسة ورئاسة الحكومة، حيث نجد في الفترة الممتدة من 1992-1999 تولي خمس رؤساء جمهورية و ست رؤساء حكومة (*)، إلا أن هذا العدد لا يمثل مؤشرا حقيقي لعملية تداول فعلي على السلطة، لأن هذا التغيير لم يطل القيادة الفعلية للبلاد وهم القيادة الفاعلة للمؤسسة العسكرية، بل مس الوجهة المدنية التي تختارها هذه المؤسسة العسكرية لشغل المناصب السياسية، ويستدل الباحث رياض صيداوي على هذه الفكرة بمقارنته بين حركتي تغير القيادات العسكرية والقيادات السياسية خلال نفس تلك الفترة، حيث لم يحدث إلا تغيير واحد في أجهزة المؤسسة العسكرية في قيادة القوات البرية وقيادة الدرك الوطني، عكس حركة التغيير التي طالت القيادات السياسية، وهو ما يؤكد ثبات العسكريين و تغير المدنيين، وهو مؤشر حقيقي على اتجاه علاقة الهيمنة والتبعية بين كلا القيادتين، ويفسر الباحث إسماعيل قيرة هذا الوضع في الجزائر بنظرية "الطوق العازل" أو ما هو شائع باسم "القوابس والقواطع الكهربائية" حيث أن الممسك بزمام السلطة السياسية (المؤسسة العسكرية) لا يظهر إلى العلن بصفة مباشرة .

إن السلطة الحقيقية تفوض أمر الممارسة المباشرة إلى واجهة مدنية هي أشبه بالطوق العازل الذي

يحمي المركز، ويتشكل هذا الطوق من رئيس الدولة "كقاطع كهربائي" (Disjoncteur)، ورئيس الحكومة

والوزراء كقوابس (fusibles)، هذه القوابس يمكن التضحية بها دائما حفاظا على سلامة الجهاز الحاكم، وفي

(*) الرؤساء هم: بن جديد، بوضياف، كافي، زروال، بوتفليقة، ورؤساء الحكومة هم: غزالي، بلعيد، مالك، سيفي، أويحي ، حمداني.

الحالات الخطيرة يمكن التضحية أيضا بالقاطع الكهربائي الرئيسي(رئيس الدولة) المهم هو بقاء مركز النظام سليما (1).

✓ **ضعف المشاركة السياسية:** وبدا هذا الانعكاس واضحا بعد إلغاء المسار الانتخابي بعد أول انتخابات تشريعية تعددية أجريت في ديسمبر 1991، وسجلت تلك الانتخابات نسبة مشاركة قدرت ب: 58.55% رغم التنافس السياسي الكبير والتجنيد الواسع للأحزاب السياسية للمواطنين، فإذا بها تقفز وفق الأرقام الرسمية لأول انتخابات تلتها بعد مواصلة المسار الانتخابي في انتخابات الرئاسة سنة 1995 إلى نسبة 75% رغم أنها أجريت في ظروف أمنية هي الأسوأ في تاريخ البلاد وفي ظل مقاطعة كبيرة من الأحزاب الرئيسية، هذا ما جعل هذه الانتخابات محل شكوك كبيرة حول نزاهتها من طرف المواطنين والأحزاب السياسية، ورغم كون هذه الظاهرة عامة عالميا، إلا أنها في الجزائر اقتربت بعدم أيمان الناخبين بتحقيق تغيير حقيقي وفق آلية الانتخابات طالما أن النتائج لم تكن دائما تعبيراً عن إرادتهم، كما أنهم ألفوا منذ الاستقلال أن ذهابهم لصناديق الاقتراع هو لمجرد إعطاء التزكية لقرارات أو اختيارات لم يكونوا هم مصدرها، بل أن كثير من المؤشرات كانت تدل على ارتهاق نتائج الاقتراع بقرارات سياسية، وهو ما تجلّى في الانتخابات التشريعية لسنة 1997 التي فاز بها حزب التجمع الوطني الديمقراطي الذي لم يمض على تشكيله قبل هذه الانتخابات أقل من ثلاثة أشهر، وسمي حزب الإدارة، وكانت هي الأخرى محل سخط وتشكيك في نزاهتها حتى من طرف أحزاب السلطة وهو ما أدى إلى فتح تحقيق برلماني حول مدى نزاهتها (2).

✓ **ضعف السلطة السياسية:** تتجه أغلب الدراسات بسبب قوة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية إلى القول بوجود ازدواجية في السلطة السياسية في الجزائر خلال أغلب فترات تاريخها، حيث تكون السلطة

(1) مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، متحصل عليه من الموقع:

<https://www.politics-dz.com/threads/alms-s-alskri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi-algzar.2846>

بتاريخ 2017/03/18 على الساعة 13.30

(2) مقري، عبد الرزاق، التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية، حركة مجتمع السلم، (الجزائر، ب س ن)، ص 9.

السياسية الأولى شكلية أو رسمية وهي السلطة الظاهرية أو المدنية وتمثلها المؤسسات المنتخبة (رئاسة الجمهورية، المجلس الشعبي الوطني،...) (*)، والثانية سلطة فعلية خفية تجسدها المؤسسة العسكرية، حيث تفوض هذه الأخيرة لمؤسسة الرئاسة تسيير شؤون الحكم بشرط الالتزام بالعودة إليها في القرارات المصيرية، فتكون وفق هذا الطرح السلطة السياسية رهينة قبول ودعم السلطة العسكرية وتصبح خياراتها السياسية محدودة ومساحتها في اتخاذ القرار ضيق، فهي تحكمها شروط السلطة الفعلية، وبالتالي تبقى سلطتها ضعيفة وقدرتها على إيجاد الحلول الممكنة لمشاكل الدولة ضئيلة، في ظل توليها للسلطة عبر انتخابات التزكية للخيارات المسبقة.

✓ استمرارية المرحلة الانتقالية : إن الانتقال إلى مرحلة الترسخ الديمقراطي تمر حتما عبر مرحلة انتقالية تتسم بدحض صفات المرحلة السابقة للتحول، وكذا المرحلة الموالية لها، حيث نجد فيها بعض مظاهر الديمقراطية كما تسودها أيضا مظاهر غير ديمقراطية، لأن عملية الانتقال هذه تأخذ وقتها حتى تكتمل معالمها، ومما لاشك فيه فإن ارتهان الخيارات الشعبية من طرف قادة المؤسسة العسكرية وتوليهم لمهمة تعيين النخب السياسية الحاكمة لا تجد مبررا لها في ظل مجتمعات تمتلك الحد الأدنى من الثقافة السياسية المساهماتية، والنخب السياسية والهياكل والمؤسسات التي يمكنها تحمل عبء استكمال البناء المؤسساتي وتجسيد حقيقة التحول نحو ممارسة ديمقراطية خالية من ترسبات المراحل التسلطية بما فيها المرحلة الانتقالية، والجزائر وإن كان يمكن تبرير الدور السياسي المؤسسة العسكرية لإنقاذ الطابع الجمهوري للدولة فإن عدم تحييد هذا الدور مطلقا من شأنه إطالة فترة المرحلة الانتقالية والتي تخلو من ممارسة ديمقراطية حقيقية، قد يزيد من عسر ميلاد التجربة الديمقراطية التي استكملت إطارها القانوني التأسيسي دون أن تتجسد على أرض الواقع من خلال احتكامها للإرادة الشعبية. (1)

(*) نذكر من بين الذين يؤيدون هذا الطرح: عدي الهواري، عبد القادر يفصح، رشيد تلمساني، رياض الصيداوي، خميس والي حزام.

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، 148.

خلاصة الفصل:

تطرقنا خلال هذا الفصل الى بداية نشأة المؤسسة العسكرية الجزائرية التي وردت في ظروف استثنائية و فريدة و هو من أعطاهها خصوصية فجزورها تعود الى المنظمة الخاصة لحزب حركة انتصار الحريات الديمقراطية والتي كانت بدورها نواة لجيش التحرير الوطني حتى أصبحت مؤسسة عالية التنظيم والتسليح بعد الاستقلال، ما منحها مكانة مرموقة في مختلف دساتير البلاد طيلة فترة الأحادية الحزبية التي شرعنت لدورها السياسي الى غاية تحديد دورها في وظيفتها العسكرية بعد دستور 1989.

لقد بدت علاقة المؤسسة العسكرية بالشأن السياسي بارزة منذ الفترة الاستعمارية حينما ترسخت عقيدة لدى القادة العسكريين بأن أسلوبهم العسكري هو أنجع الأساليب لحل جميع المشاكل السياسية، وتجسد ذلك في إعلانهم بقيام الثورة التحريرية دون الرجوع الى قياداتهم السياسية، كما تجسد طيلة فترات الثورة وهو ما جعلها تنسم بطابع العسكرة بعد قضائهم على محاولات السياسيين في إيجاد موقع لهم في دوائر سلطة الثورة بعد إجهاضهم لنتائج مؤتمر الصومام الداعية الى أولوية السياسي على العسكري، فكان العكس هو الذي كرس في واقع الثورة وثبتت أولوية العسكري على السياسي، وهو ما تجسد خلال أزمة صيف 1962 التي كان عنوانها من يستحوذ على السلطة فحسم الأمر لصالح الطرف الذي ساندته المؤسسة العسكرية وهو ما مهد الطريق لاحتلالها دورا محوريا في حسم التوجهات الكبرى لجزائر الاستقلال وجعلها مصدرا رئيسيا للسلطة بعد حركة جوان 1965 بعد أن كانت أداة الوصول الى السلطة .

و استمر بروز هذا الدور عند كل عملية انتقال للسلطة، وهو ما أعطى انطبعا للسياسيين بأن عملية استخلاف رئيس الجمهورية هي شأن داخلي في المؤسسة العسكرية، وبقي هذا التقليد سائدا حتى بعد تحييد دورها السياسي دستوريا بعد دستور 1989، وترجم عمليا بعد إقدام الجيش على إيقاف المسار الانتخابي و في جميع المحطات السياسية التي تلتها.

و يمكن تفسير أسباب تدخل الجيش في السياسة لجملة العناصر المترابطة والمتداخلة فهي من ناحية تعود لأسباب نابعة من خصائص ذاتية عامة وخاصة بالإضافة الى جملة أسباب تعود للبيئة السياسية المحيطة، كضعف الطبقة السياسية وحادثة التجربة الجزائرية وافتقادها لإجماع سياسي، بالإضافة الى أسباب أخرى مختلفة و نتج عن تعدد هذه الأسباب تباين أنماط تدخل المؤسسة العسكرية في السياسة حسب الظروف والمقتضيات .

فكان أحيانا تدخلا مباشرا متسما بالعنف وأحيانا أخرى يكون مباشرا غير عنيف، كما قد يأخذ أنماط أخرى في حق الاعتراض أو الفيتو أو الوصاية على القيادات السياسية، بعد أن يقوم باختيارها و تركيتها. وخلف هذا التدخل السياسي للجيش عدة انعكاسات سلبية منها ذاتي على مستوى الجيش نفسه بتراجع سمعته و تدني جاهزيته القتالية بعد إنهاك قدراته في الحرب على الإرهاب، و منها ما هو على مستوى الطبقة السياسية التي زادت تفككا، ومنها ما هو على مستوى النظام السياسي والتحول الديمقراطي بتأخر مساره و استمرار الفترة الانتقالية ما ادخل البلاد في شبه عزلة سياسية، بالإضافة الى بعض الدوافع المباشرة المحرصة على التدخل كتهديد مستقبل القيادات العسكرية، أو إمكانية وجود تغيير جذري للنظام .

الفصل الثالث: المؤسسة العسكرية في ظل إصلاحات فترة حكم الرئيس بوتفليقة

لقد شكلت مختلف النتائج السلبية لتدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية من الاستقلال دافعا قويا لبدء مشروع إبعادها عن التوغل في السياسة والاهتمام أكثر بأداء أدوارها العسكرية من طرف القيادة السياسية خاصة في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، وازدادت الحاجة إلحاحا لهذا المسعى في ظل التحديات الداخلية والخارجية التي أصبحت تواجه المؤسسة العسكرية، وخلال هذا الفصل سنحاول التطرق لأهم الجهود التي بذلت، من أجل تحقيق مسعى تحييد المؤسسة العسكرية وإلزامها بأدوارها الدستورية المناطة بها، ومختلف المستويات التي مستها هذه الجهود، محاولين فهم الخلفيات التي انطلقت منها، كما يجدر بنا دراسة مختلف التحديات التي تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية وتدفعها أكثر للاستجابة لهذه الجهود، ونحاول في الأخير على ضوء تقييم هذه الجهود تصور أهم المشاهد المستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

فما هي أهم الجهود التي بذلها الرئيس بوتفليقة للحد من تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية؟ وإلى أي حد يمكن اعتبارها ناجحة؟ وما هي التحديات الراهنة التي تواجه المؤسسة العسكرية؟ وما مستقبل دورها السياسي على ضوء تقييم هذه الجهود؟

المبحث الأول : جهود الرئيس بوتفليقة لتحييد المؤسسة العسكرية

سنحاول خلال هذا المبحث التطرق الى أهم الجهود المبذولة خلال فترة الرئيس بوتفليقة لتحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية على مستوى بنيتها الهيكلية ونخبها القيادية وكذلك فهم الخلفيات التاريخية والدستورية والنفسية لمسعى الرئيس بوتفليقة في مباشرته هذه الجهود.

فما هي أهم هذه الجهود؟ وما هي أهم خلفياتها ؟

المطلب الأول: خلفيات جهود التحديد: يعود الفضل للتغيرات العملية العميقة في نمط العلاقات المدنية العسكرية التي تحكم علاقة المؤسسة العسكرية الجزائرية بالمؤسسات السياسية المدنية خاصة بمؤسسة الرئاسة إلى مجموعة الجهود الميدانية التي باشرها الرئيس بوتفليقة لإعادة هيكلة هذه العلاقة بما يدفع نحو تحقيق الدولة المدنية في الجزائر عبر تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.

وهذه الجهود لم تكن هي الأولى في هذا المسعى بل سبقتها خلفية تاريخية تمثلت في جملة محاولات باشرها الرئيس الشاذلي خلال فترة الثمانينات توجت بإعادة رسم أدوار المؤسسة العسكرية دستوريا ضمن مجال الدفاع الوطني وحماية الوحدة الترابية فقط.

فقد سبق الرئيس الشاذلي بن جديد إلى تبني المحاولات الأولى لتحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر عندما شرع في تطبيق عدة استراتيجيات تهدف إلى إبعاد الجيش عن التدخل في الشأن السياسي فقام بعدة تغييرات هيكلية في بنية المؤسسة العسكرية وانتهج سياسة ترقية الضباط الذين يبدون غير مسيسين مقارنة بزملائهم في هرم قيادة المؤسسة العسكرية، وكانت جماعة (DAF) إحدى الزمر المعنية بهذه الترتيبات، فالانطباع السائد حولهم كان دائما يصب في أنهم لا يميلون إلى التدخل في الحياة السياسية، فهم عسكريون تقنيون معروفون بانضباطهم، وهذا راجع لتكوينهم المحترف داخل الجيش الفرنسي، كما أن تاريخهم (المعيب) في خدمة الجيش الفرنسي يثنيهم عن التطلع للسياسة، عكس الضباط المنحدرين من جيش التحرير الذين كان لهم دائما آراء سياسية في كل القضايا، لكن وصول جماعة (DAF) كمنظمة إلى تبوؤ مراكز هامة وحساسة في قيادة المؤسسة العسكرية^(*)، جعلهم يتدخلون كتنظيم عصيوي في الشأن السياسي، وبرز هذا التدخل عند استقالة الرئيس الشاذلي بن جديد.

(*) حيث كان اللواء خالد نزار وزيرا للدفاع، اللواء عبد المالك قنايزية قائدا للأركان، اللواء محمد العماري، قائدا للقوات البرية، اللواء عباس غزيل قائدا للدرك الوطني، اللواء محمد تواتي قادا للعمليات، وكل هؤلاء من مجموعة (DAF) الضباط الفارين من الجيش الفرنسي.

كما مست محاولات الرئيس بن جديد لتحديد دور الجيش سياسيا المستوى الهيكلي للمؤسسة العسكرية، كإتشاء قيادة أركان الجيش تحت إشراف وزير الدفاع ورئيس الجمهورية تعمل على تكريس مركزية القرار في المؤسسة العسكرية، وجعل قادة النواحي العسكرية يعملون تحت قيادة أركان الجيش، إضافة إلى برامج التحديث والعصرنة في مختلف القطاعات البرية والبحرية والجوية، وبدت ثمرات هذه المحاولات تبرز نسبيا فأصبح الجيش بعيدا عن السلطة في هذه الفترة على حد قول كثير من الباحثين وشهادة ضباط المؤسسة العسكرية أنفسهم ، وهو ما ذهب إليه خميس والي الذي اعتبر الرئيس قلص دور الجيش سياسيا و بوكراع الياس الذي اعتبر الجيش منسحبا من السلطة في تلك الفترة، وكذلك اللواء خالد نزار الذي اعتبر بن جديد نجح في إبعاد الجيش عن السياسة وصناعة القرار والسياسات العامة التي اختزل صانعها في رئاسة الجمهورية والحكومة. (1)

وتكرس هذا الانسحاب بعد أحداث أكتوبر 1988 الذي عجلت بإقرار دستور التعددية في فبراير 1989 الذي توج محاولات الرئيس بن جديد في تحييد دور الجيش السياسي دستوريا عبر إلغاء دستور 1989 لجميع الأدوار غير الدفاعية للمؤسسة العسكرية.

ورغم ما قيل عن المحاولات التحييدية لدور الجيش التي بذلت في فترة الرئيس بن جديد فإننا نميل إلى القول بأن تفسير غياب الجيش كمؤسسة فاعلة في المشهد السياسي في تلك الفترة التي شهدت عدة محاولات تحييدية لدوره السياسي هو أن الجيش كان في حالة ترقب للسلطة عن كثب وهو ما أدى لخفوت هذا الدور السياسي للجيش فقط دون غيابه نهائيا، وهذا ما ذهب إليه الباحث عبد الرحيم لمشيبي بأن الجيش خلال هذه الفترة لم يمارس السلطة مباشرة، لكنه كان حاضرا بقوة في كل هياكل الحزب (مؤتمر، لجنة مركزية، مكتب سياسي) ولم يتأخر عن تعيين المرشحين لمسؤوليات الدولة العليا من بين أعضائه. (2)

(1) المرجع نفسه، ص. 68.

(2) المرجع نفسه، ص. 69.

ويبقى للمؤسسة العسكرية في الجزائر موقف الحسم في جل الخيارات السياسية الكبرى في الدولة وبقي دورها السياسي يبرز خاصة في لحظات انتقال السلطة، فلم يخرج من حدود هذا السياق قرار الرئيس اليمين زروال بتقليص عهده الرئاسية، بعد أن بدأت مخاطر الانقسام تلوح داخل المؤسسة العسكرية من جراء الصراع حول إدارة حل ملف الأزمة الجزائرية، ما بين اتجاه داع إلى أسلوب الكل الأمني داخلها، واتجاه يدعو إلى الحل السياسي، كما أن هذا الدور لم يكن ليتراجع عند تعيين خليفة الرئيس في انتخابات 15 أبريل 1999 رغم اختلاف نمط التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية من نمط التدخل القهري للاعتراض ورفع الفيتو على نتائج الانتخابات في جانفي 1992، إلى نمط التدخل المحدود في مجرى الانتخابات بتفضيل مرشح دون الآخر أو تحديد المرشح الأول بالرعاية في افريل 1999، وهو ما أكدته تصريحات العديد من قادة هذه المؤسسة العسكرية أو المقربين منها في وقت لاحق (*) مثل تصريح خالد نزار غداة انتخابات 1999 القائل بأن بوتفليقة هو الشخص المناسب لرئاسة الجزائر⁽¹⁾ وتصريح الضابط المتقاعد محمد شفيق مصباح ، بأن هناك اتفاقا بين القيادة العسكرية و بوتفليقة تم على أساسه السماح له بتولي الحكم.⁽²⁾

ويعزى اختيار قادة المؤسسة العسكرية لشخصية عبد العزيز بوتفليقة لتوليه منصب الرئاسة، بعد إقناع الجنرال العربي بلخير زملاءه في المؤسسة العسكرية بمدى أهمية هذا الترشيح بالنظر للمصلحة الإستراتيجية في تعيينه في ظل معاناة النظام السياسي آنذاك ومن ورائه قادة المؤسسة العسكرية من ضغوط دولية رهيبية من جراء الحملات الأجنبية التي استهدفت هذه المؤسسة بعد سلسلة المجازر المرتكبة في خريف 1997.

لذا فتعيين شخصية مدنية معروفة بميولها نحو القطاع الخاص وعلاقاتها المتعددة مع مختلف قادة دول العالم وتجربتها الثرية في مجال الدبلوماسية و صداقتها لأمرأء الخليج⁽¹⁾ بالإضافة إلى امتلاكه قدرا من الشرعية التاريخية لأنه من المجاهدين الأوائل في صفوف الثورة، إضافة إلى مشاركته في مجلس قيادة الثورة

(*) تصريحات الجنرال بن يلس رشيد، والعقيد محمد شفيق مصباح للصحافة سنة 2004.

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق ص.107.

(2) حوار لأسبوعية أخبار الأسبوع، العدد127، من 06 إلى 12 مارس 2004، ص.09.

(1) قاسي فوزية وعربي بومدين مرجع سابق، ص.07.

بعد الإطاحة بالرئيس بن بلة.

فتوفره على كل هذه الامتيازات كان حلا مناسباً في ظل ظروف استمرار تدهور الوضع الأمني واستمرار الحرب ضد الجماعات الإرهابية، وفي ظل حصار دولي غير معلن على الجزائر لاستيراد الأسلحة، وانسداد الأفق السياسي وتآزم الوضع بتزايد مطالب المنظمات الدولية بإيفاد لجان تحقيق دولية في المجازر المرتكبة، وتنامي خطر التدخل الأجنبي في الأزمة الجزائرية، خاصة بعد أن حلت بالجزائر لجنة تابعة للأمم المتحدة مكلفة بالإعلام والتقصي في الأزمة الجزائرية سنة 1998، ومحاولة تحريك العديد من المنظمات الدولية الحكومية وغير الحكومية للتحقيق في انتهاكات حقوق الإنسان والجرائم المرتكبة في الجزائر.

بل وصل الأمر إلى حد توجيه أصابع الاتهام لبعض ضباط المؤسسة العسكرية وتحميلهم مسؤوليات مباشرة في تدهور الحالة الأمنية، كما تعالت الأصوات للمطالبة بمثول بعض هؤلاء الضباط أمام المحكمة الجنائية الدولية.

كل هذه الظروف هي من دفعت بقيادة المؤسسة العسكرية إلى الاتفاق حول شخصية عبد العزيز بوتفليقة وتقديمه كمرشح مفترض للجيش، وهو الأمر الذي أكدته وقبله الرئيس بوتفليقة رغم رفضه لهذا العرض قبل هذا التاريخ غداة التحضير لندوة الوفاق الوطني المنعقدة بتاريخ 25-26 جانفي 1994، حيث تقدمت قيادة الجيش بعرضها على بوتفليقة لتولي الحكم⁽¹⁾.

إلا أنه اشترط وضع جميع الصلاحيات بيده خلافا لما كان سائداً، فالقاعدة في السابق تقول أن مرشح الجيش هو الرئيس الذي يحترم قراراته، لا يحاول أن يمس بتوازناته الداخلية، وأن لا يتخذ القرارات الكبرى دون موافقته، أن يكون تابعا للمؤسسة العسكرية لا قائدا لها⁽¹⁾ ويبدو أن قادة المؤسسة العسكرية اضطروا بعد

(1) نبذة رسمية عن الرئيس من موقع رئاسة الجمهورية:

<http://www.riassa.dz/arabe/president/presidentar.htm> اطلع عليه يوم 2017/04/01، على الساعة 21.00.

(1) رياض صيداوي، لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة، الحوار المتمدن، عدد 2716 ، 2009/07/27 متحصل عليه من الرابط :

<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994> بتاريخ 2017/04/04 على الساعة 16.30.

أربع سنوات تحت ضغط الظروف التي ذكرناها بقبول هذه الشروط.

وبدأ الرئيس بوتفليقة مرحلة الرئاسة رافضا أن يكون واجهة لحكم المؤسسة العسكرية معتمدا على الخلفية القانونية والدستورية لتحقيق هذا المسعى رافعا شعار " لا أريد أن أكون ثلاثة أرباع رئيس " (1) فهو كان يريد أن يمارس كل الصلاحيات الدستورية الموكلة لرئيس الجمهورية كاملة غير منقوصة وهذا يعني من الناحية العملية الحد من السلطة السياسية غير الدستورية للقادة العسكريين، فيباشر مرحلة إعادة هيكلة العلاقة بين الجيش والرئاسة في الجزائر، وكان هذا الشعار الذي رفعه الرئيس لاستعادة هيئة رئاسة الجمهورية في صنع القرار في الدولة إيذانا ببدء الجهود في اتجاه تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وإلزامها بالضوابط القانونية والدستورية التي لا تسمح لها بأي دور سياسي، عدا الدور الدفاعي الأصيل لهذه المؤسسة.

وقد صادف وصول الرئيس بوتفليقة للحكم، سيطرة ما يعرف بمجموعة (DAF) على أهم مراكز القيادة في المؤسسة العسكرية، هذه المجموعة كانت لا تتسامح مع الرؤساء الذين يجابهونها. فهي قد لعبت دورا محوريا في انسحاب الرئيس الشاذلي بن جديد من المشهد السياسي سنة 1992، وكانت وراء إجبار الرئيس زروال على تقليب عهده الانتخابية سنة 1998 (1)، فكان لزاما على الرئيس التعامل مع هذا الوضع في سياق جهوده لتحديد دور هذه المؤسسة سياسيا، وما ساعده على ذلك هو تمتعه بعدة نقاط قوة تم توظيفها لتحقيق هذا المسعى نوجزها فيما يلي :

- عدم تورط الرئيس بوتفليقة في إدارة شؤون البلاد خلال الأزمة بين سنة 1992-1999، فتحررت مواقفه من كل إفرزات هذه الأزمة، وحيثياتها بما فيه المذابح الجماعية ضد المدنيين، ما جعله يمارس بامتياز دور المحامي عن قيادات المؤسسة العسكرية في الخارج، وقد ذكرهم بهذا الدور قبيل انتخابات الرئاسة في

(1) قاسي فوزية وعربي بومدين، مرجع سابق. ص. 08.

(1) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص. 470.

2004، عندما نوّه بجهد في إنقاذهم من محكمة الجنايات الدولية.

- اعتماد الرئيس بوتفليقة على خبرته في نظام الحكم بين سنتي 1962 و 1983 لخلق مؤيدين له داخل المؤسسة العسكرية وتفكيك أي إجماع قد يحصل ضده من طرف قادة هذه المؤسسة، وهو ما عزل القيادات العسكرية التي عارضت استمراره في الحكم .

- قدرته على المناورة بشكل مستمر، وهي المنهجية التي اتبعتها على مدار فترة حكمه، بالإضافة إلى فسحه المجال لبعض قيادات الجيش، في مجال التجارة الخارجية مقابل توطيد أسس سيطرته على عملية اتخاذ القرار. (1)

كما أن توفر بعض العوامل التي ساعدته أثناء فترة حكمه في بسط هيمنته على الساحة السياسية، وزادت من نفوذ مؤسسة الرئاسة وتوسيع حدود دائرة صلاحياتها الفعلية التي كانت أضيق بكثير من حدودها القانونية والدستورية، نتيجة الوضع الذي فرضته المكانة السياسية للمؤسسة العسكرية، ونذكر من بين هذه العوامل ما يلي :

- تراجع حدة الأعمال الإرهابية نهاية التسعينات واتجاه الوضع نحو زيادة استتباب الأمن في معظم أرجاء البلاد.

- انتعاش العلاقات الجزائرية الدبلوماسية مع العواصم العالمية خاصة مع فرنسا وأوربا عموماً، واستعادة الجزائر لدورها الإقليمي في القارة الإفريقية.

- وقوع أحداث 11 سبتمبر 2001، وما كان لها من دور إيجابي من الإدارة الأمريكية تجاه الجزائر، حيث أصبحت ترى فيها حليفاً استراتيجياً في إطار حربها العالمية على الإرهاب لخبرتها الكبيرة في مكافحة

(1) محمد مقدم، بوتفليقة جنرالاً وحيداً بعد إقالته جنرالات الحياة السياسية، يومية الحياة، العدد 15294، يوم 14/02/2005، متحصل عليه على الرابط: http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat.html بتاريخ 02/04/2017 على الساعة 10.20

هذه الظاهرة، وأصبحت بعدها المقاربة الجزائرية في هذا المجال مقبولة في الساحة الدولية.

- تحسن الوضع المالي للبلاد من جراء ارتفاع أسعار النفط، وهو ما مكن الدولة من تبوأ مكانة مالية مريحة سمحت بسداد ديونها الخارجية وحيازتها لاحتياطي وافر لم يسبق له مثيل في تاريخ الدولة.

- اكتساب شرعية انتخابية بعد الموافقة الشعبية بنسبة 85% على استفتاء قانون الوثام المدني - الذي اكتفى بمعالجة أمنية للأزمة، إلا أنه لم يكن كقانون الرحمة (*) الذي تم إقراره بأوامر رئاسية - بعد الوصول إلى سدة الحكم بانتخابات منقوصة الشرعية عقب انسحاب جميع المرشحين.

- تكريس حصانة قانونية من المساءلة أو المتابعات القضائية المحتملة داخل الوطن وخارجه لكل الأسلاك الأمنية وعلى رأسها المؤسسة العسكرية، ضمن نصوص الميثاق من أجل السلم والمصالحة الوطنية مع تأكيد هذه النصوص على الدور الريادي للمؤسسة العسكرية لحماية الدولة وتضحياتها لإنقاذ الجمهورية، وكذا عدم المساس بهذه المؤسسة تحت طائلة التذرع بما خلفته المأساة الوطنية.

إضافة إلى الخلفتين التاريخية والدستورية التي اعتمد عليهما الرئيس بوتفليقة في مباشرة جهوده لتحديد دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، فإن الطريقة التي أبعدها بها بوتفليقة من سباق الرئاسة بعد وفاة بومدين، رغم أنه كان أحد أبرز المرشحين لتولي هذا المنصب، ورغم أن بوتفليقة كان يبدو مقربا من

المؤسسة العسكرية لعلاقته الوطيدة بالرئيس بومدين القائد الفعلي للجيش، فقد كان لعب أدوارا بالغة الأهمية في ولادة الدولة، بعد حسم الصراع على السلطة لصالح قيادة الأركان العامة، التي كان عضوا فيها خلال أزمة صيف 1962، فسعى شخصيا في تشكيل التحالف بين أحمد بن بلة وبين هيئة أركان الجيش برئاسة بومدين، وكان دوره فعال بعد ذلك في هندسة حركة 19 جوان 1965.

(*) هي مجموعة من الإجراءات المتخذة في المجال التشريعي في عهد الرئيس زروال، كانت هي اللبنة الأولى في مسار قوانين العفو والمصالحة في الجزائر، سميت بتدابير الرحمة وصدرت في الأمر رقم 95-12 مؤرخ في 25 فبراير سنة 1995 المتضمن تدابير الرحمة وكذا القواعد والشروط والكيفيات المطبقة على الأشخاص المتابعين بجرائم الإرهاب أو التخريب الذين سلموا أنفسهم تلقائيا للسلطات المختصة وأشعروها بتوقفهم عن كل نشاط إرهابي أو تخريبي.

إلا أن بوتفليقة شارك في ما بعد في الجهود الرامية إلى الحد من السلطة التي تتمتع بها أبرز الوجوه

العسكرية في البلاد، وكلفته هذه الخطوة احتمال عدم خلافة بومدين في سنة 1979. (1)

بعد تدخل قادة المؤسسة العسكرية وحسمهم للموقف بترشيحهم لشخصية عسكرية لا باع لها بالسياسة هو الشاذلي بن جديد، نتيجة لذلك توسعت المدركات النفسية للرئيس بوتفليقة في التحفظ على الدور السياسي لقيادات المؤسسة العسكرية وشكلت بعد ذلك خلفية نفسية في جهود سعيه لتحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

المطلب الثاني: إعادة هيكلة بنية المؤسسة العسكرية: تميزت بداية فترة حكم الرئيس بوتفليقة بتطبيع وضع الجيش داخل المجتمع، حيث أصبحت صور الجنرالات تنشر في الصحف، وبعضهم كسر قاعدة الصمت ولم يعد يجد حرجا في الحديث إلي الصحافة، والإجابة علي كل الأسئلة، وحتى التهم الموجهة إليهم دون عقدة أو انزعاج، بل أن الفريق محمد العماري قائد أركان الجيش السابق أخرج في مؤتمر صحفي كشف مرتبه ليثبت للرأي العام أن كل ما ينشر حول المرتبات مجرد كلام صحافة (1).

وبدأت الخلافات بين المؤسسة العسكرية والرئيس عبد العزيز بوتفليقة تبرز خلال عهده الانتخابية الأولى ، فهو كان قد انتقد سلوك هذه المؤسسة في نهاية أكتوبر 1999 واعتبر توقيف المسار الانتخاب سنة 1992 نوعا من العنف (2)، وبرزت هذه الخلافات خاصة بين عامي 2002 و 2003 حول بعض القضايا الساخنة في ذلك الوقت خاصة مسألة العفو الرئاسي على العناصر المسلحة بإصدار قانون السلم والمصالحة الوطنية (*). حيث اعتبر الرئيس بوتفليقة أن هذا القانون هو بمثابة تنويج للاتفاق الذي وجدته مع ما يسمى

(1) رشيد تلمساني، "الجزائر في عهد بوتفليقة"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، ص.19.

(1) كمال زايت ، كمال زايت، جدلية العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية، من يحكم في الجزائر، اطع عليه على الرابط : <http://alarabnews.com/alshaab/2005/14-01-2005/a4.htm> يوم 2017/04/12 على الساعة 01.30.

(2) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص.475.

(*) أثرت هذه الخلافات إعلاميا غداة المؤتمر الصحفي الذي عقده قائد الأركان آنذاك محمد العماري وتحدث عن علاقته بالرئيس.

الجيش الإسلامي للإنقاذ فور استلامه للسلطة، إلا أن قائد أركان الجيش حينها نفى أن يكون الجيش قد أبرم أي اتفاق مع عناصر التنظيم المذكور، وتحدى أي مؤسسة من مؤسسات الدولة (قاصدا مؤسسة الرئاسة) أن يكون بحوزتها وثيقة هذا الاتفاق .

وبدأ الرئيس بوتفليقة الإجراءات التمهيدية الأولى لعملية بسط الصلاحيات القانونية و الدستورية لمؤسسة الرئاسة على مؤسسة الجيش خلال عهده الانتخابية الأولى لإعادة هيكلة بنية المؤسسة العسكرية ونمط عملها ، بإصدار المرسوم رقم 208/02 الخاص بتشكيل حكومة علي بن فليس الثانية يوم 2002/06/17 حيث تضمن المادة الثانية بأن يتولى رئيس الجمهورية مهام وزير الدفاع الوطني (1).

وتعد هذه المادة حسب الملاحظين سابقة أولى في تاريخ مراسيم تعيين أعضاء الحكومة منذ الاستقلال بدليل أن التعيين لم يرد في المرسوم الرئاسي المتعلق بتعيين أعضاء حكومة بن فليس الأولى، ولا في المراسيم التي سبقته الخاصة بتعيين أعضاء الحكومات السابقة، رغم أن المادة 77 من دستور 1996 تنص على أن رئيس الجمهورية هو القائد الأعلى للقوات المسلحة، وفُسر هذا الإجراء بأن هذه المادة لا تدع مجالاً للشك بأن رئيس الجمهورية يتولى منصب وزير الدفاع وليس الاضطلاع بوزارة الدفاع.

ومعنى هذا أن الصيغة التي أتى بها الرئيس بوتفليقة هدفها الممارسة الفعلية لمهمة وزير الدفاع وليس التكليف الشرفي بوزارة الدفاع ليبقى التكليف الفعلي لها لقائد أركان الجيش، وهذا يعني إضفاء رقابة على المؤسسة العسكرية، كذلك إمكانية إصداره لمراسيم تفويض بالإمضاء داخل المؤسسة العسكرية لكل من يختاره الرئيس بغض النظر عن رتبته العسكرية، (2) وقد كان هذا الإجراء كرد فعل من الرئيس بعد رفض قيادة المؤسسة العسكرية تعيين أحد مقربي الرئيس ضابط الاستخبارات السابق نور الدين يزيد زرهوني، على رأس وزارة الدفاع الوطني.

(1) بوحوش عمار، مرجع سابق، ص.477.

(2) نفس المرجع.

ثم قام الرئيس بوتفليقة باستحداث منصب الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني الذي تولاه العقيد أحمد صنهاجي، ولم يكن استحداث هذا المنصب إلا محاولة لأبعاد قائد أركان الجيش عن علاقته بمهام وزارة الدفاع الوطني (1).

بدأت الثقة بين المؤسسة العسكرية والرئيس تهتز بعد تسريب معلومات لوكالة رويترز مفادها اعتراض الجيش على تشكيلة الحكومة الجديدة للرئيس بوتفليقة من طرف مصدر مقرب من الرئاسة واعتراف الرئيس بعد ذلك عن مسؤوليته عن هذا التسريب، ما أدى إلى توتر العلاقة بين المؤسستين لدرجة قول رئيس الأركان في تصريح نسب إليه بأن اختيار بوتفليقة لتولي منصب الرئاسة سنة 1999 من طرف الجيش كان لسبب بسيط، وهو أنه الأقل سوءا من بين الشخصيات السياسية التي جرى فحص ترشحها. (2)

ومع اقتراب موعد الانتخابات الرئاسية سنة 2004، ازدادت حدة الصراع بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية خاصة قيادة الأركان التي كان يتولى قيادتها الفريق محمد العماري، حيث أعلن صراحة عن إحجام المؤسسة العسكرية عن دعم أي مرشح في انتخابات الرئاسة لسنة 2004 مصرحا بصفة مباشرة أمام الصحافة الوطنية والعالمية عن انسحاب الجيش من الحياة السياسية في هذه الانتخابات، وبأن الجيش سيقبل بأي مرشح يفوز بالانتخابات مهما كان انتماءه السياسي، وهو ما يعني صراحة أن الجيش لن يقوم بتزكية الرئيس كما فعل في العهدة الأولى.

هذا الموقف من المؤسسة العسكرية كان قد تم التلميح به في أكتوبر 2002، حين أدلى اللواء محمد تواتي مستشار شؤون الدفاع برئاسة الجمهورية والمعروف باسم المخ . باعتباره منظر المؤسسة العسكرية بحوار إلى إحدى القنوات التلفزيونية(*) أكد فيه على أن الجيش لن يتدخل في الانتخابات الرئاسية لسنة 2004، لكنه أضاف عبارة أفلقت الرئيس قائلا: "إن كل الاحتمالات واردة." (3).

(1) قاسي فوزية وعربي بومدين، مرجع سابق، ص. 21.

(2) محمد مقدم، مرجع سابق.

(*) هي القناة الإخبارية الفرنسية LCI.

ويبدو أن الجيش كان يهدف من وراء هذه التصريحات إلى إعلام الرأي العام بعدم مساندته ترشح الرئيس في هذه الانتخابات، أكثر منه موقف يعبر عن التزام المؤسسة العسكرية بالحياد إزاء هذه الانتخابات. حيث اعتبر مراقبون أن تحرك نواب عن جبهة التحرير الوطني خلال المؤتمر الثامن للحزب في مارس 2003 لتزكية علي بن فليس أمينا عاما للحزب، واعتباره في ديسمبر 2003 مرشحا للحزب في الانتخابات، إشارة إلى أن هذا المرشح هو خيار بعض جنرالات الجيش، لعلاقة الحزب التاريخية بالمؤسسة العسكرية وعلى رأسهم هؤلاء الجنرالات قائد الأركان محمد العماري بسبب خلافه مع الرئيس بوتفليقة في إدارة ملف المصالحة الوطنية (1).

وبلغت حدة الصراع أوجها في هذه الفترة بعد تصريح قائد الأركان المتضمن التهديد بوقف المسار الانتخابي إذا حدث تزوير في النتائج، أو إذا انسحب المرشحون المتسابقون على كرسي الرئاسة كما حدث في الانتخابات الرئاسية التي سبقتها.

إلا أن هذا الموقف حسب بعض المحللين لم يكن يعبر عن توجهات كل قادة المؤسسة العسكرية، بل جناح قيادة الأركان فقط، (2) لأن هذا الموقف لم يجد الصدى المطلوب لدى باقي قيادات المؤسسة العسكرية. وقد شكلت نتائج الانتخابات الرئاسية لسنة 2004 والتي توجت بفوز الرئيس بوتفليقة بعهدة رئاسية ثانية فرصة مواتية لاستمرار عملية بسط سيطرة الرئيس على اتخاذ القرار عن طريق إعادة هيكلة بنية المؤسسة العسكرية.

(3) كمال زايت، نفس المرجع السابق.

(1) بلعمري رمضان ، ما خلفية الحرب الكلامية بين بوتفليقة وبين فليس؟، على الرابط:

<https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/15> اطلع عليه في

15.20 ، 2015/05/08

(2) كمال الطويل ، بوتفليقة الأوفر حظا، متحصل عليه على الرابط

<http://camilletawil.blogspot.com/2008/01/blog-post.html> بتاريخ 2017/04/15 على الساعة 02.00.

فأسند الرئيس بوتفليقة باعتباره وزيراً للدفاع للواء أحمد صنهاجي الأمين العام لوزارة الدفاع الوطني صلاحيات واسعة في إدارة الشؤون المرتبطة بوزارة الدفاع وهي مهام كانت تخضع سابقاً لسلطة رئيس الأركان.

فأبعد اللواء صنهاجي كثير من الضباط الرفيعين الذي اشتبه في معارضتهم لسياسة الرئيس بوتفليقة وأوكلت له صلاحيات واسعة في كل ما يتصل بمتابعة المديرية المركزية في وزارة الدفاع والعلاقات مع الخارج ضمن الاختصاصات الوزارية.

وبقيت مهام رئيس الأركان تشمل إدارة شؤون التسليح، تجهيز وتكوين الأفراد، وتجهيز الوحدات القتالية ومتابعة تطور أداء الجيش في النواحي العسكرية الست، وقيادة القوات المسلحة وما يرتبط بها من قرارات على المستوى المحلي أو العلاقات مع الخارج.

كما أن جهاز الاستعلام والأمن، القطاع المهم للغاية داخل المؤسسة العسكرية والذي يتولى شؤون الاستخبارات العسكرية لم تشمله في هذه الفترة أي تغييرات، ويمكن تبرير ذلك أولاً لمساندة قائده الجنرال توفيق للرئيس خلال عهده الأولى، ودعمه له للترشح لعهد ثانياً، بالإضافة إلى أدواره المهمة في تنفيذ قانون الوئام المدني ثم المصالحة الوطنية وإدارته لعملية ملاحظة وترصد الجماعات الإرهابية المسلحة، ليتسنى لقوات الأمن والجيش ملاحقتها.

وبات للرئيس بفعل هذه التغييرات الهيكلية والوظيفية في وزارة الدفاع وقيادة الأركان دوراً فاعلاً في سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة العسكرية في سبيل استرجاع كل صلاحياته القانونية والدستورية.

واستمرت التغييرات الهيكلية في وزارة الدفاع الوطني باستحداث منصب الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني غرة ماي 2005 ، والذي أسندت مهامه لقائد أركان الجيش السابق اللواء المتقاعد سنة 1993 عبد المالك قنايية، مع احتفاظ الرئيس بمنصب وزير الدفاع الوطني القائد الأعلى للقوات المسلحة.

وكرس هذا المسعى تسييرا تشاركيا لوزارة الدفاع الوطني بين السلطتين السياسية والعسكرية بغض النظر عن الخلفية العسكرية للوزير المنتدب، لأنه بذلك يشغل منصبا سياسيا بصفة مدنية في الحكومة⁽¹⁾. وأصبح وفق هذا التغيير الوزير المنتدب بمثابة الناطق الرسمي المتحدث باسم الوزارة، بهدف وقف التعامل الإعلامي مع ما يسمى (المصدر المأذون بوزارة الدفاع الوطني)، وإنهاء مشكل التمثيل العسكري للدولة في الخارج بعد تفويض الرئيس المتتالي لوزير الداخلية حينها بهذا التمثيل في مسائل الدفاع والشؤون العسكرية^(*) مع أن قائد أركان الجيش هو الذي كان يتولى هذا التمثيل، قبل أن يكلف الرئيس وزير الداخلية بذلك، وهو ما يعتبر مؤشرا لاستعادة الرئيس كل صلاحياته في مجال الدفاع والتي كانت تمارس في السابق من طرف قادة المؤسسة العسكرية.

وبعد التعديل الوزاري الواسع في حكومة عبد المالك سلال بتاريخ 11 سبتمبر 2013، تم استحداث منصب نائب وزير الدفاع الوطني وأسندت لقائد أركان الجيش الفريق أحمد قايد صالح، وحولت لهذا المنصب عن طريق مرسوم رئاسي صلاحيات تسيير الموارد البشرية وإبرام الصفقات وتمثيل وزارة الدفاع الوطني في الاتفاقيات والمعاهدات الدولية حول الأسلحة المختلفة، كما يتولى الإشراف على إعداد السياسة العامة للموارد البشرية، وسياسة تسيير المستخدمين وترقيتهم، كما يجمع اقتراحات التعيين في الوظائف والمناصب العليا التي تقدمها جميع الأجهزة والهيكل في وزارة الدفاع الوطني، ويعرضها على وزير الدفاع ليوافق عليها، كما يشرف على تحديد محاور سياسة التعاون العسكري والعلاقات الخارجية، إضافة إلى المعاهدات والاتفاقيات الدولية حول الأسلحة النووية والبيولوجية، ويقوم بتمثيل وزارة الدفاع في هذا الإطار، وتبقى هذه المهام في إطار شغله لمنصب نائب وزير الدفاع الوطني، إضافة إلى مهام رئاسة قيادة الأركان

(¹) بورويبة فتحي ، بوتفليقة ينهي الصراع بين العسكري والسياسي بتعيين وزارة منتدبة للدفاع ، جريدة الرياض عدد 13463 يوم 04/05/2005 متحصل عليه على الرابط: <http://www.alriyadh.com/61888> بتاريخ 2017/04/17 على الساعة 14.30.

(²) تمثيل وزير الداخلية نور الدين زرهوني للجزائر في اجتماع وزراء دفاع 5+5 ، واستقباله لعدة وفود عسكرية وأمين عام حلف الناتو .

مثل الإشراف على تحديد محاور سياسة البحث العلمي والتقني في مجال التكنولوجيا والصناعة العسكرية والتسليح، بالإضافة على السهر على تنفيذ هذه السياسات (1).

ويمكن تفسير تعيين قايد صالح في هذا المنصب بكونه رجل ميدان ولا علاقة له بالسياسة، ولم يكن ضمن النواة الصلبة للضباط الذين شاركوا في توقيف المسار الانتخابي و تورطوا بعد ذلك في السياسة، وهو معروف بعلاقته الطيبة بمحيط الرئيس، وكان ضمن الذين زاروا الرئيس بوتفليقة في فترة نقاهته بباريس في الوقت الذي تعالت فيه أصوات الأحزاب في المعارضة مطالبة بتدخل الجيش وتفعيل المادة 88 من الدستور وإعلان حالة الشغور في منصب رئيس الجمهورية بسبب مرض الرئيس .

حيث كان رد قائد الأركان على هذه الدعوات بإصدار بيان يعلن فيه ولاء الجيش التام للقيادة السياسية، جاء فيه بأن: "الجيش الوطني الشعبي يوضح أنه يبقى دوما مجندا لتحمل مهمته النبيلة في ظل الاحترام الصارم للدستور والنصوص القانونية التي تحكم سير مؤسسات الدولة الجزائرية تحت قيادة رئيس الجمهورية بصفته القائد الأعلى للقوات المسلحة." (2)

ولاستكمال آخر وأهم مراحل مسار تحييد المؤسسة العسكرية، أتى الدور على دائرة الاستعلام والأمن التي لم يطلها أي تغيير منذ تعيين الجنرال توفيق على رأسها سنة 1990، كما لم يطلها مسار الرئيس بوتفليقة لإعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في كل مراحلها السابقة، واستهلت هذه العملية عشية تنظيم الانتخابات الرئاسية لسنة 2014 باتخاذ عدة إجراءات هامة تمثلت فيما يلي :

- إلغاء مصلحة الاتصال والبيت المكلفة بمراقبة الصحافة والرأي العام.

(1) ليلي س، بوتفليقة يمنح قايد صالح صلاحيات واسعة لتسيير وزارة الدفاع، صوت الأحرار 2013/10/09، على الرابط <http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/12929.html> اطلع عليه بتاريخ 2017/05/08 على الساعة

19.10

(2) مفتاح سحنون، قايد صالح الذراع الأيمن لبوتفليقة، مدونة مفتاح لجزائر، اطلع عليه على الرابط

<http://www.fatahsahnoun.blogspot.com/2013/09/blog-post.html> بتاريخ 2017/02/14 على الساعة

.14.53

- إصدار مؤسسة الرئاسة في سبتمبر 2013 مرسوماً يتضمن حل المصلحة المركزية للشرطة القضائية التابعة للمصالح العسكرية للأمن والاستعلام تحت رقم 309/13 بتاريخ 2013/09/08 مع تجريد ضباط دائرة الاستعلام والأمن (DRS) من صفة الضبطية القضائية.

وكانت هذه المصلحة تتمتع بصفة الضبط القضائي، ومكلفة بمهام إجراء التحقيقات لصالح الهيئات القضائية، وينسب إليها إجراء تحقيقات في قضايا بالفساد أبرزها قضية سونطراك التي اتهم فيها وزير الطاقة السابق شكيب خليل، وتم إنشاء على أنقاض هذه المصلحة وفق مرسوم رقم: 163/14 بتاريخ 2014/06/11، مصلحة التحقيق القضائي الخاضعة لدائرة الاستعلام والأمن المكلفة بالتحقيق حول تهديدات الأمن القومي (الإرهاب، التخريب، الجريمة المنظمة، أمن الإقليم).

إلا أنها أصبحت خاضعة للمدعي العام في القسم الجنائي، وغرفة الاتهام بإقليم الاختصاص في محكمة الاستئناف، مع ضرورة حصولها على تراخيص السلطة القضائية لممارسة مهامها، وفق النطاق القانوني لهذه المهام الجديدة، وتم وفق هذه الضوابط إعادة منح صفة الضبطية القضائية لضباط الاستخبارات.

- إحاق مديرية الحماية والأمن الرئاسي المكلفة بمرافقة الرئيس والحراسة الشخصية له، وكل ما يتعلق بأمن رئاسة الجمهورية، التي كانت تتبع جهاز الاستعلام والأمن بسلح الحرس الجمهوري.

- إحاق مديرية الأمن العسكري أو ما يسمى (بالمخابرات الحربية) والمكلفة بأمن الجيش وكل منشآته ومرافقه، وهي موزعة على كل الفرق والألوية العسكرية عبر التراب الوطني، تضطلع بمهام الاستخبار والاستطلاع الحربي أثناء المعركة والتي كانت تابعة لدائرة الاستعلام والأمن، إلى قيادة الأركان.

- إحاق مجموعة التدخل الخاصة (GIS) والتي شكّلت للمساهمة في مكافحة الإرهاب وجمعت بين التدريب العسكري، والتدريب الخاص بمكافحة الإرهاب المعتمد على تقنيات حرب العصابات وفنيات القتال المتلاحم، تضم مجموعة من أخصائيين ذوي مستوى عال في مكافحة الإرهاب ذو خبرة وكفاءة، كما أنها

خزان أساسي لعناصر مديرية الحماية والأمن الرئاسي، لها الفضل في عملية التدخل الحاسمة في اعتداء

تقننورين، وكانت تتبع دائرة الاستعلام والأمن، إلى قيادة الأركان سلاح القوات الخاصة (1)

- حل بعض مصالح مديريات دائرة الاستعلام والأمن على غرار المصلحة المركزية للاستعلامات

المالية في 2001، التي تولت التحقيق في قضايا ملفات سونلغاز، والطريق السريع شرق - غرب.

وبدت إستراتيجية الرئيس في إعادة هيكلة جهاز الاستخبارات تهدف إلى :

• التحول على مستوى الأجيال مع انتقال القيادة إلى العنصر الشاب والسماح لجيل ما بعد الاستقلال

بتسلم زمام الأمور، مثل العميد ثابت، والعميد عبد المالك، والعميد بوقشايبة، وتم تقليص عدد الضباط

العمداء (الجنرالات)، من 25 إلى 6 ضباط في هذا الجهاز. (2)

• إعادة التنظيم الهيكلية من أجل إعادة التركيز على النشاطات الأساسية والتهديدات الجديدة.

• سعي جهود التحديث إلى جعل هياكل الجهاز تتوقف عن العمل ك"شرطة سرية" والتحول أكثر نحو

أداء الوظائف الفعلية لوكالات الاستخبارات بغية التكيف مع التهديدات الإقليمية القائمة والانتقال السياسي

الداخلي.

• ظهور دائرة الاستعلام والأمن بمظهر أكثر شفافية ، وجعلها تتأى بنفسها شيئاً فشيئاً عن السياسة.

وذهب الباحث ارسلان شيخاوي إلى القول بان تحقيق أهداف هذه الإستراتيجية التي تبنها الرئيس

بوتفليقة في إطار عملية تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وجعلها أكثر احترافية، تمر حتما عبر

إصلاح النموذج البنيوي المركزي لجهاز الاستخبارات الشبيه بالنموذج السوفيتي حتى يتم ضمان عدم تدخله

(1) محمد محمود السيد، صراع الرئاسة والاستخبارات في الجزائر، إضاءات 2015/09/21، اطلع عليه على الموقع:

<http://ida2at.com/conflict-in-algeria-presidential-and-intelligence> بتاريخ 2017/04/12 على الساعة 23.15

(2) محمدي،ن، تقليص عدد الجنرالات بالمخابرات ، موقع جريدة الحياة على الرابط: <http://www.elhayatonline.net/article37560.html> اطلع عليه بتاريخ 2015/05/23 على الساعة 05.58.

في الحكم السياسي المدني (1).

وجاءت آخر خطوات عملية تحييد المؤسسة العسكرية عبر إعادة هيكلة بنيتها التنظيمية ضمن المرحلة الأخيرة التي مست جهاز الاستعلام والأمن، عندما أقدم الرئيس بوتفليقة على عملية إعادة هيكلة جذرية في هذا الجهاز في جانفي 2016 بحل هذا الجهاز بتسميته السابقة ضمناً في مرسوماً غير قابل للنشر، واستحداث ثلاث مديريات عامة على أنقاضه تابعة مباشرة لرئاسة الجمهورية وليس لوزارة الدفاع كما كان الشأن في دائرة الاستعلام والأمن، وهي مديرية الأمن الخارجي ومديرية الأمن الداخلي وأخرى للاستعلام التقني، ويتأسس هذه المديريات مستشار رئيس الجمهورية مكلف بعملية التنسيق بين هذه المديريات. ويظهر وفق هذا التغيير أن هذه العملية تصب في تعزيز جهود بناء الدولة المدنية وكذلك لتحسين فعالية المصالح الأمنية العسكرية لتحضير العناصر المساعدة على اتخاذ القرار في مستوى الرئاسة على الصعيد السياسي.

أما على المستوى الوظيفي داخل المؤسسة العسكرية تهدف هذه التغييرات في هيكل جهاز الاستخبارات إلى حل إشكالية الصلاحيات التي تمتلكها هذه المؤسسات وبشكل خاص في ملفات رئيسية أهمها :

- صلاحية الاطلاع على التقارير السرية للغاية لمتابعة التطورات الأمنية بين قادة العمليات وقادة الاستخبارات.
- الجهة التي ينبغي أن تتبع لها مديرية أمن الجيش لتعدد مراكز قيادتها (المخابرات، الوحدات العملياتية).
- دور مجموعة التدخل الخاص المكلفة بملاحقة أمراء الجماعات الإرهابية وصعوبة تحريكها .
- الجهة التي ينبغي أن تتبع لها مديرية الأمن الرئاسي بين المخابرات والحرس الجمهوري.

(1) ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والامن، مركز NSV الإستشاري الجزائري، معهد كارنيجي للسلام العالمي، اطلع عليه على الموقع: <http://carnegieendowment.org/sada/56954> بتاريخ 2017/04/14 على الساعة 01.30.

وقد فاقم من هذه الإشكاليات الوضع المضطرب على الحدود الجنوبية والشرقية على الحدود مع ليبيا بعد سقوط القذافي وانتشار السلاح وتهريبه وعلى الحدود مع مالي بعد انتشار الجماعات الإرهابية، وتدخل القوات الفرنسية .

وبرزت هذه الإشكاليات خاصة في إدارة الملفات الثقيلة أمنيا مثل: تسيير أزمة الدبلوماسيين الجزائريين المخطوفين بمالي ، والعمليات الأمنية السرية الخاصة⁽¹⁾، الهجوم على قاعدة الحياة بتقنورين .
وبذلك يكون الرئيس قد أنهى مشوارا هاما في عملية إعادة بناء هيكلية طويلة المدى داخل المؤسسة العسكرية، بوشرت في مرحلتها الأولى على مستوى قيادة الأركان لتشمل في مراحلها الأخيرة جهاز الاستخبارات في المؤسسة العسكرية.

حيث يهدف هذا المشوار إلى تحييد الدور السياسي للجيش وتكريس الدولة المدنية عبر إلزام المؤسسة العسكرية بمهامها الدستورية وتكليف بنيتها وتنظيمها بما يتوافق مع هذا الالتزام الدستوري وترقية وقدراتها في مجال الدفاع الوطني وحماية الأمن القومي، ولم يخف المسؤولون السياسيون هذا الهدف ، فقد عبر وزير الدولة و رئيس ديوان رئاسة الجمهورية أحمد أويحي ، في ندوة صحفية بمقر حزبه التجمع الوطني الديمقراطي الموالي للحكومة بأن "خط الرئيس في المجال الأمني، لا تهدف إلى تحطيم جهاز الاستخبارات، بل هي عملية إعادة تنظيم تتلاءم ومستجدات الساحة الوطنية والدولية " (2)

لكن المصادر الرسمية للمؤسسة العسكرية تعتبر أن عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية بعد تراجع ظاهرة الإرهاب و هي الفترة التي تزامنت مع تولي الرئيس بوتفليقة منصب الرئاسة إثر المصادقة الشعبية على قانون ميثاق السلم و المصالحة الوطنية ، الذي حيد أكثر من 6000 مقاتل من تنظيم ما يسمى بالجيش الإسلامي للإنقاذ، لا تخضع لأي تأويل سياسي، كما أنها لا تمثل صراعا بين مؤسستي الجيش

(1) القصير كمال، "الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار في الجزائر"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/04/15، ص.4.

(2) المرجع نفسه، ص.6.

والرئاسة، وذلك لخضوع السلطة الأولى للثانية دستوريا، بل أنها لا تغدو إلا أن تكون نتيجة دراسات معمقة وتحضيرات لإصلاح المؤسسة العسكرية التي شهدت عدة تناقضات وتداخلات في الصلاحيات والمهام المدرجة.

وفي هذا السياق ذكرت مجلة الجيش التي تصدرها وزارة الدفاع بأن: " هذا التغيير يأتي في إطار استكمال مسار العصرية، واحترافية الجيش الجزائري بالأخذ في الاعتبار الظروف السائدة في المنطقة، والمتغيرات الدولية ... يتعين على أصحاب هذه التأويلات تحري الحقيقة والتروي في الجزم بالحقائق حول وجود صراع داخل المؤسسة العسكرية." (1)

إلا أن استقرار الواقع السياسي خاصة بعد الحملة الإعلامية غير المسبوقة التي تخللت عملية إعادة هيكلة المؤسسة العسكرية في جهاز الاستخبارات والتي شنها أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني حزب الأغلبية عمار سعيداني الذي يرأسه شرفيا الرئيس بوتفليقة، والتي انتقد فيها قائد جهاز الاستخبارات، واتهمه بالتورط في السياسة والتدخل في شؤون القضاء، الإعلام والأحزاب داعيا إلى ضرورة تحييد جهازه سياسيا^(*). لا يمكن لهذه الاتهامات الصريحة لقائد جهاز الاستخبارات، إلا أن تؤكد لهذه التغييرات غاياتها السياسية، والمتمثلة في دفع هذه المؤسسة بالالتزام بأدوارها الدفاعية البحتة، وإبعادها عن المعترك السياسي، بالإضافة إلى أهدافها التنظيمية الوظيفية في المجال المهني .

(1) مجلة الجيش، عدد رقم 602، سبتمبر 2013، ص.03.

(*) شن عمار سعيداني أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني، في حوار مع موقع كل شيء عن الجزائر بتاريخ 2014/02/03 هجوما على جهاز المخابرات ورئيسه الجنرال محمد مدين المدعو توفيق واتهمه بالتقصير في حماية أمن الجزائر أيام الإرهاب، وفي حادثة تيغنتورين، ورهبان تيبحين، وبالتدخل في شؤون الأحزاب والإعلام ودعاه للرحيل وترك السياسة وعدم التدخل في الشأن السياسي، وعمل الأحزاب السياسية.

المطلب الثالث: تجديد النخب العسكرية : لقد زامنت عملية إعادة هيكلة بنية المؤسسة العسكرية بصفة عامة سواء داخل قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي والهياكل والتنظيمات التابعة لها عبر مختلف الوحدات العسكرية، أو في جهاز الاستخبارات وهياكله الفرعية، عملية موازية لها وهي إعادة تجديد للنخب والقيادات العسكرية بما يسمح بتولي قيادات جيدة وشابة للمسؤولية في المؤسسة العسكرية بما يعني ضخ دماء جديدة وإعطاء نفس وروح جديدة للعمل.

ورغم أن هذه الخاصية التجديدية هي عملية أصيلة ودورية في مختلف القيادات العسكرية، لأن العمل العسكري وظيفة محدودة تستند للتقاعد والانسحاب لترك المكان للآخرين إلا أن المؤسسة العسكرية الجزائرية ارتبط تدخلها في العمل السياسي بمجموعة من القيادات العسكرية التي ساهم وجودها في تدخل هذه المؤسسة بشكل واضح في السياسة، وذلك بسبب تأثير مواقف هذه القيادات في طبيعة سلوك المؤسسة العسكرية، بما يعني أن مغادرة هذه القيادات العسكرية المسيسة لمناصبها القيادية، هو مساهمة في تحجيم الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

ويكفي التذليل على بعض القادة العسكريين كانوا أكثر استدامة في مناصبهم من القادة السياسيين بما فيهم رؤساء الجمهورية أو رؤساء الحكومات والوزراء الأوائل، حيث نلاحظ أنه في الفترة الممتدة بين 1990 إلى 2015 ما يلي :

- تداول 13 رئيس حكومة أو وزير أول.
- 05 رؤساء جمهورية.
- 03 قادة أركان للجيش.
- 01 رئيس جهاز الاستخبارات.

الفصل الثالث

المؤسسة العسكرية في ظل إصلاحات فترة حكم الرئيس بوتفليقة

شكل تعاقب القادة السياسيين والعسكريين على مناصبهم خلال الفترة من 1990 إلى 2015

السنة	2015	2014	2013	2012	2011	2010	2009	2008	2007	2006	2005	2004	2003	2002	2001	2000	1999	1998	1997	1996	1995	1994	1993	1992	1991	1990	لمنصب
قائد المخابرات	الجنرال توفيق (محمد مدين)																										
قائد الاركان	الفريق احمد قايد صالح												الفريق محمد العماري										اللواء عبد المالك قنايرية				
رئيس الجمهورية	عبد العزيز بوتفليقة												اليامين زروال										علي كافي	محمد بوضياف	الشاذلي بن جديد		
رئيس الحكومة أو الوزير الأول	عبد المالك سلال	احمد اويحيى				عبد العزيز بلخادم		احمد اويحيى			علي بن فليس		احمد بن بيتور	اسماعيل حمداني	احمد اويحيى			مقداد سيفي	رضا مالك	بلعيد عبد السلام	سيد احمد غزالي	مولود حمروش					

المصدر: من إعداد الطالب.

وهذا يعني أن القادة العسكريين هم أكثر ثباتا في مناصبهم من القادة السياسيين، وهو ما يسمح بتنامي قوة تأثيرهم في المجال السياسي.

استهل رئيس الجمهورية فترة حكمه بحركة تغيير في القيادات العسكرية، لم يكن الهدف منها المساهمة في تحييد المؤسسة العسكرية، بقدر ما كانت تدخل ضمن تصفية إرث الرئيس السابق اليمين زروال، وصراعه مع قيادات الجيش، وتمثلت هذه الحركة فيما يلي:

- إبعاد القادة العسكريين الذين تمت ترقيتهم في عهد اليمين زروال، وعلى رأسهم اللواء الطيب الدراجي قائد جهاز الدرك الوطني، اللواء رابح بوعابة قائد الناحية العسكرية الأولى، اللواء شعبان غضبان، قائد القوات البحرية.

- إعادة الاعتبار للقادة العسكريين الذين تم إبعادهم من طرف الرئيس زروال، وتعيينهم في مناصب هامة ويتعلق الأمر باللواء سعيد باي في منصب قائد الناحية العسكرية الخامسة.

- تقوية التحالف الذي عارض الرئيس زروال داخل المؤسسة العسكرية، بتعيين ضباط من قيادة الأركان وقيادة المخابرات مثل تعيين اللواء احمد بوسطيلة على رأس جهاز الدرك الوطني، واللواء فضيل الشريف قائدا للناحية العسكرية الأولى، وكذا بعض الضباط الشباب ممن بلغوا رتب العمداء (الجنرالات) مثل: العمداء محمد الطاهر يعلى، حسان جبوري، عبد القادر العايب، وغيرهم. (1)

لقد أجرى الرئيس بوتفليقة طيلة فترة حكمه منذ 1999 سلسلة طويلة من التغييرات في القيادات العسكرية.

لكن ما يهنا في مجال بحثنا هو التركيز على التغييرات النوعية التي أجراها الرئيس ذات الأثر البالغ في مسار إبعاد مؤسسة الجيش عن السياسة، والتي يمكن إدراجها ضمن جهود تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، خاصة تلك النخب العسكرية التي شغلت مناصب مؤثرة في المؤسسة العسكرية (وزارة

(1) صيداوي رياض، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، مرجع سابق، ص.23.

الدفاع الوطني، قيادة أركان الجيش، قيادة الاستخبارات)، ومارست تدخلها في الحياة السياسية، ونقصد بها النواة الصلبة من الضباط الذين شاركوا في عملية توقيف المسار الانتخابي وكل المحطات السياسية التي تدخلت فيها بعد ذلك.

وأولى القيادات التي تدخل ضمن هذه النخب، تم تحييدها قبل وصول الرئيس بوتفليقة إلى الحكم، وهو وزير الدفاع الوطني اللواء خالد نزار الذي تمت إحالته على التقاعد في ماي 1996، كما تم إبعاد اللواء محمد تواتي المدعو المخ في جوان 1996 من صفوف الجيش، والذي كان له دور بارز في إيقاف المسار الانتخابي ليعين بعد ذلك مستشارا أمنيا للرئيس بوتفليقة.

وكانت هذه الإحالات بداية تراجع نفوذ جماعة (DAF) التي أدارت الأزمة الجزائرية منذ 1992، وكان قد سبقهم في مغادرة صفوف المؤسسة العسكرية كل: من العربي بلخير، عبد المالك قنايزية، عباس غزيل، بعد إحالتهم على التقاعد.

وتجدر الإشارة أن الرئيس بوتفليقة خلال عهده الأولى لم يفتح بابا للصراع مع المؤسسة العسكرية انجر عنه حركة تغيير في القيادات الفعالة، إلا أن التوتر بين مؤسستي الرئاسة والجيش طفا على السطح مع بداية التحضير للانتخابات الرئاسية لسنة 2004⁽¹⁾ بسبب ما تردد من دعم الفريق محمد العمّاري قائد أركان الجيش الوطني الشعبي لمنافس الرئيس في الانتخابات علي بن فليس، في كانت قيادة جهاز الاستخبارات في صف الرئيس بوتفليقة.

وكان من أهم نتائج فوز الرئيس بوتفليقة في انتخابات الرئاسة لسنة 2004، استقالة قائد أركان الجيش الفريق محمد العمّاري مع نهاية جوان 2004، وتضامنت معه مجموعة من كبار الضباط المؤيدين لنهجه، من أبرزهم الجنرال فضيل الشريف قائد الناحية العسكرية الأولى، الجنرال محمد ودّاي قائد أركان نفس الناحية العسكرية، الجنرال معيزة عبد الرزاق نائب قائد نفس الناحية العسكرية، كما قرر الرئيس إنهاء مهام ما يزيد

(1) ماهر قنديل، الجزائر: التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016، ص.06.

عن 800 ضابط سام من مختلف الرتب على التقاعد قبل إكمالهم السن القانونية. (1)

ومن الذين استهدفتم التغييرات في هذه الفترة مساعدو الفريق العماري في وزارة الدفاع الوطني والذين كانوا يعملون تحت سلطته مثل اللواء عبد المالك ساسي مدير العلاقات الخارجية في وزارة الدفاع الوطني، والعقيد حسين شياط مسؤول المديرية المركزية للإعلام والتوجيه. وطالت التغييرات لاحقا مستشار الرئيس اللواء محمد تواتي في جويلية 2004. والعامل المشترك بين كل المغادرين للمناصب القيادية في الجيش اهتمامهم بالشؤون السياسية وتعليقاتهم المستمرة حول التطورات التي شهدتها البلاد. (2) ويعود سبب هذا النزيف في القيادات العسكرية إلى تحييد الرئيس بوتفليقة أحد أهم الضباط الذين شكل تدخلهم في السياسة أكبر العوائق في تلك الفترة لتحقيق خيارات الرئيس بوتفليقة المعلنة في تحييد مؤسسة الجيش، وفرض عدم تدخله في السياسة، خارج حدود نطاق الاختصاص العسكري، وضمن هرمية الجيش، والخضوع التام للسلطة المباشرة لرئيس الجمهورية بصفته وزير الدفاع والقائد الأعلى للقوات المسلحة، لقد كان لهذه الحزمة من التغييرات على رأس المؤسسة العسكرية بالغ الأثر في تطويع الرئيس للجيش (3)

وقد تخللت بعض هذه الإقالات أو الإحالات على التقاعد، بعض التتحيات ذات الطبيعة المهنية في مناصب قيادية هامة في المؤسسة العسكرية للضباط الذين يخلون في أداء واجباتهم المهنية أو يرتكبون أخطاء فادحة فيها، مثل إنهاء مهام اللواء عبد المجيد صاحب، قائد الناحية العسكرية الرابعة بعد مقتل 18 عسكريا في جانفي 2005 في اعتداء نفذه مسلحون من تنظيم القاعدة ببلاد المغرب الإسلامي في منطقة جبال بوكحيل بحدود ولايتي بسكرة والجلفة، وتم استبداله باللواء شريف عبد الرزاق.

لقد بدا واضحا أن الرئيس بوتفليقة يحقق مكاسب هامة في فك الارتباط بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية بشقيها قيادة أركان الجيش، وجهاز الاستعلام والأمن، هذا الأخير والذي لا يعدو أن يكون إحدى

(1) محمد مقدم، مرجع سابق.

(2) المرجع نفسه.

(3) محمد بوضياف، النظام الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية التطورات والمشاهد المحتملة، المجلة العربية للعلوم السياسية مركز دراسات الوحدة العربية، ص.6.

المديريات التابعة لوزارة الدفاع الوطني، إلا أن قوة تأثيرها وتغلغلها في كافة أجهزة المؤسسة العسكرية ومكونات النظام السياسي من أحزاب وجمعيات ووسائل إعلام جعلتها قوة سياسية معتبرة، ذات تأثير بالغ في فرض خياراتها منذ توقيف المسار الانتخابي سنة 1992.

إلا أن حزمة التغييرات العميقة التي شهدتها هذه المؤسسة، بعد أن بدت ملامح الصراع بينها وبين مؤسسة الرئاسة واضحة غداة انتخابات 2014 الرئاسية وبعد حملة شنّها جهاز الاستخبارات حول قضايا فساد تعلقت بشخصيات مقربة من الرئيس، وأصبح الاتجاه العام يميل نحو ضبابية المشهد السياسي في الجزائر خاصة بعد نقل الرئيس للعلاج في فرنسا في أبريل 2013 وهو ما جعل كثيرا من الأصوات تطالب بتفعيل المادة 88 المتعلقة بحالة شغور منصب الرئاسة، خاصة بعد تصريحات الرئيس في 08 ماي 2012 بتسليم مشعل القيادة للشباب، وقوله بصريح العبارة: "جيلي طاب جنانو"⁽¹⁾، والتي فُهمت على أن الرئيس لا يعتزم الترشح لعهدة رابعة، إلا أنه خلافا لما كان متوقعا فقد قام الرئيس بمباشرة حركة كبيرة من التغييرات على مستوى قيادة جهاز المخابرات العسكرية الجزائرية كانت هي الأولى من نوعها بهذا الحجم في هذا الجهاز منذ توليه السلطة، موازاة مع التغييرات البنوية والهيكلية التي أقرها الرئيس في هذا الجهاز، وسبقت هذه الحركة إعلان ترشح الرئيس للانتخابات الرئاسية لسنة 2014 رغم ظروفه الصحية.

فعقب عودة الرئيس مباشرة من رحلة العلاج بفرنسا صيف 2013 قام بحركة هامة على مستوى جهاز الاستعلام والأمن تمثلت فيما يلي :

- جويلية 2013 : عزل العقيد فوزي مدير مركز الاتصال والنشر عن دائرة الاستعلام والأمن بعد شهرين من وضع جهازه تحت سلطة قيادة الأركان تمهيدا لإلغائه.
- ديسمبر 2013 : عزل اللواء جبار مهنا الذي شغل سابقا قائد المركز الإقليمي للبحث والتحري من قيادة المديرية المركزية لأمن الجيش، التي تم إلحاقها بقيادة الأركان. كما تمت إحالة على التقاعد كل من اللواء

(¹) تصريح الرئيس في الذكرى 67 لمجازر 8ماي 1945 يوم 8ماي 2012 على الرابط:
<http://www.elmouradia.dz/arab/président/recherche/recherche/html>.

بشير طرطاق المدعو عثمان وتعيينه مستشار لرئيس الجمهورية، ورشيد لعلالي المدعو عطاوي من قيادة مديرية التوثيق والأمن الخارجي، وتعيين خلفه محمد بوزيت المدعو يوسف في ذات المنصب.

• جانفي 2014: إحالة على التقاعد كل من العقيد فوزي، اللواء جبار مهنا، الجنرال عبد القادر آيت أوعرابي المدعو حسان والمكلف بقيادة مجموعة التدخل الخاصة (GIS) لمكافحة الإرهاب، الجنرال شفيق شنافي القائد السابق للمصلحة المركزية للاستعلامات المالية، الجنرال حجار قائد المصلحة المركزية للشرطة القضائية سابقا في جويلية 2015، من طرف اللجنة الأمنية الخاصة المشكلة لتنظيم وظائف ضباط الجيش والاستخبارات.

• إقالة الجنرال عبد الحميد بن داود المدعو علي من مديرية الأمن الداخلي (المعروفة بمديرية مكافحة الجوسسة) واستخلافه بالجنرال بورة رزيق المدعو عبد القادر .

• عقب حادثة إطلاق النار قرب مقر الرئاسة، تم إقالة مسؤول الأمن الرئاسي التابع لدائرة الاستعلام والأمن (DRS) اللواء جمال كحال مجدوب، وإقالة اللواء احمد ملياني من قيادة الحرس الجمهوري وتعيين بن علي بن علي خلفا له.

• في 2015/08/27 تم اعتقال الجنرال عبد القادر آيت واعرابي المدعو الجنرال حسان الذي شغل منصب رئيس مجموعة (GIS) التابعة ل (DRS) بناء على مذكرة توقيف أصدرتها المحكمة العسكرية بالبلدية للتحقيق معه في تهم تشكيل جماعة مسلحة والحصول على أسلحة والاحتفاظ بها.

توج الرئيس بوتفليقة سلسلة التغييرات الهامة في جهاز الاستعلام والأمن بإحالة تاريخية لقائد هذا الجهاز الفريق محمد مدين المدعو الجنرال توفيق للتقاعد في 13 سبتمبر 2015، بعد شغله لهذا المنصب طيلة 25 سنة في بيان لرئاسة الجمهورية جاء فيه: "أنهى رئيس الجمهورية عبد العزيز بوتفليقة مهام رئيس قسم الاستخبارات والأمن الفريق محمد مدين الذي أُحيل على التقاعد." (1).

(1) بلعمري سميرة ، بيان للرئاسة وآخر لوزارة الدفاع يُنهian التؤوليات والاحتمالات، الشروق اونلاين على الموقع <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254993.html> بتاريخ 2015/05/09 على الساعة 15.00

وتم تعيين اللواء بشير صحراوي المدعو عثمان طرطاق خلفا له في رأس جهاز الاستعلام والأمن، وتأتي إحالة الجنرال توفيق على التقاعد بعد كل المدة التي قضاها في منصبه منذ 1990 ليكون بذلك أقدم ضباط النخب العسكرية الفاعلة في الجيش وأكثرهم ثباتا في منصبه، وهو ما صنع منه، صورة أسطورية بدا من خلالها أقوى الشخصيات المؤثرة في صناعة القرار السياسي في الدولة.

هذه التغييرات الهامة على رأس المؤسسة العسكرية الأمنية أعادت رسم خطوط القوى المؤثرة في النظام الجزائري وصناعة القرار فيه، ويرجع الباحث كمال القصير قدرة الرئيس في فرضه لمعادلات جديدة لمؤسسة الرئاسة، فسرت سهولة إحداث هذا الحجم من التغييرات داخل المؤسسة العسكرية والتي جعلته يخلق ميزان قوى جديد لصالحه داخل مؤسسات النظام السياسي الجزائري في ثلاث نقاط (1) :

- سلسلة القرارات التي اتخذها الرئيس منذ توليه السلطة .
- الحضور الفعال والقوى لمحيط الرئيس خاصة من عائلته.
- تعيين الفريق احمد قايد صالح نائبا للرئيس على رأس وزارة الدفاع والاعتماد عليه في إصدار عدة قرارات تخص الدفاع الوطني، بما مكنه من مواجهة مؤسسة الاستخبارات من موقع أقوى.

لقد هدفت هذه التغييرات في جزء منها لإعادة التوازن داخل المؤسسة العسكرية لصالح تقوية قيادة الأركان والقضاء على الخلل الذي كان سابقا، إذا أن استحواذ جهاز المخابرات السابق على معظم الهياكل الأمنية الحساسة منذ التسعينات أكسبها سطوة على المؤسسة العسكرية رغم أنها لا تعدو أن تكون مجرد جهاز تابع للجيش.

ورغم أن الموقف الرسمي للمؤسسة العسكرية عبر مجلة الجيش الذي اعتبر هذه التغييرات لا تعدو أن تكون إلا مجرد تعديلات عادية مقررة منذ سنوات ترمي إلى إعادة هيكلة الجهاز وتحديث مهامه، فيما يتمشى مع السياقات الدولية، وبما يتيح للجهاز التفرغ لمهام جمع المعلومات الإستخباراتية لغرض حماية

(1) كمال القصير، مرجع سابق، ص.3.

الأمّن القومي الجزائري .

لكن كل المعطيات تشير إلى أن هذه العملية تهدف أيضا إلى الحد من تدخل هذا الجهاز في الشأن السياسي وعدم مزاحمة المؤسسات السياسية الحائزة على الإرادة الشعبية في اتخاذ القرارات. فمعارضة قيادة هذا الجهاز لإعادة ترشح الرئيس لولاية رابعة والذي هو من قبيل التدخل في الحياة السياسية للدولة، وهذا ما عبر عنه أمين عام حزب جبهة التحرير الوطني عمار سعيداني، كانت سببا حسب رأينا في اتخاذ الرئيس لهذه الجملة من التغييرات الهامة على مستوى قيادات هذا الجهاز التي دأبت على التدخل في السياسة ، وهو ما بيّن أن هذه التغييرات كانت تصب في اتجاه يجعل هذا الجهاز غير قادر مستقبلا على التدخل في الشأن السياسي .

المبحث الثاني : الرهانات الجديدة للمؤسسة العسكرية

تواجه المؤسسة العسكرية في الفترة الراهنة عدة رهانات وتحديات سواء على المستوى الداخلي أو المستوى الخارجي ، فما هي أهم هذه الرهانات الجديدة التي تواجه المؤسسة العسكرية ؟

المطلب الأول: الرهانات الداخلية للمؤسسة العسكرية : أصبحت المؤسسة العسكرية بعد هذه الجهود التحييدية لدورها السياسي في فترة حكم الرئيس بوتفليقة والتي مست بنيتها الهيكلية و جددت قياداتها ، تواجه تحولات وتغييرات داخلية تملئها ضرورة مواكبة الحركية الداخلية فيها و التطورات التي شهدتها المؤسسات العسكرية في العالم .

ولعل الرهانات الكبرى التي تواجه المؤسسة العسكرية الجزائرية على مستوى الصعيد الداخلي لها، والتي تتعلق أولا باستكمال بناء مسار الاحترافية وثانيا بالعمل على إنشاء صناعة عسكرية تتيح استقلالية مالية لها. إضافة إلى رهاناتها الخارجية والمتمثلة في انخراطها في الحرب ضد الإرهاب الدولي في ظل حدود حدود الجزائر الإقليمية الملتهبة، إضافة إلى رهانها في التعاون العسكري مع الحلف الأطلسي و جيوش العالم

خاصة الجيش الأمريكي، هل يمكن لهذه التحديات إلزام المؤسسة العسكرية الانشغال بمواجهتها، وإثائها عن الانخراط في الحقل السياسي؟

أولا : لقد أضحت المهام الرئيسية الدفاعية التي تضطلع بها المؤسسات العسكرية من صد للعدوان الخارجي و حماية التراب الوطني من قبيل منظومات الدفاع التقليدية لأنها أصبحت لا تتلاءم مع تطور أشكال جديدة للحروب اتخذت طبيعة علمية، فأصبحت البيئة الدولية تتميز بتنامي التهديدات وتنوع مصادرها ما شكل دافعا قويا لعصرنة منظومة الدفاع الجزائري ، لما يفرضه موقع الجزائر الاستراتيجي .

هذا ما دفع إلى تبني مدخل الاحترافية للمؤسسة العسكرية الجزائرية للتعامل مع مقتضيات تطوير منظومة الدفاع الجزائرية .

إن انخراط المؤسسة العسكرية الجزائرية في مسار الاحترافية (*) ينسجم مع التطورات العميقة التي يشهدها العالم وكذا التغييرات التي طرأت على الفلسفة العسكرية والتفكير الإستراتيجي التقليدي فحلت الجيوش المهنية القائمة على التكوين العالي والتحكم في التقنيات التكنولوجية الحديثة محل الجيوش الشعبية كثيرة العدد القائمة على التجهيز الثقيل (1) .

فالفارق التكنولوجي أحدث طفرة بالغة في مستوى الأداء العسكري بين منظومات الدفاع التقليدية في الدول النامية ومنظومات الدفاع الحديثة في الدول المتقدمة والتي تعتمد على جيوش احترافية تركز إستراتيجياتها الدفاعية على تقنيات الدفاع الجوي والقوات الجوية الحديثة، وهو ما يعني إنهاء المعارك في

(*) الاحترافية هي تحول شكلي وكمي في أداء المؤسسة العسكرية مرتبط بتطور في العقيدة العسكرية وفلسفة القتال الإستراتيجية التقليدية، وتعني في جزء منها عملية استبدال تعداد الجيش بمجندين آخرين دائمين يتخذون من العسكرية مهنة لهم، و تعتبر الاحترافية مسار معقد من العمليات التدريجية الرامية إلى إحلال مفهوم الجيش ذي القوة الذاتية المعتمد على تعداد محدود بدل الجيش الجماهيري الشعبي المعتمد في قوته على تعبئة مصادر أخرى، وتقوم احترافية الجيوش في جانبها التقني على التحكم في التكنولوجيات العسكرية الحديثة واستخدام التقنيات الجديدة كالأقمار الصناعية وأجهزة الكشف الإلكترونية.

(1) بابا عربي ، مداخلة بعنوان "مسار الاحترافية وتحديات تطوير منظومة الدفاع الوطني رؤية لتعزيز الرابطة جيش - أمة في سياق مقتضيات احترافية القوات المسلحة"، الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية يومي 30-31 جانفي 2017، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

أسرع وقت ممكن، وقد يمكن بإحداث تدمير أكبر في القوات البرية بما يجعلها غير قادرة على مواجهة القوات البرية للدول ذات القدرات الجوية الحديثة.

لهذا فالجيوش الاحترازية أصبحت لا تحتاج إلى قوات برية كثيرة العدد لأن الغرض منها هو التظهير واحتلال الأرض فقط وليس القتال، كما هو الشأن في الحروب السابقة، وأصبح العامل التكنولوجي واستخدام التقنيات في وسائل الاستطلاع باستخدام الأقمار الصناعية وأنظمة الكشف الإلكترونية وأجهزة الرؤية الحديثة التي يصعب معها إخفاء أي شيء داخل المباني، أهم العوامل في حسم الحروب (1).

إن الاحترازية تشكل من دون أدنى شك إجابة شافية وواقية على كل المساعي الرامية لاستعادة الشأن السياسي من العسكريين في الجزائر، واستبعاد مؤسسة الجيش من القرار السياسي في البلاد، فالاحترازية تعني أولاً أن تنقيد المؤسسة العسكرية بأدوارها الدفاعية المحددة في الدستور، وان تترك للمدنيين تسيير الشأن العام، وأن تركز اهتمامها فقط على تطوير كفاءاتها سواء من حيث التسليح أو التدريب أو استعمال أحدث التكنولوجيات والوصول إلى مستوى وكفاءة الجيوش الأكثر عصراً في العالم (2).

لقد حالت الظروف التي مرت بها الجزائر خاصة خلال سنوات التسعينيات بانشغال الجيش الوطني الشعبي بمكافحة الجماعات المسلحة دون انخراط هذه المؤسسة في هذا المسعى، لكن مع تحسن الوضع الأمني وانحسار ظاهرة الإرهاب في الجزائر أصبح الحديث عن مسار احترازية الجيش والوطني الشعبي يحتل مكانة هامة لدى قيادة هذه المؤسسة.

عبر لأول مرة عن مسعى الجيش الجزائري في الاعتراف في تصريح رسمي في فبراير من العام 2000 خلال زيارة وفد برلماني للقاعدة المركزية للإمداد، حيث صرح قائد أركان الجيش الفريق قايد صالح بأن "الجيش الوطني الشعبي على عتبة الاعتراف".

(1) حنان كركوري، الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية.

(2) مسلم بابا عربي، الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، مرجع سابق.

وتأكدت نوايا رئيس الجمهورية وزير الدفاع تبنيه هذا المسعى خلال مناقشة مجلس الوزراء في 11 ماي 2004 لمشروع احترافية الجيش و دعا إلى وضع هذا المشروع حيز التنفيذ ، وهو ما كان محل إشادته من تقدم ملموس في هذا المسعى، ضمن رسالته بمناسبة إحياء الذكرى الـ 62 لاندلاع ثورة أول نوفمبر 1954 بقوله : "إن الجزائر مؤمنة بأن لها أن تعول على قدرات الجيش الوطني الشعبي، سليل جيش التحرير الوطني، وعلى احترافيته ووطنيته." (1)

لقد بدأت المؤسسة العسكرية الجزائرية تشق طريقها نحو الاحترافية وتحديث ترسانتها من الأسلحة وتنويع مصادرها، وهي اليوم مؤسسة ترفض بأن تتعت ب(الخرساء الكبرى) أو ب(الصامتة) (*) لأنها بدأت تتكلم، وبدأت تمارس مهامها الاتصالية كباقي المؤسسات الأخرى، وما برمجة العديد من الأبواب المفتوحة على مختلف المدارس العسكرية وفي كل التراب الوطني إلا دليل على ذلك .

ودعما لمشروع الاحترافية أصدر القانون الأساسي للجيش الجزائري والذي يعزز الاحترافية خاصة أن قانون الجيش لم يغير منذ تاريخ 1969 فكان لزاما وجود تعديلات مختلفة تتماشى والتطورات الأخيرة لذلك جاء القانون الأساسي العام للمستخدمين العسكريين أمر رقم 06-02 مؤرخ 28 فبراير 2006 ومن خلال 149 مادة ضبطت كل المسار المهني للمستخدم العسكري وحدد من خلاله واجبات أفراد المؤسسة العسكرية. كما اتخذت عدة إجراءات لتشبيب هذه المؤسسة منها تحديد السن القانوني للتقاعد حيث نصت المادة 20 من الأمر رقم 06-02 : " تحدد الحدود المتعلقة بالسن ومدة الخدمات المطبقة على العسكريين العاملين، وعليه فإن كثير من مناصب المسؤولية أسندت إلى الجيل الجديد من شباب المعاهد العسكرية مما يعني أن

(1) ' _ ' بوتفليقة يدعو الجبهة الداخلية إلى رفع التحدي، موقع الخبر أونلاين، اطلع عليه على الرابط : <http://www.elkhabar.com/press/article/113923> بتاريخ 2017/04/18 على الساعة 06.00.

(*) هذا المصطلح نعت به الجيش الجزائري، وشاع استعماله بين بعض وسائل الإعلام الوطنية، خاصة الناطقة منها بالفرنسية للتوصيف عن حالة قلة تعاطيه إعلاميا، ورفضت المؤسسة العسكرية في بيان صادر عن مديرية الاتصال والإعلام والتوجيه بوزارة الدفاع الوطني، هذه التسمية في فيفري 2012، ونبعت وسائل الإعلام إلى تسميتها بالجيش الوطني الشعبي.

الجيش الوطني الشعبي دخل في مرحلة لإسناد المناصب إلى ضباط الجيل الجديد (1) .

ورغم أن الاحترافية تعني المهنية بما يعني استبدال تعداد الجيش بمجندين آخرين دائمين يتخذون من العسكرية مهنة لهم، فإنها وفق قائد أركان الجيش لا تعني بالضرورة بناء جيش مهني بقوله: " قلنا أننا سنعمل على احترافية الجيش الوطني الشعبي ، لكننا لم نقل أبدا أننا سنقوم بإعداد جيش مهني وما يهم الناس هنا هو مصير الخدمة الوطنية ضمن هذه المسألة ، أقول ستكون هناك دائما مكانة دائمة للخدمة الوطنية ، صحيح أن الخدمة الوطنية ستمس عددا أقل من الشباب وستتقلص مدتها إلى ادني حد ممكن، لكننا سنحافظ على وجودها" (2) وينطلق هذا الموقف لقائد الأركان من اعتبار أن إلغاء الخدمة الوطنية يبعد المؤسسة العسكرية عن الأمة و يلغي البعد الجماهيري والشعبي للجيش.

لقد أدرجت مؤسسات دولية محترمة الجيش الجزائري وضعته في مصاف الجيوش الكبرى في العالم، منها معهد البحث الإستراتيجي الدولي في بروكسل، وهو معهد مقرب من حلف شمال الأطلسي، الذي صنف الجيش الجزائري ضمن أقوى 20 جيشا في العالم وفي المرتبة الثانية إفريقيا والمرتبة الثامنة بين جيوش الدول الإسلامية، وهكذا دخل الجيش الجزائري نادي الجيوش العشرين الكبيرة من ناحية التسليح والتجهيز، بعد أن كان في المرتبة 54 قبل 20 سنة، ومكنت السياسات الحكومية المنتهجة في مجال تطوير منظومة الدفاع من تزويد القوات المسلحة بأحدث التجهيزات التقنية وساعدت على تحديث منظومات الأسلحة الموضوعة في الخدمة.

(1) بهلولي أبو الفضل محمد، الجيش الجزائري نحو الاحترافية، اطلع عليه من الموقع : <http://www.ammonnews.net/article/173974> بتاريخ 2017/05/03 بتاريخ 19.36.

(2) مسلم بابا عربي، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، مرجع سابق، ص.188.

وجاء في تلك الدراسة ⁽¹⁾ أن الجيش الجزائري ضاعف من إمكانياته القتالية وقدرته على التحكم في التكنولوجيا العسكرية المتطورة خلال 7 سنوات فقط، حيث رفع مخزون الأسلحة الحديثة لديه مرة ونصف خلال الفترة الممتدة بين عامي 2001 و2008 وحل الجيش الجزائري في المرتبة الثانية إفريقيا ، وبلغ تعداد جنوده 325 ألف جندي وأكثر من ألفي دبابة ونحو 300 طائرة مقاتلة، و160 طائرة نقل أغلبها سوفيتية و180 طائرة هليكوبتر مختلفة المهام، وقالت الدراسة التي صنفت أقوى 50 جيشا في العالم، إن الجيش الجزائري يعرف بانضباطه الشديد ويعد الأكثر تنظيما في منطقة شمال إفريقيا.

والمؤكد أن الإحصائيات التي قدمها المعهد المتخصص تخص مرحلة زمنية بعينها، فمنذ 2009 زادت مشتريات الجزائر من العتاد العسكري والأسلحة المتطورة، في اعتمادا على إحصاءات تقرير التوازن العسكري الدولي الصادر عن معهد (سيبري) ⁽²⁾، يملك الجيش الجزائري 237 طائرة قتال من أكثر الطائرات الحربية حداثة، إلا أن العدد الحقيقي لكل المقاتلات الحربية التي تملكها الجزائر أكبر بكثير، خاصة وأن الجزائر اعتمدت في السنوات الأخيرة على تطوير أسطولها الجوي بناء على دراسات عسكرية حديثة تعطي أهمية أكبر للطيران الحربي في حسم المعارك في الحروب الحديثة، ويصنف سلاح الجو الجزائري في المركز الثالث عربياً والثاني إفريقيا و19 عالمياً.

وقال التقرير إن القوات الجوية الجزائرية تطورت بشكل جذري في الفترة الممتدة بين سنوات 2000 و2011، حيث حصلت على 100 طائرة مقاتلة روسية حديثة من الأجيال الجديدة من طائرات (سوخوي) و(ميغ) وأنظمة رادار روسية ونظام الدفاع الجوي (بانستير) و20 طائرة استطلاع من الولايات المتحدة و120 طائرة هليكوبتر مختلفة، وعدد كبير من طائرات النقل.

⁽¹⁾ تقرير معهد غلوبل فاير على الموقع : [http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-](http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria)

اطلع عليه بتاريخ 2017/04/14 الساعة 12.30

⁽²⁾ تقرير معهد سيبري على الرابط : [https://www.sipri.org/media/press-release/2017/increase-arms-](https://www.sipri.org/media/press-release/2017/increase-arms-transfers-driven-demand-middle-east-and-asia-says-sipri)

transfers-driven-demand-middle-east-and-asia-says-sipri اطلع بتاريخ 2017/04/15 على الساعة

وأشار التقرير إلى أن القوات الجوية الجزائرية تتألف حالياً من 250 طائرة مقاتلة وقاذفة متعددة

المهام، منها 150 طائرة خط أول أو حديثة تتألف من مقاتلات ميغ 29 وسوخوي 30.

كما أن الصفقة الضخمة التي أبرمتها الجزائر مع روسيا بعد زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين

للجزائر سنة 2006، الذي وصل إلى حوالي سبعة ملايين دولار أمريكي، خصصت لاقتناء أسلحة وأجهزة

متطورة وأسراب من المقاتلات الحربية من الأجيال الحديثة.

وتلتها صفقات أخرى أقل أهمية لكنها جاءت دوماً في إطار عصنة الترسانة العسكرية الجزائرية،

ولهذا التسلح أسبابه بطبيعة الحال، فالظروف الأمنية والحصار المعن الذي عانتها الجزائر طيلة عشرية

الإرهاب، وشح الموارد المالية بفعل الأزمة الاقتصادية المتولدة عن انهيار أسعار النفط في الأسواق العالمية،

لم يسمح للجزائر خلال هذه الفترة من مواكبة عملية العصرنة التي تتم بشكل دوري في جيوش الدول

المتقدمة.

لقد بلغت مخصصات الجزائر للدفاع بين سنة 1963 و 1998 حدود ال 10 ملايين دولار، وهذا الرقم

قليل جداً، وبطبيعة الحال فإن ارتفاع نسبة الإنفاق بداية من سنة 2000 يخضع لاعتبارات أخرى، منها ما

ذكرناه سلفاً بخصوص الحاجة إلى تحديث الترسانة العسكرية بعد مرحلة شح الموارد والحصار غير المعن،

ومنها ما تعلق بالحاجة إلى أسلحة متطورة في مجال مكافحة الإرهاب. (1)

ثانياً : وتجاهه المؤسسة العسكرية أيضاً على الصعيد الداخلي رهان دخول الجزائر في مجال

الصناعة العسكرية بانتهاجها لسياسة صناعية حديثة وفقاً للمبدأ القائل بأن التصنيع المحلي والتفوق

التكنولوجي أصبح من العوامل الأساسية لتحقيق سيادة الدولة، وتماشياً مع الرؤية الجديدة للتنمية الوطنية

ويعتد الصناعة الوطنية من جديد.

(1) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.190.

يخوض حاليا الجيش الوطني الشعبي غمار الإنعاش الاقتصادي، ليصبح طرفا فاعلا في مسار تطوير النسيج الوطني الصناعي، والمساهمة في الارتقاء بالسياسات الصناعية الجزائرية، وذلك من خلال إرساء قاعدة صناعية صلبة وخلق مشاريع واعدة بين مؤسسات ذات طابع صناعي وتجاري تابعة للقطاع الاقتصادي لوزارة الدفاع الوطني ومؤسسات صناعية وطنية من جهة، وشركاء أجنبى ذوي سمعة عالمية.

أولى خطوات الجزائر في مجال صناعة السلاح بدأت في الثمانينات من القرن الماضي بإنشاء وحدات لصناعة ذخائر الأسلحة الخفيفة وقذائف المدفعية، كما قامت المؤسسة العسكرية بإنجاز مشاريع هامة تعود بالفائدة على الجيش والمجتمع معا، ومن أهم المشاريع الصناعية العسكرية، مصنع الأسلحة الخفيفة بخنشلة (1986)، ومصنع سريانة للأسلحة الخفيفة والمواد الحارقة (1983)، القاعدة المركزية للإمداد

(1975/1982) والتي تعد من أهم المؤسسات الإستراتيجية التي من شأنها تجسيد مسعى الجزائر نحو عصنة وتحديث قواتها المسلحة، إذ أصبحت قطبا صناعيا هاما للجيش (تضم 2533 عامل)، وكذا مؤسسة صيانة طائرات التدريب (1988)، حيث أنتجت المؤسسة العسكرية منذ عام 1983، عددا من طائرات تدريب خفيفة تحمل اسم فرانس 142، بالإضافة إلى مؤسسة البناء والتصليح البحري لصيانة السفن (1974) ومؤسسة البناءات الميكانيكية (1983).⁽¹⁾

كما تمتلك وزارة الدفاع الجزائرية شركة متخصصة لإنتاج الألبسة العسكرية ومعدات التخبيم الموجهة للجيش، إضافة إلى أحواض لصيانة الغواصات والسفن.

إلا أن الأزمة الاقتصادية التي عانت منها البلاد في منتصف الثمانينات أوقفت مشاريع التصنيع العسكري التي صارت ضرورة ملحة في منتصف التسعينات من القرن الماضي بسبب الاستهلاك الواسع للذخائر خلال مكافحة الإرهاب.

(1) بهلولي أبو الفضل محمد، نفس المرجع السابق.

فبدأت المؤسسة العسكرية في هذه الفترة بتوسيع وتطوير مصانع إنتاج الذخائر والأسلحة الفردية بهدف تطوير إمكاناتها في مجال صناعة بعض أنواع الأسلحة الخفيفة والذخائر تحت ضغط الحاجة ورغم نقص الإمكانيات، بعد أن فرضت عدة دول حظرا على بيع السلاح للبلاد أثناء حربها مع الجماعات المسلحة بين عامي 1992 و 1999، وهو ما أثر على قدرات الجيش.

إلا أنه لا يمكننا أن نصف ما تم من محاولات في الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي بأنها عملية تصنيع عسكري حقيقية، فالبداية الفعلية للتصنيع العسكري في الجزائري بدأت في نهاية عام 2008، فضغط الحاجات الأمنية المتزايدة على الجيش الجزائري جعلت قيادته تفكر في خفض النفقات العسكرية الضخمة على الدفاع، باعتبار الجزائر حاليا من أهم زبائن السلاح في العالم، لهذا جاء القرار بتسريع عمليات تصنيع الأسلحة الفردية (مسدسات ، بنادق، رشاشات) على مستوى محلي من أجل تخفيض النفقات الدفاعية الضخمة .

فالكلفة العالية التي تتكبدها ميزانية الدولة لاستيراد الأسلحة الجديدة والذخائر الموجهة للجيش وأجهزة الأمن ارتفعت بين عامي 2003 و 2015 إلى مستويات قياسية حيث تضاعفت من أقل من مليار دولار سنويا، إلى 4 مليارات سنويا، مع ارتفاع الحاجات الأمنية والالتزام باتفاقات عدة لتوريد أسلحة مع عدة دول . ونتيجة لذلك، تقرر على أعلى مستوى في وزارة الدفاع والقيادة العليا للقوات المسلحة برئاسة الجمهورية، البدء في دراسة إنشاء مشاريع لتصنيع الأسلحة والتجهيزات العسكرية من أجل تقليص التبعية للخارج في مجال المعدات القتالية، بهدف حصر عمليات الاستيراد في المعدات الثقيلة والتجهيزات ذات التكنولوجيا العالية ، ولتحقيق هذا الهدف ارتبطت الجزائر باتفاقات لإنشاء صناعات عسكرية مع كل من روسيا وإيطاليا والصين وجنوب إفريقيا وألمانيا والإمارات العربية .

لقد عملت الجزائر منذ فترة على إنتاج معدات عسكرية وقاتلية محلية الصنع، في إطار سياسة بدأت منذ أعوام، من أجل تحقيق اكتفاء ذاتي من الأسلحة والعتاد، في خطوة اعتبرها خبراء تهدف إلى تقليص النفقات الدفاعية من جهة، والتحول إلى بلد مصدر للسلاح، من جهة أخرى .

وبدأت الجزائر أولى خطواتها الفعلية في هذا الاتجاه، بالإعلان عن مشاريع مشتركة بينها وبين ألمانيا تسمح بحصولها على تكنولوجيا تتعلق بالكشف بالرادار والاتصالات التكتيكية ومعدات المراقبة الليلية، عن طريق الشريك التكنولوجي الألماني " ديملر " وأعلن عن مشروع آخر بدأ في أواخر عام 2013، بإنشاء مصنع مشترك بين الجزائر وألمانيا لصناعة الأجهزة الإلكترونية العسكرية. (1)

وعزز من اتجاه الجزائر إلى التصنيع العسكري المحلي، ما أعلن عنه من مشاريع لإنتاج السيارات الثقيلة رباعية الدفع لتغطية احتياجات الجيش، وكذلك إقامة قاعدة للمنظومات الإلكترونية للدفاع.

ومن بين هذه المشاريع الشراكة الجزائرية الإماراتية لإنتاج السيارات العسكرية ذات الدفع الرباعي، والذي في إطارها كشفت مديرية الصناعة التابعة لوزارة الدفاع الجزائرية عن التخطيط لإنتاج 40 ألف من هذا النوع بحلول يناير 2018، مع توجيهه 25 بالمائة من الإنتاج إلى التصدير للدول الإفريقية. (2)

وفي مجال تصنيع العربات المصفحة، بدأ مصنع بولاية خنشلة، في ديسمبر 2014، في إنتاج هذا النوع من السيارات من نوع "تمر"، وذلك في إطار شراكة بين وزارة الدفاع الجزائرية وشركة "توازن" الإماراتية . وفي نهاية عام 2015، استلم الجيش الجزائري أولى العربات رباعية الدفع من نوع "مرسيدس بانز" من إنتاج جزائري في مصنع تيارت، والجزائر حاليا تصدر شاحنات ذات دفع رباعي مصنوعة محليا من طراز سوناكوم كا 120 إلى دول إفريقية، وفي شهر أوت 2016. (3)

وقّعت وزارة الدفاع الجزائرية على اتفاق شراكة صناعية مع مجموعة "ليوناردو - فين ميكانيكا" الإيطالية يتضمن إنتاج طائرات مروحية من طراز "أوغوستا واسلاند" بمدينة سطيف، وكشف بيان لوزارة

(1) احمد عزيز، الجزائر تقترح الصناعات العسكرية، عين على النفقات وأخرى على التصدير، وكالة الأناضول متحصل عليه من الموقع: <http://aa.com.tr/ar/772614> بتاريخ 2017/04/17 على الساعة 23.15

(2) المرجع نفسه.

(3) المرجع نفسه.

الدفاع حينها أن الاتفاق نص على إنشاء شركة جزائرية إيطالية تُعنى بإنتاج الطائرات المروحية الخفيفة والمتوسطة متعددة الاستخدامات، منها الموجهة لنقل الأفراد والشحن والإخلاء الصحي والكشف والمراقبة. (1)

يضاف إلى هذا مصنع مشترك جزائري جنوب إفريقي لإنتاج وتطوير طائرات بدون طيار بدأ عام 2016 في إنتاج نوعين من هذه الطائرات المقذوفة يدويا والمتوسطة المدى . كل هذه المشاريع الصناعية الكبرى في المجال العسكري من شأنها إرساء قاعدة مثينة لصناعات كبرى ومتوسطة من شأنها المساهمة الفعالة في إعطاء دفع قوي لعملية التنمية الوطنية عبر الوطن، على غرار خلق ما يقارب 23 ألف منصب شغل مباشر سنة 2014 (2) .

هذه المؤسسات الصناعية تعمل على تطوير منتجاتها وفق المعايير الدولية إلى جانب الاهتمام بالمجال التقني والتكنولوجي كدعامة أساسية لتطوير منتجاتها، وباعتبارها ذات طابع صناعي تجاري واقتصادي فهي تسهر على تلبية احتياجات القوات المسلحة، وكذا السوق الوطنية، وتوفر أيدي عاملة معتبرة مقللة من نسبة البطالة، وتزيد بذلك من فعالية الجيش الوطني الشعبي بمساهمته في تنمية الاقتصاد الوطني.

فالتقارير الصحفية والبيانات الرسمية لوزارة الدفاع الجزائرية الصادرة بين عامي 2006 و 2012 تفيد أن الجزائر وضعت شرط نقل تكنولوجيا السلاح في جميع عقود توريد الأسلحة المبرمة مع كافة الدول (3).

كما أن القانون يوجب على وزارة الدفاع الجزائرية أن تلزم الأطراف الموردة للسلاح بتجميع 50 بالمائة من الصفقة محليا مع تسليم كامل مخططات السلاح أو حصة لقطع غيار تكفي لمدة 5 سنوات على الأقل.

(1) المرجع نفسه.

(2) سالمة الإمام ورقة بعنوان "المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التنموية"، الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني، بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، يومي 30-31 جانفي 2017، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.

(3) المرجع نفسه.

فهذه المؤسسات الصناعية العسكرية تعتبر ممثلا اقتصاديا هاما، يحمل بعدا وطنيا يمكنه من المشاركة في عمليات لتصدير الفائض من إنتاجها العسكري لدول إفريقية، وقد تم بالفعل تصدير بعض المنتجات بشكل خاص لدول مالي والنيجر تتمثل في شاحنات نقل عسكرية ، كما أنها لا تعد مؤسسات تجارية فقط، بل تعمل أيضا كمدرسة للتربية الصناعية تضمن التدريب والتكوين الفني العالي.

المطلب الثاني: الرهانات الخارجية للمؤسسة العسكرية : ويمكن رصدها في النقاط التالية:

أولا : تزايدت التهديدات الخارجية على الجزائر التي أصبحت تتميز حدودها البرية بالاضطراب إضافة إلى انخراطها في ما يسمى الحرب الدولية على الإرهاب، كل هذا أصبح يستدعي متطلبات أمنية هائلة، هذه الظروف يمكن اعتبارها مبررات حقيقية لارتفاع كلفة الإنفاق العسكري الجزائري خلال السنوات الفارطة، فانخرطت المؤسسة العسكرية الجزائرية في محاربة الجماعات المسلحة بدأ منذ عام 1992 واستمر طيلة عشرية كاملة، وهو ما أنهك قدرات المؤسسة العسكرية الجزائرية، الأمر استدعى تجديد هذه القدرات وتطويرها .

فالجزائر تواجه حدودا برية ملتهبة بطول 7 آلاف كلم تقريبا، إضافة إلى ظروف الحرب على الإرهاب في منطقة الساحل (الإفريقي)، و(خاصة) في صحراء دول مالي وموريتانيا والنيجر كلها عوامل فرضت على الجيش الجزائري وضع قوات عسكرية كبيرة في الحدود الجنوبية للبلاد.

واعتبارا من عام 2011، تحولت الحدود البرية التي تربط الجزائر بدول مالي والنيجر وليبيا ثم تونس إلى حدود مضطربة أمنيا، ففي نهاية سنة 2010، اندلعت الثورة في تونس، ثم في ليبيا، التي تحولت الثورة فيها إلى ما يشبه الحرب أهلية في ظل غياب سلطة قوية للدولة وسيطرة ميليشيات القبائل ، وفي 2012 اندلعت حرب جديدة في شمال مالي جنوب الجزائر، حيث سيطرت جماعات مسلحة على شمال البلاد، الذي يسمى إقليم أزواد.

كما شهدت مناطق في صحراء شمال مالي وشمال النيجر اضطرابات أمنية نتيجة تواجد جماعات تسمى جهادية في هذه المناطق، إن التواجد الدولي الكبير في المنطقة و التقارير التي تشير إلى أن منطقة الساحل هي " أفغانستان ثانية " يظهر بوضوح تزايد أهمية منطقة الساحل وتأثيرها المباشر على الأمن القومي الجزائري خصوصا مع تنامي المخاطر القادمة من هذه المنطقة و تأثيراتها على الأمن القومي للجزائر خصوصا بعد تفاقم مشكلة الطوارق الذي خلف وراءه هجرة مكثفة للاجئين من مالي و النيجر رغم محاولات الوساطة الجزائرية.

هذه المعطيات دفعت الجزائر - في ظل عقيدتها الأمنية التي ترفض بأي حال من الأحوال التدخل العسكري خارج حدودها كما تعترض على كل صيغة للتعاون مع أطراف أخرى من خارج دول الميدان قد يكون من انعكاساتها المباشرة نشر قوات أجنبية على حدودها- للعمل في محاولة لتغطية الانكشاف والهشاشة الأمنية في الجنوب خصوصا مع تنامي تهريب الأسلحة و النسيج الملمغ القادم من مالي والقابل للانفجار في أي وقت و ما سينتج عنه من نتائج وخيمة على الأمن القومي الجزائري خصوصا مشكلة الطوارق الذي يمثلون أحد مكونات المجتمع الجزائري والمنتشرين بصفة كثيرة في كل من الهقار، جانت، تمنراست و أدرار . لكن بعد صدور قرار أممي يقضي بالتدخل في مالي إضافة إلى طلب الحكومة المالية المساعدة الأجنبية قررت الجزائر تشكيل قوة تدخل قوامها أربعون ألف جندي من مؤسستها العسكرية بعد إن تم إنشاء هيئة الأركان المشتركة لدول الميدان تتولى المهام العملياتية في المنطقة، والتي تتفدها جيوش الدول المعنية بالتنسيق مع القوى الدولية لمطاردة الجماعات المرتبطة بتنظيم "القاعدة" في المناطق المالية المحاذية لأراضيها. (1)

(1) خويلدي السعيد، خيارات الدفاع الوطني في مواجهة التحديات الجديدة ، ورقة قدمت في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.

وأوضحت الجزائر أن المطاردات ستنتم في المناطق الصحراوية المفتوحة، لكن بعد "إبلاغ الدولة التي تقع المطاردة على أرضها وبشرط عدم وجود قوات نظامية جاهزة لاعتراضها في البلد الذي تفر إليه. وبهذه الخطوة خالفت الجزائر سياستها التقليدية في مجال مكافحة الإرهاب، القائمة على تكفل كل بلد شؤونه الأمنية بنفسه كما قبلت الجزائر بالتدخل العسكري الفرنسي في مالي و فتحت المجال الجوي الجزائري لهذه العملية.

إن التغيير الاضطراري لعقيدة الجزائر العسكرية في منطقة الساحل وفي مالي على وجه التحديد يبين مدى ضخامة التحديات والرهانات التي تواجه أمنها القومي في جوارها الإقليمي وبالدرجة الأولى مؤسستها العسكرية باعتبارها المؤسسة الرئيسية المنوطة بالحفاظ عن أمنها القومي. (1)

أما على الحدود الشرقية فوجدت الدولة الجزائرية نفسها أيضا مجبرة اعتبارا من 2011، على وضع قوات عسكرية ضخمة على الحدود المضطربة أمنيا مع ليبيا.

لقد أضحت الحدود البرية للجزائرية المقدرة مسافة 7 آلاف كلم، كلها حدود مغلقة تقريبا أمام تنقل الأشخاص باستثناء الحدود البرية مع تونس، فالحود البرية للجزائر مع المغرب مغلقة منذ 1994، كما قررت الجزائر غلق الحدود البرية مع ليبيا في ربيع 2014، وأغلقت الحدود البرية مع مالي والنيجر في 2012، والسبب هو المخاوف من تسلل المهربين والإرهابيين عبر هذه الحدود.

ووضعت المؤسسة العسكرية الجزائرية قوات عسكرية ضخمة على طول حدود البرية المضطربة، لمواجهة تحديات الحدود الملتهبة، هذه التحديات التي زادت من حجم حاجات الجزائر للأسلحة، بشكل رفع كلفة شراء الأسلحة في الجزائر في السنوات الأخيرة.

كما أن انخراط الجزائر في الحرب على الإرهاب والتهريب فلا تكاد تخلوا بيانات الجيش الجزائري، ولا خطب كبار القادة العسكريين الجزائريين من إشارات للحرب على الإرهاب، وفرضت الحرب على الإرهاب

(1) المرجع نفسه.

على الجيش الجزائري التواجد بشكل دائم في مناطق جبلية وعرة وفي مواقع بالصحراء أقصى الجنوب. وينفذ الجيش بانتظام عمليات عسكرية للبحث عن هذه الجماعات من أجل القضاء عليها، حيث فرضت الحرب على الإرهاب على الجيش أن يقاتل على عدة جبهات ضد جماعات مسلحة تتخفى في أعالي الجبال أو تتخفى وراء الحدود الجنوبية للجزائر.

لقد غيرت الحرب على الإرهاب التي بدأت في الجزائر في 1992، إستراتيجية المؤسسة العسكرية وأرغمتها على خلق وحدات عسكرية جديدة متخصصة في مكافحة الإرهاب ومع استفحال هذه الظاهرة داخل الجوار الإقليمي للجزائر، أضيفت تحديات أمنية جديدة للجزائر، وهو ما يفرض عليها التفرغ تماما لمواجهة هذه التحديات بما يثنيها في مزاحمة السياسيين في المعترك السياسي إلا فيما تعلق بالسياسة الدفاعية للبلاد. وإضافة على هذه المسؤولية زاد انخراط الجزائر في مبادرات أمنية ودفاعية إقليمية ودولية؛ مثل هي منظمة دول الميدان، التي تأسست في 2010، وتضم: مالي وموريتانيا والجزائر والنيجر، وتختص بمكافحة الإرهاب والجريمة المنظمة والتهريب العابر للحدود، من التحديات والمسؤوليات الإضافية المفروضة على المؤسسة العسكرية الجزائرية. (1)

ثانيا: علاقات التعاون العسكرية الخارجية : يجابه المؤسسة العسكرية الجزائرية على الصعيد الخارجي رهانات ناجمة عن علاقة التعاون التي تربطها مع الجيوش الأجنبية وحلف شمال الأطلسي (الناتو). لقد وطدت المؤسسة العسكرية الجزائرية علاقاتها العسكرية مع الجيش السوفيتي منذ الاستقلال، بل أن تاريخ العلاقات العسكرية بينهما يعود إلى الثورة التحريرية بتلقي الجزائر لأولى صفقاتها التسليحية من الاتحاد السوفيتي.

وتعزز هذا التعاون بعد ذلك عقب اختيار الجزائر للتوجه الاشتراكي بعد الاستقلال في عز سنوات الحرب الباردة، لتصبح الجزائر أحد الشركاء الأساسيين للاتحاد السوفيتي وترتقي لتكون ثاني المستوردين من

(1) أحمد عزيز، مرجع سابق.

السلاح منه.

وكانت أولى خطوات التعاون العسكري بين البلدين بعد الاستقلال: العملية واسعة النطاق التي باشرها

الخبراء العسكريون السوفيت لنزع الألغام من الأراضي الجزائرية سنة 1963 ، حيث أبتلوا مفعول 1.5

مليون لغم و دمروا 600 ألف كلم من الحواجز والموانع التي خلفها الاستعمار (1).

وبعد اعتراف الجزائر بجمهورية روسيا الاتحادية في 26 ديسمبر 1991، استمر التعاون بين الجيش

الجزائري والجيش الروسي مستمدا طبيعته من علاقات التعاون العسكري الوثيق مع الاتحاد السوفيتي باعتبار

روسيا هي الوريث الشرعي له، وخلال فترة التسعينات أين كانت الجيش الجزائري يواجه حربا عشواء ضد

الجماعات المسلحة وفي ظل المقاطعة غير المعلنة للدول الغربية لبيع السلاح للجزائر بقيت روسيا وفيه

للجزائر في مجال التسليح وبيع المعدات العسكرية وبلغ مستوى التعاون حد مساعدة الجزائر على اكتساب

منظومة نووية سلمية تمثلت في بناء مفاعل نووي جزائري للاستخدام السلمي لإنتاج الكهرباء من محطة

نووية، ويتمحور التعاون العسكري الروسي الجزائري الراهن على النقاط التالية: (2)

1. تحديث المنظومة الدفاعية.

2. اعتماد مفهوم الاحترافية .

3. التصدي للتهديدات الأمنية في المنطقة.

وتوجت زيارة الرئيس الروسي فلاديمير بوتين إلى الجزائر في مارس 2006 بإبرام صفقة تاريخية

عسكرية ضخمة بقيمة 7.5 مليار دولار تضمنت أولا شطب ديون جزائرية بقيمة 4.7 مليار دولار وثانيا

حصول الجزائر على 36 مقاتلة حربية ميغ 29 س . م . ت . .. /... 28 مقاتلة من طراز سوخوي 30

، .. /... 14 طائرة تدريب قتالي من طراز ياك 130 ، 8 بطاريات دفاع جوي إس 300 و مضادات

(1) حسين بهاز، قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة ، ورقة قدمت

في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية

الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.

(2) المرجع نفسه.

الدبابات "ميتيس" و "كورنيت"،../.. 300 دبابة من طراز تي -90، كما تم التوقيع على إتفاقية لتحديث 36 مقاتلة ميغ 29 كانت الجزائر قد إشترتها في التسعينات من القرن الماضي من بيلوروسيا وأوكرانيا فضلا عن 250 دبابة من طراز تي 72 . (1)

شكلت هذه الصفقات هاجسا كبيرا وأثارت مخاوف لدى أوروبا وخاصة فرنسا الطامحة للاستحواذ على نصيب من صفقات التعاون العسكري مع الجيش الجزائري ، هذه العلاقة بين الجيشين الجزائري والفرنسي التي عادت إلى النشاط بعد الزيارة الأولى لوزير الدفاع الفرنسي للجزائر في جويلية 2004 والتي تلتها زيارة العديد من الوفود العسكرية الفرنسية، بعد فترة شبيهة بالحصار فرضتها الحكومة الفرنسية على التسليح الجزائري، ليصل عدد الصفقات لاستيراد السلاح الفرنسي التي أبرمها الجيش الجزائري مع وزارة الدفاع الفرنسية في الفترة الممتدة بين 2010 إلى 2014 إلى مجموع 238 صفقة من أصل 669 أبرمتها الوزارة(2) كما عمل سلاح البحرية الجزائري في الآونة الأخيرة على عقد صفقات مع الجيش الفرنسي باستيراد سفن دورية عسكرية من طراز FPB-98 إضافة إلى الغواصات الروسية الحديثة التي استوردها. وهكذا بدا واضحا ميل المؤسسة العسكرية الجزائرية نحو اتجاه تعاون عسكري روسي - أوروبي من أجل تسليحها وبناء وتطوير قدراتها العسكرية التي تقدمت كثيرا في العقود الأخيرة.

كما امتد هذا التعاون إلى مجال التدريب المشترك خاصة في المجال البحري بانطلاق تمارين اليراس حميدو في 13 أبريل من العام 2015 في مدينة تولون بفرنسا وهي مناورات عسكرية بحرية بين الجيش الجزائري والفرنسي ، تتم في مياه البحر المتوسط وتهدف إلى توثيق التعاون بين القوات البحرية للبلدين ورفع الكفاءة القتالية ومراقبة الحدود البحرية. (3)

(1) المرجع نفسه.

(2) أمين، ل، فرنسا تمنح 238 ترخيصا لتصدير معدات عسكرية نحو الجزائر، اطلع عليه من موقع يومية الفجر على الرابط:

<http://www.al-fadjr.com/ar/national/313959.html> يوم 2017/05/13.

(3) المرجع نفسه.

كما تشهد العلاقات مع الدول الأوروبية تطورا ملحوظا منذ 2001 خاصة مع البحرية الإسبانية والإيطالية والبريطانية والتي شهدت تمارين مشتركة مع وحدات بحرية عائمة من قوات البحرية الجزائرية ناهيك عن مشاركة القوات البحرية الجزائرية في التمارين البحرية المشتركة لبلدان غرب المتوسط ضمن برنامج للتعاون العسكري بين مجموعة دفاع غرب المتوسط "5 + 5" والتي تضم كل من فرنسا وإيطاليا والبرتغال ومالطا وإسبانيا، بالإضافة إلى بلدان المغرب العربي الخمسة.

كما تعتمد الجزائر في مجال أنظمة الاتصالات العسكرية على فرنسا وألمانيا وإيطاليا؛ ما أدى إلى نجاح الجيش الجزائري في إطلاق قمر صناعي ذي قدرات عسكرية.

لقد شهدت علاقة المؤسسة العسكرية الجزائرية بجيوش العالم الغربي نقلة واضحة بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ، حيث أصبحت المقاربة الأمنية الجزائرية في محاربة الإرهاب مقبولة و خبرتها مطلوبة من طرف هذه الدول ، وشكلت فرصة لانخراط الجيش الجزائري في الحرب الدولية على الإرهاب وأدت إلى تطابق الرؤى بين الجزائر والولايات المتحدة الأمريكية. (1)

تغيرت علاقة الجيش الجزائري بالولايات المتحدة الأمريكية، منذ أحداث 11 سبتمبر 2001 وبدا واضحا بأن تعزيز الولايات المتحدة لعلاقاتها الثنائية مع الجزائر، راجع إلى إدراكها بمدى أهمية الجزائر الإستراتيجية في المنطقة باعتبارها طرفا أساسيا فاعلا في مبادرة الحرب على الإرهاب في الصحراء الكبرى، وانطلاقا من إستراتيجية القوات العسكرية الأمريكية بتدريب و مساعدة الجيوش الوطنية في هذه الدول في حربها على تنظيم القاعدة⁽²⁾ - الذي امتد نشاطه إلى الجنوب الجزائري و منطقة الصحراء والساحل الأفريقي.

قامت الولايات المتحدة بدعم الجهود الجزائرية في مكافحة الإرهاب من خلال مكتب Treasury

Office of Foreign Assets Control ووزارة المالية و مراقبة الممتلكات الأجنبية وزودت الجيش

(1) سالمة الامام، نفس المرجع السابق.

(2) براهيمى (مريم)، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره المنطقة المغاربية"، رسالة ماجستير، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، 2012، ص.166.

الجزائري بمعلومات وصور الأقمار الصناعية لتسهيل ملاحقته للجماعات الإرهابية، كما وضعت قادة تنظيم القاعدة في بلد المغرب الإسلامي على غرار عبد المالك دروكدال، ضمن قائمة OFAC Specially Designated Global Terrorists الإرهابيين الدوليين المطلوبين.

في حين ساهمت الإستخبارات الجزائرية بتوفير المعلومات عن الإرهابيين ذوي الأصول الجزائرية و تقديمها للولايات المتحدة.

وفي جوان 2007 وقعت الجزائر و الولايات المتحدة الأمريكية على اتفاقية تعاون للاستخدام السلمي للطاقة النووية.⁽¹⁾

في سنة 2005 قامت كل من الولايات المتحدة الأمريكية و الجزائر، بإطلاق ما يسمى بالحوار العسكري و المبادلات العسكرية من اجل التدريب و رفع المستوى العسكري للجيش الجزائري و في سنة 2009 صرفت وزارة الدفاع الأمريكية ما يقدر ب 35 مليون دولار، اجل الدخول في علاقات عسكرية مهمة مع الجزائر.⁽²⁾

وفي التعاون في مجال التدريب العسكري تنظم الولايات المتحدة كل عام مناورات فلينتلوك، وهي مناورات عسكرية مشتركة تقام بين كل من الولايات المتحدة الأمريكية وكندا وفرنسا والجزائر والمغرب وتشاد ونيجيريا ومالي منذ عام 2005.

وتنظمها سنويا قيادة العمليات الخاصة في القيادة الأمريكية لإفريقيا (أفريكوم)، ويشارك فيها ألف عسكري من عشرين بلدا. وتقام بهدف تطوير قدرات جيوش الدول المشاركة في حملة مواجهة الإرهاب. ورغم هذا التعاون المهم يختلف الطرفان الجزائري والأمريكي أساسا حول بعض أنواع الأسلحة التي ترفض الولايات المتحدة إلى الآن بيعها للجزائر إلا بمواصفات أقل من حيث التكنولوجيا وشروط صعبة، خاصة طائرات دون طيار وصواريخ جو جو وأنظمة مراقبة عالية التقنية، رغم ما تردد في الإعلام من اقتناء

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

الجزائر لطائرات استطلاع أمريكية دون طيار من فئة "بريداتور"، لاستعمالها في محاربة الإرهاب بعد الصفقة الوحيدة التي أبرمتها الجزائر مع الولايات المتحدة الأمريكية بحصولها على نظام التعقب الإلكتروني سنة 2002 واثبت نجاعته في القضاء على أمراء الجماعات الإرهابية. (1)

كما أن التعاون العسكري الجزائري مع حلف شمال الأطلسي (NATO) يعد وجها بارزا لعلاقات المؤسسة العسكرية الجزائرية الخارجية كما أنه يعد رهانا هاما أمامها في المستقبل قد يفرض عليها توجيهها نحو تبني نمط العلاقة الغربية بين الجيش والسياسة، هذه العلاقة بدأت بشكل فعلي سنة 2000 من خلال انضمام الجزائر إلى الحوار المتوسطي، تحت إشراف الحلف الذي انطلق سنة 1994 ويضم كل من دول : المغرب ، تونس، موريتانيا، مصر، الأردن، وإسرائيل (2) .

ورغم الانتقادات التي وجهت للجزائر لحضورها أشغال واجتماعات ينظمها الحلف الأطلسي تحضرها إسرائيل، غير أن الجزائر تمسكت بتعزيز الحوار الأطلسي في إطار ضمان مصالحها واستقرارها العملياتي وواصلت الجزائر تعاونها مع الحلف الذي لا يعني بأي حال التطبيع مع إسرائيل، وتجسد هذا التعاون بمجيء قطع بحرية للحلف في الموانئ الجزائرية و كذا المشاركة في العديد من المناورات العسكرية المشتركة بدءا من عام 2001 رغبة في الاستفادة من خبرة الحلف في مسار تحديث واحترافية الجيش الجزائري إضافة إلى تكثيف التعاون في مجال الاستعلامات.

كما أن تقييم الحلف لدور الجزائر في هذه الحرب العالمية ضد الإرهاب هو تقييم جيد حسب خبراء "الناطو"، الذين يعتبرون الدولة الجزائرية الدولة الأكثر نشاطا في تعاونها مع "الناطو" في جنوب البحر الأبيض المتوسط، و قد سجل الحلف الأطلسي هذا الدور الإيجابي للمؤسسة العسكرية الجزائرية أثناء زيارة الرئيس الجزائري لمقره ببروكسيل.

(1) محامد مراد ، الجزائر بصدد إنهاء صفقة اقتناء بين 50 و 60 طائرة استطلاع دون طيار "بريداتور"، الجزائر نيوز يوم

2009، اطلع عليه على الرابط: بتاريخ 2017/04/21 على الساعة : 07.30

<http://www.djazairnews.info/actualite/42-2009-03-26-18-31-37/702050-60.html>

(2) مسلم بابا عربي، مرجع سابق، ص.192.

وهذا ما أكده الأمين العام للحلف الأطلسي ياب دي هوب تسيفر خلال زيارته للجزائر عن رغبة

الحلف في بناء شراكة أوسع مع الجزائر يغطي فيها الجانب الأمني الحيز الأكبر. (1)

إضافة إلى مجال تدريب ضباط جزائريين وتكوينهم في مؤسسات متخصصة في مكافحة الإرهاب

التابعة للحلف الأطلسي المتواجدة في كل من إيطاليا وألمانيا.

كما شمل التعاون مع الجزائر مراقبة الحدود ودعم مراقبة التجارة البحرية في المتوسط. (2) لقد عبر

الطرفان عن إمكانية ذهابهما وتطويرهما لعلاقتهما لدرجة الشراكة، في إطار التصور الأوروبي للأمن في

المنطقة المتوسطية ويتطابق هذا التصور مع التوجه الجزائري لبناء وتحقيق الأمن في منطقة المتوسط ومن

ثم محاولة تشكيل سياسة أمنية وخارجية أوروبية موحدة، لمعالجة التهديدات الأمنية الجديدة التي أفرزتها

نهاية الحرب الباردة، والمتمثلة في ظاهرة الهجرة بشقيها القانوني والغير قانوني.

بالإضافة إلى ظاهرة الإرهاب، والدول الفاشلة التي تعرف صراعات داخلية، التي من شأنها أن تؤدي

إلى موجة غير مسبوقه من الهجرة وتصدير حالة العنف إلى داخل الاتحاد.

وتهدف هذه الشراكة الأوروبية -الجزائرية، التي وان تعددت مجالاتها إلى الحد من التهديدات الأمنية

التي يعرفها الاتحاد الأوروبي والجزائر بمختلف أبعادها السياسية، الأمنية، الاقتصادية، الاجتماعية والثقافية،

والأهم في ذلك هو اعتماد المقاربة الجزائرية للقضاء على ظاهرة الهجرة باعتبارها التهديد الذي يشكل التحدي

الآني في نظر الاتحاد الأوروبي من جهة، ومن جهة أخرى كون الجزائر بوابة لعبور المهاجرين الغير

شرعيين القادمين من الساحل الإفريقي، دون نسيان وجهة نظر الجزائر لمكافحة التطرف والإرهاب باعتبارها

(1) المرجع نفسه.

(2) شرقي محمود، التوجهات الجديدة للحلف الأطلسي اتجاه دول المغرب العربي، مجلة العلوم القانونية والسياسية جامعة حمة

لخضر الوادي، ص. 13.

من أولى الدول التي عانت من الظاهرة على المستوى الإقليمي والدولي. (1)

إن الانخراط العميق للجزائر في مجال التعاون العسكري مع الجيوش الأجنبية خاصة الغربية منها وكذلك مع الحلف الأطلسي، والذي قد يؤدي مستقبلا إلى الاندماج والعضوية فيه، سيؤدي حتما إلى توجه أكثر ديمقراطية للنظام السياسي وفق النموذج الغربي .

وبما أن المؤسسة العسكرية هي المعنى الأول بهذا المعنى فإن النمط الغربي لاحترازية المؤسسة العسكرية سينعكس حتما على المؤسسة العسكرية الجزائرية، بما قد يؤدي إلى توجه أكبر نحو الدولة المدنية والتزام الجيش بالمهام الدستورية.

المبحث الثالث: مستقبل الدور السياسي المؤسسة العسكرية الجزائرية

سنحاول خلال هذا المبحث على ضوء عملية تقييم الجهود المبذولة خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة لتحديد دور المؤسسة العسكرية وفق نظرية التنافس السياسي العسكري، تصور أهم المشاهد المستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية ، فالى أي مدى يمكن القول بنجاح جهود التحييد، وما هي أهم المشاهد المستقبلية التي يمكن تصورها للدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

المطلب الأول: تقييم جهود تحييد المؤسسة العسكرية: سنحاول خلال هذا المطلب تقييم مجموع الجهود التي شملت المؤسسة العسكرية الجزائرية لتحبيدها عن أي دور سياسي، وإلزامها بحدود أدوارها الدستورية تماشيا مع المسار الذي انخرطت فيه هذه المؤسسة وهو بناء جيش احترافي يعمل على تجاوز توغنها في المجال السياسي، إلا ما تعلق منه بالسياسة الدفاعية التي تمس مجال اختصاصه بالدرجة الأولى، بصفته قوة إقتراحية وليست قرارية، وسنحاول استعارة نظرية التنافس المدني - العسكري لتحليل هذه العملية لكونها تتناسب مع الدول الأقل ترسيخا ديمقراطيا وتمتلك قدرا من عناصر هذه الديمقراطية كوجود طبقة سياسية،

(1) دريس نبيل، نحو اطار تعاوني في مجال السياسات الدفاعية بين دول ضفتي المتوسط الجزائر نموذجا، ورقة قدمت في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.

وسلطة سياسية مدنية.

ومتلما تطرقنا إليه في الفصل النظري فإن مجالات التنافس التي تحدث حولها هذه المنافسة بين المؤسسات السياسية المدنية والمؤسسة العسكرية هي خمس مجالات: تجنيد النخب - صنع السياسات العامة - الأمن الداخلي - الدفاع الوطني - التنظيم العسكري.

وهذا ما نجده في الحالة الجزائرية، فهي حالة تتميز فيها العلاقة بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية التي تعتبر مؤسسة الرئاسة أهمها على الإطلاق، تشهد حالة تنافس واضحة لأن مؤسسة الرئاسة تسعى لتغيير واقع سياسي عمّر لسنوات طويلة في الجزائر، والمؤسسة العسكرية تسعى للحفاظ على الوضع القائم باعتبارها تمتلك استعدادات طبيعية للتدخل نابعة من خصائصها الذاتية كالهرمية والإنضباط، إضافة إلى تاريخ تدخلها الذي يعطيها دافعا للبقاء كقوة مهيمنة على القرار السياسي، كذلك بالنظر لحجم الامتيازات التي تكتسبها النخب العسكرية من جراء هذا التدخل، هذا الصراع الذي كان ضحيته دائما في حالات الانسداد، إذعان مؤسسة الرئاسة وتغيير "وافدها" وفق إرادة المؤسسة العسكرية.

تؤكد نظرية دافيد كوهين و إيريل كرواسون على الظروف العامة والعوامل الهيكلية التي تؤثر على طبيعة العلاقات بين النخب العسكرية والنخب السياسية المتنافسة، ويعتبران أن لهذه الظروف أهمية بالغة في تحديد هوية الجهة المتغلبة في هذا الصراع، إما لصالح النخب العسكرية، وأما لصالح النخب السياسية المدنية، لكون هذه الظروف العامة والعوامل الهيكلية الداخلية والخارجية قد تخدم طرفا ضد آخر، وتتحكم بذلك في طبيعة هذا التنافس المدني العسكري.

وتنظم هذه الظروف دائما وفق الباحثين إيريل كرواسون ودافيد كوهين ثلاث مستويات أساسية: (1)

(1) Paul Chambers and Aurel Croissant, op.cit., p.48.

1) المستوى الأول - الظروف المبدئية: التي تتمثل في الحالة السياسية التي كانت تسود عملية التنافس بين النخب السياسية والعسكرية على صناعة القرار السياسي طيلة الفترات السابقة للحالة المدروسة، وبإسقاط هذه الظروف على الحالة الجزائرية المتمثلة في العلاقة المدنية العسكرية في فترة حكم الرئيس بوتفليقة، نجد أن النظام السياسي الجزائري ومنذ الاستقلال تميز باحتلال المؤسسة العسكرية مكانة حاسمة فيه.

هذه المكانة مثلما تطرقنا له ، كرسها دستوري 1963 و 1976، كما كرستها الممارسة السياسية في فترتي الأحادية والتعددية، واكتسبت المؤسسة العسكرية امتيازات هامة على جميع الأصعدة، فنفوذها السياسي كما سبق وأن تطرقنا إليه كان قويا ومؤثرا وحاسما في معظم مراحل الدولة، وكلمة الفصل في اختيار القيادات السياسية عند لحظات انتقال السلطة كانت تنحصر في نخبها العسكرية.

كما أنها كانت الخزان الأساسي لتولي المسؤوليات السياسية، وحتى إن كانت هذه النخب السياسية من خارج المؤسسة العسكرية فلا بد أن تحوز على دعمها وتركيبتها وترشيحها.

وخلاصة القول، فإن الظروف المبدئية كانت لصالح المؤسسة العسكرية في ظل التنافس على القرار السياسي.

وفي مثل هذه الظروف المبدئية التي تنتم بسيطرة شبه مطلقة للمؤسسة العسكرية، ووفقا لنظرية التنافس المدني العسكري فإن المؤسسة العسكرية تقاوم مقاومة شديدة كل محاولات الحد من سلطتها السياسية أو الانتقاص من عمق توغلها في الشأن السياسي، وهذا ما حدث في الجزائر فجميع رؤساء الجمهورية الذين باشرنا جهودا حاولت المساس بهيمنة هذه المؤسسة على القرار السياسي طالهم العزل أو الاستقالة تحت الضغط باستثناء الرئيس هواري بومدين الذي كان يحكم سيطرته على كل المؤسسات الرئاسية والعسكرية، وأيضا هذا السلوك يفسر التنافس بين المؤسسة العسكرية والرئيس بوتفليقة، الذي استطاع إلى حد ما تطويع استعصاء المؤسسة العسكرية في الاستجابة لجهود الرئيس التحديدية لدورها السياسي، عبر إستراتيجية طويلة النفس، وعرف كيف يتعامل مع ردود أفعال قادتها التي كانت تهدف إلى إبقاء الوضع على حاله.

وتقدم نظرية التنافس المدني العسكري عدة إستراتيجيات يمكن استعمالها تجاه المؤسسة العسكرية للحد من دورها السياسي مثل استرضاء هذه المؤسسة ورصدها، اختيار قادتها من الموالين للسلطة ومكافئتهم، إلى غيرها من بقية الإستراتيجيات التي تطرقنا إليها في الفصل المفاهيمي، وبالنظر إلى الحالة الجزائرية نجد أن الرئيس بوتفليقة قد انتهج بعض هذه الإستراتيجيات، فحاول أولاً استرضاء هذه المؤسسة بتولي مهمة الدفاع عن قادتها خلال العشرية الدموية التي شهدتها الجزائر في المحافل الدولية، كما قام بحظر كل المتابعات القضائية التي قد تلحق بأفراد هذه المؤسسة من جزاء بعض الانتهاكات والتجاوزات التي تكون قد حدثت خلال ما يسمى بالمأساة الوطنية ضمن قانون المصالحة الوطنية.

كما انتهج الرئيس إستراتيجية اختيار القيادات الموالية للرئاسة، والتي تتميز بكونها، إما أنها لا تملك أي طموح سياسي، أو أنها تدين بالولاء التام لمؤسسة الرئاسة معتمداً أحياناً على ترقية بعض الضباط الأكفأ خاصة من غرب البلاد ضامناً بذلك استمرار نوعاً من الولاء الجهوي الذي كان سائداً داخل المؤسسة العسكرية من قبل وتجسد ضمن دائرة ما تسمى بمجموعة ضباط (BTS)، أي الضباط المنحدرين من ولايات باتنة، تبسة، سوق أهراس⁽¹⁾، واقترن تطبيق هذه الإستراتيجية التي وردت أيضاً في نظرية كرواسون وكوهين، بعملية إقالة وعزل الضباط غير الموالين للرئاسة، أو الذين يظهرون ميلاً للمشاركة في الشأن السياسي، أو الذين كان لهم ماضي في إقحام المؤسسة العسكرية في العمل السياسي، وإضافة إلى الاستراتيجيات الواردة في نظرية التنافس المدني العسكري والتي كانت ضمن الأساليب التي استخدمها الرئيس في جهوده.

وحاول أحياناً استعمال بعض الأساليب أخرى مثل: المواجهة الإعلامية المفتوحة في بعض الحالات ضد قادة المؤسسة العسكرية، فقد هاجم في بداية رئاسته في بعض خطاباته علناً بعض الجنرالات الذين

(1) خيري عبد الرزاق جاسم، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد الرئيس بوتفليقة، مجلة دراسات دولية، العدد 64، ص.18.

يمارسون تجارة خارجية مستخدما فصاحته اللغوية⁽¹⁾، إضافة إلى استخدامه لأسلوب الاستقواء بطرف ضد طرف آخر داخل المؤسسة العسكرية بفصل مراكز القوة في المؤسسة العسكرية عن بعضها البعض، خاصة بين قيادة الأركان وجهاز الاستخبارات.

في هذا الصدد يقول الخبير والعقيد السابق في الاستخبارات محمد شفيق مصباح: "منذ مجيء الرئيس بوتفليقة للحكم، وقع شيء جديد يتعلق بالوضع الداخلي للمؤسسة العسكرية والأمنية، حيث أن الرئيس تمكن من الفصل بينهما، وعرف كيف يفصل بينهما، لأن في السابق كانت المؤسسة العسكرية بشقيها موحدة، لها القدرة الكافية في التواجد في الميدان القتالي وكذلك في امتلاك المعلومات." ⁽¹⁾.

حيث تم الاستقواء بجهاز الاستخبارات في مواجهة جناح محمد العماري في قيادة الأركان، ثم الاستقواء بقيادة الأركان ورئيسها قايد صالح في مواجهة جهاز الاستخبارات بقيادة الجنرال توفيق، باستعمال صلاحيات الرئيس الدستورية بصفته رئيسا للجمهورية ووزيرا للدفاع الوطني.

(2) المستوى الثاني - العوامل العسكرية الداخلية : وهي تلك العوامل التي تتبع من داخل المؤسسة العسكرية مثل تنظيمها الهيكلي وتدرجها الهرمي وتوافقه الوظيفي، تماسك المؤسسة ووضعها الاقتصادي، ويمكن القول في هذا الصدد أن الرئيس بوتفليقة استطاع تفكيك أهم البنى الهيكلية التي شكلت مجالا خصبا لإثارة خصية الاستعداد الطبيعية لتدخل الجيش في السياسة، فالبنية الهيكلية التي تشكلت لصالح جهاز الاستخبارات في المؤسسة العسكرية تحت مبرر الضرورة الأمنية في فترة التسعينيات ساعدت بتغولها داخل المؤسسة العسكرية والنظام السياسي أيضا على التوغل في الشأن السياسي، وهو ما جعلها تراقب جل الأنشطة السياسية وتتغلغل داخل كثير من التنظيمات والأحزاب السياسية.

⁽¹⁾ صيداوي رياض، الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، مرجع سابق.

⁽²⁾ حوار مع محمد شفيق مصباح في منتدى الشروق، انظر الرابط :

<http://www.echoroukonline.com/ara/articles/169239.html> اطلع عليه يوم 2017/05/18 على الساعة

حيث اتهمتها عدة أحزاب بأنها كانت تقف وراء الحركات التصحيحية والاشتراكية الحزبية، بالإضافة لرقابتها الدائمة لوسائل الإعلام، وضغطها المستمر عليها عبر سياسة توزيع الإشهار، فتجمع كم هائل من المديرات المختلفة يتوزع نشاطها عبر مختلف مؤسسات الدولة كالأمن الرئاسي، الاستخبارات الحربية (أمن الجيش)، الأمن الداخلي (مكافحة التجسس)، الأمن الخارجي، فرق مكافحة الإرهاب الخاصة، مراقبة الإعلام، وغيرها، مكن هذا الجهاز من إحكام سيطرته على مفاصل الحياة السياسية فكانت إعادة هذا الجهاز إلى حجمه الطبيعي باعتباره إحدى أجهزة مؤسسة الجيش الوطني الشعبي، فتمت تحويل العديد من المديرات إلى أجهزة عسكرية أخرى كقيادة الأركان، قيادة الحرس الجمهوري، القوات الخاصة، إضافة إلى الحد من اختصاصاتها في مجال الشرطة القضائية فتم إبعادها عن التحقيق في قضايا الفساد التي استخدمت ملفاتها سابقا كأوراق ضغط تجاه القادة السياسيين ومحيطهم، وهو ما مكن إلى حد كبير من تحييد هذا الجهاز عن العمل السياسي .

أما بالنسبة للوضع الاقتصادي للمؤسسة العسكرية، يمكن القول بأن الميزانية الضخمة التي ترصد لوزارة الدفاع والتي تتصدر دائما ميزانيات جميع القطاعات الحكومية، حيث بلغت 20 مليار دولار سنة 2014، 12 مليار دولار سنة 2015، 09 مليار دولار سنة 2016، 10.5 مليار دولار سنة 2017،⁽¹⁾ والتي لها ما يبررها مثل تجديد المنظومة العسكرية التي توقفت طيلة التسعينات، ومواجهة التحديات الراهنة، كان لها أثرها في الرواتب والامتيازات المالية لمنتسبي هذه المؤسسة، ما قد يسمح برضا أفرادها بأوضاعهم المالية، وهو ما يساهم في عدم تطلع العسكريين للشأن السياسي موالاتهم للسلطة السياسية المدنية.

كما أن هذه الميزانية الضخمة لوزارة الدفاع بشقيها التجهيز والتسيير، بقيت استثناء من أي رقابة برلمانية أو تدقيق مالي ، فلم يحصل أن مثل الوزير المنتدب لدى وزير الدفاع الوطني أو نائب وزير الدفاع الوطني أمام البرلمان سواء أمام لجنة المالية أي في الجلسات العامة لمناقشة الميزانية السنوية، أو الرد على

(1) بلعمري (سميرة)، وزارة الدفاع تسترجع تربيعها على عرش ميزانية الدولة، موقع الشروق اونلاين ، اطلع عليه على الرابط: <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/181187.html> بتاريخ 2017/05/18 على الساعة 14.30.

أسئلة النواب ذات الصلة بالدفاع الوطني والجيش.

كما أن هذه الميزانية تستفرد دائما بعدم مناقشتها في البرلمان من طرف النواب حتى في غياب الوزير المعني، ورغم أن هذا السلوك نظريا لا يساعد على تكريس مفهوم السيطرة المدنية على المؤسسة العسكرية، فالعسكريون لم يتعودوا أن يتدخل المدنيون في شؤون تسييرهم لمؤسستهم، وهذا من الناحية العملية يضيء نوعا من الفصل بين ما هو شأن مدني وبين ما هو عسكري، مما قد يساعد على عدم التدخل المتبادل بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية.

لكن رغم هذه الرؤية، لا يمكن إغفال أن هذا السلوك كان محل نقد لاذع من طرف نواب المعارضة والمنظمات الوطنية المهتمة بمكافحة الفساد، خاصة بعد تصنيف قطاع الدفاع الجزائري في قائمة قطاعات الدفاع للدول الأكثر عرضة للفساد في تقارير منظمة الشفافية الدولية، التي اعتبرت تسيير هذا القطاع في الجزائر يتسم بالسرية وانعدام الشفافية وغلق منافذ الوصول إلى المعلومة لوسائل الإعلام.

كما انتقدت هذه المنظمة طريقة الترقيات في المؤسسة العسكرية الجزائرية في إحدى تقاريرها واعتبرتها من أبرز مظاهر الفساد، حيث ورد في هذا التقرير: " ... وجد دليلا على أن اختيار وترقية الأفراد في كثير من الأحيان على أساس ولائهم وطاعة من هم في السلطة، وليس لجدارتهم المهنية، ونظام التعيين في المستويات المتوسطة والعليا انحرف إلى طرف المحسوبية والولاء." (1)

وما يحسب للمؤسسة العسكرية الجزائرية، هو أنها كانت دائما تظهر متماسكة ومتحدة ومتضامنة في قراراتها، هذا التضامن والتماسك القوي هو الذي يبعدها دائما عن التمزق والانقسام رغم تعرضها للعديد من الهزات والظروف الصعبة، وأمام هذا التماسك فإن الصراعات الداخلية الطبيعية بين كبار الضباط تصبح مسألة ثانوية إذا ما تعلق الأمر بمواجهة صراع خارجي، فوحدة المؤسسة هي خط أحمر لكل قياداتها ونخبه لا يمكن المراهنة عليه. ويبقى الانسحاب من المواجهة هو السبيل الوحيد للنخب التي لا تستطيع التكيف مع

(1) عثمان لحياي، الفساد يضرب قطاع الدفاع الجزائري، العربي الجديد، اطع عليه على الرابط:

<https://www.alaraby.ca.uk/politics/2015/10/31> يوم 2017/05/12 الساعة 13.19.

التوجهات الغالبة لسلوك هذه المؤسسة، ويرجع الباحث رياض الصيداوي سبب وحدة وتماسك الجيش الجزائري إلى تعود نخب هذه المؤسسة على ثنائية (وحدة / صراع)، فهي بقدر ما تتصارع داخليا لتناقض تطلعات ضباطها، بقدر ما تتحد في وجه خصومها الخارجيين. (1)

ورغم أن هذه الخاصية تخدم سلوك المؤسسة العسكرية، إذا ما تدخلت سياسيا بسبب الالتفاف حول قرارات قادتها مهم كان نوعها، إلا أن الرئيس بوتفليقة سعى دائما لاستخدام هذه الخاصية المتمثلة في تماسك ووحدة المؤسسة العسكرية لإبعادها عن المجال السياسي عن طريق استمالة أغلب قياداتها وجعل التوجه العام السائد داخلها يصب في جهة الولاء لمؤسسة الرئاسة، وهذا ما يعطي انطباعا بأن معارضي هذا التوجه في المؤسسة العسكرية هم من يسعون لتقويض هذه الوحدة وزعزعة هذا التماسك.

وهكذا يتبين لنا مدى نجاح الرئيس في تكييف العوامل العسكرية الداخلية لخدمة مشروعه التحييدي للدور السياسي للجيش.

3) المستوى الثالث - العوامل العسكرية الخارجية: تدرج نظرية التنافس المدني العسكري ضمن هذا المستوى ستة عوامل رئيسية تتضمن شعبية النخب السياسية، الإجماع الشعبي حول الديمقراطية والمدنية، قوة مؤسسات المجتمع المدني، التهديدات الداخلية والخارجية، بالإضافة إلى مواقف القوى الخارجية.

بالإسقاط على حالة العوامل العسكرية الخارجية للمؤسسة العسكرية الجزائرية، نجد أن الرئيس بوتفليقة إذا ما اعتمدنا على مختلف نتائج الإنتخابات الرئاسية منذ 1999 إلى غاية 2014 مرورا بانتخابات 2004 و 2009، يمكن القول أن الرئيس يحظى بشعبية كبيرة لدى الجزائريين لحصوله على أغلب أصوات المنتخبين، حيث حصل على 73.97% سنة 1999، و 84.99% سنة 2004، 90.24% سنة 2009،

(1) صيداوي رياض، الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، مرجع سابق، ص 26

81.53% سنة 2014⁽¹⁾.

ورغم تراجع منتخبي الرئيس بين انتخابات 2014 مثلا بحوالي 5 ملايين ناخب، إلا أن أرقام الانتخابات تبقى تشير بأن الرئيس يحظى بثقة غالبية الناخبين.

ورغم أن تقييم الشعبية بصفة عامة ليست بالأمر السهل، لأنها تحتاج إلى دراسات سياسية واجتماعية وعمل ميداني طويل، إضافة إلى أن التسليم بأن نتائج الانتخابات تعبر عن التوجه الحقيقي للشعوب هو محل تشكيك من طرف فريق من الباحثين، إذ يعتبر الباحث الروسي بيترو رازين في دراسة حول ما سماها بالكتل الانتخابية في الدول الديمقراطية.

أن نتائج الانتخابات في أغلب الدول لا يمكنها التعبير بدقة عن التوجه العاطفي للشعوب بسبب وجود ما يسمى بالكتل الانتخابية، وهي مجموعات واسعة من المواطنين تمارس حقا دوريا في التصويت مقابل كتلة انتخابية صامتة تمثل الأغلبية، وهذه الأغلبية لها رأي سياسي، إلا أنها ترفض التعبير بسبب عدم ثقتها في الانتخابات، أو عدم ثقتها بالمرشحين، أو الأحزاب.

وفي الجزائر تعودت فئة من الموظفين العموميين وموقف الأسلاك العمومية والمجاهدين وإطارات الدولة، إضافة إلى أعضاء أحزاب السلطة والموالاة والمتعاطفين معها، على التصويت بشكل دوري، بينما تمتع فئة واسعة أغلبها من الشباب عن التصويت، ورغم هذا الطرح إلا أنه لا يمكن نفي أن الانتخابات تبقى كقرينة تثبت توجهها عاما للمواطنين⁽¹⁾، ويمكن القول بداية أن الرئيس بوتفليقة يحظى بشعبية بصفته رئيس الجمهورية تثبت نتائج الانتخابات، إضافة إلى حجم الإنجازات الكبرى التي تحققت في عهده، وهذا ما جعله

(1) بن الشيخ عصام، انتخابات الرئاسة في الجزائر: دراسة في السلوك التصويتي، مجلة الاهرام الديمقراطية، اطع عليه على الرابط، <http://democracy.ahram.org.eg/UI/Front/InnerPrint.aspx?NewsID=189> بتاريخ 2017/05/12 على الساعة 19.30.

(1) الغر عبد الحفيظ، هل يحب الشعب الجزائري بوتفليقة إلى الآن وما رأي الأغلبية الصامتة، الجزائرية في 2017/02/04، على الرابط التالي: <http://www.dzayerinfo/ar/mobil/outher/start/9436html> : اطع عليه بتاريخ 2017/05/14 على الساعة 21.25.

يباشر مسار تحييد المؤسسة العسكرية بكل ثقة وثبات.

في ما يخص الإجماع الشعبي حول الديمقراطية فننتج قياس الرأي العام التي أورها المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات ضمن برنامج قياس الرأي العام العربي تحت اسم المؤشر العربي 2016، تبين أن المواطنين الجزائريين لا يعارضون المبادئ الديمقراطية وأن مواقفهم إيجابية تجاهها، إذ أنهم عارضوا الفكرة القائلة بأن النظام الديمقراطي يتعارض مع الإسلام بنسبة تراوحت 67% سنة 2012، ونسبة 75% سنة 2016، ورفضهم كذلك لمقولة أن المجتمع الجزائري غير مهياً لممارسة الديمقراطية تتراوح بين نسبة 40% سنة 2012، ونسبة 63% سنة 2016. (1)

وكان موقفهم من فكرة أن النظام الديمقراطي وإن كانت له مشكلاته فهو أفضل إليه من الأنظمة بالموافقة بنسبة تتراوح بين 75% سنة 2011، و55% سنة 2016.

بينما عارض هذه الفكرة ما نسبته 18% سنة 2011، ونسبة 38% سنة 2016، بينما وافقت نسبة وصلت إلى 80% سنة 2012، ونسبة 77% سنة 2017، على ملائمة النظام السياسي التعددي الذي تتنافس فيه جميع الأحزاب مهما كان انتماؤها للمجتمع الجزائري. (1)

وبين هذا الاستطلاع مدى إجماع الرأي العام الجزائري على الديمقراطية وما تفرضه من تولى النخب السياسية المدنية للسلطة بدلا من النخب العسكرية، رغم أن هذا الاستبيان بين أيضا ثقة المواطنين الجزائريين في مؤسستهم العسكرية بنسب تراوحت بين 61% سنة 2011 ونسبة 76% سنة 2016، كما بين ثقته في جهاز الاستخبارات بنسبة بلغت 43% سنة 2011، ونسبة 56% سنة 2016. (2)

(1) تقرير، اتجاهات الراي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، مجلة سياسات عربية، العدد، 24، جانفي 2017، ص. 114.

(1) المرجع نفسه.

(2) المرجع نفسه.

ويبدو ضعف مؤسسات المجتمع المدني و مكونات الطبقة السياسية من أحزاب سياسية وجمعيات هو ما يثبتته الواقع اليومي، بسبب ضعف قوة تأثيرها في الجزائر، خاصة فيما يتعلق بالمشاركة في صناعة القرار في الدولة.

كما يلاحظ تراجع محسوس في التهديد الداخلي المتمثل في الإرهاب، بعد أن شهدت البلاد استقرارا امنيا ملحوظا بفضل سياسة الرئيس في مشروع الوئام المدني والمصالحة الوطنية، بسبب جهود أفراد الجيش في السهر على القضاء على هذه الظاهرة ، أما التهديد الخارجي فرغم اضطراب الوضع على مختلف حدود البلاد إلا أنه يبقى متحكما في استقراره على النحو المطلوب .

وهكذا فليس جل عناصر العوامل العسكرية الخارجية، تصب في صالح مؤسسة الرئاسة، خاصة ما تعلق منها بالمكونات غير الرسمية للبيئة السياسية من أحزاب الطبقة السياسية، ومؤسسات المجتمع المدني، رغم أن بعض العناصر الأخرى هي لصالحها: مثل وجود شعبية للرئيس، تراجع التهديد الداخلي، والقبول الشعبي بالديمقراطية وما تقتضيه من حكم مدني.

وبالإضافة لكل هذه العوامل العسكرية الخارجية، فإن الدعم الخارجي الأوربي والأمريكي لسياسات الرئيس والذي تجلى في العبارات التي كثيرا ما أطلقها المسئولون الغربيون بالثناء على حكمة الرئيس بوتفليقة وخبرته وعلاقاته التي نسجها خلال توليه منصب وزير الخارجية وهو ما أعطى دافعا خارجيا مساعدا وهاما للرئيس في المضي في سياسة تحييد المؤسسة العسكرية.

وفي ختام تقييمنا لجهود تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية خلال فترة حكم الرئيس بوتفليقة وفق نظرية التنافس المدني العسكري، ورغم صعوبة قياس مؤشرات مجالات التنافس بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية، بسبب حداثة هذه التغييرات التي تضمنها مسعى جهود مؤسسة الرئاسة في تحييد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية واستمرار هذا المسعى، ما يجعل قياس أثره في الميدان أمرا صعبا، إلا أنه وفقا لهذه النظرية فان مستوى التغيير في الظروف المبدئية والعوامل الداخلية والخارجية العسكرية لصالح احد الطرفين سوف يؤدي حتما إلى السيطرة على مجالات هذا التنافس.

وهكذا يمكن القول أنه في ظل ظروف مبدئية كانت تتميز بإرث تاريخي عريق في التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية، والتي بادر الرئيس بوتفليقة بتغيير واقعها عبر عدة استراتيجيات وأساليب بعضها أدرجتها نظرية التنافس المدني العسكري، مثل حملة الدفاع على قيادات هذه المؤسسة في الخارج مقابل استجابة هذه القيادات لمشروع التحييد، وبعض الأساليب الأخرى التي لم يتم إدراجها في هذه النظرية مثل إستراتيجية الاستقواء بطرف ضد طرف آخر، إضافة إلى جملة التغييرات العميقة التي أحدثتها جهود التحييد في العوامل العسكرية الداخلية للبنى الهيكلية التنظيمية لهذه المؤسسة، حيث حيدت هذه التغييرات إلى حد بعيد قدرة هذه المؤسسة في التطلع إلى التدخل في الحياة السياسية، عبر حجم هذه التغييرات، التي قلصت من قدرة هذه البنى بإعادة رسم أدوارها ووظائفها وصلاحياتها التي اكتسبتها خلال مراحل سابقة خاصة في فترة تردي الأوضاع الأمنية.

كما مست هذه التغييرات الجوهرية مستوى النخب العسكرية المسيصة والمناوئة للتغيير باستمالة ميزان القوى لصالح مؤسسة الرئاسة، حتى يتم عزلها اعتمادا على قدرة الرئيس في مناورة هذه الأطراف القيادية عند ممارستها لردود أفعال مقاومة لهذا المسعى التحييدي، والتي كانت سببا في قوة تأثير أدوار هذه المؤسسة في الحياة السياسية، إضافة إلى تحسن الوضع الاقتصادي للمؤسسة العسكرية بتحسين أجور وامتيازات منتسبيها. كما أن أكثر العوامل العسكرية الخارجية أصبحت في صالح مؤسسة الرئاسة لزيادة الوعي السياسي المجتمعي وقبوله بالنظام الديمقراطي الذي يقتضي وجود دولة مدنية، رغم غياب أسس لممارسة ديمقراطية حقيقية.

وأخيرا فحجم هذه التغييرات العميقة لا يمكن بأي حال من الأحوال إلا أن تؤدي إلى فعالية مؤسسة الرئاسة التنافسية تجاه المؤسسة العسكرية، التي ضعفت قدرتها التنافسية في ظل هذه التغييرات الجوهرية خاصة تلك التي مست مستويات البنية والقيادة في المؤسسة العسكرية الجزائرية.

ويمكن ملامسة هذا التراجع في دور المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي من خلال تصريحات بعض عناصر الطبقة السياسية مثل رؤساء الأحزاب بالإضافة إلى مسؤولي وسائل الإعلام، وفي هذا الشأن

يقول رئيس حركة الوطنيين الأحرار المعارض عبد العزيز غرمول، أن "دور المخابرات الجزائرية في الحياة السياسية قد تقلص كثيرا غير أن تأثيرها ازداد أكثر مع تعدد في مخابر الضغط ، كالعُدالة ووزارة الداخلية والقوانين الصادرة عن البرلمان الحالي " (1) .

ويصف غرمول تأثير هذا الجهاز على الأحزاب السياسية قبل جهود تحييدها بقوله أنها كانت تمارس: "الضغط على القوى السياسية التي بدأت تتشكل لتصبح قوة من خلال تقديم تقارير عن نشاطات هذه الأحزاب، والتدخل داخليا فيها عبر تقسيمها أو إثارة النعرات داخل صفوفها، أو تنقيتها على المستوى الإعلامي وحصارها" (1) .

وعلى مستوى وسائل الإعلام خاصة الجرائد اليومية ، تقول مديرة جريدة الفجر حدة حزام، إن دور المخابرات في الإعلام "كان سلبيا لأن العقيد فوزي لم يتعامل مع الصحافة بعدل، وساعد فقط الصحف التي لا تنتقد، فخلق بذلك فوضى بتعدد العناوين التي لا همّ لها غير تقاسم الربيع... أما في الوقت الحالي فالأمور تغيرت، فالكثير من العناوين التي كانت تحت جناح المخابرات تعيش يتما وبعضها اختفى. فقطاع الإعلام اليوم تحرر من قبضة المخابرات وسقط في قبضة محيط الرئيس". (2)

وتقر المؤسسة العسكرية بان التغييرات التي مست بنيتها الهيكلية كانت نتائجها ايجابية على مستوى أدائها لأدوارها القتالية ، خاصة في مجال مكافحة الإرهاب، حيث حققت قوات الجيش نتائج ايجابية في مكافحتها للظاهرة الإرهابية بعد جملة التغييرات الهيكلية فيها فاقت ما كانت تسجله من حصيلة قبل هذه التغييرات، وهو ما ورد على لسان حالها مجلة الجيش، ما يلي: "أن التغييرات التي أجريت على الهيكلية

(1) حمزة عتبي، بعد عام من تنحية الجنرال توفيق.. أي دور للمخابرات في الجزائر، cnn بالعربية متحصل عليه من الرابط : <https://arabic.cnn.com/world/2016/09/24/intelligence-algeria-role-politic> يوم 2017/05/19 على

الساعة 19.30.

(1) المرجع نفسه

(2) المرجع نفسه.

التنظيمي لمصالح..(الجيش).. أثبتت نجاعتها في ميدان مكافحة الإرهاب وهو ما تترجمه النتائج وحقائق الميدان" (1)

ورغم إقرارنا بحدوث مستوى من التراجع في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عما كانت تلعبه هذه المؤسسة سابقا، إلا أنه لا يمكن أن يطابق باي حال من الأحوال حدوده الرسمية المرسومة في الدستور والتي هي مشابهة لحد ما، لما هو قائم في الدول الديمقراطية الغربية، فلا يمكن وصفه بكونه قارا نتيجة استقرار قواعد نظام ديمقراطي، الذي يعني خضوع الجيش لقيادة مدنية ديمقراطية، لأنها عملية معقدة تتطلب إصلاحا تشريعيا شاملا وبناء المؤسسات الديمقراطية وتعميقا للقيم الديمقراطية، لدى المواطنين والأحزاب والنخب السياسية، التي تعني القبول بالآخر المختلف إيديولوجيا وسياسيا وعدم الإقصاء، كما يتطلب أيضا إعداد نخبة من الخبراء المدنيين المتخصصين في قضايا الدفاع والأمن القومي والشؤون العسكرية.

فوفقاً للتصور الغربي؛ فعلاقة المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية سلسلة طويلة متعددة الحلقات والمراحل ومتشابكة مع التحول الديمقراطي، وليست منفصلة عنه. وهي جوهره التاج في التحول الديمقراطي في الواقع (1)

لهذا فإنه وقفا للنظرية السابقة، فإن الإرث التاريخي للتدخل في الشأن السياسي للجيش الجزائري باعتباره ظروفًا مبدئية تشكل دائما دافعا ملحا في عودة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في ظل طبقة سياسية هشّة، وأحزاب سياسية ضعيفة غير قادرة على التعبئة الشعبية، ومجتمع مدني ضعيف وغير مؤثر، وفي ظل غياب ممارسة ديمقراطية حقيقية تؤدي إلى تداول حقيقي وسلمي على السلطة والتي تشكل في مجملها مجموعة العوامل العسكرية الخارجية.

(1) مجلة الجيش، عدد رقم 636، جويلية 2016، ص.04.

(2) علاء الدين عرفات، "العلاقات المدنية العسكرية، مساهمة في وضع نموذج مصري"، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، متحصل عليه من الرابط: <http://www.acrseg.org/40014> اطلع عليه يوم 2017/05/14 على الساعة 00.30.

فالمناخ السياسي العام المساعد على إمكانية تدخل المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية يبقى قائما في ظل أي ظروف أزموية قد تلم بالبلاد، مثل حدوث عملية انتقال ما السلطة لا تحكمها الأسس الديمقراطية، أو لا يحدث فيها توافق بين القوى السياسية والعسكرية، كما أن الطبقة السياسية الحالية في جزء كبير منها ما تزال ترى للجيش دورا فاصلا في السياسة، وهو ما يفسر دعواتها المتكررة له والملحة للتدخل سياسيا.

فرغم كل التغييرات التي طالت المؤسسة العسكرية يبقى تأثيرها قويا باعتبارها قوة ضامنة للاستقرار السياسي وقادرة على فرض هذا الاستقرار في ظل غياب أحزاب قوية لها قواعد شعبية وقوة جماهيرية، ومجتمع مدني ضعيف مغيب ومحروم من الحصول من المعلومات المتعلقة بالميزانية العسكرية والصفقات، ومبعد عن أي نقاش عام حول السياسات الدفاعية والتي من شأنها خلق الثقة بين المواطنين والجيش، ومؤسسة تشريعية لا تمارس رقابتها ومساءلتها البرلمانية والتي لا يجب أن تركز فقط في المقترحات القانونية للمؤسسة العسكرية، بل تهتم أيضا بممارسات الفاعلين فيها.

فالملاحظ أن الجهود المبذولة لتحديد المؤسسة العسكرية في فترة حكم الرئيس بوتفليقة مست بالدرجة الأولى علاقة مؤسسة الرئاسة بالمؤسسة العسكرية وأسفرت عن سيطرة الأولى عن الثانية ولم تمتد إلى باقي المؤسسات السياسية الأخرى، وذلك راجع لهيمنة مؤسسة الرئاسة على باقي المؤسسات الأخرى.

فهي بغض النظر عن حجم الصلاحيات الهائلة التي يمنحها لها الدستور، إلا أن ذلك يعود لقوة شخصية الرئيس بوتفليقة، فهو ذو شخصية صلبة وقدرته فائقة على المناورة، بالإضافة لاكتسابه لمشروعية ثورية وخبرة دبلوماسية، كان دورها هاما في فك عزلة البلاد.

بالإضافة للعامل الاقتصادي الذي واتاه بسبب العائدات النفطية وهو ما مكنه من اكتساب شرعية انجاز أخرى إضافية، مثل تسديد الديون الخارجية للبلاد، وفتح ورشات ضخمة لصالح أفراد الشعب، وهذا ما

يعطي انطبعا بارتباط هذا التراجع في الدور السياسي للمؤسسة العسكرية بشخص الرئيس بوتفليقة (1).

فرغم أهمية دور جهود الرئيس بوتفليقة في خلق الشروط الضرورية لتحديد دور المؤسسة العسكرية على مستوى الممارسة الفعلية بإحداث تغييرات بنيوية وهيكلية هامة فيها وحركات تغيير واسعة لنخبها المسيسة، وهو ما قلص بشكل بارز من قدرتها على ممارسة أدوارها السياسية السابقة، إلا أنه لا يمكن ضمان استمرار هذا التراجع بدون استكمال الشروط الضرورية لتحديد دور الجيش، من إشراك لباقي المؤسسات السياسية خاصة البرلمان لأداء دوره في الرقابة والمساءلة، في السياسة الدفاعية والمساهمة في صنع السياسات الدفاعية في الحكومة عن طريق تكوين خبراء مدنيين في المجالات الدفاعية والأمنية والعسكرية، ولاسيما في صياغة السياسات والتخطيط الإستراتيجي، بالإضافة إلى تفعيل دور الطبقة السياسية، وإشراك حقيقي لمؤسسات المجتمع المدني في هذه السياسات، في ظل مناخ ديمقراطي حقيقي، وهو ما يعني تفعيل مبادئ الحكم الراشد تجاه المؤسسة العسكرية وجميع السياسات الدفاعية.

المطلب الثاني: مشاهد مستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر: بعد محاولتنا تقييم جهود عملية تحييد المؤسسة العسكرية التي قد يتضح من خلالها حجم تراجع المؤسسة العسكرية عن لعب تلك الأدوار التي كانت تلعبها سابقا في العملية السياسية في ظل التحديات والرهانات التي تمر بها ، وعلى ضوء هذه الجهود والرهانات، يمكن تصور مجموعة مشاهد مستقبلية محتملة لطبيعة هذا الدور السياسي باعتبار أن عملية التنبؤ بهذا السلوك السياسي للمؤسسة العسكرية هو خطوة ضرورية بعد محاولة فهمه وتفسير أسبابه، وقد قسمنا هذه المشاهد إلى ثلاثة أصناف رئيسية: مشهد الدور السياسي المحدود، مشهد استمرار تراجع هذا الدور بالانسحاب التام من السياسة ، ومشهد عودة هذا الدور السياسي وإعادة تكريسه .

(1) رياض صيداوي، لماذا استطاع الرئيس بوتفليقة الاستمرار في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة، مرجع سابق.

أولاً : مشهد الدور السياسي المحدود للمؤسسة العسكرية :

وفي هذا الاتجاه نرى أن يستقر الدور السياسي للجيش الوطني الشعبي عند المستوى الذي بلغه حالياً، وهو التدخل المحدود للمؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، وهذا هو مشهد الوضع القائم، أي ثبات التدخل السياسي للمؤسسة العسكرية عند مستوى محدد، وفي ظل هذا المشهد فإن مؤسسة الجيش هي الصانع الأبرز لسياسات الدفاع ولها كامل الحرية في صرف مخصصات ميزانية الدفاع، متبعة سياسات تكتمية إزاء هذه النفقات، فلا وجود لأرقام تفصيلية دقيقة عن قطاع الدفاع سواء كانت بنوداً سرية أو علنية كما تفتقد إلى الرقابة والمساءلة، رغم وجود لجنتي الدفاع الوطني في غرفتي البرلمان وتوفر كل الآليات القانونية الممنوحة لمجلس المحاسبة ، وتبرز دلالات هذا المشهد في المؤشرات التالية :

- المؤسسة العسكرية الجزائرية تبقى هي المؤسسة الراعية للاستقرار في الدولة وهي التي حافظت على بقاء النظام الجمهوري فيها، فلا يمكن أن تكون بعيدة تماماً عن العملية السياسية، فثقلها السياسي النابع من تنظيمها وقوتها وتاريخها في فض الأزمات السياسية يدفعها في ظل فراغ نخبوي سياسي حقيقي إلى البقاء كقوة ضامنة للعملية السياسية بعدم الانجرار مرة أخرى إلى الخيارات التي قد تقود إلى تهديد الأمن في البلاد أو تهديد العملية الديمقراطية الناشئة.

- إن عراقلة هذه المؤسسة وضخامة إرثها السياسي لن يسمح لها في ظل هذا المشهد إلى الذهاب بعيداً أكثر، في بعدها عن العملية السياسية، حتى تصبح علاقتها بالسياسة مشابهة لما هو موجود في الديمقراطيات الغربية فتبلغ عملية تحييدها لدورها السياسي إلى أقصى الحدود حتى تصبح خاضعة تماماً لسيطرة باقي المؤسسات السياسية المدنية.

- إن المؤسسة العسكرية في ظل هذا المشهد لا يمكنها العودة إلى نفس قوة التأثير في الشأن السياسي عما كانت عليه سابقاً، فتبقى هي المؤسسة المحتكرة لسلطة تولي رئاسة الدولة للشخصيات التي تحضى بدعمها أو تركيبتها دون سواها قبل الاقتراع ، فمهامها الجديدة وتحدياتها الراهنة لن تسمح لها بمثل هذه الأدوار، كما أن بنيتها الهيكلية الحالية أفقدتها قدرة التدخل، وقياداتها العسكرية الحالية أصبحت لا تملك من

جهة تلك المشروعية التاريخية التي أهلتها للتدخل سابقا، و من جهة أخرى هي ليست من تلك النخب المسيسة التي كان لها دور رئيس في توقيف المسار الانتخابي سنة 1992 وفي كل المحطات السياسية التي تلتها.

• إن تلك المرحلة التي شهدت فيها تدخل القوي للجيش في العملية السياسية بعد التحييد الدستوري لدوره السياسي في دستور 1989، كانت مرحلة انتقالية تميزت بعدم استقرار، وهشاشة البنى السياسية وحملت معها كثيرا من التجاوزات من طرف بعض الأحزاب نظرا لحدثة التجربة التعددية، وهذا ما تطلب تدخل هذه المؤسسة لإعادة تنظيم هذه التجربة الديمقراطية، واليوم بعد استقرار المسار الانتخابي ونضج التجربة التعددية بعد خمس انتخابات رئاسية و خمس انتخابات تشريعية منذ توقيف المسار الانتخابي، لم يعد هناك داع لنفس مستوى تدخل المؤسسة العسكرية السابق.

• وجود رغبة من المؤسسة العسكرية عبرت عنها في كثير من المناسبات منذ انتخابات 2004 والاستحقاقات الرئاسية التي تلتها في تقليص حضورها السياسي على مستوى القيادات السياسية للبلاد، وهو ما لا يمكن أن يحدث بشكل فوري وكلي، فمسار التحييد الكلي للجيش يأخذ وقتا طويلا ويمر بمراحل انتقالية كثيرة، فإذا كان الحديث عن التحييد الكلي للجيش في صناعة القرار واختيار القيادات السياسية أمرا نسبيا في الديمقراطيات الغربية، فهو أبعد ما يكون في الدول العربية والإفريقية.

ووفق هذا المشهد تتطلع المؤسسة العسكرية لممارسة دور الضامن لاحترام جميع المكونات السياسية للنصوص الدستورية وحماية التجربة الديمقراطية في الجزائر، عبر ضمانها لشفافية ونزاهة الانتخابات دون التدخل في توجيهها، وكذلك التصدي لجميع التجاوزات من كل الأطراف فهذا المشهد يعكس الواقع السياسي للدولة و يمثل اعترافا لهذه المؤسسة بجسامة التضحيات التي بذلتها وهو ما يتوافق مع روح دستور 2016 الذي أشاد بدور الجيش في تعزيز اللحمة الوطنية وفي ترسيخ روح التضامن بينه وبين الشعب عبر تضحياته في مكافحة الإرهاب .

ثانيا: مشهد الانسحاب التام وتحقيق السيطرة المدنية:

ويتعمق خلال هذا المشهد مستوى تراجع نفوذ المؤسسة العسكرية في الحياة السياسية إلى أقصى الحدود، لتحاكي بذلك النموذج الغربي للعلاقة المدنية العسكرية، ويتم وفق هذه المشاهد خضوع مؤسسة الجيش الوطني الشعبي للسيطرة المؤسسية المتوازنة ما بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بحيث تقوم وزارة الدفاع الوطني باعتبارها جزء من الحكومة باقتراح السياسات الدفاعية، ويتولى البرلمان بسط سيطرته على المؤسسة العسكرية بتحضيره و مناقشة القوانين المتعلقة بالدفاع وصياغتها، والبت في الميزانية والتدقيق فيها والإشراف عليها ومراقبة تنفيذها.

وتكون بذلك الحكومة ممثلة في وزارة الدفاع رفقة المؤسسة العسكرية مسؤولتين أمام البرلمان، ويكرس هذا الإشراف المدني عن طريق سلطة اللجان البرلمانية المكلفة بالدفاع التي تصبح وفق هذا المشهد، الفاعل الرئيس لتكريس هذه السيطرة المدنية في ثلاث جوانب من الشؤون المالية ⁽¹⁾، عبر تحديد العملية المتعلقة بكيفية وضع الميزانية الدفاعية الفعلية وتحديد المؤسسات التي تقوم بذلك، والمشاركة في صياغة الميزانية الدفاعية الفعلية، والإشراف على صرف النفقات الدفاعية وجهة استخدامها، ولكن دون أن تعيق هذه الإجراءات سرعة صنع القرار السياسي في مجال الدفاع أو تضر بالوظائف الأساسية للجيش في الدفاع عن الأمة وكذا في تحديث قدراته أو بمسار تعاونه العسكري مع الجيوش الأجنبية أو الأحلاف العسكرية مع ضرورة الإشراف الدائم لضباط الجيش الوطني الشعبي في عملية وضع هذه السياسات الدفاعية للاستفادة من خبرتهم العسكرية لأن عدم الاستفادة من هذه الخبرات هو إهدار للموارد البشرية التي يمثلها هؤلاء الضباط، ويمكن إبراز دلالات هذا المشهد في المؤشرات التالية :

(1) زولتان باراني، القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017، ص.92.

• يقتضي تطور الوعي السياسي لدى عامة الشعب الجزائري من خلال التجارب السياسية المتراكمة باقتناع قادة المؤسسة العسكرية بمنح المواطنين الفرصة في القيام باختيار البرامج والسياسات المناسبة لهم ، ومنحهم الثقة في اختيارات القيادات السياسية التي تتحمل مسؤولية القرارات التي تتخذها باسم الشعب، وهذا يتطلب الامتثال لإرادة الشعب باستبعاد أي وصاية على اختياراته التي تمثلها مؤسساته السياسية المنتخبة وهو ما يعني انتفاء إي دور سياسي للمؤسسة العسكرية.

• إن رهانات الدفاع الوطني والتحديات التي تفرضها التقانة العسكرية الحديثة ومسار احترافية الجيش، ستدفع بجيل الضباط الجديد إلى الاهتمام أكثر بسبل تحديث القدرات الدفاعية الوطنية، ومواكبة التطور التكنولوجي العسكري، وهو ما يفرض عليهم الإبعاد بشكل تام عن أي فعل سياسي للمؤسسة العسكرية، والاقتراب أكثر من صورة الجيش المحترف المنكب على انجاز مهامه الدستورية.

• إن المهام الجديدة لمؤسسة الجيش في المجالات السلمية كالمساهمة في تقليل أضرار الكوارث الطبيعية، والتنسيق مع الأجهزة الأمنية في مجالات الطيران والصحة والسلامة البحرية داخليا، وتقديم المساعدات الإنسانية والمشاركة في عمليات الإجلاء وحفظ السلم خارجيا، كفيلة بفرض التزامات جديدة على المؤسسة العسكرية تحول بينها وبين تدخلها في السياسة. (1)

ويمكن في ظل هذا المشهد، الوصول إلى هذا المستوى من التراجع للدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية، عبر الانسحاب السياسي التام للجيش وتكريس السيطرة المدنية، أن يتضمن إحدى حالتين:

1 - بدافع من مؤسسة الرئاسة، حيث يستكمل وفق هذه الحالة الرئيس بوتفليقة خلال ما تبقى من عهده الرئاسية أو خلال توليه لعهدة رئاسية خامسة إذا ما تقرر ذلك، سلسلة الجهود التي بدأها لإقامة الدولة المدنية عبر التحييد التام للمؤسسة العسكرية ليكمل مشوار هذه العملية، بعد أن استطاع تحييد أهم قياداتها المسيسة، وإحداث تغييرات هامة في

(1) بابا عربي، مرجع سابق، ص.201.

بنيتها الهيكلية خاصة على مستوى جهاز الاستخبارات التي كانت بنيتها الهيكلية تحفز على توغله في العملية السياسية.

فيقوم الرئيس بوتفليقة وفق هذا المشهد باستكمال الإحلال الكامل للنخب العسكرية الشابة التي تتميز ببعدها عن أي شبهة سياسية وبمستواها المهني الرفيع بصفته وزيرا للدفاع وقائدا أعلى للقوات المسلحة بصفة متسارعة بالإضافة إلى إدراج القيم الداعية لالتزام الجيش لمهامه الدستورية المقتصرة على الحماية من التهديدات الأجنبية والتي قد تمتد إلى عمليات تقديم المساعدة عند الكوارث الطبيعية وتنتهي بالمساعدة في عمليات حفظ السلام الدولية في كل مراحل التدريب العسكري مما يزيد من التنشئة الاجتماعية الاحترافية للعسكريين وهو ما يكرس عقيدة الجيش الاحترافي في المؤسسة العسكرية الجزائرية.

كما يمكنه بصفته رئيسا للجمهورية يحوز على كل الصلاحيات الدستورية لتقنين هذه العملية في قوانين أو مراسيم رئاسية خاصة أو ضمن تعديلات دستورية قادمة تركز التوجه نحو الدولة المدنية كما يمكنه تعيين شخصية مدنية صرفة في منصب وزير للدفاع الوطني لتكون سابقة في التاريخ السياسي للجزائر.

2- و يمكن أن يتم الانسحاب التام وتكريس السيطرة المدنية للجيش من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، وفي هذه الحالة لا يستبعد أن تقوم المؤسسة العسكرية من تلقاء نفسها واستجابة لمقتضيات الأنظمة الديمقراطية أن تبادر بعملية ديمقراطية لأدوارها الوظيفية عبر التزامها التام بمهامها الدستورية، هذا التوجه هو المخرج الوحيد من حالات الصراع التي قد تحدث بين القيادات العسكرية عند الاصطاف السياسي لهؤلاء القادة تجاه موقف سياسي معين، وهو ما ينتهي بإزاحة القيادات العسكرية التي تعارض التيار السياسي الغالب.

بما يعني استمرار نزيف النخب فيها، وهو ما ينعكس سلبا على قدرات هذه المؤسسة وجاهزيتها لمهامها الأساسية، فوفق هذا المشهد يتصور القادة العسكريون بان الحكم المدني الخالص هو الأنسب لهم

ولمؤسستهم العسكرية، كما قد يتأثر هؤلاء القادة بالانخراط في منظومة تعاون دولية مع الجيوش الغربية والتي توصف جيوشها بالجيوش الديمقراطية بحيث تخضع فيها للإشراف والسيطرة المدنية التامة عليها.

وبما أن ترقية مجال التعاون العسكري بين المؤسسة العسكرية الجزائرية والجيوش الغربية خاصة علاقتها مع حلف شمال الأطلسي للوصول إلى مرحلة الشراكة الحقيقية و العضوية الكاملة داخل هذا الحلف وما يترتب عن ذلك من استفادة بالغة لها في مختلف مجالات التكوين و التدريب وكذا التكنولوجيا العسكرية الغربية الحديثة والعصرية التي تتميز بها هذه الجيوش، مرتبط بشكل أساسي بالتوجه نحو ديمقراطية المؤسسة العسكرية الجزائرية.

ثالثا : مشهد عودة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية:

خلال هذه المشهد يتجلى عودة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية إلى سابق عهده وذلك عند أول حالة أزمة سياسية خطيرة أو عملية انتقال للسلطة، وتبرز دلالات هذا المشهد في المؤشرات التالية:

• في ظل تعاظم التهديدات الخارجية الناجمة عن عدم استقرار الوضع على جل حدود الوطن وفي ظل الشعور بان البلد مستهدف من طرف القوى الخارجية عبر تصدير ما يسمى بالربيع العربي بالإضافة الى المخاطر المترتبة عن محاولات إثارة النعرات الطائفية وتهويل قضايا اضطهاد الأقليات الدينية في الجزائر⁽¹⁾ خاصة بعد فشل كثير من المسؤولين السياسيين في حل مثل هذه القضايا في حين لم يتوان العسكريون في حللتها⁽²⁾، بسبب الثقة التي مازال المواطنون يكتنونها لمؤسستهم العسكرية لتضحياتها الجسيمة في مكافحة الإرهاب، وهو ما يعطي دافعا بقبول وساطة مؤسسة الجيش في الأزمات، ولما لا تدخلها مجددا في الحياة السياسية.

(1) منظمة العفو الدولية ، تقرير المنظمة لعام 2016/2017، ص ص 157-158 .

(2) تدخل القيادات العسكرية لمعالجة أحداث غرداية بين الإباضيين والشعابنة وأحداث قضية الغاز بعين صالحن بعد فشل السلطات المحلية والحكومية في حلها.

• في ظل غياب نخب سياسية فاعلة وأحزاب ذات قدرة تعبوية، ورغم نجاح الرئيس بوتفليقة في ما فشل فيه رؤساء سابقون بتقليصه لسلطة الجيش مقابل مؤسسة رئاسة الجمهورية، إلا هذا النجاح النسبي مازال لم يتحول إلى مبدأ أساسي وقناعة سياسية يلتزم بها الجميع خاصة المؤسسة العسكرية، كما انه لم يتوج بانطلاقة جديدة نحو بناء دولة المؤسسات وسلطة القانون ودعم المسار الديمقراطي، عبر توفر دور فعال لمعارضة سياسية حقيقية، وفي ظل هذا الوضع قد تضطر المؤسسة العسكرية لعدم التقريط في دورها الحاسم.

• خصوصية المؤسسة العسكرية الجزائرية وإرثها التاريخي ستبقى ملازما لها حتى وان تغيرت الأجيال وتعاقبت القيادات، فهي أصل في تكوينها وجزء في بنيتها⁽¹⁾، و فليس هناك ما يمنع من تدخلها في حسم الخيارات السياسية الهامة خلال المحطات المفصلية في تاريخ البلاد، فهي منذ الاستقلال كان لها الكلمة الفصل في تحديد اختيار الرئيس مثلما حدث سنة 1979 عند اختيار الشاذلي بن جديد، ثم في 1992 مع محمد بوضياف، و 1993 مع اليمين زروال، وأخيراً في 1999 مع عبد العزيز بوتفليقة، فالمؤسسة العسكرية كانت دائما هي صاحبة القرار الحقيقي في المحطات الكبرى، ورغم الإقرار بتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية حاليا فان هذا لا يعني بصفة قطعية تنازل هذه المؤسسة عما تعتبره إنقاذا للبلاد في المحطات الحاسمة.

ويمكن في ظل هذه المشهد من عودة لهيمنة المؤسسة العسكرية الجزائرية على الحقل السياسي

تصور:

(1) بابا عربي ، مرجع سابق، 203.

1 - مشهد عودة هيمنة المؤسسة العسكرية كممارس مباشر للحكم حيث تقوم المؤسسة العسكرية ضمن هذا المشهد بالتدخل مباشرة في الحياة السياسية بالاتفاق داخلها حول تولي احد قياداتها الحالية لمسؤولية إدارة الدولة بترشحه في الانتخابات الرئاسية، في سيناريو مكرر لتولي الرئيس بن جديد قيادة البلاد بعد إجماع المؤسسة العسكرية على توليته هذا المنصب.

ويدعم احتمال هذا المشهد تنامي قوة قيادة أركان الجيش الوطني الشعبي داخل المؤسسة العسكرية، ونجاحاتها الأخيرة في تحقيق نتائج ايجابية غير مسبوقه في مكافحة الإرهاب ، ونجاحها في تحديث هذه المؤسسة العسكرية وعصرنتها، وهو ما جعلها تحتل مراكز هامة في ترتيب المؤسسات العسكرية في العالم وفق مؤشرات بعض المعاهد الدولية المختصة، وان كانت هذه النجاحات تنسب للرئيس بوتفليقة فإنها تنسب أيضا لقيادة الأركان بصفتها تتولى فعليا شؤون وزارة الدفاع الوطني ، إضافة إلى نجاح بعض ضباطها أيضا في تولي مهام أخرى كالإشراف على جهاز الأمن الوطني، الذي تضاعفت قدراته بشكل ملفت وأصبح احد الفواعل الأساسية في الدولة.

كما أن افتقار الساحة السياسية لشخصيات مدنية ذات وزن ثقيل وذات مشروعية ثورية تحقق إجماع الطبقة السياسية بعد الرئيس بوتفليقة، تدفع بالمؤسسة العسكرية بأحد أبنائها لتولي هذه المسؤولية، في ظل وقوف قادة هذه المؤسسة على مسافة واحدة من كل التوجهات الحزبية، والاحترام الذي تحضى به من لدن الطبقة السياسية ، كما أن المناخ الدولي حاليا في ظل توجه الإرادة الأمريكية الجديدة بقيادة ترامب التي أصبحت لا تهتم كثيرا بإحلال الممارسات الديمقراطية، وما تقتضيه من تولي النخب المدنية للحكم في دول الشرط الأوسط وشمال أفريقيا، بقدر ما تهتم بحماية مصالحها الإستراتيجية في هذه الدول، يخدم احتمال حدوث هذا المشهد.

2- قد تظهر عودة المؤسسة العسكرية كمزكي السلطة في ظل هذا المشهد، حيث تختار المؤسسة العسكرية النموذج غير المباشر لتدخلها في الحياة السياسية، بعد اتفاقها على احد الشخصيات السياسية المدنية المستقلة أو من الطبقة السياسية، بحيث ترى فيها المؤسسة العسكرية بأنها الأجدر بتولي شؤون الدولة و إنها الأصلح للحفاظ على مكتسبات الأمة وتضحيات الجيش الوطني الشعبي في تحقيق الأمن والاستقرار .

كما ترى أنها تؤمن على حماية نمط العلاقة الحالية بين المؤسسات السياسية والمؤسسة العسكرية، لكون أن تولي الشخصيات ذات السوابق العسكرية أصبح أمرا غير مستساغ داخليا وخارجيا، لان خلع الرئيس للبرزة العسكرية عند توليه للرئاسة، لا يجعل من النظام مدنيا، بل يكرس التوجه نحو عسكرة الدولة، ويعطى الانطباع بتراجع التجربة الديمقراطية في الجزائر، بعد تولي رئيس مدني للسلطة منذ قرابة 18 عاما، فلا مانع من تركية شخصية مدنية، قد لا تملك شرعية ثورية ، وذات وزن سياسي متوسط، تتعهد بحماية النظام الجمهوري وتحترم الدستور ومكتسبات الأمة، وتتشارك مع المؤسسة العسكرية في الاختيارات الإستراتيجية الكبرى للدولة وترجع إليها في القضايا الحاسمة.

وهو ما يوحي باستمرار مظهر الدولة المدنية في الجزائر ويسهل من عملية تجنيد وسائل الدعاية السياسية الخاضعة للمؤسسة العسكرية من أحزاب الموالاتة الدائمة للنظام وجمعيات المساندة له للقيام بعملية التعبئة والترويج لهذا المسعى.

بعد استعراض مختلف المشاهد لمستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية، نستطيع القول نسبيا، بأن المشهد الأول هو الأكثر واقعية لجملة الأسباب التي سبق ذكرها، ونتيجة فرض نفسه كواقع سياسي معاش لا مؤشرات واضحة توحى بتغييره، أما المشهد الثاني فهو يعبر عما ينبغي أن يكون عليه هذا الدور، ويبدو مثاليا وبعيدا عن الواقع، أما المشهد الثالث فهو مشهد نراه مستبعدا لان مثل هذه التصورات أصبحت من التاريخ السياسي للجزائر .

خلاصة الفصل

لقد شكلت جملة الانعكاسات السلبية من جراء تدخل المؤسسة العسكرية الجزائرية في الحياة السياسية خاصة بعد تجاوزها حدودها الدستورية التي كان قد رسمها دستور 1989 بوقوفها وراء وقف المسار الانتخابي و انسحاب الرئيس بن جديد من الحياة السياسية، وهو ما ادخل البلاد في موجة من العنف والإرهاب و أدخل النظام الانتقالي الذي تقف خلفه المؤسسة العسكرية في شبه عزلة دولية، في ظل استعارة الحرب على الإرهاب و تهديد كيان الدولة و مطالبة المنظمات الدولية الرسمية و غير رسمية بإحالة بعض قيادات المؤسسة العسكرية على التحقيق في اتهامات صدرت في حقهم، و التي غدّتها بعض العواصم الأوربية.

كل هذه الانعكاسات السلبية الناجمة عن إقحام المؤسسة العسكرية في الشأن السياسي، دفع قادتها الى البحث عن شخصية سياسية تفك خناق العزلة وتدافع عن صورة المؤسسة العسكرية في الخارج، وكان الرئيس بوتفليقة هو الشخصية المطلوبة لكن بأشترط صلاحيات كاملة من طرفه وفق ما يقرره الدستور، وهو ما شكل إيذانا ببداية مشروع تحييد دور النخب العسكرية في الشأن السياسي، الذي باشره الرئيس مستكملا مشوار كان قد قطعه الرئيس الشاذلي بن جديد، وانتهى به إلى تكريس دور الجيش على المستوى الرسمي والدستوري، ليبقى تحقيق هذا المسعى على المستوى العملي مطروحا .

انتهج الرئيس في إطار هذه الجهود مستويين رئيسيين أولها كانت على مستوى بنية و هيكل المؤسسة العسكرية، حيث مست التغييرات العميقة التي أحدثت فيها على مراحل مختلفة، الأجهزة و التنظيمات التي شملت قيادة أركان الجيش وعلاقتها بوزارة الدفاع الوطني، و بدأت بممارسة الرئيس الفعلية لمنصب وزير الدفاع بدل تفويض صلاحيات هذا المنصب للقيادات العسكرية.

ثم استحداث مناصب جديدة في وزارة الدفاع، لتنتهي بإجراء تغييرات جذرية في جهاز الاستخبارات لتغيير بنيته الهيكلية التي كانت تسمح له بالتوغل بعيدا في الحياة السياسية.

و قد كانت هذه التغييرات البنوية متزامنة مع حركة تغييرات واسعة على مستوى القيادة العسكرية في هذه المؤسسة سواء في قيادة الأركان أو الهيئات التابعة لها أو مختلف الأسلحة و القطاعات العسكرية وانتهت بحركة كبيرة في صفوف قيادة جهاز الاستخبارات لتحديد نخبها التي مارست أدوارا سياسية.

و ساهمت جملة التحديات والرهانات المفروضة على المؤسسة العسكرية، الالتزام بأدوارها الدستورية لمواكبتها سواء على المستوى الداخلي، كالمعلقة باستكمال بناء مسار الاحترافية، ورهان إنشاء قاعدة صناعية عسكرية، تتيح استقلالا ماليا، أو سواء على المستوى الخارجي كانخراط الجيش الجزائري في الحرب العالمية على الإرهاب في ظل حدوده الإقليمية الملتهبة، والتعاون مع جيوش العالم خاصة الجيوش الغربية والحلف الأطلسي .

و من خلال تتبع مراحل جهود تحييد المؤسسة العسكرية ومحاولة تقييمها وفق نظرية التنافس

المدني _ العسكري لصاحبها ايريل كرواسون و دافيد كوهين، باعتبارها تتناسب مع الجزائر التي تمتلك بعض عناصر العملية الديمقراطية دون بلوغها مرحلة الترسخ، من أجل تصور مشاهد محتملة لمستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية.

خلصنا وفقا لهذه النظرية بحتمية تراجع الدور السياسي الذي كانت تمارسه المؤسسة العسكرية بسبب

تغير عواملها العسكرية الداخلية والخارجية لصالح مؤسسة الرئاسة مقابل الظروف المبدئية التي كانت لصالح

المؤسسة العسكرية، وانتهينا بطرح مجموعة مشاهد مستقبلية للدور السياسي للمؤسسة العسكرية، أولها هو

بقاء التأثير المحدود في ظل حكم الرئيس بوتفليقة أو قيادة سياسية أخرى تكون محل توافق بين النخب

السياسية والعسكرية، وهو أكثر المشاهد احتمالا مقابل مشهد استمرار تراجع الدور السياسي للجيش حتى

تحقيق السيطرة المدنية التامة عليه، مثل ما هو سائد في الأنظمة الديمقراطية ، والتي قد تتم انطلاقا من

إصلاحات رئاسية، أو من إصلاح نابع من داخل المؤسسة العسكرية، في مقابل مشهد أخير يتسم بعودة

الدور السياسي في حال عدم حدوث توافق بين النخب السياسية والعسكرية، قد يؤدي الى فرض الجيش

لمنطقه من جديد.

الخاتمة

إن المؤسسة العسكرية هي إحدى أهم وأقدم المؤسسات التي عرفتها المجتمعات البشرية، وهي في شكلها الحديث تعبير عن مجموع القوات المسلحة والإمكانات العسكرية للدولة، وتتميز بكونها مؤسسة سيادية عن باقي مؤسسات الدولة، بخصائص ذاتية تعتمد على الهرمية والتراتبية في تنظيمها، والانضباط والطاعة في سلوك أفرادها من أجل القيام بمهمة حماية الدولة من أي عدوان خارجي أو مساس بوحدها والعمل على استمرار بقاء الدولة ومهام الدفاع الوطني الذي يقع على عاتقها.

تختلف علاقة هذه المؤسسة العسكرية بالمؤسسات السياسية في الدولة، حسب طبيعة أدوارها السياسية من نظام سياسي لآخر، وتبعاً للظروف الاجتماعية والاقتصادية للدولة، ففي دول الديمقراطيات الغربية تقوم هذه العلاقة على أساس السيطرة المدنية للمؤسسات السياسية على المؤسسة العسكرية، وعدم تدخل هذه الأخيرة باعتبارها مؤسسة سيادية في ما هو مجال سياسي، وفي الدول الاشتراكية تقوم على أساس أن المؤسسة العسكرية هي أداة من أدوات الدولة القسرية، بينما في دول العالم الثالث، ومنها الدول العربية والإفريقية التي عرفت ظاهرة الانقلابات العسكرية، فإن نمط العلاقة متداخل بين المجال السيادي والمجال السياسي، لأن المؤسسة العسكرية كثيراً ما تتجاوز أدوارها الوظيفية العسكرية للقيام بأدوار سياسية، قد تتعد أنماطها من شكل مباشر للتدخل، فيلعب الجيش دور الحكم والوصي والحاكم في النظام السياسي، وأشكال أخرى غير مباشرة للتدخل، وتتحكم في هذه الأدوار السياسية جملة من المسببات قد تتغير باختلاف بيئات هذه المؤسسات العسكرية، وباختلاف مساراتها التاريخية في التدخل، و قد تتشابه بنشابه خصائصها الذاتية من احتكار للقوة وانضباط وهرمية، ما قد يؤدي إلى تحريض نزعة التدخل لديها في الشأن السياسي .

وتتميز المؤسسة العسكرية الجزائرية بكونها نشأت نشأة فريدة ، فهي سابقة في وجودها عن الدولة لأنها امتداد لجيش التحرير الوطني وجذورها تعود إلى المنظمة الخاصة، ويعود لها الدور الرئيس في نشأة الدولة بعد حسمها للصراع السياسي على السلطة في أزمة صيف 1962 ، الذي كان استمرارا لهيمنتها على مسار الثورة بعد تحييدها للنخب السياسية ، وهو ما منحها مكانة دستورية مرموقة بعد الاستقلال شرعن لها مشاركتها في الشأن السياسي خلال فترة الحزب الواحد، إلا أنها تجاوزت حدود دور المشاركة إلى التأثير الفعال في صنع القرار، ثم ما لبثت أن باشرت استلام السلطة بنفسها بعد حركة جوان 1965، إلا أن جهود الرئيس بن جديد الإصلاحية للاستقلال بالقرار السياسي داخل إطار المؤسسة الرئاسية والحزبية، بعد جملة التغييرات الهيكلية التي مست بنية المؤسسة العسكرية، ومحاولته التخلص من طبقة القيادات العسكرية المسيسة التي كانت سببا في وصوله إلى السلطة، مقربا جماعة الضباط الفارين من الجيش الفرنسي، وتكلفت جهوده بعد أحداث أكتوبر 1988، بإلزام المؤسسة العسكرية دستوريا بوظيفتها الدفاعية التي رسمها دستور 1989 ملغيا على المستوى الرسمي أي دور سياسي لها، إلا أن المؤسسة العسكرية ما لبثت أن استعادت قوة تدخلها السياسي عبر جماعة (DAF) دون الاكتراث للمنع الدستوري، وكان ضحيته الرئيس بن جديد نفسه، وتم إيقاف المسار الانتخابي بعد رفعها لفيثو وصول الجبهة الإسلامية للإنقاذ للسلطة عبر هذا المسار، واستمرت في ممارسة دورها السياسي بصفقتها وصية على نظام الحكم، وبدا لنا أن أسباب قوة هذا الدور السياسي تفسره جملة من الأسباب المترابطة والمتداخلة تعود في جزء منها إلى خصائص ذاتية عامة وخاصة نابعة من داخل المؤسسة العسكرية، وفي جزء آخر منها إلى ظروف البيئة السياسية، مبررة هذا التدخل بثغرة قانونية تمثلت في الفراغ الدستوري.

قد خلف هذا التدخل عدة انعكاسات سلبية على مستوى المؤسسة العسكرية نفسها، وعلى مستوى الطبقة السياسية، بالإضافة لانعكاساته على مستوى النظام السياسي الجزائري ومسار التحول الديمقراطي، وهو ما ساهم في فرض عزلة سياسية على النظام القائم، ومن ورائه المؤسسة العسكرية في ظل تردي أمني خطير، ودعوات دولية بالتدخل الخارجي .

لقد ساهم حجم هذه الانعكاسات في اختيار قادة المؤسسة العسكرية لشخص الرئيس بوتفليقة لكي يرافع عن سمعة الجيش الجزائري ويفك العزلة عنه ، ويبدد مخاوف التدخل الأجنبي، إلا أن هذا الاختيار تلازم مع مسعى الرئيس في استعادة كامل صلاحياته الدستورية، وهو ما شكل إيذانا بمباشرته جهودا لتحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية وإلزامها بأدوارها الدستورية، والذي كان استكمالاً للمشوار الذي قطعه الرئيس بن جديد، وتوج بتحقيقه منعا دستوريا لأي دور سياسي للجيش.

وباشر الرئيس بوتفليقة سلسلة من التغييرات العميقة على مستوى البنية الهيكلية للجيش، وعلى مستوى النخب القيادية شملت مختلف أجهزة وقطاعات المؤسسة العسكرية خاصة قيادة الأركان وجهاز الإستخبارات، في ظل جملة من التحديات والرهنات الداخلية، مثل استكمال مسار احترافية الجيش وتأسيس قاعدة صناعية عسكرية، ورهنات خارجية مثل تعميق التعاون مع الجيوش الأجنبية خاصة الغربية منها وحلف الناتو، بالإضافة إلى محاربة ظاهرة الإرهاب الدولي وحماية الحدود من أي اختراق للجماعات الإرهابية في ظل عدم الاستقرار في دول الجوار وانتشار السلاح.

انطلاقاً من حجم هذه الرهنات، وتقييمنا لحجم الجهود التحضيرية المبذولة في حكم الرئيس بوتفليقة، حاولنا بناء صورة إستشرافية بسعيننا في رسم مشاهد مستقبلية لدور المؤسسة العسكرية في النظام السياسي الجزائري.

ويمكن في الأخير الوصول إلى مجموعة من الاستنتاجات نوجزها في ما يأتي :

- تعود جذور المؤسسة العسكرية الجزائرية للمنظمة الخاصة لحزب الشعب الجزائري التي هي النواة التي تشكل منها جيش التحرير الذي هو امتداد طبيعي للمؤسسة العسكرية الجزائرية.
- احتلت المؤسسة العسكرية الجزائرية مكانة دستورية مرموقة خلال فترة الحزب الواحد نتيجة دورها السياسي المتعاضم في مسار الثورة، و دورها الحاسم في أزمة صيف 1962، إلا أنها فقدتها بتحديد دورها السياسي نظرياً بعد دستور 1989 نتويجا لمحاولات الرئيس بن جديد، للحد من تدخل دور الجيش في السياسة.

• حافظ الجيش عمليا دائما على تدخله في الشأن السياسي في معظم الفترات التاريخية، منذ المرحلة الاستعمارية حتى فترة التعددية، رغم المنع الدستوري، وتعددت أنماط هذا التدخل حسب الظروف السياسية بأشكال مختلفة .

• ساعد الهيكل التنظيمي الذي تكون لصالح جهاز الأمن والاستعلام في المؤسسة العسكرية ، خلال فترة تردي الأوضاع الأمنية، في قوة نفوذه وتدخله في الحياة السياسية.

• أدت جهود الرئيس بوتفليقة لتحديد الدور السياسي للمؤسسة العسكرية الجزائرية على مستوى البنى الهيكلية والنخب القيادية للمؤسسة العسكرية، في ترجيح ثقل مؤسسة الرئاسة، في اتخاذ القرارات دون باقي المؤسسات السياسية الأخرى، وتراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية عما كانت تمارسه في الماضي.

• رغم الأثر الواضح لجهود التحديد، لا يمكن ضمان استمرار تراجع الدور السياسي للمؤسسة العسكرية دون استكمال الشروط الضرورية لتحديد هذا الدور في ظل غياب باقي المؤسسات السياسية خاصة البرلمان عن الانخراط في هذا المسعى، وضعف الطبقة السياسية، وتغييب لدور المجتمع المدني.

• على ضوء تقييم الجهود المبذولة لتحديد دور المؤسسة العسكرية، يمكن تصور ثلاث مشاهد أساسية لمستقبل الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر، الأول هو استمرار مستوى التأثير المحدود لهذا الدور في ظل عودة قوة مؤسسة رئاسة الجمهورية، المشهد الثاني هو خروج المؤسسة العسكرية تماما عن التأثير في المجال السياسي، فتصبح اقرب منها لتحقيق السيطرة المدنية وفق النموذج الغربي، وقد تكون نابعة عن ضغط من مؤسسة الرئاسة، أو من داخل المؤسسة العسكرية نفسها، والمشهد الأخير وهو عودة الدور السياسي للمؤسسة العسكرية إلى سابق عهده في ظل قوة قيادة الأركان، من خلال التدخل المباشر بتعيين شخصية عسكرية عند أول انتقال للسلطة أو التدخل غير المباشر عن طريق نمطي التزكية والوصاية.

وعموما يمكن الإقرار بأن تعاضم الدور السياسي الذي لعبته المؤسسة العسكرية الجزائرية خاصة بعد أن أعاد دستور 1989 تعريف أدوارها الرسمية ملغيا أي دور سياسي لها ، قد خلف عدة آثار سلبية على هذه المؤسسة نفسها بأن حاول تشويه صورتها وصورة قادتها، خاصة لدى الدول الغربية وهو ما فرض شبه حصار في فترة ما على تسليحها، وأثر على جاهزيتها تجاه مهامها الأصلية باستنفاد طاقتها في حرب غير تقليدية مع المجموعات الإرهابية.

كما خلف آثارا سلبية على البيئة السياسية عموما، فزاد من ضعف الأحزاب السياسية وشتتها وجمّد التنافس السياسي بينها، كما ساهم في ضعف المؤسسات السياسية ونخبها وقزم دورها في اتخاذ القرارات. ورهن هذا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية مسار التحول الديمقراطي فأطال من عمر الفترة الانتقالية، وساهم في تراجع مشاركة الأحزاب والمواطنين في العملية السياسية وآلياتها، باعتبارها عملية محسومة النتائج في ظل هيمنة الجيش عليها.

لقد كانت هذه الانعكاسات دافعا لاختيار قادة المؤسسة العسكرية للرئيس بوتفليقة لمحو آثارها ، إلا أن إصرار الرئيس على ممارسة كامل صلاحياته الدستورية، شكلت إيذانا خلال فترة حكمه بانطلاق جهود لإصلاح هذه المؤسسة العسكرية شملت تغييرات بنيوية وهيكلية فيها مست أهم هياكلها التنظيمية في قيادة الأركان و خاصة في جهاز الاستخبارات وعدلت في بنائها الذي ساعد على تدخلها في الحياة السياسية، وفي إعادة رسم أدوارها، وهو ما أدى إلى تقليص دورها السياسي.

إلا أن الإقرار بتراجع حدود هذا الدور السياسي للمؤسسة العسكرية في الجزائر في ظل الظروف الراهنة، التي تميزت بجملة من التغييرات العميقة على مستوى البنية الهيكلية والتنظيمية للمؤسسة العسكرية وعلى مستوى النخب القيادية لهذه المؤسسة، لا يمكن الإنكار بأنه تراجع نسبي ومقرون بشخص الرئيس بوتفليقة وبأنه بقي في مواجهة مؤسسة رئاسة الجمهورية، دون غيرها من باقي المؤسسات السياسية التي لا تمارس رقابتها الدستورية على المؤسسة العسكرية، في ظل طبقة سياسية ضعيفة ومنقسمة ومجتمع مدني مغيب عن لعب أي دور تشاركي تجاه هذه المؤسسة.

وهذا ما يدفعنا على القول بأن تراجع دور المؤسسة العسكرية سياسيا مرهون بمدى قوة وتماسك الطبقة السياسية، ومدى قوة كل مؤسسات الدولة السياسية، ومدى إشراك المجتمع المدني في مناقشة السياسات المتعلقة بالمؤسسة العسكرية، بما يعني إرساء قواعد الحوكمة الأمنية داخل المؤسسة العسكرية.

ولتأكيد هذا التراجع واستدامته نقترح ما يلي:

- ينبغي أولاً التسليم بصعوبة فهم وضع الجيش تحت سيطرة مدنية، كما هو الحال في الدول الديمقراطية، على الأقل في المدى القصير.
- السعي لإشراك مؤسسة البرلمان في مسعى تحييد المؤسسة العسكرية فبدون سيطرة ومراقبة المؤسسات السياسية بشكل كامل على ميزانية الجيش، لا يمكن الحديث عن إصلاح عسكري فاعل وناجح.
- مواجهة الافتقار في الخبراء المدنيين في المجالات الدفاعية والأمنية والعسكرية، ولاسيما في صياغة السياسات والتخطيط الإستراتيجي، وصنع القرار بإنشاء معاهد متخصصة.
- ضرورة السعي لإحداث إجماع وطني حول علاقة الجيش بالمؤسسات السياسية وهذا يتطلب رئيساً وبرلماناً ونخبة وأحزاباً سياسية قادرة على التوحد والاتفاق حول أجندة تصور واضحة لطبيعة العلاقات بين المؤسسة العسكرية والمؤسسات السياسية، هدفها الارتقاء بالجيش الوطني الشعبي ليصبح مؤسسة عسكرية وطنية مهنية قوية غير مُسيّسة، يتم سحبها نهائياً وكلياً بالموازاة من الساحة السياسية والإدارة العمومية والمنظومة القضائية، وإخضاعها للرقابة من قِبَل الشعب عبر مؤسساته المنتخبة، تمكّن المؤسسة العسكرية من التفريغ لمهامها الدستورية، وللبحث العلمي العسكري الاستراتيجي لما يخدم أمننا القومي، ولتطوير الصناعة العسكرية وتوفير كل الوسائل لإنجاحها كمشروع وطني سيادي لتخفيف عبء الميزانية والتصدي للتحديات الأمنية التي تواجه الجزائر.

• ينبغي على الطبقة السياسية في الجزائر تسوية النزاعات فيما بينها، والعمل بجد لتحقيق دعم شعبي حقيقي يعطي شرعية للأحزاب التي تتولى السلطة ، بإعادة الجيش لأدواره الدستورية الطبيعية يمكن أن يحدث حتى عندما يكون الجيش يمارس تقليدياً تأثيراً ونفوذاً قوياً في البلاد، وهذا ما أثبتته الحالة التركية، حيث أنه حتى الجيش المؤثر بشكل كبير يمكن أن يعود إلى التكنات، إذا كان لدى المدنيين ما يكفي من الشرعية والدعم الشعبي للقيام بذلك، والدعوة للتفاوض مباشرة مع المؤسسة العسكرية حول عملية إصلاح العلاقات المدنية العسكرية، ففي الدول ذات المؤسسات الضعيفة والدرجة العالية من الصراع بين نخبتها المدنية تجد القوات المسلحة فرصاً أكبر للتدخل في العملية السياسية

• ضرورة السعي نحو إرساء حوكمة أمنية حقيقية داخل المؤسسة العسكرية الجزائرية لإعادة بناء الثقة

بين المدنيين والعسكريين من جهة وبين الجيش والدولة والمجتمع بإشراك كل الفعاليات رفقة المؤسسة

العسكرية من مؤسسات سياسية رسمية في الدولة ومجتمع مدني وأحزاب سياسية ووسائل الإعلام مع ضرورة

تفعيل آليات الرقابة والشفافية للتواصل مع الرأي العام، و تعزيز آليات المساءلة لترقية أسس المهنية

والمأسسة داخل المؤسسة العسكرية.

قائمة المراجع

أ - الوثائق الرسمية:

1. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1963.
2. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، ميثاق الجزائر 1964.
3. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1976.
4. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، دستور 1989.
5. الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، رئاسة الجمهورية ، قانون رقم 06-01 يتضمن التعديل الدستوري، مؤرخ في 2016/03/06 الجريدة الرسمية، عدد 14 في 2016/03/07.

ب - معاجم:

- 1- ابن منظور، معجم لسان العرب، (دار المعارف ، الاسكندرية، ب س ط).
- 2- الموسوعة العسكرية والسياسية، ج1، (القاهرة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 1998)

ج - الكتب:

✓ الكتب بالعربية:

1. _، _، لينين وبناء الجيش، تر رفعت سعيد، (دار التحرير للطباعة والنشر ، ب م ط، ب س ط).
2. _، _، الماوية نظرية وممارسة، تر شادي الشماوي، (بكين، دار النشر باللغات الاجنبية، ط1، 1966)
3. أوبن روجر، الدولة والسلطة السياسية في الشرق الأوسط، (القاهرة، منشورات المجلس الأعلى للثقافة،

ب س ط)

4. بابلا ، لاشاد محمد صالح، دور المؤسسة العسكرية التركية في السياسة الداخلية 1980-2012 ، (السليمانية ،العراق، منشورات مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية ، 2012).

5. باسكون، بول، إرشادات علمية لإعداد الرسائل والأطروحات العلمية، تر احمد عريف، (الرباط : [د.م.ن.،1981]).
6. بوالشعير(السعيد)، النظام السياسي الجزائري ، ط2،(الجزائر، دار الهدى، ، 1993).
7. بوحوش، عمار، التاريخ السياسي للجزائر منذ 1962 إلى يومنا هذا،(الجزائر، البصائر الجديدة للنشر والتوزيع، ،2014).
8. بورقعة، لخضر، شاهد على اغتيال الثورة، (الجزائر، دار الحكمة للترجمة والنشر،1990)
9. ديفرجيه،موريس، المؤسسات السياسية والقانون الدستوري للأنظمة السياسية الكبرى، ط1،(بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، 1992).
10. الزبيري، العربي، تاريخ الجزائر المعاصر، ج1، (دمشق، منشورات اتحاد كتاب العرب ، 1999)
11. زولتان، باراني، وآخرون، هل الديمقراطية قابلة للتصدير،(بيروت، جداول للترجمة والتوزيع، 2012).
12. زيدان، زكي زكي حسين، الاستخبارات العسكرية ودورها في تحقيق الأمن القومي،(مصر،دار الكتاب القانوني، 2009)
13. طاشمة، بومدين، دراسات في التنمية السياسية في بلدان الجنوب،(الجزائر،ديوان المطبوعات الجامعية، 2011).
14. كافي، علي، مذكرات الرئيس علي كافي من المناضل السياسي إلى القائد العسكري(1946- 1962)،(الجزائر، دار القصة للنشر،1999).
15. لأغا فؤاد ، علم الاجتماع العسكري، ط1،(عمان، دار أسامة للنشر والتوزيع، ، 2008).
16. لونيبي، رابح، الجزائر في دوامة الصراع بين السياسيين والعسكريين،(الجزائر، دار المعرفة، 2000).

17. محمود مصطفى، نادية وآخرون، **القيم في الظاهرة الاجتماعية** ، الدورة المنهجية في تفعيل القيم في البحوث الاجتماعية من الفترة 6-11 فيفري 2010، جامعة القاهرة، (القاهرة، دار البشير للثقافة والعلوم، ب س ن.)

18. مقري، عبد الرزاق ، **التحول الديمقراطي في الجزائر رؤية ميدانية**، حركة مجتمع السلم، (الجزائر، [د.م.ن.] .

19. هاني، سليمان، **العلاقات المدنية العسكرية والتحول الديمقراطي في مصر**، (الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ، 2015)

20. هلال ،علي الدين، ومسعد، نيفين، **النظم السياسية العربية قضايا الاستمرار والتغيير**، ط5، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010.)

21. ولد داداه ،أحمد، وآخرون، **الجيش والسياسة والسلطة في الوطن العربي**، (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2002.)

✓ الكتب باللغة الأجنبية :

1. Barany, (Zoltan), **the soldier and thechangig state**, (New Jersey, Princeton University Press, 2012).
2. Ben Saada,(Mohamed tahar),**Le régime Politique Algérien**,(Alger,ENAL,1992)
3. Croissant (Aurel) Chambers (Paul),**Democracy under Stress: and Civil-Military Relations in South and Southeast Asia**,(Thailand , ISIS, 2010).
4. Khaled,nezzar et maarfia, mohamed,**un procès pour la vérté**,(Alger,ANEP,2002.)
5. Tlemçani ,Rachid , **Election et élites en Algérie** , (Alger , Chihab Edition 2003).

د - المقالات:

1. انسيغة فيصل، "النظام العام، مجلة المنتدى القانوني"، جامعة محمد خيضر بسكرة، العدد 5 .
2. باراني زولتان، "القوات المسلحة وعمليات الانتقال السياسي"، مجلة سياسات عربية، العدد 24، جانفي 2017.
3. بشارة عزمي، "الجيش والحكم عربيا، إشكاليات نظرية"، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة، العدد 22، سبتمبر 2016.
4. بوضياف محمد، "النظام الجزائري في ظل خيار المصالحة الوطنية التطورات والمشاهد المحتملة"، المجلة العربية للعلوم السياسية مركز دراسات الوحدة العربية.
5. تلمساني رشيد، "الجزائر في عهد بوتفليقة"، مركز كارنيجي للشرق الأوسط، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي.
6. حموده، أحمد حامد، "العلاقات المدنية العسكرية، طبيعة المهنية العسكرية"، جريدة الراكوبة السودانية عدد 125، بتاريخ : 2012/03/24
7. حور، عبد العالي، "تحولات المؤسسة العسكرية في العالم العربي"، مجلة جيل للعلوم السياسية، العدد 8، جانفي 2017.
8. خيربي عبد الرزاق جاسم، العلاقة بين مؤسسة الرئاسة والمؤسسة العسكرية في عهد الرئيس بوتفليقة، مجلة دراسات دولية، العدد 64.
9. الصوافي، محمد خلفان، "تحولات في أدوار الجيوش"، مجلة درع الوطن، عدد 485، 2012/06/01.
10. عبد ربه أحمد، "الاتجاهات الحديثة في دراسة الدور السياسي للجيوش"، من كتاب الجيوش والتحول الديمقراطي في أفريقيا، منتدى العلاقات الدولية والعربية، الدوحة، 2015.
11. عجم سامي، "الدور الاجتماعي للجيش"، مجلة الدفاع الوطني اللبناني، العدد 51، جانفي 2005.

12. قاسي (فوزية) وعربي (بومدين)، "العلاقة بين الجيش والسياسة في الجزائر"، مجلة سياسات عربية ، العدد 19، مارس 2016.
13. القصير كمال، "الحسم مع الاستخبارات يعيد رسم خارطة صناعة القرار في الجزائر"، مركز الجزيرة للدراسات، 2015/04/15.
14. ماضي عبد الفتاح ، كيف تخرج الجيوش من السلطة ، مجلة سياسات عربية، المركز العربي للدراسات ودراسة السياسات، العدد 24، جانفي 2017، ، الدوحة ، أكتوبر 2016.
15. ماهر قنديل، الجزائر، "التأسيس لجمهورية ثانية أم إعادة إنتاج النظام السياسي"، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2016.

هـ - الملتقيات :

1. بابا عربي ، مداخلة بعنوان "مسار الاحترافية وتحديات تطوير منظومة الدفاع الوطني رؤية لتعزيز الرابطة جيش - أمة في سياق مقتضيات احترافية القوات المسلحة"، الملتقى الدولي سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية يومي 30-31 جانفي 2017، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
2. بهاز حسين ، قراءة في جدلية العلاقات الإستراتيجية الجزائرية الروسية على ضوء التحديات الأمنية الراهنة ، ورقة قدمت في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.
3. خويلدي السعيد، خيارات الدفاع الوطني في مواجهة التحديات الجديدة ، ورقة قدمت في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مرياح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.

4. دريس نبيل، نحو اطار تعاوني في مجال السياسات الدفاعية بين دول ضفتي المتوسط الجزائر نمونجا، ورقة قدمت في الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية يومي 30 و 31 جانفي 2017.
5. سالمة الإمام مداخلة بعنوان "المؤسسة العسكرية ومسار السياسات التتموية"، الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني، بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، يومي 30-31 جانفي 2017، جامعة قاصدي مباح ورقلة، كلية الحقوق والعلوم السياسية.
6. سويقات، أحمد، دور الجيش الوطني الشعبي من خلال التجربة الدستورية في الجزائر، محاضرة مقدمة في ملتقى سياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 30-31 جانفي 2017.
7. كركوري حنان، الملتقى الدولي لسياسات الدفاع الوطني بين الالتزامات السياسية والتحديات الإقليمية، جامعة قاصدي مباح ورقلة، 30-31 جانفي 2017.
- و- الدراسات غير المنشورة:**
1. بابا عربي (مسلم)، الجيش والانتخابات في الجزائر (1991-2004)، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، 2005.
2. براهيم (مريم)، "التعاون الأمني الأمريكي الجزائري في الحرب على الإرهاب وتأثيره المنطقة المغاربية"، (رسالة ماجستير)، جامعة محمد خيضر، قسم العلوم السياسية، 2012.
3. حمدي فتيحة، "نشأة وتطور جيش التحرير الوطني"، (مذكرة ماستر)، جامعة محمد خيضر، كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية، قسم العلوم الإنسانية، شعبة التاريخ كلية التاريخ، 2015.
4. شيبوب، (محمد)، إجتماع العقدهاء العشر من 11 أوت على 16 ديسمبر 1959، (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، قسم التاريخ والآثار، 2010.

5. شلي،(آمال)، التنظيم العسكري في الثورة التحريرية الجزائرية، (رسالة ماجستير)، جامعة العقيد الحاج لخضر باتنة، قسم التاريخ.
6. عروس (ميلود)، معوقات الممارسة السياسية في ظل التعددية في الجزائر، (رسالة ماجستير)، جامعة الحاج لخضر باتنة، قسم العلوم السياسية، 2010.
7. عميرة (إسماعيل)، " دور المؤسسة العسكرية في التنمية الاقتصادية للمجتمع الجزائري"، (رسالة ماجستير)، جامعة الجزائر، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم علم الاجتماع، 2009.
8. فكرون، (عبد الحق)، "أزمة القيادة في الوطن العربي وإشكالية الصراع بين السياسي والعسكري"، (أطروحة دكتوراه)، جامعة محمد خيضر بسكرة كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم العلوم السياسية، 2014.
9. ميلودي،(سهام)، "علاقة الحكومة المؤقتة بقيادات جيش التحرير الوطني"، (رسالة ماجستير)، جامعة وهران، قسم التاريخ وعلم الآثار، 2011.

ي - التقارير:

1. منظمة العفو الدولية، تقرير المنظمة لعام 2016/2017.
2. المركز العربي للبحوث ودراسة السياسات، اتجاهات الراي العام في المنطقة العربية حسب نتائج المؤشر العربي لعام 2016، مجلة سياسات عربية، العدد، 24، جانفي 2017.

ز - الدوريات :

1. مجلة الجيش، عدد رقم 602، سبتمبر 2013.
2. مجلة الجيش، عدد رقم 636، جويلية 2016.
3. جريدة الخبر، العدد: 6967، يوم السبت 2012/07/03

المراجع الإلكترونية :

أ- مواقع رسمية :

1. _،_ الجيش الوطني الشعبي، من جيش التحرير الوطني إلى الجيش الوطني الشعبي، متحصل عليه من

موقع وزارة الدفاع الوطني : http://www.mdn.dz/site_principal/#undefined

2. _،_ تاريخ الدرك الوطني، موقع وزارة الدفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_cgn/index.php?L=ar#undefined

3. _،_ مهام أركان الجيش الوطني الشعبي، موقع وزارة دفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_em_anp/index.php?L=ar

4. تصريح الرئيس في الذكرى 67 لمجازر 8 ماي 1945 يوم 8 ماي 2012 على الرابط:

<http://www.elmouradia.dz/arab/président/recherche/recherche/html>.

5. _،_ لمحة وجيزة عن القوات البرية رجال، مهنة و أسلحة، موقع وزارة دفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar#undefined

6. نبذة رسمية عن الرئيس من موقع رئاسة الجمهورية:

<http://www.riassa.dz/arabe/president/presidentar.htm>

ب- مقالات

✓ باللغة العربية:

1. _،_ لمحة وجيزة عن القوات البرية رجال، مهنة و أسلحة، موقع وزارة دفاع الوطني :

http://www.mdn.dz/site_cft/index.php?L=ar#undefined

2. _،_ بوتقليفة يدعو الجبهة الداخلية إلى رفع التحدي، موقع الخبر أونلاين،:

<http://www.elkhabar.com/press/article/113923>.

3. ارسلان شيخاوي، دور دائرة الاستعلام والامن، مركز NSV الإستشاري الجزائري، معهد كارنيجي للسلام

العالمي: <http://carnegieendowment.org/sada/56954>

4. بلحاج طارق محمد، علم الاجتماع العسكري، مدخل لفهم دور الجيوش في الثورات العربية، المجلة الالكترونية مراجعات، على الرابط: www.electronicreview.garida.com.
5. بلعمري رمضان ، ما خلفية الحرب الكلامية بين بوتفليقة وبن فليس؟، على الرابط: <https://www.alarabiya.net/ar/north-africa/algeria/algeria-elections/2014/04/15>.
6. بلعمري سميرة ، بيان للرئاسة وآخر لوزارة الدفاع يُنهيان التأويلات والاحتمالات، الشروق اونلاين على الموقع <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/254993.html>
7. بهلولي أبو الفضل محمد، الجيش الجزائري نحو الاحترافية،: <http://www.ammonnews.net/article/173974>
8. بوروينة فتحي ، بوتفليقة ينهي الصراع بين العسكري والسياسي بتعيين وزارة منتدبة للدفاع ، جريدة الرياض عدد 13463 يوم 04/05/2005 متحصل عليه على الرابط: <http://www.alriyadh.com/61888>.
9. تصريح رئيس الحكومة المؤقتة بن خدة على الرابط: <https://www.youtube.com/watch?v=XAY191P9g8Q>
10. حبيب زهير، كيف نفهم دور الجيش في السياسة، على الرابط: <http://a3wadqash.com/?p=405>
11. حمدي عبد الرحمن، نحو صياغة منظور جديد للعلاقات المدنية العسكرية، إفريقيا نموذجاً، الموقع التالي: <http://www.qiraatafrican.com/home/new>
12. حوار مع محمد شفيق مصباح في منتدى الشروق، الرابط : <http://www.echoroukonline.com/ara/articles/169239.html>
13. خميس أسامة، "ما هو الجيش"، الموقع الالكتروني موضوع على الرابط: <http://mawdoo3.com>
14. رياض صيداوي، صراعات النخب السياسية والعسكرية في الجزائر: الحزب ، الجيش، الدولة 1 ، الحوار المتمدن، العدد 1858، 2007، متحصل عليه من الموقع: <http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=91008>

15. رياض صيداوي، لماذا استطاع الرئيس عبد العزيز بوتفليقة الاستمرار طويلا في الحكم بينما انسحب غيره من الرؤساء بسرعة، الحوار المتمدن، عدد 2716 ، 2009/07/27 متحصل عليه من الرابط :
<http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=178994>
16. الساعوري حسن علي ، العسكر والحكم المدني تجارب تاريخية، على الموقع:
<http://documents.tips/documents/-55cf9abd550346d033a32f25.html>
17. صيداوي، (رياض)، سوسيولوجيا الجيش الجزائري ومخاطر التفكك، متحصل عليه من الرابط
[/http://rsidaoui.blogspot.com](http://rsidaoui.blogspot.com)
18. عباس(عمار)، التعاطي مع شغور رئاسة الجمهورية، الجزائر 1992 و تونس 2011 نموذجا، متحصل عليه من الموقع: http://ammarabbes.blogspot.com/2016/04/blog-post_5.html
19. عتبي حمزة ، بعد عام من تحية الجنرال توفيق.. أي دور للمخابرات في الجزائر، cnn بالعربية على الرابط: <https://arabic.cnn.com/world/2016/09/24/intelligence-algeria-role-politic>
20. عرفات علاء الدين ، العلاقات المدنية العسكرية، مساهمة في وضع نموذج مصري، المركز العربي للبحوث والدراسات، القاهرة، متحصل عليه من الرابط: <http://www.acrseg.org/40014>
21. عزيز احمد ، الجزائر تقتحم الصناعات العسكرية، عين على النفقات وأخرى على التصدير ، وكالة الأناضول الموقع: <http://aa.com.tr/ar/772614>
22. عصام عبد الوهاب محمد، نبيل محمد، المؤسسة العسكرية والعمل السياسي، جامعة النيلين، الخرطوم، 2015/08/23 على الموقع
https://papers.ssrn.com/sol3/papers.cfm?abstract_id=2662387
23. الغر عبد الحفيظ ، هل يحب الشعب الجزائري بوتفليقة إلى الآن وما رأي الأغلبية الصامتة، الجزائرية في 2017/02/04، على الرابط التالي: <http://www.dzayerinfo/ar/mobil/outher/start/9436html>
24. كمال الطويل ، بوتفليقة الأوفر حظا، متحصل عليه على الرابط
<http://camilletawil.blogspot.com/2008/01/blog-post.html>

25. كمال زابت، جدلية العلاقة بين الرئيس والمؤسسة العسكرية، من يحكم في الجزائر، اطلع عليه على الرابط :
<http://alarabnews.com/alshaab/2005/14-01-2005/a4.htm>
26. ل أمين، ، فرنسا تمنح 238 ترخيصا لتصدير معدات عسكرية نحو الجزائر، اطلع عليه من موقع يومية
الفجر على الرابط: <http://www.al-fadjr.com/ar/national/313959.html>
27. لحياني عثمان ، الفساد يضرب قطاع الدفاع الجزائري، العربي الجديد، اطلع عليه على الرابط:
<https://www.alaraby.ca.uk/politics/2015/10/31>.
28. ليلي س، بوتفليقة يمنح قائد صالح صلاحيات واسعة لتسيير وزارة الدفاع، صوت الأحرار 2013/10/09،
على الرابط <http://www.sawt-alahrar.net/ara/permalink/12929.html>
29. محامد مراد ، الجزائر بصدد إنهاء صفقة اقتناء بين 50 و 60 طائرة استطلاع دون طيار "بريداتور، موقع
الجزائر نيوز يوم
<http://www.djazairnews.info/actualite/42-2009-03-26-18-31-37/702050-60html>
30. محمد محمود السيد، صراع الرئاسة والاستخبارات في الجزائر، إضاءات 2015/09/21، الموقع:
[/http://ida2at.com/conflict-in-algeria-presidential-and-intelligence](http://ida2at.com/conflict-in-algeria-presidential-and-intelligence)
31. محمد مرتضى (ثامر عبد الحميد)، العلاقات المدنية العسكرية، دور المؤسسة العسكرية في المرحلة
الانتقالية في بوركينا فاسو، المركز العربي الديمقراطي للدراسات الإستراتيجية والسياسية، على الموقع:
<http://democraticac.de/?p=26247>
32. مختاري (صالح)، البساط الأحمر أول دفعة تكونت في مدارس "ك.ج.ب ، الأمة العربية، 2009، متحصل
عليه من الموقع:
- ، http://www.eloumma.com/ar/index.php?option=com_content&task=view&id=7308
33. مسلم بابا عربي، المؤسسة العسكرية ومسار التحول الديمقراطي في الجزائر، متحصل عليه من الموقع:
<https://www.politics-dz.com/threads/almss-alykri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi->
[/algzar.2846](https://www.politics-dz.com/threads/almss-alykri-umsar-altxhul-aldimqrati-fi-)

34. مفتاح سحنون، قايد صالح الذراع الأيمن لبونفليقة، مدونة مفتاح لجزائر،

<http://www.fatahsahnoun.blogspot.com/2013/09/blog-post.html> 2017

35. مقدم محمد ، بونفليقة جنرالا وحيدا بعد إقالته جنرالات الحياة السياسية، يومية الحياة، العدد 15294، يوم

2005/02/14، متحصل عليه على الرابط:

http://daharchives.alhayat.com/issue_archive/Hayat.html

36. منتصر أويترون، إتفاقيات إيفيان نصر أم استعمار جديد، جريدة الحوار الجزائرية 2016/03/17،

متحصل عليه من الرابط [/http://www.algeriachannel.net/2016/03](http://www.algeriachannel.net/2016/03)

✓ باللغة الأجنبية :

1. Huntington (Samuel), " **the solider and the state** ", Cambridge: the belkn,press ,
على الرابط : 1975

https://books.google.dz/books?id=1PqFe0rsfdcC&printsec=frontcover&hl=fr&source=gbs_ge_summary_r#v=onepage&q&f=false

2. Addi Lhouari: "**L'armée, la nation et l'état en Algérie**", débat ouvert sur l'armée
Algérien, : على الرابط : <https://halshs.archives-ouvertes.fr/halshs-00398898/document>

ج- تقارير:

1. تقرير معهد غلوبال فاير على الرابط : <http://www.globalfirepower.com/country-military->

[strength-detail.asp?country_id=algeria](http://www.globalfirepower.com/country-military-strength-detail.asp?country_id=algeria) .

2. تقرير معهد سيبري على الرابط : <https://www.sipri.org/media/press->

[release/2017/increase-arms-transfers-driven-demand-middle-east-and-asia-](https://www.sipri.org/media/press-release/2017/increase-arms-transfers-driven-demand-middle-east-and-asia-)

[says-sipri](https://www.sipri.org/media/press-release/2017/increase-arms-transfers-driven-demand-middle-east-and-asia-says-sipri)

ملخص المذكرة

لقد تميزت المؤسسة العسكرية الجزائرية بلعب أدوار سياسية حاسمة في التاريخ السياسي الجزائري منذ ميلاد الدولة الوطنية، وحتى قبل ميلادها، منذ كانت إرهابا في جيش التحرير الوطني و في المنظمة الخاصة، حتى غدت بعد الاستقلال المؤسسة المؤتمنة على الدولة والوصية عليها، وأصبحت السياسة إحدى أهم أدوارها وممارساتها، بعد أن كانت في الثورة إحدى وظائفها.

ولم يتراجع هذا الدور بعد أن تم تحييده نظريا بإقرار التعددية الحزبية وبداية التحول إلى الديمقراطية فشكّل إلغاء الجيش لأول انتخابات تشريعية تعددية أولى مظاهر الاستمرار في هذا الدور رغم المنع الدستوري وتوالت هذه المظاهر في المحطات السياسية التي تبعته.

إلا أن فترة حكم الرئيس بوتفليقة شهدت تراجعا ملموسا لهذا الدور لصالح المؤسسة الرئاسية بعد سلسلة جهود لتحبيدها عن الحياة السياسية بفعل تغييرات عميقة على مستوى بنيتها الهيكلية وعلى مستوى نخبها القيادية تحت ضغط رهانات داخلية وخارجية ساعدت بالتوجه نحو هذا المسعى ، إلا انه يبقى تراجعا نسبيا مرتبطا بشخص الرئيس بوتفليقة وبمؤسسته الرئاسية، في ظل تهميش لأدوار باقي المؤسسات السياسية، وضعف الطبقة السياسية، و تغييب لدور المجتمع المدني .

Résumé:

Depuis la naissance de l'Etat algérien, l'institution militaire n'a pas cessé de jouer un rôle politique majeur. L'armée algérienne, c'est elle qui a contribué efficacement à la création de l'Etat, et elle est plus ancienne que lui. Depuis l'OS, et en passant par le ALN, l'armée a été toujours au cœur du pouvoir politique, et l'exercice d'un rôle politique a été toujours pour elle une priorité, soit durant la guerre de libération, soit après l'indépendance.

Et malgré l'ouverture du champ politique après 1989, l'armée n'a pas renoncé à occuper le cœur du pouvoir politique. L'arrestation du processus électoral en 1992, illustre bien la volonté des prétoriens de continuer à surveiller les institutions politiques de l'Etat d'incarner la légitimité du pouvoir politique malgré que la nouvelle constitution interdit à elle la politique. Mais depuis quelques années, on assiste à des réformes qui visent à neutraliser politiquement l'armée, et depuis son arrivée au pouvoir en 1999, le président Bouteflika ne cache pas sa volonté de redonner à la présidence ses prérogatives politiques que les prétoriens défendent avec acharnement en profitant de la faiblesse de la société civile et la décadence de la classe politique, ces conditions politiques sont liées à cette baisse du rôle politique avec l'entreprise de présidence et la personnalité du président Bouteflika.